جامعة حلب
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

دور إيران الإقليمي في المشرق العربي

"سورية , لبنان"

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد
سلام سفاف

إشراف

الدكتور
سمير إسماعيل
أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية
كلية العلوم السياسية ــ جامعة دمشق

الدكتور
عامر حسني لطفي
أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد ــ جامعة حلب

حلب 2005

شـــــهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشـــح سلام سفاف بإشراف الدكتور عامر لطفي (المشرف الرئيسي) الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد و العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد جامعة حلب و الدكتور ســـمير اسماعيل (المشرف المشارك) الأستاذ المساعد في قسم الدراسات الـــسياسية كليـــة العلوم السياسية جامعة دمشق.

إن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص هذه الرسالة.

المرشح
سلام محمد سفاف

المشرف المشارك
د. سمير اسماعيل

المشرف الرئيسي
د. عامر لطفـــي

تصـــــريح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان "دور إيران الإقليمي في المشرق العربي" لم يـــسبق أن قبل للحصول على أية شهادة , و لا هو مقدم حالياً للحـــصول علـــى شـــهادة أخرى.

المرشح
سلام محمد سفاف



الإهـــــداء

إلى عائلتي الكبيرة ....

إلى حســـام .. المصدر الأزلي للحــب و الأمل ...

اللذين بدون عطائهم لم يكتمل هذا البحث العلمي.

المحتويات

الفصل الثاني

المحددات الثابتة للدور الإيراني في المشرق العربي

الفصل الثالث

المحددات المتغيرة للدور الإيراني في المشرق العربي

الفصل الرابع

قيام محور إقليمي (إيراني ــ تركي ــ سوري ــ لبناني)

المقـــــــــدمة

تمهيد في الإشكالية و المضمون:

تتألف عناصر الإدراك المتبادل بين العرب و الإيرانيين من جهة أولــى, مــن صــورة الماضي المتكرر في الذاكرة التاريخية الجماعية, و من جهةٍ ثانية, تنطــوي علــى عناصــر الحاضر و تحدياته و أحلام المستقبل و أهدافه.

و إذا كان الإدراك المتبادل بينهما يتبلور, إلى حدٍ ما, من خلال مرآة الإســلام و مــرآة القومية و الخيارات السياسية التي تصطدم بوطأة الذاكرة التاريخية, فإن هــذا الإدراك أيــضاً يتبلور من خلال مرآة الجغرافيا السياسية و الاقتــصادية و البــشرية, و يــرتبط بالخيــارات الاستراتيجية إقليمياً و دولياً. و هكذا , و على الرغم من الظلال التي أثرت سلبياً بين الطرفين فإن التحديات التي يتعرض لها الطرفان حالياً توجب مراجعة شاملة و متعمقة لملف العلاقات العربية – الإيرانية من خلال الحوار و التفاهم حول القضايا الإقليمية المشتركة, و الانطلاق من المصالح العليا لكلا الطرفين خصوصاً و أن التغيرات الجوهرية التــي حــدثت مــؤخراً بتداعي القطبية الثنائية قد أضفت على صراع المصالح مزيداً من هيمنة البواعث الاقتصادية و الاستراتيجية.

لكل هذه الأسباب كان اختياري لهذا الموضوع الذي يكتسب أهميةً كبيرةً و استثنائية في هذه المرحلة و على المدى الاستراتيجي, و ذلك للأسباب التالية:

١- الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط, و اعتمادها الأداة العسكرية التي تهدف إلى بناء منظومة أمنية استراتيجية إقليمية ترتبط باستراتيجيتها الشمولية, و تؤمن لها السيطرة الكاملة على المنطقة و ثرواتها, بالإضافة إلى حماية حركة التجارة مع دول المنطقة و السعي لإدخال الشركات الأمريكية ضمن الإطار المؤسساتي و النسيج الاقتصادي لهذه الدول.

٢- تمارس الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على إيران و سورية لتغييــر سياســات معينة بهدف رسم خارطة جيو – سياسية جديدة للمنطقة, و يأتي في مقدمتها التوقف عن دعم الإرهاب و اقتناء أسلحة الدمار الشامل.

٣- التحالف التركي – الإسرائيلي , الذي يهدف إلى إحكام السيطرة علــى المنطقــة و تطويق بلدانها , حيث تقدم تركيا خدمات كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل علــى حساب جيرانها في المنطقة , إلى جانب بعض الدول العربية (كالأردن و مــصر) بالدرجــة الثانية, و تشكل علاقات تلك الأخيرة مع أمريكا بالإضافة إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل الثقل السياسي للوجود الأمريكي في المنطقة الذي توسع و توطد بعد الحرب على العراق.

لهذا فإن إمكانية اندفاع دول المنطقة باتجاه إيران أصبحت أكثر ضرورة و أهمية فالرؤية المتخوفة من هذه الدولة – كجوار جغرافي للعرب – على أنها المنافس الحضاري على طول الخط التاريخي و المهدد للأمن القومي العربي بشكل عام و أمن دول المنطقة فــي المــشرق العربي بشكل خاص, فهذه الرؤية قد فقدت الكثير من قيمتها, إذ أنَّ حاجة دول المنطقة تــزداد من منطلق الأمن و ضرورة التعايش المشترك على أساس تنحية الخلافات و الإرث التاريخي جانباً.

و تتركز إشكالية هذه الدراسة على دور إيران الإقليمي في المشرق العربي و بــالأخص سورية و لبنان , و تحليله في سياق تطوره التاريخي منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية. في إطار عام من الخلافات السياسية التي تجمع إيران مع باقي الدوائر العربية كالخليج العربي و مصر...., إلى جانب ما يواجه سورية من مخاطر و تحديات. مع ابراز أهمية هذا الدور فــي المنطقة من خلال مساهمته في دعم القضايا العربية و المواقف السياسية لكل من ســورية و لبنان, من أجل التوصل إلى ميكانيزمات الجذب و النبذ بين هذه الدول بين بعضها من جهة, و دول الجوار الجغرافية كتركيا من جهةٍ أخرى, سواء باتجاه نحو التنافر/التنافس أو الــصراع أحياناً و التجاذب/التعاون أو التحالف أحياناً أواخر, لاسيما بعد أحداث ١١ من سبتمبر/أيلــول

٢٠٠١ التي وضعت منطقة الشرق الأوسط أمام متغيرات كبيرة كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الصانع الأكبر لها.

و تطرح إشكالية الدراسة الكثير من الأسئلة. سيحاول الباحث الإجابة على بعضها, و منها مايلي:

١- ما هو مدى فاعلية الدور الإيراني في المشرق العربي و آثاره السياسية من خلال ما أفرزه من نتائج على كل من سورية و لبنان؟

٢- ما هو تأثير المتغيرات الدولية و الإقليمية على الدور الإيراني في الفترة محل الدراسة من جهة , و تأثر العلاقات البينية بين سورية و إيران و لبنان من حيث اتجاهها صوب التنافر/التنافس/الصراع أو التجاذب/التعاون/التحالف من جهةٍ أخرى؟

٣- ما هي صورة المستقبل بالنسبة للدور الإيراني الإقليمي في ضوء المعطيات الراهنة ؟

أولاً: أهداف الدراسة:

١- دراسة السياسة الخارجية الإيرانية بطريقة تحليلية مكثفة و مختصرة , و الوقوف على محدداتها و معرفة نماذج صنعها و آليات اتخاذ القرار السياسي , لكونها الإطار العام الأساسي الذي يحيط بدور إيران الإقليمي في المشرق العربي و يحدد توجهاته و غاياته , بما ينسجم مع المصالح الاستراتيجية العليا للدولة الإيرانية.

٢- بيان المحددات الداخلية و الإقليمية و الدولية لدور إيران الإقليمي في المشرق العربي.

٣- البحث في عوامل و إمكانيات التعاون و الصراع بين إيران و دول المشرق العربي.

٤- إظهار أهمية دور إيران الإقليمي في المنطقة , و التأكيد على ضرورة الاستمرار باتجاه خط تصاعدي على مستوى العلاقات البينية بين كل من سورية و إيران و لبنان من خلال الاعتماد على عدد من المداخل الاستراتيجية التي تمكن صانع القرار السياسي في كل منها من كيفية التعامل مع الطرف المقابل.

٥- القيام بدراسة نظرية تستند على دلالات الواقع و معطياته بدراسة إمكانية قيام محور إقليمي في المنطقة يضم (إيران ــ تركيا ــ سورية ــ لبنان) لمواجهة المخاطر و تعديل موازين القوى لصالحها , و دراسة هذا التحالف من خلال مداخل وظيفية ــ اقتصادية ــ سياسية.

٦- تقديم عدد من القواعد الاستراتيجية لصانع القرار السياسي العربي تُمكّنه من كيفية التعامل مع السياسة الخارجية الإيرانية.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

١- الحقيقة الموضوعية التي تحكم النظام الدولي تتمثل بكونه نظاماً غير متجانس على الرغم من تعددية الوحدات المساهمة فيه , التي تتصف بحالة من التباين الشديد فيما بينها من حيث الحجم و القوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة و المساواة أمام القانون. و قد عزز من هذه الحالة غياب التضامن الذي يسمح بإعادة تصحيح ما يحدث من خلل و عدم توازن لأنماط التفاعلات القائمة بينها. و هذا الافتراض الرئيس , يطرح عند دراسة دور إيران الإقليمي في المشرق العربي عدة فرضيات فرعية , هي:

أ- هناك ارتباط بين الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية , و بين دور إيران الإقليمي في المشرق العربي , بسبب ما يتيحه من فرص , و ما يفرضه من ضغوط تدفع الحركة باتجاه معين.

ب- غياب النظير المنافس في منطقة الشرق الأوسط , يمنح الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في السياسة الدولية , و يقدم لها فرصة فريدة للتقدم بأهدافها و نفوذها.

ج- تطرح الإدارة الأمريكية هدفها الطموح في إحداث تغييرات في المنطقة باستخدام القوة العسكرية لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط كما فعلت في أسيا و أوروبا و أمريكا اللاتينية.

٢- لم تؤثر التغيرات التي طرأت على ميزان القوى في النظام الإقليمي الشرق أوسطي بمختلف تشكلاته على التحالف السوري – الإيراني , مما يعني وصوله إلى نقطة التوازن و الاستقرار رغم كل المتغيرات الإقليمية و الدولية و ما حملته من تحديات حقيقية.

٣- تمارس إيران دورها الإقليمي في لبنان من خلال دعمها للمقاومة اللبنانية "حزب الله" الذي يمر من خلال البوابة السورية و المرتكز بشكل أساسي على إلمد الشيعي.

٤- ارتباط زيادة فعالية الدور الإيراني الإقليمي في المشرق العربي "سورية , لبنان" مع تصاعد تيار المحافظين و تحكمه بزمام السلطة في إيران , لأن هذا الدور يعتبر جزء من ايديولوجية الثورة الإسلامية و مدخل إيران للصراع العربي – الصهيوني.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تعود الأهمية العلمية لموضوع هذه الدراسة إلى حداثته , و معالجته دور إيران الإقليمي في المشرق العربي "سورية , لبنان" حتى الفترة الراهنة.

أما أهمية هذا البحث من الناحية العملية , فهي تعود لعدة أسباب , أهمها:

١- يواجه الأمن القومي العربي , في المرحلة الراهنة , تحديات متعددة , و محاولات اختراق من أطراف إقليمية و دولية خاصةً مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف فاعل و أساسي في النظام الإقليمي العربي.

٢- تعاني إيران من ضغوط سياسية – دولية , لاسيما مع وجود القواعد الأمريكية في الخليج العربي أولاً , ثم في أفغانستان و العراق ثانياً.

٣- أهمية هذا الدور بالنسبة للنظام الإقليمي العربي بشكل عام و المشرقي بشكل خاص , إذ كلما كان فاعلاً و حيوياً , كانت دائرة المشرق العربي "سورية – لبنان" أكثر تماسكاً و قوةً أمام المتغيرات الدولية و ما تحمله من ضغوط و تحديات.

٤- إن التحالف و التعاون و التنسيق مع إيران يصبح ضرورة موضوعية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تستهدف إيران و دول المنطقة , و ذلك للعمل على تحقيق نوع من التوازن الإقليمي و التصدي للتمدُّد الواضح للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في المنطقة.

٥- أهمية التأثيرات الناتجة عن تغيُّرات دور إيران الإقليمي التي يمكن أن تصيب منطقة المشرق العربي "سورية – لبنان".

و تتركز الأهمية النظرية لموضوع هذه الدراسة من أنها تقوم على دراسة نموذج افتراضي لمحور إقليمي في النظام الإقليمي الشرق أوسطي , معتمداً على دوافع التقارب – التعاون , و دوافع التنافر – التباعد المستقاة من واقع العلاقات بين الدول أعضاء المحور في جدلية الثابت و المتحول التي تميز الظرف السياسي في المنطقة بشكل عام.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة و منهجيتها:

١- **منهج الدراسة:** سنعتمد في هذه الدراسة على المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية , لأنها تسعى للتحليل و التفسير و ليس مجرد الوصف , و لأنها تنطلق من تصوُّر نظريّ للظاهرة موضع البحث , يسمح بتحليلها على أساس افتراضات معينة و علاقات ارتباطيّة بين متغيرات الظاهرة , و لأنها تسعى إلى المقارنة و التعميم و التنبُّؤ بالسلوك السياسي.

و لأننا لا نقصد من وراء هذا رصد التطوُّر التاريخي لعلاقة دولة بأخرى و وصف الموقف السياسي لدولة تجاه أخرى أو حدث ما , إنما هدفنا في هذه الدراسة هو معرفة الآليات التي تتحرّك بها إيران في مجالها الإقليمي – العربي , و بشكل أوسع في منطقة الشرق الأوسط , و عوامل الجذب و النبذ بينها و بين دول المنطقة و تحديد عوامل التغيُّر. و بناءً

على ما تقدّم فإننا سوف نستخدم في دراستنا منهجاً عام قائم على تحليل النُظم في العلاقات الدولية , و هو منهج متعدّد المداخل و يسمح باستخدام مناهج أخرى مساعدة في تحليل الظواهر السياسية.

أ- **منهج تحليل النظم:** تدور اهتمامات هذا المنهج حول مفهوم مركزي , هو النظام ليس بالمعنى التقليدي القانوني الشائع , و إنما للدلالة على مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر , لفترة من الزمن و تنجز وظائف محددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته[1]. و يعرفه ماك ليند "Mac lelland" بأنه "الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة , أو علاقة تفاعل , و له حدود واضحة تميزه عن غيره"[2].

فالدور الإيراني الإقليمي في المشرق العربي "سورية , لبنان" سوف ينظر إليها دائماً في هذا السياق على أنه يمثّل "نظاماً" يتكون من عناصر تشكل إيران الوحدة الأساسية فيه. حيث تدخل في علاقات متبادلة بينها , تكّون بالنتيجة الخصائص المميزة للنظام. و تنشأ بين عناصر النظام موضوع الدراسة "إيران , سورية , لبنان" علاقة وظيفية تفاعلية , هي القوة المحركة للعلاقات المتبادلة أو المسببة لتفاعلاتها , و بعض العلاقات المتبادلة ليست وظيفية في طبيعتها بل تساعد على تحديد البيئة المورفولوجية أيضاً.

و يستمد النظام مدخلاته من بيئته في ضوء أهدافه و وظائفه , لذلك تكون وظيفة المدخلات , إثارة النظام إلى السلوك و العمل و توفير الموارد الأساسية له[3]. و تشكل مفردات السياسة الخارجية الإيرانية (ملامح , محددات , نماذج , صنع القرار..) و العوامل المؤثرة في السلوك السياسي الإيراني و تجلياته , المدخلات الأساسية للنظام موضوع الدراسة و هي الموارد و العناصر و المواد اللازمة لقيامه بالعمل و أداء وظائفه , حيث تدخل هذه المواد إلى النظام بشكل مواد خام و تتحول إلى مادة جديدة لها خصائص جديدة. بينما تشكل مفردات كل من المحددات الاستراتيجية و السياسية و الثقافية للدور الإيراني , المدخلات الإحلالية , و هي هامة جداً في تسيير عمل النظام و تسهيل مهمته في تحويل مدخلاته الأساسية إلى مخرجات , لكنها لا تدخل في عمليات و لا تتحول إلى مواد جديدة.أما النوع الثالث من المدخلات , فهو يتركز في النظام موضوع الدراسة على المحددات المتغيرة للدور الإيراني ممثلة" بالبيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية , و هي تشمل المؤثرات التي لا تدخل في العمليات و لا تتحول إلى مخرجات , بل تؤثر تأثيراً خارجياً في عمل النظام. و يسمى التفاعل بين أنواع المدخلات بـ "عمليات النظام" التي تشمل (التحويل , الصيانة , الضبط) و تعتبر أساسية لتحقيق أهدافه لاسيما عمليات التحويل , التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات, و تتموضع في النظام موضوع الدراسة في المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثالث "السياسة الإيرانية في سورية و لبنان". و تأتي الزيارات الرسمية المتبادلة بين عناصر النظام كنوع من عمليات الصيانة لتحافظ على بقاء النظام نشيطاً , أما المواقف المشتركة من القضايا المختلفة بين عناصر النظام فهي نوع من عمليات الضبط لمنع ديالكتيك النظام من الانحراف عن الهدف[4].

و تتوقف جودة مخرجات النظام على نوعية المدخلات و مستوى العمليات , هي نوعان أولها , مخرجات نهائية, حيث ينتجها النظام ليزود بها أنظمة أخرى تحتاج إليها , فهي لا تعود مدخلات في نفس النظام , و تتمثل في النظام موضوع الدراسة بـ "إشكاليات النبذ –

---

(1) د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , دار مجدولاي , الأردن , عمان , ط ٢٠٠٥ , ص ٩٢٩٣.

(2) نقلا عن: د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق , انظر: Charles A.McClelland , Theory and International System (New York: The Macmillan Company , 1968 , p.20.

(3) دويدري , رجاء وحيد , البحث العلمي: أساسياته النظرية و ممارساته العلمية , دمشق , دار الفكر , ط ٢٠٠٠ , ص ٢٧٥.

(4) لمزيد من الإطلاع حول التحليل النظمي , انظر: Lapierre , Jean-William. L'analayse des Systemes Politiques , Presses Univesitaires de France , Paris , 197.

الصراع" , و "التفاعلات التكاملية ــ التعاونية". و ثانيها , مخرجات ارتدادية التي ينتجها النظام لحاجته إليها , حيث تصبح بدورها مدخلات جديدة لنظام آخر , و تتمثل في النظام موضوع الدراسة بـ "المشاهد المستقبلية" لنشوء المحور الإقليمي كنموذج دراسة مفترض. هذا و يمكن التحقق من الوصول إلى الهدف في عملية المدخلات و المخرجات من خلال مقارنة الهدف بالمخرجات و إذا لم يتحقق الوصول إلى الهدف المطلوب يجري ما يسمى بـ "التغذية الراجعة" التي تهدف إلى تطوير المخرجات , لتكون مناسبة للأهداف.

و لابد من الإشارة , إلى أن قيام الباحث بدراسة نموذج افتراضي يطرح قيام محور إقليمي (إيران , تركيا , سورية ، لبنان) في منطقة الشرق الأوسط , فرض علمي استوجبه منهج البحث المعتمد من ناحية كونه يشكل مخرجات ــ كما ذكرنا سابقاً ــ و من ناحيةٍ أخرى يأتي كخطوة ما قبل الأخيرة من خطوات منهج تحليل النظم , و هي: "وضع نظام جديد" فاختيار أحد البدائل يقودنا إلى وضع نظام جديد. إذاً المحور الإقليمي , نموذج الدراسة , ليس ضرب من ضروب التنبوء , و لا حقيقة تكونت أو ستتكون , إنما هو ضرورة علمية و منهجية أولاً , و سياسية ــ واقعية ثانياً, ترتكز على أن قيام مثل هذا المحور سيساعد على ملئ الفجوة الاستراتيجية و سيخلق نوعاً من توازن القوى لصالح الدول المكونة له في منطقة الشرق الأوسط.

و أخيراً , يحدد النموذج المفترض نوع النظام موضوع الدراسة , بأنه نظام مفتوح لا حدود له , يسمح بتدفق المدخلات و المخرجات من طاقة و معلومات , و تتأثر المتغيرات فيه بعوامل تقع خارج حدود النظام , و يكون على صلة قوية مع الأنظمة الأخرى.

ب- مناهجاً مكملة و فرعية مساعدة: سيعتمد الباحث ضمن الإطار العام لمنهج تحليل النظم على عدد من المناهج التي تساعد على البحث العلمي في مضمون هذه الدراسة , هي:

١- منهج التحليل النقدي التاريخي: و هو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر و المستقبل , إذ لايمكن فهم و إدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية[5].

٢- المنهج الوصفي ــ التحليلي: ينصب المنهج الوصفي على دراسة الظواهر الراهنة , للتوصل إلى الحقائق و القوانين العامة التي تفسرها , و هذا من شأنه أن يوضح العلاقات الوظيفية بين الظواهر المختلفة , لكنه لا يفيد في توضيح العلاقات السببية[6].

٣- الوظيفة التقليدية و الوظيفة الجديدة: إن هذا المنهج طرح على أساس التكامل الوظيفي في العلاقات السياسية الدولية. فالوظيفة التقليدية تدعو للتكامل على أساس الوظيفية في مجالات غير سياسية وصولاً إلى التكامل السياسي.[7]

٤- منهج صنع القرار: يقوم على أساس التفاعل بين صانعي القرار من المسؤولين الذين يشغلون المناصب الرسمية , و استعداداتهم في إدراك كيفية الاستجابة للمؤثرات البيئية الداخلية (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية) و البيئة الخارجية , و الإلمام بكافة جوانب المشكلة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها.[8]

٥- المنهج الذي يحلل العلاقات الدولية في إطار نظرية التوازن: التوازن الذي تعنيه هذه النظرية ليس توازناً ستاتيكياً , و لكنه توازن يتميز بخاصتين أساسيتين , فهو توازن واقعي من جانب كما أنه توازن ديناميكي من جانبٍ آخر , بمعنى أنه تعبير عن حالة من الاستقرار

---

(5) د. الحمداني , قحطان احمد سليمان , الأساس في العلوم السياسية , الأردن , عمان , دار مجدولاي , ط٤ ٢٠٠ , ١٠٨.

(6) داود , ليلي , البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية , دمشق , منشورات جامعة دمشق , ١٩٨٨ , ص ١٩٩.

(7) د. الحمداني , قحطان احمد سليمان , الأساس في العلوم السياسية , مرجع سابق , ص ١١٩.

(8) المرجع السابق عينه , ص ١٢٠.

النسبي المؤقت المستجيب لتأثير بعض العوامل فاسحاً الطريق أمام ظهـور تـوازن مؤقـت جديد[9].

٢- مستويات التحليل:

أ- مستوى النظام الدولي: و يُقصَد بذلك أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بـين الدول الكبرى , التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل. و قد سادت على هذا الصعيد عدة نظريات و نماذج مثل تـوازن القـوى , و الثنائيـة القطبية , و تعدُّد الأقطاب , و القطب الواحد.

ب- مستوى النظام الإقليمي: و يُقصَد به نظام التفاعلات الدولية في منطقةٍ ما , تُحدد عادة على أساس جغرافي. و ما يهمّنا بهذا المستوى النظام الإقليمي العربي و الشرق الأوسط.

ج- مستوى نظام العلاقات البينية: و يُقصَد به العلاقات التي تجمع بين أكثر من دولتين و التي لم تصل بعد إلى مرحلة تشكيل حلف استراتيجي. و هذا ما يُميِّز معظم العلاقـات التـي تنشأ في منطقة الشرق الوسط.

ت- مستوى النظام الدولتي/الدولة: و يُركِّز هذا المستوى مـن التحليـل علـى الـسلوك الخارجي للدولة , أي السياسات الخارجية للدول موضوع الدراسـة و خاصـةً دور إيـران الإقليمي.

٣- مجال التحليل: يمتد المجال الزمني للبحث على ما يقارب ربـع قـرن مـن الـدور الإيراني في المجال الإقليمي العربي المشرقي , و بشكلٍ أدقّ ما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. أما بالنسبة للمجال المكانيّ , فإن الدراسة تنصبّ بصفة عامة على تقـاطع الدائرة العربية مع الدائرة الشرق أوسطية , و بصفة خاصة المشرق العربي , و بصفة أخص مع سورية و لبنان , في إطار الاستراتيجية الإيرانية في النظام الإقليمي العربي.

خامساً: تأصيل نظري: يتناول موضوع الدراسة مجالاً تخصصياً في العلاقـات الدوليـة بشكل أساسي , مع اعتماده على علم السياسة في بعض الجوانب البحثية , لذلك ارتأى الباحث ضرورة القيام بتوضيح نظري و تعريف بعض المصطلحات و المفاهيم التي تـشكل قاعـدة نظرية أساسية في علم العلاقات الدولة بحركيتها الديناميكية و الستاتيكية على مستوياتها كافةً. نبدأها بتعريف النظام السياسي الدولي كما جاء به "مورتون كابلان" على أن "النظام الدولي هو مجموعة من الوحدات المترابطة فيما بينها و المتميزة عن محيطها , و تستند هذه الوحـدات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة فيما بينها , و تعتمد على مجموعة من المتغيـرات الخارجية [10]و على ضوء هذا التوصيف فإن مفهوم النظام الدولي يعني أمرين:

الأمر الأول: نمط أو أنماط من التفاعلات السائدة بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه .

الأمر الثاني: إن هذه التفاعلات تعكس علاقة تأثير و تأثر كل وحدة من وحدات النظام بعضها بالبعض الآخر من ناحية , و بالنظام ذاته من ناحيةٍ أخرى [11].و تأتي هذه التفاعلات ضـمن الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية , التي تتعاظم فيها قدرات إحـدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى عن موازنتها. [12] بالتالي يتخذ النظام الدولي شـكلاً هرميـاً تتربع على قمته قوة دولية واحدة تستطيع نتيجة لمكانتها و إمكاناتها المطلقة , ممارسة تأثيرها

---

(9) د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق , ص ٩٢-٩٣.

(10) نقلا عن: د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجـع سـابق , انظـر: John Wiley , International Politics,and Sons , New York , 1962 , p.110.

(11) د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق , ص١٨٤.

(12) وولفورث , وليم , استقرار عالم القطب الواحد , دراسات عالمية , العدد ٣٦ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , ط ٢٠٠١ , ص ١١.

أو فرض إرادتها على الآخرين[13]. و في إطار غياب وجود منظم على المستوى الكوني تعم ظاهرة الإضرار التكتلي , و من مقومات التكتل هو الإقليم (أرض مشتركة , عادات و تقاليد مشتركة أو متقاربة , قرب جغرافي , مصالح متبادلة) و الإقليمية تواكب و تنسجم مع البيئة الدولية الراهنة , إذ أن البديل هو الإقليمية التي تعفيها من الهيمنة العالمية و ربما تحررها من مدرك العدائية و الضغوط الداخلية و الخارجية , بأن ينتمي الجزء إلى كل أكبر يقطع التداخلية بدافع الرغبة في التكاملية , و من هنا فإن الإقليمية تنطوي على المزايا التالية:
أ- تحاول أن تخلق ميكانيزمات متكافئة للمعالجة.
ب- ترتضيها جميع الأطراف في مواجهة المتاعب الداخلية.
ج- إنها شرط للإنماء .. و الإنماء معطل للاضطرابات .. لذلك فالإقليمية تساوي الاستقرار.
و في نطاق الإقليم يقوم كل تحالف بتكتيل إمكانيات القوة لأعضائه و تركيزها في محور قوى جماعي يستطيع من خلاله أن يقاوم الضغوط التي تواجهه بها تحالفات القوى المنافسة.[14]

إن تحديد الصفات الأساسية التي تكون المنظمات الفرعية الإقليمية و تقرر عضويتها ينبغي ألا يكون اعتباطيا. إن من الممكن استخدام مجموعة من "الشروط الضرورية و الكافية" لتحديد وجود منظومةٍ ما. و هذه الشروط تتضمن , برأي عدد من المحللين , أربعة عناصر أو معايير مشتركة هي:

- وجود اثنين على الأقل و ربما أكثر من الأطراف الفاعلة.
- تشترك هذه الوحدات بصفات و مميزات مشتركة , و تتفاعل في ما بينها بانتظام و قوة فتقيم بذلك نمطاً من العلاقات و الروابط بينها. و نتيجة لذلك يؤدي التغيير في بعض الأجزاء من المنظومة الفرعية إلى التغيير في الأجزاء الأخرى.
- يعترف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين الداخليين و الخارجيين بصفتها مسرح عمليات متميزاً.
- تكون الأطراف الفاعلة متجاورة بشكل عام.

لذا فإن أساس تحديد منظومة فرعية شرق أوسطية أو عربية هو نمط الروابط الوثيقة و التفاعلات بين الأعضاء. و قد نشأ نمطاً قوياً من الروابط و التفاعلات بين عدد من البلدان العربية في الخمسينيات و الستينات , و هذه البلدان التي تشكل صلب المشرق العربي هي مصر و العراق و سورية و السعودية و الأردن و لبنان و اليمن , بالإضافة إلى الشعب الفلسطيني[15], حققت الشروط الأربعة سالفة الذكر , لذلك يمكن تصنيفها كمنظومة إقليمية فرعية منفصلة.

أما الشرق الأوسط فهو ليس منظومة إقليمية فرعية بل نظاماً إقليمياً يتأكد من خلال السمات العامة لأي نظام إقليمي التي تُظهر على أنه تجمُع لعدد من الدول في إقليم جغرافي معين , أي إن القاعدة الجغرافية هي إطار هذا التجمع , و بهذا المعنى فالنظام الإقليمي هو نظام لا قومي , يضم عدداً من الشعوب و الأمم , في تجاوز لعناصر التماثل التاريخي ــ الثقافي ــ الحضاري , و هو نظام تعددي من هذه الناحية ؛ و كذلك فالدول المنخرطة في النظام الإقليمي ترتبط فيما بينها بمجموعة متشابكة من المصالح المتبادلة , و بشبكة كبيرة من علاقات الاعتماد المتبادل , التي يصعب الفكاك منها. و أخيراً يتحدد دور كل دولة منخرطة في النظام الإقليمي و نفوذها بمدى قوتها السياسية و الاقتصادية , و التقنية و العسكرية.

إن القاعدة الجغرافية لإقامة هذا النظام هي منطقة "الشرق الأوسط" بحسب التعريف الغربي لها , و هي تتسع أحياناً , و لكن المقصود بها على وجه التحديد كل من: مصر ,

---

(13) د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق ص٢٠٠.

(14) المرجع السابق عينه, ص ٢٣١-٢٣٢.

(15) د. جرجس , فواز , النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , لبنان , ط ١٩٩٧ , ص٢٥-٢٧.

الأردن , فلسطين , سورية , لبنان , العراق , و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب الدول الشرق أوسطية غير العربية , و على وجه الخصوص , إسرائيل , و تركيا قبرص , إضافة إلى باكستان , و إيران.[16] و أهم ما يميز النظام الإقليمي الشرق أوسطي الآن , هو دخول الدولة العظمى ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ كفاعل أساسي فيه , ما بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

إن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة هامة و أساسية في إطار محاولتنا توضيح المفاهيم و المصطلحات السياسية ـ الدولية التي اعتمدتها آلية بحثنا في مضمون الدراسة. نبدأ بها من خلال تعريف السياسة الخارجية على أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي" [17]. أما إدخال نظرية الدور إلى مجال تحليل السياسة الخارجية يثير العديد من الجوانب النظرية التي تخدم الحقل و تساعد على نضج المفاهيم و تميزها و تجعلها أكثر قابلية للتطبيق العملي . و من ثم التغلب على كثير من المعوقات و القيود التحليلية[18]. لذلك يجب أن نحدد السياسة الخارجية بمفهوم الدور ـ الذي اعتمده الباحث كنقطة أساسية في مضمون هذه الدراسة ـ على أنه: "السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار , و الذي يعبِّر عن إرادة دولته تجاه غيره من الوحدات السياسية أو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة و لتحقيق أهداف معينة". و هذا المفهوم يسمح لنا بالتمييز بين مكونات السياسة الخارجية و المتمثلة في: الأهداف العامة و التوجه أو الاستراتيجية (إدراك الدور) , و السلوك المحدد (أداء الدور). و هذا ما سنأتي على دراسته بشكل تفصيلي بتطبيقه على السياسة الخارجية الإيراني بمفهوم الدور في الفصل الأول من هذه الدراسة.

أخيراً , و في إطار المحاولة لتوضيح المفاهيم و المصطلحات السياسية ـ الدولية التي اعتمدتها آلية البحث في مضمون الدراسة , نقدم التعاريف لبعضها على النحو التالي:

- توازن القوى: يعني التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية و القادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية بما فيه لفرض إرادتها على الآخرين. بمعنى أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح لدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من السيادة المطلقة و الهيمنة على الآخرين[19].
- الأمن الإقليمي: مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم . و لايمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلاً عن الأمن الدولي , حيث التداخل و التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي و النظام الدولي . و يتخذ الأمن الإقليمي مسميات مختلفة و عديدة و حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتصف به.[20]
- الأمن الجماعي: ويقصد به , العمل الجماعي المشترك بين أعضاء التنظيم الدولي من أجل المحافظة على السلام الدولي. و يهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته أو أوضاعه على نحو غير مشروع و ذلك عن طريق تنفيذ تدابير دولية جماعية

---

(16) كيِّلي , ماجد , المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده ـ مرتكزاته ـ تناقضاته , دراسات استراتيجية , العدد ١٣ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ط ١٩٩٨ , ص ١١- ١٢.

(17) د. سليم , محمد السيد , تحليل السياسة الخارجية , مركز البحوث و الدراسات السياسية , جامعة القاهرة , مصر , ط ١٩٨٩ , ص ١٦ .

(18) د. قرني , بهجت , و علي الدين هلال , السياسات الخارجية للدول العربية , ترجمة : د. جابر سعيد عوض , مركز البحوث و الدراسات السياسية , جامعة القاهرة , مصر , ط ١٩٩٤ , ص ٣٠.

(19) د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق ,ص٢٦٧-٢٦٨.

(20) د. جاسور , ناظم عبد الواحد , موسوعة علم السياسة , الأردن , عمان , دار مجدولاي , ط٢٠٠٤, ص ٧٩.

كقوة ضاغطة و مضادة لمحاولات التغيير تلك , و نظام الأمن الجماعي لا يلغي التناقضات القائمة في مصالح الدول أو في سياساتها , و إنما يستنكر العنف المسلح كأداة لحلها و يركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية.(21)

• الأمن القومي: هو مجموعة من القواعد الإجرائية التي يجب أن تحافظ على احترامها و أن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية ؛ فهو يرتكز على محور رئيسي للأمن: المحافظة على الوجود الكياني للدولة , أرضاً و شعباً و نظاماً. و هذا الأمن حقيقة نسبية و ليست مطلقة , أي ليس هناك أمن مطلق , شامل و كامل بكل جوانبه , مهما بلغت. الدولة من القوة و البناء الصناعي و العسكري.(22)

• نظرية فراغ القوة/الفراغ الاستراتيجي:لقد برزت هذه النظرية بشكل واضح في إطار الاستراتيجيات الدولية في فترة الحرب الباردة, و بالتحديد في عقدي الستينات و السبعينيات,و أصبحت كأحد المسلمات في أذهان واضعي الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. و ما يقصد بها , ليس الفراغ العقائدي أو السياسي أو الفراغ الناتج من ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي أو ضياع الشعور بالهوية القومية , و إنما الفراغ العسكري و الأمني. و هذا الفراغ لا يمكن أن يعالج بالشكل الذي يحافظ فيه على المصالح الحيوية الغربية إلاّ بالقوة العسكرية الغربية , و بالقوة الأمريكية أساساً , و ذلك من خلال إقامة القواعد العسكرية و التحالفات(23).

• القرار السياسي: عرفه د. حامد ربيع بأنه "نوع من عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب معين من أساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية". و يقول هربرت سيمون أن " القرار ما هو غلا تعبير عن مساومة بين معطيات الاختيار و المحيط". (24)

سادساً: مُشتملات الدراسة: تنقسم الدراسة بالإضافة إلى المقدمة إلى أربعة فصول و خاتمة. يتناول **الفصل الأول** تحليل السياسة الخارجية الإيرانية , و التي يركز الباحث فيها على الملامح و المحددات و نماذج صنعها و آلية اتخاذ القرار. و تحليل السلوك الخارجي الإيراني من خلال العوامل المؤثرة فيه و تجلياته على الصعيد الدولي من خلال ما صدر عن صانع القرار الإيراني من مواقف و ثوابت. أما **الفصل الثاني** فيعالج المحددات الثابتة التي تحكم دور إيران الإقليمي في المشرق العربي , و التي يحددها الباحث بمحددات استراتيجية تعالج تداخل التاريخ و الجغرافية و الاقتصاد و القدرة/الإمكانات العسكرية لإيران. و محددات سياسية تركز على نظام الحكم الإيراني و الأمن القومي الإيراني من حيث أغراضه و تحدياته التي تنتظم ضمن عدة مستويات. و محددات ثقافية تركز على تطور الفكر السياسي الشيعي ثم اتجاهات التغيير في الثقافة السياسية الإيرانية. كما يعالج **الفصل الثالث** المحددات المتغيرة للدور الإيراني في المشرق العربي التي تنتظم في ثلاث مستويات (البيئة الداخلية , البيئة الإقليمية , البيئة الدولية).

و يأتي **الفصل الرابع** ليطرح قيام محور إقليمي (إيراني – تركي – سوري – لبناني) و يبحث في إمكانيات التعاون و الصراع من خلال التركيز على إشكاليات النبذ/الصراع بين الدول الأربعة. بينما يبحث التقارب من خلال التفاعلات التعاونية/التكاملية معتمداً على

---

(21) د. الخزرجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق ص٢٩٢.

(22) د. جاسور , ناظم عبد الواحد , موسوعة علم السياسة , مرجع سابق , ص ٨١.

(23)المرجع السابق عينه , ص٣٧٩.

(24) د. الخزرجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , مرجع سابق ص٣٦٧.

المدخلين الوظيفي و الاقتصادي . و يقدم أخيراً , رؤية مستقبلية تتجلى في مشهدين (تقارب , تباعد).

سابعاً: الدراسات السابقة و الصعوبات: عن الأهمية السياسية لهذه الدراسة , و امتداد مجالها الزمني حوالي ربع قرن من الزمن , اقتضى اعتمادها على ما توفر من دراسات سابقة. و هنا استوقف الباحث أمرين , أولهما: انه لا توجد ــ في حدود معرفته ــ دراسات متكاملة بالعنوان ذاته , و هو ما شكل تحدياً علمياً و دافعاً كبيراً. أما الأمر الثاني: هو أن الدراسات السابقة عالجت بمعظمها قضايا مختلفة (تاريخية , اقتصادية , ثقافية , سياسية , اجتماعية) في إيران , بينما انصب ما تبقى منها على دراسة العلاقات العربية ــ الإيرانية , و لم يبقى إلا نذرٌ قليلٌ منها ليعالج علاقة إيران بكل من سورية و لبنان , و هي إن وجدت فهي ذات طابع عام و لا تتقاطع مع إشكالية الدراسة و هدفها.

و لئن استفادت الدراسة من الأمريين السابقين , إلا أنهما في الوقت ذاته شكلا عبئاً على الباحث. و زادَ الأمرُ تعقيداً , هو ما فرضته المتغيرات الدولية من تسارع الأحداث بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ , حيث انصب أثرها في المجال المكاني للدراسة , و هنا واجه الباحث صعوبة كبيرة تجلت في ندرة المراجع التي تتعمق في التحليل و إن تعددت مواضيعها و عناوينها التي تقترب تارةً و تبتعد تارةً أخرى عن مضمون الدراسة. مما فرض على الباحث العبء الأكبر في التحليل و إدراك ترابط المتغيرات و انعكاسها على مضمون الدراسة استدركه من خلال الاعتماد على مجموعة من الأبحاث التي نشرت في دوريات مثل: مختارات ايرانية , السياسة الدولية , شؤون الأوسط , و ما يصدر عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية من دراسات و محاضرات منشورة ... و البحث في العديد من مواقع الإنترنت , ستذكر في متن الدراسة. إلى جانب الاعتماد أساساً على عدد من الدراسات المعمقة التي تشكل مفاتيح لإدراك صيرورة التغير التي حكمت العلاقات في منطقة الشرق الأوسط عموماً و المشرق العربي خصوصاً , و إن ابتعدت أحياناً عن مضمون الدراسة و أحياناً أخَر عن إشكاليتها. نذكر منها: الدراسة التي أعدتها د. نيفين عبد المنعم مسعد "صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية" . و الدراسة القيمة لجمال سند السويدي "إيران و الخليج البحث عن الاستقرار" . و الدراسة الرائدة لــ د. محمد إدريس "النظام الإقليمي للخليج العربي ". و هناك دراسات تناولت جانباً من العلاقات و السياسة الخارجية , أهمها الدراسة التي أعدها كلاً من أحمد خالدي و حسين آغا "سورية و إيران تنافس و تعاون" , و أيضاً دراسة لــ د.توفيق المديني " أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية" . كذلك دراسة د. ريمون هينبوش " السياسة الخارجية السورية بين المثالية و الواقعية".

و على ذلك فإن الصعوبة البحثية التي فرضتها تغير نمطية العلاقات الدولية , انضافت إلى عدد من الصعوبات الأخرى التي اعترضت الباحث , تقدمتها صعوبتين ,هما:

الأولى: محاولة الباحث التخلي عن قناعاته السابقة بأهمية الدور الإيراني في المشرق العربي و بالأخص لسورية و لبنان , لأجل بحثه بحيادية , و دراسة المحددات الثابتة و المتغيرة , و ما يدفع بهذا الدور باتجاه الفعالية/التقارب , و السلبية/التباعد بأدوات معرفية تعمل في إطار عام من الموضوعية و العلمية و العقلانية.

الثانية: لقد شكلت الظروف المحيطة بالباحث و ما حملته من متغيرات على عدة أصعدة كان على رأسها متابعة الباحث تخصصه المهني و ما فرضه من تداعيات ــ جَهْد الباحث على عدم انعكاسها سلباً على إعداد هذه الدراسة ــ تمثلت في وصوله إلى حالة اختناق معرفي تليه فترة انقطاع عن البحث في مضمون الدراسة , نتيجة تراكم و تداخل المعارف المهنية و المعارف البحثية ــ السياسية الخاصة بمضمون الدراسة ,كانت كثيراً ما تستدعي العمل المتواصل للتأسيس لتجاوز هذا الاختناق , الأمر الذي تتطلب من الباحث إعادة قراءة كل ما تمَّ

إنجازه من الدراسة في كل مرة حصل فيها الانقطاع , لانتظام التحليل و استمرار الدراسة على إيقاع واحد , و هذا ما تطلب وقتاً و جهداً كبيراً.

و أخيراً , مع أن المعاناة كانت كبيرة أثناء إعداد الدراسة , فإن الباحث يشكر أستاذه الدكتور عامر لطفي لما قدمه له من دعم علمي و معنوي , ساعده في تجاوز الصعوبات التي اعترضت إتمام هذه الدراسة. و يأمل أن يقدم بحثاً علمياً قيماً , و يبقى وحده المسؤول عن ما اعتراه من نقص , و ما تتضمنه من أراء و طروحات.

الفصل الأول
السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الأول: تحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية .

ثانياً: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية .

ثالثاً: أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية .

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: الخصائص القومية.

ثانياً: القائد السياسي.

ثالثاً: التفاعلات الدولية.

رابعاً: الموقف الدولي.

خامساً: النظام السياسي.

سادساً: النسق الدولي.

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: نماذج الاستراتيجية الإيرانية.

ثانياً: تأثير مراكز الضغط.

المطلب الرابع: صنع القرار السياسي الإيراني.

أولاً: اتخاذ القرار السياسي الإيراني.

ثانياً: هيكل اتخاذ القرار السياسي الإيراني.

ثالثاً: خصائص صنع القرار السياسي الإيراني.

المطلب الخامس: تقييم السياسة الخارجية الإيرانية.

أولاً: تنوع الخطاب.

ثانياً: عدم وجود تعريف موحد للمصالح القومية.

ثالثاً: عدم التناسب بين الأهداف و الإمكانيات.

رابعاً: عدم إدراك المخاطر المحدقة و الفرص المتاحة.

خامساً:الأهداف القومية المتضاربة غير المتوازنة.

سادساً: الآليات غير المناسبة.

سابعاً: تعدد هيئات اتخاذ القرار.

ثامناً: لا مؤسسية السياسة الخارجية.

تاسعاً: إعلان الحد الأقصى للسياسات و تنفيذ الحد الأدنى منها.

المبحث الثاني: تحليل السلوك الخارجي الإيراني.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة في السلوك الخارجي الإيراني.

أولاً: العوامل القانونية و الأيديولوجية.

ثانياً: العوامل الاقتصادية.

ثالثاً: التيارات السياسية.

رابعاً: متغير البيروقراطية و الحكومة.

خامساً: المتغير الخارجي.

المطلب الثاني: تجليات السلوك الخارجي الإيراني.

أولاً:سياسة اللاشرقية و اللاغربية.

ثانياً:سياسة الانفتاح.
ثالثاً: سياسة إزالة التوتر.
رابعاً: مبدأ حوار الحضارات.
خامساً: مبدأ الحياد الإيجابي.
سادساً: مبدأ الحياد الفعال.
سابعاً: مبدأ الواقعية السياسية.

المبحث الأول
تحليل السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: ملامح السياسة الخارجية الإيرانية:

أولاً: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية : يعد الدستور أهم مصدر لمعرفة أهداف السياسة الخارجية الإيرانية , و مع الوضع في الاعتبار ما جاء في مقدمة و مواد الدستور عامة و خاصة المواد (١٥٢-١٥٥) , يمكننا أن نعرف بسهولة أن أهداف النظام و المؤسسات الثقافية , و الاجتماعية , و السياسية و الاقتصادية قد وضعت وفقاً للمبادئ و الضوابط و المعايير الإسلامية . و تتمثل أهداف السياسة الخارجية الإيرانية بما يلي :

١. سعادة الإنسان في المجتمع البشري ككل .
٢. استقلال الدولة .
٣. مقاومة الظلم و المطالبة بالعدالة و القضاء على النظم المتسلطة في العالم و حماية المستضعفين .
٤. التعهد الأخوي تجاه جميع المسلمين و وحدة العالم الإسلامي و أيضاً الدفاع عن حقوق المسلمين .
٥. طرد الاستعمار بشكل كامل و التصدي للنفوذ الأجنبي و حماية جميع الأراضي , و كذلك رفض جميع التحالفات التي تؤدي إلى سيطرة الأجانب على الثروات الطبيعية و الاقتصادية للدولة فضلاً عن السيطرة على الجيش .
٦. إقامة العلاقات السلمية مع الدول الصديقة .
٧. الصدق والوفاء بالعهود في المعاهدات مع الآخرين .[25]

وتتركز الأهداف على المستوى التنفيذي في السياسة الخارجية الإيرانية بـــ :

١. الحفاظ على المصالح القومية .
٢. تأمين المصالح الوطنية مع جميع الدول .
٣. إقامة علاقات مع جميع الدول .
٤. أداء المهام التي ألقتها الثورة الإسلامية على عاتق حكومة إيران , و هذا يرتكز إلى خلفية تصدير الثورة .[26]

و يمكن تقسيم السياسة الخارجية لإيران بعد الثورة الإسلامية إلى أربع مراحل , هي :
المرحلة الأولى : فكرة الحكومة المؤقتة (١٩٧٨ – ١٩٨١) .
المرحلة الثانية : مرحلة الخطاب القيمي أو المثالي (١٩٨١ – ١٩٨٩) .
المرحلة الثالثة : مرحلة البناء بعد قبول القرار /٥٩٨/ و انتهاء الحرب العراقية ـــ الإيرانية .
المرحلة الرابعة : مرحلة رئاسة خاتمي و سيادة الخطاب التقاربي و أطروحة حوار الحضارات.[27]

ثانياً: أنماط السياسة الخارجية الإيرانية : من أهم أنماط السياسة الخارجية تلك الأنماط الثلاثة التي قدمها "كال هولستي" في سياق دراسته لتغير السياسة الخارجية , فهناك نمط الانعزال و نمط الاعتماد على الذات و نمط عدم الانحياز ـــ التنوع . و قد بنى "هولستي" هذه

---

(25) د. ملكي , عباس , صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , عدد٣٦ , يوليو ٢٠٠٣, ص ٢٣.

(26) سقاف , سلام , الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية , سورية , وزارة التعليم العالي , المعهد العالي للعلوم السياسية , ٢٠٠١, ص ٢٠.

(27) بير زادة , شهريار, حوار الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ , ص ٧.

الأنماط على أساس مجموعة من المعايير هي : مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنويع المشاركة أو تركيزها) , و مدى قبول الدولة لتغلغل القوى الخارجية , و نمط ارتباطاتها العسكرية و الدبلوماسية .

و يجب الإشارة إلى أنه يصعب تحديد نمط محدد للسياسة الخارجية لدولة ما, و إنما يكون اقتراب هيكلها و شكلها بشكل أكبر من نمط دون آخر , فالسياسة الخارجية الإيرانية اقتربت من نمطين بعد قيام الثورة الإسلامية , و هما :

١- **الانعزال** : يتسم هذا نمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية أصلا (و من ثم تقل أهمية معيار التنويع) , و رفض التغلغل الخارجي و تفادي الارتباطات العسكرية و الدبلوماسية الخارجية . و قد اقتربت السياسة الخارجية الإيرانية من نمط الانعزال خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين قيام الثورة و استلام الرئيس خاتمي الرئاسة في إيران أي في المراحل الثلاثة الأولى من تطور السياسة الخارجية الإيرانية . فقد ابتعدت إيران عن المشاحنات الدولية ــ باستثناء الحرب العراقية – الإيرانية ــ فعارضت العمل تحت مظلة الدول الكبرى , و كسبت هويتها بقطع علاقاتها معها , و عارضت سياسة الانحياز إلى إحدى القوتين العظميين: الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي , و ذلك في وقت لم تتمكن دول كثيرة من مواصلة حياتها دون الاعتماد على إحدى هاتين القوتين .

و ذكر الأمام الخميني في بيانه بعد انتصار الثورة الإسلامية , أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة ظالم مع مظلوم[28].

٢- **عدم الانحياز** : يتميز هذا النمط من السياسة الخارجية بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية , و لكن مع تنوع الشركاء الخارجيين و تفادي الدخول في محالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى[29] . بمعنى نقض أي نوع من قوى تسلط الأخر في العلاقات الدولية . و قد اقتربت السياسة الخارجية الإيرانية من هذا النمط كثيراً بعد استلام الرئيس خاتمي منصب الرئاسة الإيرانية .

و هناك ثلاثة أنواع لهذا النمط , يدعى الأول : عدم الانحياز الواقعي , بمعنى قبول الوضع و النظام القائم و السعي لتغييره بهدف إحلال نظام أفضل . في هذا التعريف تكون المنظمات الدولية غير عادلة , و على الجمهورية الإسلامية السعي من أجل تغييرها لإحلال النظام الأفضل مكانها . و لعدم الانحياز نوع من الالتزام الأيديولوجي . و فضلاً عن رفضه لأي نوع من الارتباط بالقوى الكبرى العالمية على الصعيد الدولي , يرفض النظم غير العادلة الحاكمة للعلاقات الدولية و مؤسساتها كما يرفض قواعد اللعبة الدولية .

أما النوع الثاني , هو عدم الانحياز الإصلاحي و مع أن إحداث تغيير في الوضع الدولي القائم أمر ضروري و حتمي في هذا التعريف لعدم الانحياز إلا أن السعي لإحداث هذا التغيير يأتي في إطار النظام القائم و بالتعاون مع الدول الأخرى . و يطالب عدم الانحياز الإصلاحي بإصلاح البنية العليا للنظام القائم بهدف إحداث تغيير تدريجي في البنية التحتية له [30].

و يمكن اعتبار عدم الانحياز المحافظ كنوع ثالث لنمط عدم الانحياز ــ على الرغم من وجوده القليل و الغير واضح ــ إلى جانب نمط الانعزال, النمطين الذين مارستهما السياسة الخارجية الإيرانية في فترة الحكومة المؤقتة في بداية عهد الجمهورية الإسلامية.

٣- **الاعتماد على الذات**: يتسم هذا النمط من السياسة الخارجية بمحدودية المشاركة الخارجية, مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة, و قد اقتربت السياسة الخارجية الإيرانية من هذا

---

(28) مؤسسة التعليم العالي , السياسة الخارجية الإيرانية و بنية النظام الدولي , مختارات إيرانية , ع ٢٢ مايو ٢٠٠٢ , ص٤٧-٤٨.

(29) Kal Holsti <Restructuring foreign policy: A neglected phenomenon in foreign policy theory> in K. Holsti .ed . Why Nation Realign : Foreign Policy Restructuring in The Post –War World (London : George Allen and Unwin 1982) p4.

(30) د. دهقاني جلال , السياسة الخارجية الإيرانية : التوجهات و الانعكاسات , مختارات إيرانية , عدد٣٥ يونيو٢٠٠٣, ص١٣-١٤.

النمط في الفترة التي تلت الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣. حيث تفادت التغلغل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط, كما ابتعدت عن الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.

ثالثاً: أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية : للسياسة الخارجية الإيرانية ثلاثة أبعاد, هي:

ـ **البعد الأول :** هو أن السياسة الخارجية الإيرانية تنبع بشكل رئيسي من الخصائص الذاتية للجمهورية الإيرانية الإسلامية , و من الإرادة الذاتية لصانعي سياساتها , فالسياسة الإيرانية الخارجية لا تنبع من خصائص دولة أخرى و هي تصدر قراراتها بكل تفرد و استقلالية .

ـ **البعد الثاني :** هو أن السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريق مباشر في سياسات الدول الأخرى , و بالتالي فإن لها وزنا يُعتَّد به في تحليل السياسات الخارجية للكيانات الأخرى. و بالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه كل من السعودية و إيران مثلاً, فإن التفاعلات الجارية بينهما تؤثر بشدة على طبيعة التفاعلات السائدة في المنطقة , بل إن تعاون هاتين الدولتين من الممكن أن يعيد الاستقرار النسبي إلى المنطقة[31].

ـ **البعد الثالث :** إن برنامج السياسة الخارجية الإيرانية لا يصوغه و ينفه فرد بذاته , و لكن يتم في إطار تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الموارد و تطبيق البرنامج , نتيجة التفاعل الديالكتيكي بين المصممين الرئيسيين للسياسة الخارجية الإيرانية هما المرشد و الرئيس .

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الإيرانية :

أولاً: الخصائص القومية : يقصد بالخصائص القومية كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة كلية شاملة , و التي تتسم بصفة الاستقرار النسبي [32], و ينصرف مفهوم الخصائص القومية إلى خمسة أبعاد رئيسية هي :

١- **المقدرات القومية:** يقصد بالمقدرات القومية حجم و مستوى الإمكانات المتاحة للدولة الإيرانية , و هو ما يعبر عنه في أدب العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة , و هذا ما سنتعرض له بالبحث الدقيق في الفصل الأول .

٢- **المشكلات الاجتماعية:** يقصد بها المشكلات اللصيقة بالبنيان الاجتماعي و الاقتصادي للدولة و التي تتسم بنوع من الديمومة على مدى فترة زمنية طويلة . و في تحليل أثر المشكلات الاجتماعية على السياسة الخارجية الإيرانية يجب التمييز بين المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية كالتضخم و البطالة , و المشكلات ذات الطبيعة السياسية كحدوث احتجاجات جماهيرية واسعة ـ مثل الحركة الطلابية ـ و انقسام النخبة السياسية إلى تيارين (المحافظين و الإصلاحيين) .

ففي حالة المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية , اضطرت الحكومة الإيرانية و لاسيما بعد تولي رافسنجاني منصب الرئاسة إلى إعادة تخصيص الموارد الاجتماعية لحل المشكلات الداخلية , و الإقلال من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية , حيث تم التخلي عن مبدأ تصدير الثورة الإسلامية .

أما بخصوص المشكلات الاجتماعية ذات الطبيعة السياسية , دفعت المظاهرات الطلابية بالقيادة الإيرانية إلى تحميل المسؤولية في هذه الاضطرابات إلى العدو الخارجي ذو المصلحة في عدم الاستقرار الداخلي متمثلا بالولايات المتحدة الأمريكية , بغرض تخفيف الضغط

---

(31) بير زادة , شهريار, حوار الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , مرجع سابق , ص٩.

(32) لمزيد من الإطلاع , انظر . Maurice East " National attributes and foreign policy behavior " in Maurice East . S . Salmore and C . Hermann eds . Why National Act : Theoretical Perspectives for Comparatives Foreign Policy Studies . (Sage : Beverly Hills 1978) pp . 124-125.

الناشئ من تلك الأزمة , و تفريغ الحركة الطلابية من مضمونها , و تركيز انتباه الرأي العام على العدو الخارجي بدلاً من المشكلات الداخلية .(33)

٣- **مستوى التطور القومي:** ينصرف مستوى التطـور القـومي إلـى درجـة تبلـور الخصائص المشتركة و وعي الأفراد بتلك الخصائص , ففي المراحل الأولى للتطور القـومي الإيراني اتسمت الظاهرة القومية بالميل إلى التطـرف و التـشدد , و الـسعي نحـو تأكيـد الخصائص المتميزة لأفراد الأمة الفارسية في مواجهة الأخرين . و لاسيما بعد قيـام الثـورة الإسلامية , حيث طرح الإمام الخميني مبدأ تصدير الثورة الإسلامية بغية التوسع الخـارجي إلى جانب الاصطدام بالقوى العظمى في العالم , مما أدى إلى زيادة الطابع الصراعي للسياسة الخارجية الإيرانية في تلك الفترة.

٤- **التكوين الاجتماعي :** يتألف المجتمع الإيراني من فئات و مجمعات متباينة لدرجة أنه يوصف بـ " المجتمع الموزايكي " وهذه المجموعات متباينة الأهداف فيمـا يتعلـق بتوزيـع الموارد الاجتماعية , و تحديد معالم السياسة الخارجية الإيرانية , كما سندرس ذلك بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثالث.

و يؤدي تفاعل هذه الفئات و المجموعات و الأحزاب في سعيها لتحقيق أهدافها إلى التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية , ولعل أهمها انقسام النخبـة الـسياسية إلـى تيـار إصلاحي و آخر محافظ , حيث تؤدي الجدلية السياسية بينهما إلى التـأثير بـشكل مباشـر و واضح في السياسة الخارجية الإيرانية.

٥- **التوجهات المجتمعية :** و هي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظـم أفـراد المجتمع , التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي , وتتسم بثباتها النسبي , فالفكر السياسي الـشيعي يلتصق بجوهر التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع الإيراني و يربطهم بوثاق العقيدة الشيعية كما سندرس بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

و تؤثر التوجهات المجتمعية على رؤية أفراد المجتمع الإيراني و النخبة الحاكمة للوقـائع الخارجية , كما أنها تضع ضوابط على قدرة صانع السياسة الخارجية علـى اختيـار بـدائل معينة. حيث اتخذ مبدأ "اللامبالاة إزاء مصائر الآخرين و التنكر لها هو ذنب عظيم" في الحقبة الإسلامية صيغة "الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر" , فقال آية الله الخامنئي عنـدما كـان رئيساً للجمهورية في لقاء مع بعض أئمة الجمعة : " يقوم موقفنا السياسي في الشئون الداخلية و الخارجية محل الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر . إننا نرى أن العالم يستغرب موقفنا الحازم من الولايات المتحدة و إسرائيل و خططهما الاستعمارية , و ذلك لأن قرارنا يستند إلى الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر, و لكن على الرغم من أن أداءنا لهذا الواجب مكلف جداً إلا أن ذلك لن يمنعنا من الاستمرار في القيام به "(34)

توفر التوجهات المجتمعية لصانع السياسة الخارجية الإيرانيـة أدوات لتبريـر سياسـات خارجية معينة على أساس أنها تتفق مع ما يعتنقه المجتمع الإيراني من عقائد و إيديولوجيات كما هو الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية , حيث قال الإمام الخميني في إحـدى خطبـه : "صحيح أن الفلسطينيين مسلمون , و أن وحدة العالم الإسلامي , و مساندة المسلمين هي مـن أسس السياسة الخارجية الإيرانية , إلا أن الأمم المستضعفة تستثير لدى الإيـرانيين النتيجـة الموضوعية الآتية : إن القساوة و القمع و الاضطهاد الممارسة من قبل إسرائيل و الولايـات المتحدة و الاستكبار العالمي تظهر في فلسطين "(35).

---

(33) لمزيد من الإطلاع انظر : H . Eckstein " On the etiology of internal war " in I . Feirer aband . R . Feirerband and I . Curr eds . Anger Violence and Polities (Englewood Cliffs New Jersey : Prentice – Hall 1965) p . 25.

(34) زاده , أحمد نجيب , دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية , شؤون الأوسط ,عدد ١١٤ ربيع ٢٠٠٤ ص ٦٣-٦٤ .

(35) المرجع السابق عينه , ص ٥٩.

و لابد من الإشارة أخيرا, إلى أنّ التوجهات المجتمعية عملية متبادلة من حيث التكوين بين المجتمع الإيراني و القيادة الإيرانية, لاسيما الإمام الخميني لما كان لخطبه من أثر كبير في تشكيل الاتجاهات الثقافية و العقلية الجمعية للمجتمع الإيراني . و هذه الخصوصية الإيرانية تأتي من العقيدة الشيعية المتماسكة عبر القرون المتتالية , حيث اعتبر الإمام الحسين الرمز الأبرز لهذا الفكر و التوجه .

ثانياً: القائد السياسي : إن للقائد السياسي دور في التأثير على السياسة الخارجية , و هو يتفاوت بتفاوت القادة السياسيين و بتفاوت المواقف السياسية . فالقائد السياسي الإيراني يهتم بالسياسة الخارجية لأنه يراها أداة فعالة لتأكيد شعبيته , و لأن هناك عدواً خارجياً يهدد أمن الدولة , و لأنه يراها أداة مناسبة لتحقيق الأهداف الأساسية للدولة الإيرانية.

و يؤدي اهتمام القائد السياسي الإيراني بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى مشاركته الفعالة في صنعها , مما يزيد من فرص تأثير خصائصه الذاتية على تلك السياسة , فقد كان الإمام الخميني كارزمياً في شخصيته , حيث أدت إلى زيادة تأثير عقائده في السياسة الخارجية الإيرانية . كذلك يلعب النسق العقدي دوراً حاسماً في ضبط حجم المعلومات الممكن قبولها و استيعابها من البيئة الخارجية , فالعقائد توجه القائد نحو قبول معلومات معينة أو تجاهل و رفض معلومات أخرى طبقاً لمدى اتساق تلك المعلومات مع العقائد(36) , و على سبيل المثال كان قرار القيادة السياسية الإيرانية بعد الثورة برفض السفير الأمريكي في إيران مبنياً على عقائد صانع القرار الإيراني .

و يتمتع الإمام الخميني بشخصية تسلطية تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها : النزعة إلى السيطرة على المرؤوسين , و استعمال المفاهيم النمطية , مع رؤية ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء و أعداء , و يفضل عادة الاختيارات المحددة كشن حرب شاملة أو وقف الحرب نهائياً , كما كان شديد التعصب لخصائص إيران القومية حيث اعتبر أن تصدير الثورة و نشر القيم الإسلامية هي أسمى وظائف الثورة الإسلامية و تعهداتها , تلك الثورة التي حققت بقيادته انموذج الربط بين الدين و السياسة و أثبتت نظرية اعتبار الدين بمثابة قوة سياسية مهمة.

بينما يتمتع الرئيس محمد خاتمي بالشخصية القائمة على تحقيق الذات , و تتسم بعدة أبعاد أهمها: الإحساس بالأمن و السلام , و الإحساس بالانتماء , و الإحساس باحترام الذات . فهذه الأبعاد هي التي ولدت لدى الرئيس خاتمي الإحساس بالثقة في العالم الخارجي , و الميل إلى الانفتاح العالمي , و تمثل ذلك باعتماده مبدأ حوار الحضارات كمبدأ هام و أساسي في السياسة الخارجية الإيرانية . و يقوم على مبدأ التنوع و التعدد فكل حضارة بشرية لديها ما تقوله , و هذه النظرة الشفافة و المصحوبة بالتسامح مع العالم المحيط , استطاعت أن تغير من نظرة العالم تجاه إيران و أن تخرج السياسة الخارجية الإيرانية من حالة رد الفعل إلى حالة النشاط و الأخذ بزمام المبادرة. (37)

ثالثاً: التفاعلات الدولية : تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى , فالدولة تحدد و تغير سياستها الخارجية في ضوء سلوكيات الدول الأخرى تجاهها , و الاستقطاب الدولي , و طبيعة المعاملات التي تتم بينها وبين الدول الأخرى , و نوعية الضغوط التي تتعرض لها من تلك الدول , فالدولة الإيرانية تستقبل سلوكيات ــ حوافز عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي , و قد تكون هذه الحوافز

Martin Fishbein and J. Ajzen Beliefs Attitudes Intentions and Behavoir (Reading : Addison – Wesley 1975) -(36)
p14. JDe Rivera , The Psychological Dimension of Foreign Policy > (Columbus: Chales Merril . 1986)p20.

(37) بير زادة , شهريار, حوار الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , مرجع سابق , ص٨.

ذات طابع صراعي أو ذات طابع تعاوني . و لكن هذه الحوافز تضطر الدولة الإيرانية إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز , و ذلك في إطار عملية من " تبادل السلوك " أو " الحافز ــ الاستجابة " , و ذلك كما حصل في الحرب العراقية ــ الإيرانية .

و تشمل المعاملات الدولية كلاً من المبادلات الاقتصادية و الاتصالية بين الوحدات الدولية وكلما زادت المعاملات الدولية بين إيران و الوحدات الدولية , كلما أدى ذلك إلى ترويض السياسة الخارجية لإيران و توجيهها نحو السلوك التعاوني فيما بينها . ذلك أن المعاملات تخلق شبكة من المصالح التي تنمو إلى حد يصعب فيه على أي طرف المبادرة بأي سلوك من شأنه تهديد تلك المصالح , و بالتدريج يتولد لدى إيران و الوحدات الدولية اقتناع كامل بتشابك مصائرها , كما هو حال العلاقات السورية ــ الإيرانية , فالمعاملات الاتصالية بين سورية و إيران تقلل من فرص سوء فهم أهداف و نوايا الطرف الآخر , ومن ثم تقلل من فرص السلوك الصراعي و من نشوب الأزمات بينهما . و ترى إحدى مدارس التكامل الدولي التي يتزعمها "كارل دويتش" أن مستوى المعاملات الاقتصادية بين الوحدات الدولية هو مؤشر صادق لدرجة التكامل السياسي بين تلك الوحدات .

و ينصرف الاستقطاب الدولي إلى تأثير الوحدة الثالثة على السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما البعض , فالسياسة الخارجية الإيرانية تؤثر في العلاقات السورية ــ العراقية و السورية ــ اللبنانية , كما سندرس لاحقاً بالتفصيل .

كما تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بالضغوط الدولية و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح و محدد , فالأمريكيون سعوا منذ الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية الإسلامية للتضييق على إيران للوصول بقدرتها التأثيرية على العلاقات الإقليمية و الدولية إلى حدها الأدنى , و وضع النظام السياسي الإيراني على مفترق خيارين مصيريين , إما أن تواصل إيران نزاعاتها الداخلية و صراعاتها السياسية ــ الاقتصادية مع الولايات المتحدة مثلما هو الآن بحيث تتقلص قوة إيران تدريجياً , أو أن يؤدي الصراع الداخلي على مستوى التيارات السياسية إلى فتح طريق آخر في السياسة الخارجية الإيرانية , و ستكون نتيجة الوضع الأول التفسخ و الضعف , و نتيجة الوضع الثاني ستكون غير واضحة و غير مطمئنة.

إن الضغط الأمريكي على إيران من أجل اختيار أحد الطريقين جزء من المخطط الأمريكي المتوقع لتغيير السلوك الإيراني , إن لم يكن تغييراً للنظام السياسي بأكمله .(38)

رابعاً: الموقف الدولي : تصاغ السياسة الخارجية الإيرانية , على مستوى القرارات و السلوكيات على الأقل , للتعامل مع موقف دولي معين , و يقصد بالموقف الدولي الحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة زمنية معينة , و الذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية الإيرانية التصرف بشكل معين للتعامل معه و, و قد حدد هيرمان ثلاثة أبعاد رئيسية تمثل أبعاد الموقف الدولي , و هي المفاجأة , و التهديد , و الوقت المتاح (39) , فالمواقف الدولية تختلف من حيث درجة تأثيرها على القيم الأساسية لصانع السياسة الخارجية الإيرانية فالحرب الأمريكية ضد الإرهاب تؤثر على قيم الثورة الإسلامية الإيرانية كحماية المستضعفين في الأرض, و من ثم دعم المقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. و تختلف المواقف الدولية أيضاً, من حيث الوقت المتاح لصانع السياسة الخارجية الإيرانية للتعامل مع الحافز الخارجي , قبل أن تتحول خصائص الوقت تحولاً يصبح من الصعب التصرف في مرحلة لاحقة , فالحرب الأمريكية على أفغانستان عام ٢٠٠١ , كانت تتطلب من

(38) صبري محمود , تحديات السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , عدد ٢٣ يونيو ٢٠٠٢, ص٣٨.

(39) Chrales Hermann < International crisis as a situtional v ariable > in James Rosenau ed . International Politics and Foreign policy (New York : Free Press 1969) pp414-415.

صانع السياسة الخارجية الإيرانية التصرف بسرعة لحماية الحدود الشرقية لإيران و المشاركة في القضاء على حركة طالبان التي كانت تشكل تهديداً لأمن إيران . كذلك تختلف من حيث درجة توقع صانع السياسية الخارجية الإيرانية للحافز الخارجي , فالحرب الأمريكية – البريطانية على العراق كانت متوقعة بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الإيرانية .

بيد أن أهم أشكال المواقف الدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية , هي تلك المواقف التي تتميز بتوافر عناصر المفاجأة , و التهديد , و محدودية الوقت , فإذا توافرت في الأزمة تلك الخصائص نشأ ما يسمى بموقف الأزمة(40). و هذه العناصر توافرت في الأزمة النووية الإيرانية , التي تميزت بأن الحافز الذي أنتج الأزمة لم يكن متوقعاً بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الإيرانية , كما أنه يشكل تهديداً كبير لأهدافه الأساسية , إضافة إلى أنه لا يتيح لصانع السياسة الخارجية إلا وقتاً محدوداً للتعامل مع الحافز قبل أن تدخل عناصر جديدة على الموقف تجعل من الصعب التأثير في الموقف .

خامساً: النظام السياسي : يقصد بالنظام السياسي ذلك الدور أو الأدوار في النسق السياسي الوطني التي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرار الملزمة (41). و ينطلق تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية الإيرانية من افتراض أن عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية تتم من خلال الجدل الديالكتيكي بين مرشد الثورة وبين السلطة التنفيذية , و أنَّ "بنيان السلطة التنفيذية" يؤثر في قدرتها على صنع السياسة الخارجية. و يقصد بـ "بنيان السلطة التنفيذية" في هذا الصدد , الموارد التي تؤهل السلطة التنفيذية لصنع السياسة الخارجية , و القيود المفروضة على السلطة التنفيذية في هذا المجال سواء من خلال علاقتها بالمؤسسات الأخرى أو بالمجتمع بصفة عامة , حيث تمَّ بعد الثورة الأخذ بعين الاعتبار المجتمع و ردَّ فعله و وضعه العام. و في هذه الحالة لا يستطيع أي شخص أن يتخذ قراراً بمفرده , لذلك جاء تركيب النظام السياسي الإيراني ملبياً لهذا كما سنرى في الفصل الثاني تباعاً . و من ثم فاختلاف بنيان النظم السياسية في مختلف المجتمعات يؤدي إلى صنع سياسات خارجية مختلفة كما أنَّ تغير النظام السياسي في المجتمع نفسه , يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية كما حدث بالنسبة للتغير من نظام الشاه إلى النظام السياسي الإسلامي بعد الثورة , فقد كانت مسألة إدخال الدين في السياسة الخارجية و ما يتصل بالعلاقات الدولية أمراً جديداً , حيث أكدت إيران على ضرورة التواجد على الصعيد الدولي .

و تتفاوت النظم السياسية في حجم الموارد الاجتماعية المتاحة , و مدى سيطرة النظام السياسي على تلك الموارد , أي قدرته على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية . فلا شك أن حجم الموارد الاجتماعية المتاحة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية يفوق حجم الموارد المتاحة لصانع السياسة الخارجية الإيرانية , بيد أن صانع السياسة الخارجية الأمريكية لا يسيطر تماماً على الموارد المتاحة بقدر سيطرة صانع السياسة الخارجية الإيرانية على موارده . هذا و توفر المؤسسات البيروقراطية و قنوات اتخاذ القرار موارد للنظام السياسي الإيراني التي تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية, و لا ننسى أن إيران تعيش في الشرق الأوسط إلى جوار دولتين كبيرتين هما أفغانستان و العراق المليئتان بالاضطراب , و في مثل هذه المنطقة المضطربة منح التمسك بمفهوم القانون و المؤسسات مكانة خاصة لإيران(42). كما استند النظام السياسي الإيراني إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياسته , زادت

---

(40) المرجع السابق عينه، ص٤١٥- ٤١٧.

(41) Barbar Salmore and S.Salamore; Political regimes and foreign policy ; Mqurice East ; S.Salmore ; and C. Herman eds ; Why Nations Act ; Theorcticql Presspoctives for Co,parative Foreign Policy Studies ; Sage: Beverly Hills ; 1978; p.103.

(42) د. سيجادبور، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الثورة , مختارات إيرانية , عدد ٢٤ يوليو ٢٠٠٢ص٤٦.

قدرته على تنفيذ تلك السياسات , فالتأييد الاجتماعي مورد هام من موارد النظـام الـسياسي الإيراني يستطيع توظيفها في مجال التفاوض مع القوى الخارجية .

سادساً: النسق الدولي : يقصد بالنسق مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خـلال عملية التفاعل , فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته , بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بـسلوك الوحدات الأخرى , كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات . كذلك فالتفاعل الذي يـتم داخـل النسق ليس تفاعلاً عشوائياً , لكنه تفاعل نمطي يمكن ملاحظته و تفسيره و التنبؤ به .

و ينطوي النسق الدولي على أربعة أبعاد رئيسية :

١. الوحدات , و يقصد بها.الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق .

٢. البنيان , و يقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعـضها الـبعض حيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النسق الدولي , كقوة عظمى دون منافس (على الأقل عسكرياً) , في حين تقف إيران كقوة إقليمية هامة في الشرق الأوسط .

٣. المؤسسات , و يقصد بها مجموعة القواعد و الإجراءات الرسمية و العرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين اتجاه القضايا العالمية المختلفة .

٤. العمليات السياسية , و يقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تـتم فـي إطار الهيكل و المؤسسات , و تتعلق بعدد من الأبعاد: **الأول** يعنى بالتأثيرات الاقتصادية التي يحملها التواجد الأمريكي في منطقة الخليج الغنية بالنفط وسيطرتها على نفط بحر قزوين بعد إحكام تواجدها في أفغانستان . من ناحيةٍ أخرى ، تطرح التكلفة الاقتصادية للملـف النـووي الإيراني بنفسها على كل من الميزانية الإيرانية المكبلة أصلاً بأعباء التنمية والإعمار.

و يعنى **البعد الثاني** بالتأثير المحتمل لمسار عملية التـسوية الـسلمية للـصراع العربـي الإسرائيلي على الجبهة الداخلية الإيرانية . فبالرغم من الشكوك الكثيرة التـي تحـيط بهـذه العملية، إلا أن احتمال نجاح إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تسوية مـا للصراع ، في ظل اختلال موازين القوى بين العرب وإسرائيل، قد يعني خصماً لمناطق النفوذ الإيراني سواء في سورية ولبنان أو بين الفصائل الفلسطينية الأكثر تشدداً وراديكالية . ولكـن الأهم من هذا فإن تسوية ما قد تعني تفرغ الولايات المتحدة للملف الإيراني.

و يتعلق **البعد الثالث** بمستقبل القوات الأمريكية في العراق الجارة الغربية لإيران, والدور الذي يمكن أن يلعبه الشيعة العرب والأكراد السنة في رسم مستقبل العراق, وبالتالي التـأثير على تماسك الدولة الإيرانية التي تعاني من تعدد عرقي ومذهبي يزداد تعقيداً عـن المـشهد العراقي بمراحل.

و يتعلق **البعد الرابع** بقدرة منظمات دولية كالأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي في ممارسة ضغوط على الحكومة الإيرانية تتعلق بفتح النظام لمختلف القوى الإيرانية . فعقب المظاهرات الأخيرة التي انفجرت في النصف الأول من شهر يونيو والمظاهرات التي قامت في بـدايات شهر يوليو إحياء لذكرى حركة الطلاب عام ١٩٩٩، قامت قوات الأمن الإيرانـي باعتقـال العديد من الطلاب الإيرانيين والصحافيين مما دعا مكتب تعزيز الوحدة وهو أبـرز حركـة طلابية داخل الجامعات الإيرانية إلى توجيه خطاب إلى كوفي أنان يطالب فيه الأمم المتحـدة بالتدخل إلى جانب الطلاب الإيرانيين الذين يتعرضون لقمـع التيـار المحـافظ والأجهـزة التابعة له.(43)

---

(43) حمادة، أمل ، العلاقة بين الخارج و الداخل في إيران, www.ahram.org.eg .

المطلب الثالث: صنع السياسة الخارجية الإيرانية:

أولاً: نماذج الاستراتيجيات الإيرانية : تشكل محددات السياسية الخارجية الإيرانية التي سبق شرحها مدخلات لصنع السياسة الخارجية الإيرانية , و تتباين هذه المحددات في التأثير على صنع السياسة الخارجية , و ينعكس هذا التأثير على إجراءات اتخاذ و صنع القرار الذي يكاد يكون محصوراً بالنهاية بيد المرشد (الولي الفقيه) و وزارة الخارجية التي يهيمن عليها الرئيس و وزير الخارجية , و تبعاً لثقل هذه المحددات تصنع السياسة الخارجية التي يكون لها أربعة نماذج كما هو مبين في النموذج التالي :

المدخلات	الإجراءات	المخرجات
١- الخصائص القومية ٢- القائد السياسي ٣- النظام السياسي ٤- المسافة الدولية ٥- النسق الدولي ٦- الموقف الدولي ٧- التفاعلات الدولية	المرشد (الولي الفقيه) رئيس الدولة وزير الخارجية	١- استراتيجية التبني ٢- استراتيجية التحفيز الذاتي ٣- استراتيجية المساومات ٤- استراتيجية التصلب

١- **استراتيجية التبني:** يقصد بهذه الاستراتيجية الالتزام بالأعراف و الشرعية الدولية و قد ظهرت هذه الاستراتيجية بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة الغزو العراقي لدولة الكويت , حيث التزمت إيران بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة , و خاصة فيما يتعلق بتوقيع العقوبات على بغداد .(44)

٢- **استراتيجية التحفيز الذاتي** : و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تأكيد دور إيران الإقليمي و ضرورة احتسابها في المعادلة السياسية الإقليمية الأسيوية و الخليجية و العربية .

و يدخل في إطار هذه الاستراتيجية احتجاج إيران المتكرر على أية ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى عزل و استبعاد إيران , خاصة و أنها حصلت على تعهدات دولية متعددة, لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية , على أنها سوف تشارك في الترتيبات الأمنية الإقليمية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية . و أيضاً يدخل في إطار هذه الاستراتيجية مشاركة إيران في اجتماعات دول الجوار الإقليمي للعراق بعد الحرب الأمريكية على العراق بهدف المساهمة في وضع الترتيبات الأمنية الجديدة للمنطقة .

٣- **استراتيجية المساومات** : تدخل هذه الاستراتيجية في صلب السلوك السياسي الإيراني الخارجي , حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية . و تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجة من الربحية , و قد تبلورت هذه السياسة خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت , عندما استطاعت إيران إجبار العراق على التنازل عن جميع شروطه في النزاع القائم بين البلدين , و الرجوع إلى اتفاقية الجزائر التي كان العراق قد ألغاها قبيل حربه مع إيران .

٤- **استراتيجية التصلب** : تهدف هذه الاستراتيجية إلى إظهار استقلالية إيران عن التبعية للغرب , و خاصة الولايات المتحدة. و ذلك من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية, و رفضها لجميع أنواع الهيمنة العالمية على منطقة الخليج, كما تركز هذه السياسة على المبادئ الرئيسية

(44) د. محمد , عبد الله يوسف , السياسة الخارجية الإيرانية , السياسة الدولية , ع /١٣٨/ أكتوبر ١٩٩٩, ص٢٦.

للثورة , و عدم التخلي عنها . و هذه الاستراتيجية لا تقتصر فقط على النواحي القانونية و الدستورية , و إنما تمتد إلى ما يسمى النفسية الجغرافية السياسية عند الإيرانيين "Psychogeo graphy" ذات الجذور التاريخية و الثقافية . و عادةً ما تصدر هذه الاستراتيجية على شكل تصريحات حادة من قبل العلماء في موضوع ينطوي على عناصر الهيمنة الخارجية, أو عند حدوث قضية دولية, تبدي إيران تأييدها للعالم الإسلامي , مثل الاعتداء الإسرائيلي على جنوب لبنان . كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحشد و التجييش الداخلي و الخارجي لتطوير الظلم الواقع على الذات من قبل الآخرين, و التي تسمى "Self-Image Camealism"[45] تكشف هذه الأنماط الاستراتيجية الأربعة عن مدى تعقد صنع السياسة الخارجية الإيرانية , وبالتالي ليس كل ما يصدر عن إيران في سياستها الخارجية له مدلول مباشر و محدد على دولة ما , أكثر من مدلولاته غير المباشرة في الكثير من الأحيان .

ثانياً: مراكز الضغط و عوامل التأثير: يمكننا تقسيم عوامل التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية إلى نوعين , هما :

١- عوامل داخلية :

أ- **المطبوعات الداخلية :** هناك مطبوعات تصدر باللغة الفارسية , و أخرى تصدر بلغات أجنبية . و تؤثر المطبوعات الفارسية اللغة بشكل أو بآخر على توجهات الحكومة و مواقفها , و من حيث التوجه فهذه المطبوعات إما محافظة أو معتدلة أو شديدة التطرف .

ب-**منبر صلاة الجمعة في طهران و المدن الأخرى :** عادةً, تأتي الموضوعات المطروحة في خطب صلاة الجمعة متماشية مع مخططات الحكومة , و لكن في بعض الأحيان يؤثر انتماء بعض الخطباء على رأي الحكومة نفسها , و أحياناً تنظر إليها الحكومات الأجنبية على أنها تعبير عن رأي الحكومة الإيرانية .

ت-**بيوت كبار الفقهاء الآيات العظام :** يُعَد رأي فقهاء المذهب الشيعي مصدراً للتأثير و ذلك على الرغم من استقلالية هؤلاء الفقهاء عن نظام الحكم القائم , نظراً لما يتمتعون به من مركز ديني و شعبي .[46]

ث-**رابطة الفقهاء المناضلين .**

٢- عوامل خارجية :

أ- **المنظمات الدولية :** الأمم المتحدة , الاتحاد الأوروبي .

ب- **المطبوعات الأجنبية :** تُعَد المطبوعات الدولية واحداً من المراكز القوية في عالم السياسة , و المسماة " إمبراطورية الأنباء العالمية " , و تلعب دوراً بالغ الأهمية إما في عزلة أي دولة سياسياً , أو العكس مثلما حدث أثناء الحرب العراقية — الإيرانية , فقد وجهت هذه الإمبراطورية ضربات قوية و مؤثرة لمسار السياسة الخارجية الإيرانية , و أبرز هذه الوكالات أسوشيتيد برس , فرانس برس , تاس و أنسا ...

ت- **الإذاعات الأجنبية :** حيث تذيع أخباراً سرية مما يكبل صانعي و منفذي السياسة الخارجية الإيرانية , و من أهم هذه الإذاعات : بي بي سي , صوت أمريكا , راديو إسرائيل .

---

(45) د. محمد . عبد الله يوسف , السياسة الدولية , مرجع سابق . ص٢٦-٢٧.

(46) د. ايزدي بيزن , مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية , القاهرة , ط ٢٠٠٠, ص١٢٣.

ث-**الجماعات و التكتلات السياسية المناهضة لإيران و حكوماتها :** لا تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية , و لكن تفعل دعايتها فعلها في التـأثير علـى الرأي العام العالمي , وتضطر إيران في هذه الحالة إلى الرد عليها .[47]

المطلب الرابع: صنع القرار الإيراني :

أولاً: اتخاذ القرار : يعني "مجموعة القواعد و الأساليب التي يستعملها المـشاركون فـي هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة , أي الأسـس الرسمية و غير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة و التوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار" [48], و توجد ثلاث نماذج قائمة بالفعل منذ وقت طويـل و هذه النماذج جميعها تعود إلى دور الزعماء و القادة و جماهير الشعب في اتخاذ القـرار , و هي كما يلي :

١. النموذج الديمقراطي .
٢. النموذج النخبوي .
٣. نموذج القاعدة الفردية .

و المعيار في النموذج الديمقراطي هو احترام آراء جماهير الشعب عند اتخاذ القرار ,أمـا في النموذج النخبوي فاتخاذ القرار يبادر به فرد أو جماعة بعينها , و انموذج القاعدة الفردية يتم اتخاذ القرار فيه مع ميل شديد لإقصاء رأي الزعامة و الإدارة[49].و انتقد عدد من الكتاب النموذج الديمقراطي في اتخاذ القرار , على أساس أنها أقل فاعلية من الطرق التـسلطية . و أوضح "دي توكفيل" أن الإدارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية و التخطيط و المثابرة و هذه القيم لا تتوفر إلا في النظم التسلطية[50]. كذلك انتقد "والترليبمان" النموذج الـديمقراطي بدعوى أن الجماهير ليس لديها الدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية و تسعى دائماً لاتباع الطريق السهل للتخلص من الأوضاع التي تتطلب تفكيراً و تصرفاً حاسماً [51].

و على ما يبدو أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم بتحديد مـصالحها علـى أسـاس النموذج النخبوي , فعلى هذا الأساس كانت المرجيعية في تحديد المصالح ملقاة علـى عـاتق الزعامة (الفقيه الجامع للشروط) و ذلك على المستوى غير المنصوص عليه (القوانين غيـر المخالفة للشرع) و على مستوى الأحكام الثانوية كانت المرجعية ملقاة على عـاتق الخبـراء المختصين (مجلس الشورى الإسلامي ــ مجمع تشخيص مصلحة النظام) , و جماهير الشعب لها دورها بالفعل في تحديد و تشخيص المصلحة العامة عن طريق النخبـة , و أيـضاً دور الخبراء و المختصين من غير الفقهاء. و لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تأتي مـسألة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمصالح القومية من القاعدة إلى القمة أو من الأسفل إلى الأعلى[52].

---

(47) المرجع السابق عينه , ص ١٢٥ .

(48) Charles Hermann " Decision Structures and processes : in fluencies on foreign policy " in Maurice East et al . Why nation (Act Beverly Hills : Sage 1978) pp . 69.

(49) انظر: مختارات ايرانية , السنة الأولى , العدد الثالث , أكتوبر ٢٠٠٠ , ص ٩.

(50) Walter Lippmann The public philosophy (New York : Mentor 1955) pp . 23-24.

(51) Raymond Aron . Peace and War : A Theory of International Relations . trans . Richard Howard and Annette Baker Fox . Carden City N . Y : Doubleady 1966) p 67.

(52) نيا , حميد فرهادى , المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية , مختارات ايرانية , السنة الأولى , العدد الثالث , مرجع سابق, ص١٢ .

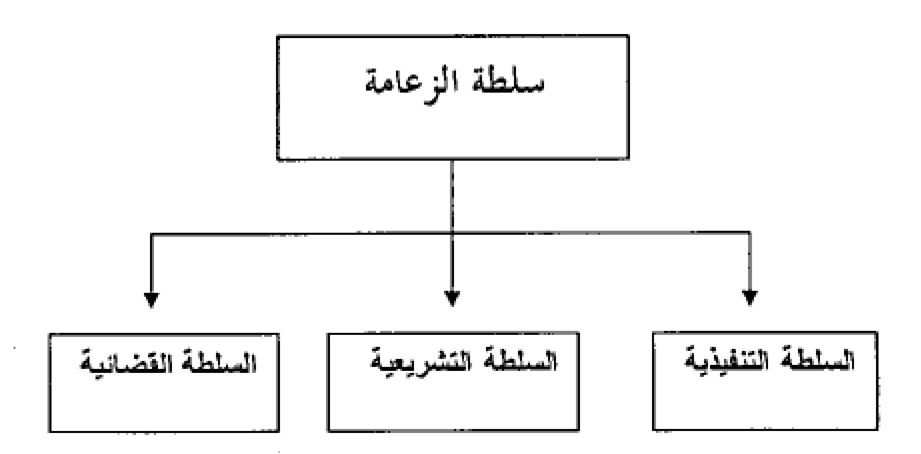
ثانياً: هيكل اتخاذ القرار : يُقصد به ترتيب معين للعلاقات و الأدوار بين الأفراد المسئولين عن اتخاذ القرار داخل نظام الحكم الإيراني , و في هذا الإطار يمكن وصف هيكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية انطلاقاً من إدراك الأبعاد التالية: (53)

١- توزيع السلطة : يقصد بذلك , ما إذا كانت سلطة اتخاذ القرار موزعة بشكل متكافئ أم بشكل غير متكافئ , و في الفترة الواقعة بين عامي /١٩٧٠-١٩٨٠/ كان هيكل اتخاذ القرار يسيطر عليه مرشد الثورة الإسلامية الإمام الخميني . و يشارك أعضاء القيادة الإيرانية قائد الثورة معظم آرائه و يؤكدون في معظم الحالات تفضيلاته . ومن ثم , فإن عملية اتخاذ القرار تتسم بالطابع الوفاقي , و بسرعة اتخاذ القرار .

٢- دور الأعضاء : و المقصود هنا , مدى استقلال حلقات اتخاذ القرار على صعيد الأشخاص و المؤسسات . ففي هيكل اتخاذ القرار الإيراني و وفقاً لما ورد في المادة (٥٧) من الدستور و التي تنص على أنّ : " السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي : السلطة التشريعية , و السلطة التنفيذية , و السلطة القضائية و هي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق و إمام الأمة, و ذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور, و تعمل هذه السلطات مستقلة بعضها عن بعض " .(54)

وبالتالي تنطوي عملية اتخاذ القرار على دفاع كل عضو فيها عن آراء المؤسسة التي يمثلها , مما ينشأ نوع من البطء و الجمود النسبي في عملية اتخاذ القرار , نتيجة الاختلاف في الأراء بين المؤسسات التي تجمع نوعين من الاتجاهات (المحافظ و الإصلاحي).

و كما يتضح من نص المادة (٥٧) في الدستور الإيراني أن الاستقلال بين السلطات الثلاث يشوبه عدم التوازن , لأن مجموعة السلطة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي و مجلس صيانة الدستور) غير معادلة و مماثلة للسلطتين التنفيذية و القضائية . هذا إلى جانب أن مجلس الشورى هو المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل, و لا يعدُّ مسؤولاً أمام السلطتين التنفيذية و القضائية , لكن تتم مراقبته و الإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور. كما أن مجمع تشخيص مصلحة النظام يأتي في مرتبة متقدمة على مجلس الشورى الإسلامي(55), مما يعني أن أدوار الأعضاء في عملية اتخاذ القرار الإيراني غير متوازنة رغم استقلالها في تراتبية نظام الحكم الإيراني كما هو مبين في الشكل الآتي .



(53) لمزيد من الإطلاع انظر : John Lovell . Foreign Policy in Perspective : Strategy adaptation and Decision – making (Hinsden : Dryden Press 1970) p . 254.

(54) الدستور الإيراني , مرجع سابق , ص ٥٤ .

(55) منفرد , محمد علي صنيعي , منفرد , فصل السلطات في الدستور الإيراني , مختارات إيرانية , عدد ٢٥ أغسطس ٢٠٠٢ , ص٨ .

٣- التفاوت بين نمط السلطة الرسمي و نمط السلطة غير الرسمي : و يقصد بذلك , ما إذا كانت المؤسسة المنوط بها اتخاذ القرار رسمياً هي ذاتها المؤسسة التي تقوم باتخاذ القرار فعلياً , و يتبين من نص المادة (٥٧) من الدستور أن السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية هي حلقات أساسية في اتخاذ القرار و لكنها تعمل تحت إشراف مرشد الثورة الـذي تؤول له في النهاية سلطة اتخاذ القرار الفعلية .

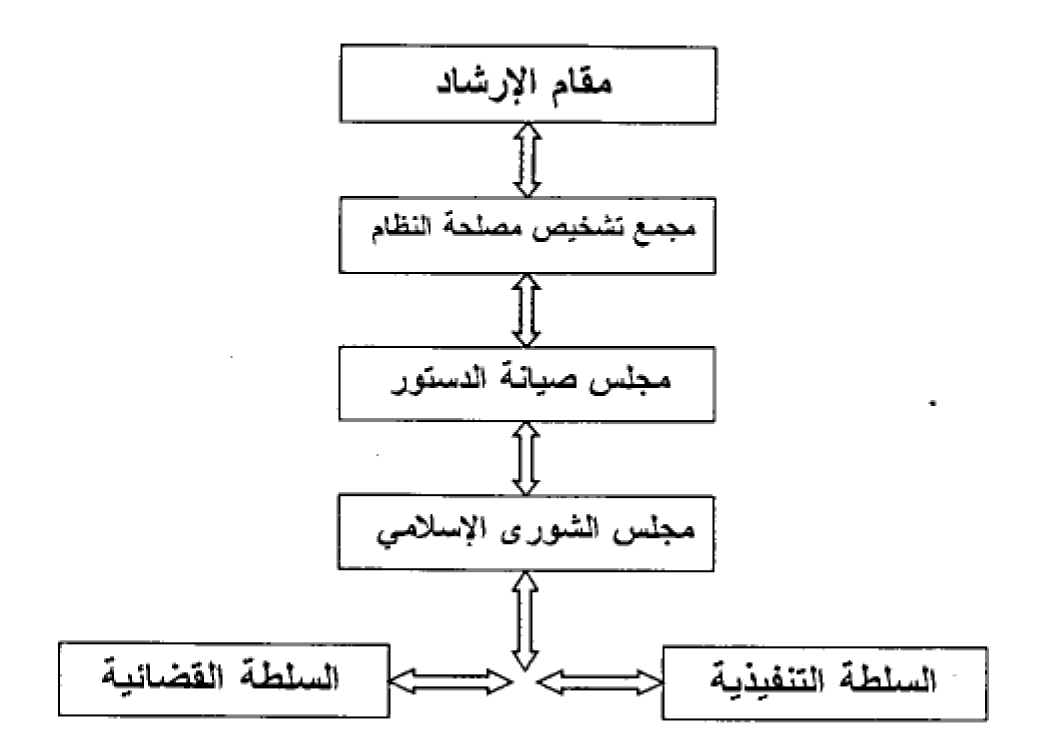
و لابد من الإشارة هنا , إلى أن بعضاً من وظائف الزعامة يتم تنفيذها و تسييرها بواسطة مؤسسات تابعة لها و هذه المؤسسات منصوص عليها و لها مكانة محددة في الدستور مثل مجلس صيانة الدستور , و المجلس الأعلى للأمن القومي. إلا أن قطاعاً آخر من الوظائف الكثيرة الهامة الخاصة بمقام الزعامة مثل كيفية المراقبة على حسن تنفيذ السياسات الكلية للنظام و ضمان تنفيذها , و طريقة حل الاختلاف و تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث , و كيفية حل مشكلات النظام و غير ذلك , مثل هذه الوظائف لم تأخذ بعد الشكل المؤسسي و لم تصبح في إطار محدد و ملزم. (56)

٤- مؤسسة هيكل اتخاذ القرار : و تعني مدى وجود مجموعة من الأطر و القواعد المتفق عليها كإطار لاتخاذ القرار , سواء كانت تلك الأطر و القواعد رسمية أم غير رسمية فعلى الرغم من أن الأطر الرسمية لاتخاذ القرار في إيران محددة كما ورد في المادة (٥٨) من الدستور الإيراني, إلا أنها تتغير من موقف لآخر. فخلال السعي الإيراني لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية و المحافظة على بقاء النظام , يتم الاعتماد على حالة من التوفيق بين الواقعية و بين التطلعات و الأمنيات الأيديولوجية و مبادىء الثورة الإسلامية , مما يجعل القيادة الإيرانية تمضي تدريجياً بشكل أكثر عقلانية مع اقترابها من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية , مما يؤدي بالنهاية أن تكون سلطة اتخاذ القرار الإيراني خارج دائرة الولي الفقيه مرشد الثورة الإسلامية لتنتقل إلى رئيس السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية صاحب الاتجاه الواقعي في السياسة الخارجية الإيرانية .

٥- أسلوب الاتصال داخل هيكل اتخاذ القرار : يرتبط بمؤسسة الهيكل أسلوب الاتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعة اتخاذ القرار , و يشمل ذلك مدى وجود قواعد و نظم لاجتماع مجموعة اتخاذ القرار بشكل دوري , حيث يجتمع أعضاء السلطتين التشريعية و التنفيذية وفق النظام الخاص بها كلٍ على حدى. كذلك المجالس التابعة لمرشد الثورة حيث تنتقل المعلومات وفق تراتبية النظام الإيراني لتصل لمرشد الثورة , و يمكن أن تكون حركة انتقال المعلومات بالاتجاه المعاكس كما هو مبين بالشكل الآتي. كما لا تتوافر أجهزة لجمع المعلومات و مدّ أعضاء المجموعة بها باستثناء مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الخارجية , و لا يوجد لهؤلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات .

---

(56) إيماني , ناصر , مأسسة صلاحيات المرشد , مختارات إيرانية , عدد ٢٣ يونيو ٢٠٠٢ , ص١١.



ثالثاً: خصائص صنع القرار الإيراني : يمكن التمييز بين ما يتصل بالإطار العام لعملية صنع القرار , و ما يتصل بالنخبة أي الأشخاص الذين يتفاعلون داخل هذا الإطار , و الذين تتشكل القرارات على ضوء تفاعلاتهم .

١- خصائص الإطار العام :

أ- إن إيران هي الدولة الشيعية الوحيدة في العالم , فإن الوضع المحوري الذي يحتله المرشد في عملية صنع القرار يعتبر أحد أبرز خصائص صنع القرار[57] بسبب التطوير الذي أدخله الخميني على ولاية الفقيه **أولاً** , و عقد بموجبه للمرشد صلاحية البت في الشأنين الديني و السياسي و أطلق اختصاصه في الأخير . و **ثانياً** بعد أن تأكد هذا التطوير و تعمق في تعديلات دستور عام ١٩٧٩ بعد عشر سنوات من سريانه . و **ثالثاً** لأن المرشد يرتبط بشبكة من العلاقات و المصالح و التفاعلات مع أهم مراكز التأثير في النظام الإيراني . و **رابعاً** لأنه ينظر للمرشد كحكم يسمو فوق الخلافات السياسية و التحزبات الأيديولوجية , و هي نقطة ربما تحتاج إلى توضيح لأنها توكل للمرشد صلاحيات إضافية لصلاحياته الواسعة أصلاً . و في ظل التوازنات الحاكمة للنظام السياسي الإيراني سيظل المرشد هو مركز الثقل الرئيسي في جمهورية إيران الإسلامية[58].

ب- إن إيران الدولة الوحيدة في العالم التي يتنافس فيها رئيس الجمهورية مع قوى أخرى على المركز الثاني في النظام . فعلى الرغم من أن وضع الرجل الثاني يكفله الدستور لرئيس الجمهورية, إلا أن تمتعه به فعلاً يتوقف على عوامل متعددة أهمها شخص الرئيس و ما يتمتع به من نفوذ , و هذا يفسر تأثير الرؤساء الخمسة الذين تعاقبوا على حكم إيران من شخص لأخر , و يفتح الباب للحديث عن دور "الأشخاص" في تلك العملية , و هو دور يرتبط بالوجود المؤسسي أو بالإطار التنظيمي بالضرورة .

---

(57) د. مسعد , نيفين عبد المنعم , صناعة القرار و العلاقات العربية – الإيرانية (ملف) , السياسة الدولية , العدد ٢٦٥ , ص٨٧.

(58) د. مسعد, نيفين عبد المنعم , صنع القرار و العلاقات العربية – الإيرانية , مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان , بيروت , ٢٠٠١ , ص ١٨٠.

ت- لا يشكل الدستور المصدر الوحيد أو حتى الرئيس للتأثير في عملية صنع القرار فهناك مؤسسات موجودة في الدستور لكن لا يقنن نشاطها في الواقع (كالأحزاب السياسية)، و مؤسسات لا وجود لها في الدستور لكنها حية نابضة في الواقع (المحكمة الخاصة لرجال الدين). طالما أنَّ بعض المؤسسات تعبِّر عن قوى حقيقية وتساندها مصالح متنفذة فيما تخدم مؤسسات أخرى كمجرد ساحات للصراع السياسي , بغض النظر عن دستوريتها.

ث- هناك نوع من التوازن المرن بين القوى و المؤسسات و التيارات المختلفة , و ربما كان ذلك يرتبط إلى حدٍ ما بدور المرشد الذي يحرص على عدم انفراد طرف واحد بأدوات التأثير و وسائله , و يفسر هذا المبدأ آلية تعامل النظام الإيراني مع حركيات المجتمع المدني في ايران . (59)

ج- إن الاقتراب من النظام الإيراني و فهم خلفية صنع القرار فيه يحتاجان فهماً لمدلولات بعض المبادئ المميزة للمذهبية الشيعية (60) ــ و هذا ما سندرسه بالتفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني ــ فالثورة الإسلامية كثورة أولاً , و ذات طابع أيديولوجي ثانياً , حرصت على إيجاد المؤسسات الناطقة بلسانها , و المعبرة عن مبادئها , و التي تعتمد في تكوينها بالأساس على درجة الالتزام العقائدي , و كغيرها من الثورات , انتهى بها التطور الطبيعي إلى دمج بعض المؤسسات في الهياكل العامة للدولة . لكن هذا الدمج لم يكن تاماً و لا شاملاً .هو لم يكن تاماً لأنه لم يكتمل بل توقف عند مرحلة معينة من مراحل التطور , كما حدث بإخضاع الحرس و الجيش لوزارة الدفاع من دون استكمال ذلك بدمج الحرس في الجيش . و هو لم يكن شاملاً لأنه تعامل مع بعض التنظيمات الموازية للتنظيمات الرسمية , و ترك البعض الآخر . فدمج اللجان الثورية في قوات الأمن , و ترك ميليشيات حزب الله لتردع و تقمع و تمارس دوراً أساسياً في حفظ النظام و "تنقية المجتمع" . إن هذا التعقد المؤسسي أدى أحياناً إلى إرباك عملية صنع القرار , عندما كانت المؤسسات الرسمية ترى غير ما تراه المؤسسات الموازية , و كان الاحتكام يتم في هذه الحالة لطبيعة توازنات القوة بين الطرفين .(61)

٢ــ خصائص النخبة :

أ- هي نخبة عائلية ترتبط في ما بينها بوشائج القرابة و النسب و المصاهرة , بحيث ينتشر أفراد العائلة الواحدة في أكثر من موقع , بل تنغلق بعض المؤسسات أحياناً على أسر و بيوتات بذاتها . فأخوة المسؤولين الإيرانيين (الأشقاء و غير الأشقاء) يلعبون أدواراً مختلفة القوة و التأثير في الساحة السياسية . فمحمد هاشمي رافسنجاني أخو الرئيس السابق كان رئيساً لمؤسسة الإذاعة و التلفزيون على مدار سبعة عشر عاماً ثم أقيل بدعوى "ليبراليته" , و هو حالياً ينشط في حزب أخيه "كوادر البناء" .

ب- تعد هذه العائلية في تكوين النخبة مصدراً مهماً من مصادر الإفساد السياسي . و قضية الفساد السياسي برزت على الساحة الإيرانية بوضوح خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة , خصوصاً مع رفع الرئيس خاتمي شعارات الشفافية و سيادة القانون .و كان من أبرز النماذج ذات الصلة قضية مرتضى دوست شقيق محسن دوست الرئيس السابق لإمبراطورية المستضعفين , و الذي كان قد تورط في ضمان أخيه في قرض كبير لم يسدده , و على الرغم من ذلك حكم بحكم مخفف على مرتضى بعكس المتهمين الآخرين في القضية . (62)

---

(59) المرجع السابق عينه , ص ١٨١-١٨٢.

(60) (انظر: المستقبل العربي , العدد ٢٦٥ , مارس ٢٠٠١ , ص ٨٤.

(61) (د. مسعد , نيفين عبد المنعم , مرجع سابق , ص ١٨٢.

(62) المرجع السابق عينه , ص ١٨٣.

ت- يعاد تدوير النخبة الإيرانية باستمرار , سواء باستمرار الشخص الواحد في المنصب نفسه لفترات طويلة , أو بتقلبه في مواقع مختلفة على مدار حياته . و مؤدى اجتماع عائليــة النخبة إلى ضعف دورانها , جعلها نخبة مغلقة , و من مؤشرات إعــادة التــدوير , أن /٨٦/ عضواً (من إجمالي ٢٧٠ عضواً) في مجلس الشورى الرابع /١٩٩٢-١٩٩٦/ كانوا أعضاء في مجلس الشورى الثالث, و أن /١٢/ عضواً شاركوا في جميع دورات المجلس الأربــع و ذلك بنسبة ٤,٥% , و على مستوى النخبة النسائية هنالك /٣٠/ امرأة يقدن هذه النخبة .(63)

ث- النخبة الإيرانية نخبة متوسطة العمر , و هذا منطقي طالما أن من شاركوا في أحداث الثورة أو في التمهيد لها كانوا في مرحلة الشباب أو الصبا في نهاية السبعينيات . فلو أخــذنا التشكيل الوزاري الذي تقدم به خاتمي إلى مجلس الشورى ليحوز ثقته فــي عــام ١٩٩٧ , و اعتبرنا صورة مصغرة للنخبة الحاكمة , فسوف نجد أنه من إجمالي /٢٠/ وزيراً (الأصــل أنهم ٢٢ وزير لكن لم تتوافر بيانات عن عمري اثنين منهم) كان المنتمون إلــى الــشريحة العمرية بين/٤٠ و ٥٠/ سنة يمثلون /٥/ من/٢٠/ وزيراً أي بنسبة ٢٠% , و أن المنتمين إلى الشريحة العمرية بين /٥٠ و ٦٠/ سنة يمثلون /١٥/ من /٢٠/ وزيراً أي بنسبة ٧٥% .

ج- يتزايد تمثيل المكون التكنوقراطي في النخبة الإيرانية كنتيجة لتحديث هــذه النخبــة , حيث تم التحول من الآباء أنصاف المتعلمين إلى الأبناء كاملي التعليم رغم تفــضيل الــبعض منهم الاحتفاظ بمهنة التجارة .

ء - إن النخبة الإيرانية هي نخبة حضرية مدنية بالأساس . و تعتبر مــدينتا طهــران و أصفهان من المدن الرئيسية إفراز عناصر النخبة , **الأولى** بحكم كونها العاصمة , و **الثانيــة** بوصفها المركز التجاري و الاقتصادي و بؤرة التوازنات السياسية بعد الثورة , إضافة إلــى كونها ملتقى للأقليات الأرمنية و الزرادشتية و اليهودية.(64)

ن- أخيراً ثمة محاور للخلاف بين أعضاء النخبة الحاكمة , فهناك خلاف بين رجال الدين داخل النظام السياسي و خارجه , و في داخله بين الجيــل الأســنّ و الجيــل الأحــدث . و موضوعات الخلاف هي : التعددية , و ولايــة الفقيــه , و الحريــات العامــة , و المــسألة الاقتصادية , و دور الدولة (في الداخل) , و العلاقة مع الغرب , و الحرب مع العراق ســابقاً (في الخارج). و هناك خلاف بين الجيش و الحرس الثوري (أو بشكل عام بــين مؤســسات النظام و المؤسسات الوزارية). و خلاف بين خطباء الجمعة في مــدن مــشهد و تبريــز و أصفهان ...الخ لكن على الرغم من ذلك فإن ثمة خطوطاً للاتصال بين عناصــر النخبــة , و أهمها : خط النسب و القرابة , و خط الخبرة التاريخيــة المــشتركة فــي خدمــة الثــورة و أهدافها.(65)

(63) نقلا عن نيفين عبد المنعم , Elaine Scioloin , " The Channel Under the Chador " , New York Magazine (4 May 1997) , pp . 47-51.

(64) د. مسعد , نيفين عبد المنعم , مرجع سابق , ص ١٨٤-١٨٥)

(65)- Charting "Richard W. Cottam and , 61-67 . pp , (1990 February) 544 . no , 89 . vol " Iran after Khomeini " ,
Iran's New Course " Current History , vol . 90 no . 552 (January 1991) , pp . 21-24.

المطلب الرابع: تقييم السياسة الخارجية الإيرانية :

يوجد تيّارين في تقييم السياسة الخارجية الإيرانية , ينطلق التيار الأول من منظور واقعي و من خلال تقييم وضع المصالح القومية الإيرانية التي حددها وفق معيار القوة المادية و الواقع الملموس , لذلك اعتقدوا أن إيران لم تحقق نجاحاً ملحوظاً في الحفاظ على مصالحها القومية . و على النقيض يعتقد التيار الثاني الذي ينطلق من منظور واقعي بأن السياسة الخارجية الإيرانية سياسة ناجحة و موفقة إلى حد بعيد , فطبقاً لرؤيتهم فإن التمسك بالمبادئ و الثبات على القيم أهم معايير النجاح , و السياسة الخارجية الإيرانية من وجهة نظرهم قد نجحت في الحفاظ على مبادئها و قيمها .

لم تستطع لا الرؤية المتفائلة و لا المتشائمة تقديم تعبير صحيح و معرفة واقعية للسياسة الخارجية الإيرانية , فالسياسة الخارجية الإيرانية نجحت في بعض المجالات و أخفقت في أخرى , و بفهم أكثر لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية يمكن تقييمها بشيء من التفصيل فيما يلي :

أولاً: تنوع الخطاب : تشكلَّ خطابان للسياسة الخارجية بعد نجاح الثورة و إرساء قواعد الجمهورية الإسلامية أحدهما واقعي و الآخر مثالي , و كانت القوة الوطنية و المصالح القومية مركز ثقل هذا الخطاب , الذي تتخذ جميع قراراته و سياساته من منطلق هذا المركز . أما الخطاب المثالي الذي تشكل وفق أسس الأيديولوجية الدينية فقد قسم نفسه إلى أربعة توجهات هي الخطاب المثالي الراديكالي , و الخطاب المركزي المحوري , و الخطاب العملي , و الخطاب الليبرالي . و يوضح تاريخ السياسة الخارجية الإيرانية أن أياً من هذه الخطابات لم يحظ بمكانة سيادية في أي مرحلة من مراحل تاريخ الجمهورية الإسلامية , بل كانت هذه الخطابات في منافسة شديدة للحصول على هذه المكانة , مما جعل عملية تخطيط سياسة خارجية موحدة متناغمة و تطبيقها في أجهزة السياسة الخارجية أمر يواجه صعوبات عديدة , فشكل هذا التنوع الخطابي أحد آفات السياسة الخارجية الإيرانية .

ثانياً: عدم وجود تعريف موحد لمصالح القومية : يرجع انعدام الوضوح في مفهوم المصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لغياب خطاب موحد للسياسة الخارجية , و التعارض بين المصالح القومية و المصالح الدينية , و تنازع النخبة الحاكمة و صانعي قرار السياسة الخارجية و اختلاف وجهات نظرهم , و تعدد أجهزة صنع القرار , و عدم ترتيب أولويات المصالح القومية و المصالح الدينية .

لذا يستلزم تقديم تعريف دقيق و منطقي للمصالح القومية القيام بتوحيد الخطاب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية , و خلق إجماع من ناحيتي المضمون و الشكل فيما يتعلق بعناصر و تفاصيل المصالح القومية بين النخبة السياسية و صانعي القرار , و وضع أولويات من حيث القيمة و الضرورة الأمنية لعناصر المصالح الدينية و المصالح القومية , و تشكيل بنية موحدة لاتخاذ القرار و وضع السياسات وفق الدستور.(66)

ثالثاً: عدم التناسب بين الأهداف و الإمكانات : يبدو أن عدم وجود علاقة منطقية بين إمكانيات النظام و بين أهدافه هو أكثر ما يثير الصعوبة في دراسة السياسة الخارجية الإيرانية. فقد أدى التغير في النظام الدولي , و خاصة في البيئة المحيطة بإيران , إلى انخفاض كفاءة الفعل العسكرية انخفاضاً شديداً . و على هذا , لم يعد بإمكان إيران تعريف مصالحها العالمية , و ذلك بسبب افتقادها الإمكانات اللازمة لتحقيق أهدافها العالمية , و افتقادها القدرة الإدارية على إقامة علاقات منطقية مع المحيط العالمي .

إن الأهداف المحددة في السياسة الخارجية لإيران التي جاءت أبرز أمثلتها في المواد من (١٥٢-١٥٩) من الدستور تحتاج إلى قدرة كبيرة من حيث المصادر و الإمكانات البشرية و

---

(66) د. دهقاني ,جلال , السياسة الخارجية الإيرانية :التوجهات و الانعكاسات , مرجع سابق ,ص١٠-١٢.

المادية. و التركيز خلال السنوات السابقة على التنمية الداخلية اقتصادياً و سياسياً يمنع تحقيقها و هذا الأمر يؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث تناقضات و خلافات شديدة على المستويين النظري و التطبيقي للسياسة الخارجية الإيرانية .

بناءً على هذا لابد أن تشمل السياسة الخارجية العناصر التالية :

١. البراجماتية.
٢. تعددية السلوك.
٣. عقلانية السلوك.
٤. امتلاك أيديولوجية.

و مع اشتمالها على هذه العناصر , لابد أن تتجنب السياسة الخارجية النظرة العمومية في الحالات التي تفتقد المصادر و القدرة الضرورية فيها, و تحاول التعامل بنوع من المنطقية مع محيط أمنها القومي الأول, طبقاً للقواعد المحددة للظروف الاستراتيجية و الجيوبولتيكية المحيطة بها. لذلك يجب عليها أن توفق سياستها مع السياسات العالمية من أجل التوصل إلى فرص أفضل و تقليص حدة التهديدات.(67)

رابعاً: عدم إدراك المخاطر المحدقة و الفرص المتاحة : إن صناعة الفرصة تستلزم إدراك صحيح و واقعي للفرص و المخاطر التي تواجه إيران, و في معظم مواقف السياسة الخارجية الإيرانية كان لإيران رد الفعل , موقف قبول الآخر , و لعله يمكن الإدعاء بأن السياسة الخارجية الإيرانية في أحسن حالاتها قدمت رد فعل جيداً على الأحداث و الشئون الدولية , لكن لم تستطع تشكيلها أو التأثير عليها . كانت درجة الانفعال و التحرك من خلال ردود الأفعال في السياسة الخارجية الإيرانية قد وصلت في بعض الأحيان و المجالات إلى درجة أنه بدلاً من صناعة الفرص عمدت إلى إهدارها, و خلق تهديدات لإيران. و إنَّ أداء السياسة الخارجية الإيرانية في آسيا الوسطى خير مثال على ذلك , حيث هيأ استقلال دول آسيا الوسطى فرصة لا مثيل لها للسياسة الخارجية الإيرانية , لكن لم يتم الحفاظ على المصالح القومية الإيرانية من خلالها بسبب الافتقار إلى إدارة استراتيجية , ليس هذا فحسب , بل تحولت هذه الفرصة إلى تهديد أمني ضد إيران .

خامساً: الأهداف القومية المتضاربة غير المتوازنة : إنَّ السعي وراء الأهداف بعيدة المدى و قصيرة المدى في وقت واحد بدون ترتيب الأولويات من حيث الضرورة أو الترتيب الزمني يؤدي إلى تعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض , و عدم القضاء على هذا التعارض سيؤدي إلى عدم تحقيق أي منهما, و بالتالي الفشل على كلا المديين القصير و البعيد. و يرجع هذا النوع من التضارب بين الأهداف إلى مجموعة من العوامل منها غياب الاتفاق بين صانعي القرار و تنوع الخطاب و الغموض في عملية توجيه السياسة الخارجية .

لعلَّ الأمر الأهم , هو السعي غير المتوازن وراء تحقيق هذه الأهداف في السياسة الخارجية , ففي بعض المراحل تم وضع أحد الأهداف موضع الأولوية , و تم تجاهل بقية الأهداف الأخرى أو لم يعطَ لها الاهتمام الكافي , و كانت النتيجة خروج السياسة الخارجية عن حالة التوازن . ففي فترة ما بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية, و على الرغم من أن جهوداً قد بذلت لتحقيق توازن منطقي بين الأهداف , لكن تم توجيه اهتمام أكبر لعناصر الأمن و السيادة القومية . و بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية أعطيت الأولوية للتنمية الاقتصادية في قمة أهداف السياسة الخارجية على إثر اهتمام كافٍ لبقية الأهداف و عناصر القوة و الأمن القومي و خاصة العناصر غير المادية.

---

(67) خبيري كابك , ضرورة التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , ع٣٧ أغسطس ٢٠٠٣, ص٦٧-٦٨.

إن السعي لاكتساب مكانة دولية يمثل أحد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية لكن يجب الاهتمام بألا يؤدي هذا الأمر إلى تجاهل الإمكانات الضرورية لذلك, و هي الوضع الاقتصادي الجيد و الرفاهية النسبية و القوة العسكرية و هي أهداف هامة في السياسة الخارجية يجب أن يتم السعي لتحقيقها بجدية.

سادساً: الآليات غير المناسبة : إن انعدام التناسب بين الآلية و الهدف كان ناجماً عن عدم معرفة و إدراك حقيقي بالوضع الدولي و ماهية السلطة فيه و الخطاب الغالب عليه , و عدم استخدام آلية أو وسيلة تستطيع طرح برامج الثورة الإسلامية على الصعيد الدولي و التقوقع داخل أساليب تقليدية من الدعاية الثقافية يمثل أحد النقائض التي تعاني منها السياسة الخارجية.

لعل أهم نقاط الضعف في هذا المجال هو عدم الاستفادة القصوى من الآلية الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية . فقد أدت النظرة الإيرانية لعالم السياسة و العلاقات الدولية و الأطراف الأخرى إلى اعتبار معظم تحركات الآلية الدبلوماسية من قبيل المباحثات و المصالحة و التفاوض على أنها نوع من أنواع المهادنة الممقوتة , مما ترتب عليه حرمان السياسة الخارجية الإيرانية من هذه الآلية الفعالة . بالإضافة إلى هذا , عندما بدأت إيران في استخدام هذه الآلية لم تستطع الاستفادة منها بشكل جيد بسبب الافتقار للكوادر الدبلوماسية ذات الخبرة , و عدم مراعاة متطلبات العمل الدبلوماسي الفعالة .

كذلك لم تستطع إيران بسبب ضعفها الدبلوماسي و السياسي أن تستفد من الإمكانات الاقتصادية التي لديها لتحقيق أهدافها القومية , و يعتبر إخفاق السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة بحر قزوين نموذجاً لفشل إيران في المجال الاقتصادي و كيفية الاستفادة من الآليات الاقتصادية[68]

سابعاً: تعدد هيئات اتخاذ القرار : على الرغم من تحديد هيئات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ضمن بنود دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كما سنرى تباعاً , لكن عدم تشكيل هيئة موسعة لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية بحيث يتم تحديد أدوار كل الهيئات و الأفراد في إطارها , أمر واقعي لا يمكن إنكاره .

فضلاً عن تأسيس هيئات موازية لهيئات اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الرسمية المنصوص عليها في الدستور , و ظهور لاعبين سلطاتهم تتجاوز حدود الهيئات و يتدخلون في وضع السياسات دون تنسيق مع الهيئات الرسمية المعنية باتخاذ القرار , فضلاً عن هذا تتشكل أيضاً داخل الهيئات الرسمية المعنية باتخاذ القرار هيئات فرعية مستقلة لا تنسق مع الهيئات الأشمل, بحيث انتهى الأمر إلى ظهور مراكز اتخاذ للقرار متوازية و متعارضة مع بعضها البعض . و أدى ظهور هذه المراكز إلى الإخلال بنظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية خاصةً , و أنَّ كلَّ واحد منها يتحرك وفق تصوره و فهمه الخاص للمصالح القومية الذي يحدده تبعاً لرؤية مصلحة الجماعة أو الحزب المنتي إليه .

إن المراكز المتعددة لاتخاذ القرار لم تحبط أعمال جهاز السياسة الخارجية و الدبلوماسية الإيرانية فحسب , و إنما أنتجت معطيات متعارضة جعلت الدول الأخرى و اللاعبين الدوليين يعانون حالة من الحيرة و اللامبالاة في التعامل مع إيران بسبب إصدارها لرسائل متضاربة .

ثامناً: لا مؤسسية السياسة الخارجية : تم مأسسة السياسة الخارجية الإيرانية داخل هيئات و أجهزة بيروقراطية تخصصية , و قد أدى عدم مأسسة عملية وضع السياسات و اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية في قالب هيئات منظمة إلى وقوع السياسة الخارجية الإيرانية تحت تأثير أفراد , و بالتالي تأثير طبائعهم و شخصياتهم .

---

(68) د. دهقاني, جلال , السياسة الخارجية الإيرانية :التوجهات و الانعكاسات, مرجع سابق, ص١٣– ١٥.

إنّ السمة الشخصية الغالبة على السياسة الخارجية قللت من معدل تواصلها و استمراريتها و جعلتها عرضة للتغيرات و التحولات السريعة و التذبذبات الشديدة , و مع صعود و هبوط الأشخاص و متخذي القرار اعترت السياسة الخارجية الإيرانية تغيرات مفاجئة حادة , و هذا ليس معناه أنه لا ينبغي أن يكون للأفراد أي دور أو تأثير في السياسات الخارجية , و إنما النقطة الجوهرية هنا أنه يجب خلق توازن في عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بين المتغيرات المتعلقة بالبيروقراطية من جهة , و المتغير الفردي من جهةٍ أخرى. فاختلال هذا التوازن و ميله لصالح الأفراد و الشخصيات, فضلاً عن إضراره بالسياسة الخارجية يزيد أيضاً من خطر تحول السياسة الخارجية إلى سياسة أفراد لا مؤسسات .

كما توضح تحولات السياسة الخارجية الإيرانية في الفترة ما بعد عامي ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ , ومن بعد عام ١٩٩٧ إلى الآن مدى تأثير الأفراد و الشخصيات على السياسة الخارجية . فالميول الاقتصادية لشخص رئيس الجمهورية في المرحلة المسماة بمرحلة إعادة البناء و التعمير جعلت السياسة الخارجية تتمحور حول الجانب الاقتصادي , و تبعاً لذلك وضعت الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية موضع الأولوية .

و تشكل سياسةِ نبذ التوتر و حوار الحضارات و التآلف من أجل السلام مؤشرات على محورية الثقافة بالنسبة للسياسة الخارجية في مرحلة ما بعد عام ١٩٩٧ و حتى الآن . و بناءً على هذا , يمكن الادعاء بأنه حتى خطاب السياسة الخارجية الإيرانية محوره هو الشخص و ليس مؤسسات صادر عنها , و بعبارةٍ أخرى , في صراع الأفراد و المؤسسات انتصر الأفراد و شكلوا السياسة الخارجية الإيرانية وفق طبائعهم .

تاسعاً: إعلان الحد الأقصى للسياسات و تنفيذ الحد الأدنى منها : تنفذ السياسة الخارجية في مجال مشوب بالتنافس الدولي , لذلك تقسم سياساتها و أهدافها إلى مجموعتين إحداهما معلنة و الأخرى حقيقية , بناءً على هذا , تسعى الدول إلى اختيار الحد الأدنى من الأهداف لسياساتها المعلنة لكي تكون مقبولة لدى الرأي الداخلي و الدولي , لكن على الصعيد التطبيقي تبذل الجهد للوصول إلى الأهداف الحقيقية, و التي تمثل الحد الأقصى من جملة أهدافها . و تنفذ سياساتها العملية المتوافقة مع حجمها القومي وفق قواعد المنطق و التدرج .

في السياسة الخارجية الإيرانية كانت هذه الصيغة معكوسة في كثير من المواقف , بمعنى أنه تم إعلان الحد الأقصى للأهداف و السياسات الخارجية كأهداف قومية , و في عملية التطبيق و التنفيذ كان يخصص الحد الأدنى من المصادر و الإمكانات لتحقيق تلك الأهداف .

هذا الأمر, علاوةً على أنّه أدى إلى إثارة حساسية الدول التي تتخذ إيران سياسات مواجهة حيالها , قد حملّت السياسة الخارجية الإيرانية أعباء تفوق طاقتها بحيث أدت إلى فشل و إخفاق هذه السياسات , في حين أنه وفق مبدأ الثقة يجب أن تتناسب عملية وضع سياسات و أهداف الحكومة الإسلامية في مجال السياسة الخارجية مع قوة الدولة بحيث تتبع قاعدة إعلان الحد الأدنى و تنفيذ الحد الأقصى . على الرغم من أن هذه السلبية في السياسة الخارجية الإيرانية قد تم معالجتها في السنوات الأخيرة , إلا أنه بسبب تعدد جهات وضع السياسات و اتخاذ القرار عاد الأمر كما كان عليه , و لم تعلن أهداف لا تتجاوز الإمكانات و القدرات الوطنية فحسب بل لا يتم تخصيص الإمكانات اللازمة لتنفيذها أيضاً .

مع هذا أحرز اتخاذ إيران لسياسات معلنة مثل حوار الحضارات و نبذ التوتر و بناء الثقة و التحالف من أجل السلام آثاراً إيجابية لا يمكن إنكارها على السياسة الخارجية الإيرانية . لكن عانت العلاقات الإيرانية ـــ العربية بعد نجاح الثورة من التوتر بسبب سوء الظن المتبادل ثم تحسنت على إثر إعلان إيران للحد الأدنى من أهدافها في السياسة الخارجية مع الدول العربية بالإضافة إلى السعي وراء تنفيذ الحد الأقصى منها بتخصيص الإمكانات الضرورية

اللازمة لذلك. النتيجة هي تقليل حجم المعضلة الأمنية و سوء الظن الغالب على علاقات إيران بالدول العربية خاصة دول الخليج.[69]

خلاصة القول, إنّ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل السياسة الخارجية لبقية الدول تعاني من نقاط ضعف تبعدها عن الأهداف الموضوعة . و بعض نقاط الضعف هذه ناجم عن مشكلات في الماهية مثل التنوع الخطابي و عدم التحديد الدقيق للأهداف القومية, و بعضٌ منها راجع إلى عيوب شكلية مثل التسلسل المعكوس لعملية اتخاذ القرار و تعدد هيئاتها , أدت هذه النقاط إلى عدم نجاح السياسة الخارجية الإيرانية في الوصول إلى أهدافها في بعض المواقف بشكل كامل أو على النحو المطلوب .

و يوضح أداء السياسة الخارجية الإيرانية على مدار العقديين الماضيين أنه تحرك نحو علاج نقاط الضعف تلك, و ما نتج عنها من مشكلات , و مع أنه ليس هناك دليل على ارتفاع مؤشرات نجاح السياسة الخارجية الإيرانية المقترنة بانخفاض هذه المشكلات , لكن على الرغم من هذا يجب الإقرار بأن السياسة الخارجية الإيرانية لم تصل بعد إلى حالة من النجاح.

---

(69) المرجع السابق عينه, ص١٦-١٨.

المبحث الثاني
تحليل السلوك الخارجي الإيراني

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السلوك الخارجي الإيراني:

يمكن تعريف السلوك الخارجي على أنه "كل فعل تقوم به الدولة بصورة مقصورة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية". فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به و ما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود, و يحكم السلوك الخارجي لأي وحدة دولية ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد الهدفي , البعد الخارجي , البعد التأثيري .

لذلك سوف نستعرض خمسة متغيرات تدخل في صلب إجراءات صنع القرار الإيراني, و تؤثر في النهاية على سلوك إيران الخارجي بصور متفاوتة و حسب الثقل الذي يؤديه كل متغير في التأثير على نوعية القضية المراد اتخاذ قرار أو موقف سياسي إزاءها.

أولاً: العوامل القانونية و الأيديولوجية: و تعني هنا, المواد الدستورية و القوانين الخاصة بالسياسة الخارجية , و هي ذات تأثير عملي تدفع إلى توجهات معينة في سياق السياسة الخارجية. هذا عوضاً عن كونها تمثل وازعاً قانونياً للسلطة السياسية بشقيها التنفيذي و التشريعي , و ضابطاً للإجراءات السياسية الخارجية , و أهم هذه المواد الدستورية تقع في الفصل العاشر (السياسة الخارجية).

أما العوامل الأيديولوجية , فالمقصود بها الفلسفة السياسية للنظام في إيران و التي تتمركز بنظرة ولي الفقيه تجاه السياسة الخارجية , و التي تحتوي على ثلاثة عناصر أساسية: **أولها,** الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية غير المقصودة على خارج حدود العالم الإسلامي و **ثانيها,** مزج هذه الرؤية التحديثية بالأدبيات الإسلامية و الثقافية الإيرانية حتى يكون هناك تفاعل جماهيري معها.و **ثالثها,** عاملية السياسة حيث أنها غير محددة بمساعدة الدول و الشعوب الإسلامية بالرغم من أولويتها على غيرها من الشعوب في محاولة لحصر دول العالم الثالث و الأقليات المضطهدة في رقعة سياسية واحدة لمواجهة السيطرة و النفوذ الغربي الرأسمالي .

و بناءً عليه , فإن منصب الولي الفقيه يشكل أحد المحاور و الأركان الأساسية المؤثرة بتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة بالقضايا العليا مثل : الصلح مع إسرائيل , و العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية , و إبرام معاهدات مع دول أجنبية , و الدخول في الحرب . بهذا الفهم يمكن الخلاص إلى نتيجة مؤداها أنه بالرغم من الاتصال العضوي بين العوامل القانونية و الأيديولوجية في مجال السياسة الخارجية و إجراءاتها , إلا أنها تمثل غطاءً نظرياً قابلاً للمرونة إلى درجة معينة بحسب الظروف و القضايا المستجدة .(70)

ثانياً: العوامل الاقتصادية: يلعب الاقتصاد دورا حيويا في السياسة الإيرانية , بل إن محور المطارحات السياسية اليومية في طهران لا يمكن أن تخلو من مناقشة الأمور الاقتصادية , كما أن الانعكاسات الاقتصادية بالغة التأثير على مسار العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية . هذا بالإضافة إلى أن المحور الأساسي للمعارضة السياسية داخل إيران ينطلق من السياسة الاقتصادية للدولة .

و بعد تعرض إيران للحرب التي دامت ثماني سنوات , جاءت المشاكل الاقتصادية من كل حدب و صوب لتؤثر في الواقع السياسي بعد الحرب بشكل درامي . و الذي يزيد الوضع سوءاً أن إيران لا تتمتع بعلاقة جيدة مع معظم الدول الصناعية التي تعتبر المانحة للقروض لذلك كان لزاماً على المسؤولين الإيرانيين أن يفتحوا من جديد باب الحوار مع بعض الدول

---

(70) د. محمد عبد الله يوسف , السياسة الخارجية الإيرانية, السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ١٢.

الغربية , و خاصة الأوروبية في محاولة لخلق جو من التعاون و التفاهم المشترك . و هـذا يتطلب أيضاً تعزيز التعاون مع دول المنطقة لتغير الانطباع السلبي عن سياسة إيران , الـذي تولد خلال الحرب مع العراق لذلك أدخل الرئيس هاشمي رافسنجاني تعديلات جذريـة علـى السياسة الاقتصادية الإيرانية , وهذا كلفه معارضة سياسية كبيرة .

و بعد أن تبنت الحكومة الأمريكية سياسة (الاحتواء المزدوج) , والتـي تمخـض عنهـا الحظر التجاري على إيران و على الشركات العالمية التي تتعامل معهـا , بـادرت حكومـة رافسنجاني إلى القيام بعدة محاولات لجذب المستثمرين الأجانب , في محاولة لإفـشال هـذا الحظر , و السعي لتوثيق علاقاتها مع العديد من الدول . بالمقابل تعمل إيران على موازنـة سياستها الخارجية و إعادة تقيم بعض المفاهيم السياسية , و التي تثير حفيظة هذه الـدول قـد تمنعها من الدخول في أي شراكة اقتصادية معها . و تبعاً لمؤثرات العامل الاقتصادي حصلت تغيرات في الواقع السياسي الداخلي , مما سمح بوصول الرئيس خاتمي إلى السلطة , و الذي يمثل نقلة نوعية في السياسة الإيرانية , لذلك دائب الرئيس الجديد علـى تنـشيط الاقتـصاد الإيراني عن طريق تبني دبلوماسية انفتاحية مع دول العالم .[71]

ثالثاً: عامل التيارات السياسية : تعتبر إيران من المجتمعـات المعقـدة فـي تركيبتهـا الاجتماعية و السياسية , و أكثر المصطلحات انطباقاً على المجتمع الإيراني هـو مـصطلح "المجتمع الموزايكي" و تحت هذا الوصف يوجد مفهومـا الفئـات الاجتماعيـة و الأحـزاب السياسية , و سنأتي على شرحها بالتفصيل لاحقا.

رابعاً: متغير البيروقراطية و الحكومة : و يقصد هنا بالبيروقراطية (الجهاز الإداري) , و بالحكومة التشكيل الهيكلي للهيئتين التشريعية (مجلس الشورى) و التنفيذية (رئيس الدولـة و الوزراء و المؤسسات الرسمية) . فمن الواضح أن سياسة إيران الخارجية تعتمد على من يدير دفة الحكم و على شكل البرلمان و البيروقراطية , و هذه الجزئيات هي في الحقيقـة محطـة اللعبة السياسية التي تعتمد في مخرجاتها على عاملين رئيسين , الأول: مدى انسجام العلاقـة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية . و الثاني: نوعية القائمين على الحكومة , و خاصة على السلطة التنفيذية ــ تكنوقراط أو ثيوقراط ــ . فبالنسبة للعامل الأول , يوجد قدر كبيـر مـن التوازن و الانسجام و حتى بعد وصول محمد خاتمي للرئاسة , فإن الأمر يمتاز بالتوازن تارة و بفقدانه تارة أخرى لصالح الحكومة. يضاف إلى ذلك إطلاق تصريحات متضاربة أحياناً, و لكن ذلك لم يؤثر على السلوك الخارجي الإيراني الذي ظل متناغماً مـع تطـور الأحـداث الخارجية.

أما من جهة العامل الثاني, فهو نوعية القائمين على السلطة. و هنا يتعلق الأمر بتوجهات من يمتلك الأغلبية في مجلس الشورى , و بمن له التأثير على صنع السياسة الخارجيـة , و خاصة داخل السلطة التنفيذية . فالرئيس خاتمي كسابقه يدعم قطاع التكنوقراط و المستقلين من المتخصصين و التقنيين في جسد الحكومة الإيرانية بشكل عام . و تركـز هـذه المجموعـة جهودها على بناء الاقتصاد الإيراني و تقويته في سبيل تقوية موقـع إيـران الخـارجي و الداخلي فهي بذلك تأخذ باستراتيجيات المساومات و التكيف و التحفيز الذاتي , و تختلف بذلك عن فئة الثيروقراط التي تعتمد غالباً التسلط.

و تأسيساً على ما سبق, كلما كان هناك انسجام في العلاقة بين الـسلطتين التـشريعية و التنفيذية , و نمواً في عدد التكنوقراط , كلما نتوقع أن تلجأ السياسة الخارجية إلى مزيد مـن السياسات التساومية التي تبنى على دعائم اقتصادية و واقعية .[72]

---

(71) المرجع السابق عينه , ص١٥.

(72) المرجع السابق عينه , ص ٢٤.

خامساً: المتغير الخارجي : إنَّ مرجع العديد من السياسات ليس ناجماً بالضرورة عن أسباب داخلية بل يرتبط بمتطلبات و متغيرات الوضع الدولي , الأمر الذي يخلق ردة فعل لدى الدول , و يجعلها تغير من سياستها و تركيبتها الهيكلية لتفرز بالنهاية هذه المتغيرات في سياستها أو سلوكها الخارجي . كما أن التغيرات الاقتصادية الدولية , بما فيها تلك التي تصدر على شكل ضغوط من قبل الدول العظمى , تؤثر على السياسات الداخلية بأشكال متعددة تبعاً لأنواع الأنظمة و مؤسساتها الداخلية , و تأتي هذه المؤثرات على ثلاثة أنماط أساسية :

١- خلق شكل جديد للأولويات و التضامنات السياسية بين الفئات و القوى السياسية الداخلية .

٢- حدوث إرهاصات لأزمات سياسية و اقتصادية داخلية .[73]

٣- تقليل سيطرة الدولة على السياسات الاقتصادية الكلية أو ما يعرف بـ "MACROCONOMIC POLCY" , و تقوم هذه التغيرات الداخلية و الهيكلية بدورها بإفراز سياسة خارجية جديدة أو على الأقل بإعادة توجيه السياسة الخارجية , أو أنها تأخذ منحى خطراً عندما تعتمد الدولة بالتصلب في سياستها الداخلية , و التي عادةً ما ينتج عنها حالة من عدم الاستقرار إقليمياً و ربما دولياً . و من النتائج السابقة نجد أن سياسة إيران الخارجية تتأثر بشكل كبير بالواقع الدولي و معطياته , خاصة و أن الولايات المتحدة كقوة عالمية تولي اهتماماً كبيراً بإيران , كما تحاول الأخيرة أن تواجه السياسات الأمريكية في المنطقة بسياسات أخرى مقابلة لفرض معادلة التوازن الإقليمي , و هذا ما سنتعرض له في الفصل الثالث .

فعلى سبيل المثال تتبع الولايات المتحدة سياسة رئيسية تجاه إيران تتمثل بالاحتواء المزدوج , و التي ترمي إلى تقليص دور إيران الإقليمي من خلال فرض الحصار الاقتصادي و ما قانون دماتو و الذي يقضي بمقاطعة و معاقبة أي شركة أجنبية تتعامل مع إيران و لها مصلحة في الولايات المتحدة , إلا إشارة للدول الأوروبية و الخليجية , و تكريساً لسياسة الاحتواء المزدوج. و بالمقابل , تقوم إيران بتعزيز علاقاتها الخارجية مع دول العالم , و تلمح في الوقت الراهن للدول الخليجية و العربية و الأوروبية و الآسيوية بأن هناك كثير من المصالح المشتركة بينها و بين إيران , و التي قد تتعرض للخطر إذا انساقت هذه الدول وراء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: تجليات السلوك الخارجي الإيراني :

أولاً: سياسة اللاشرقية و اللاغربية : عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية و بروز معسكرين متناقضين هما المعسكر الشرقي و المعسكر الغربي. و بحكم العلاقات بين الشاه و أمريكا , كانت إيران قبل الثورة تابعة لأمريكا . و لكن الثورة الإسلامية الإيرانية , بعد نجاحها , انتهجت سياسة معادية للغرب و لأمريكا خصوصاً , مما جعل العالم يرى أن إيران , منذ بداية قيام الثورة و تولي الحكومة الإسلامية عام ١٩٧٩ , لا ترغب في البقاء ضمن المعسكر الغربي , لاسيما و أن شعارها الرسمي (الدور على أمريكا بعد الشاه) , و الذي أعلنت من خلاله عن هدفها و نيتها في الخروج منه .

و بهذا خرجت إيران بالفعل من الكتلة الغربية , دون أن تلحق بالكتلة الأخرى أي (الكتلة الماركسية الشيوعية) , و من ثم لم يطرأ تغير على توازن القوى في العالم . و بالتالي اتفقت أمريكا و الاتحاد السوفيتي السابق , و للمرة الأولى بعد سنوات طويلة على معاداة إيران . و جاء هذا الاتفاق بحيث تدفع إيران إلى الدخول في حرب لا تصبح فيها منتصرة أو مهزومة , وهذا ما تحقق أثناء الحرب العراقية ــ الإيرانية.

---

(73) المرجع السابق عينه , ص ٢٥.

ثانياً: سياسة الانفتاح : إن التطورات التي شهدها النظام الدولي منذ عام ١٩٨٩ كانت قد تزامنت مع تغير جوهري في النظام الإيراني ذاته , بحيث أخذت السياسة الخارجية لإيران تنتقل من الثورية و الهوس الأيديولوجي إلى الواقعية و الاعتدال . و الأسباب التي أدت إلى ذلك على الصعيدين الداخلي و الخارجي , هي :

١- توقف الحرب العراقية – الإيرانية الذي أفضى إلى تحرر صانع القرار الإيراني من الرؤية الثنائية , التي دفعته لأن يصنف الدول إلى أعداء و أصدقاء تبعاً لموقف هذه الدول من الحرب , مما أدخل إيران في عزلة دولية .

٢- وفاة الخميني (حزيران ١٩٨٩) التي أعلنت نهاية لرمز التعصب الأيديولوجي .[74]

٣- مجيء رافسنجاني – خامنئي إلى السلطة , الذي مثل صعود التيار السياسي الذي يوصف عند الباحثين بـ " البراغماتية " .

٤- انهيار الاتحاد السوفيتي مما أزاح المخاوف الإيرانية العسكرية منه , إلا أنه من جهةٍ أخرى, حرَّم إيران من فرص المقاومة و المساومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية لتحييد الولايات المتحدة التي أظهرت عزماً على مواجهة القوى الإقليمية الثورية المعادية لها , و في مقدمتها بالقطع ايران .

لهذه الأسباب في كلا البيئتين الداخلية و الخارجية , شهد السلوك الخارجي الإيراني انفتاحاً غير مسبوق , و قد كان لافتاً للنظر حقاً, أنّ تعقد إيران في تشرين الثاني ١٩٨٩ مؤتمراً دولياً في طهران , استغلته لإعلان سياسة خارجية جديدة , تدعو إلى التضامن مع جيرانها المباشرين . لذلك يمكن ملاحظة ثلاث مراحل في السلوك الخارجي لإيران منذ عام ١٩٨٩ .

فبحلول أواخر الثمانينات , حملت التطورات الحربية و العسكرية في المنطقة على إعادة تقييم الاستراتيجية الرفضية للجمهورية الإيرانية , و تمثل ذلك بقبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم /٨٩٥/ لإنهاء الحرب مع العراق , و قد سميت هذه المرحلة باسم (إعادة التكييف) . و في بداية التسعينيات تم الانتقال إلى البراغماتية , و إقامة الخط البراغماتي في سياسة إيران الخارجية. كما عززت سياسة خاتمي الخارجية النواحي غير الأيديولوجية لسياسة رافسنجاني الخارجية و أطلق على هذه المرحلة صفة (الزحف نحو الاعتدال) , و هي تتمثل بمقاربة خاتمي المعتدلة و غير المجابهة للسياسة الخارجية و هدف الرئيس المعلن بإقامة (حوار الحضارات). [75]

ثالثاً: سياسة إزالة التوتر : اعتمد السيد خاتمي رئيس الجمهورية الإيرانية هذه السياسة فيما يتعلق بمستقبل العلاقات بين إيران و البلدان العربية . بهدف تحقيق ثلاثة أهداف , و هي: التوصل إلى تعريف مشترك لـ (الأمن الجماعي و المنافع المشتركة), و (الحفاظ على الوحدة), و (شمولية التعاون في جميع الميادين).

و المقصود بـ " إزالة التوتر" الاكتفاء ببعض الوسائل لتلطيف حالة الاضطراب و تلافي الحرب على الحدود الإيرانية , و ذلك ينحصر في مهمة المسؤولين الإيرانيين و العرب في إطار تحديد " الأمن " المحدود و المقفل . في حين أن " إزالة التوتر " تعتبر السياسة التي تهيئ الأسس لعلاقات شاملة و التوصل إلى اتفاقيات تعاون اقتصادي و ثقافي و سياسي . إن سياسة " إزالة التوتر و الأمن الجماعي " بالنسبة لعلاقات إيران مع البلدان العربية يشكلان أرضية لا هدفاً , لأن الهدف يجب أن يكون توسيع العلاقات و تعميقها في سبيل توسيع راسخ و شامل .

---

(74) د. ايزدي بيژن , مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية , مرجع سابق , ص ٨١-٨٢ .

(75) سلمان , ظافر ناظم , مستقبل الدور الإيراني , المستقبل العربي , ع ٢٥٨ , آب ٢٠٠٠ , ص ١٨٣- ١٨٥.

وصف وزير الخارجية الإيرانية د. كمال خرازي جو المنطقة العام بـ " تهديد و فرصة " لأن إيران لسنوات طويلة كانت تترك الفرص تفلت , و تكتفي , بسبب الخوف من " التهديد " الداخلي و الخارجي , بالتفكير في الحفاظ على " الأمن " , و بسبب هذا المنظور تخلفت عن ركب " التوسع " أو الشمولية المنطقية . إن إسرائيل تشكل , بمساعدة أمريكا , تهديداً جدياً لإيران . كما أن إظهار الخلافات الإيرانية بشكل مكبر على أيدي الأجهزة شبه العسكرية في إطار النظام الرأسمالي العالمي, و لاسيما أمريكا و أوروبا , يشكل " التهديد " الآخر لإيران .

هكذا غدت معادلة " التهديد " و " الفرصة " بالنسبة لإيران و البلدان العربية أن " الفريقين " استبقيا في إطار " التهديد " و لا يأخذان بنصيب إلا منه , في حين أن الأعداء استحوذوا على " الفرص " و أفادوا منها . فالمنطقة بحاجة إلى إبرام مواثيق جديدة من خلال مفاهيم جديدة و من خلال تهيئة الأجواء لعلاقتها بسورية و لبنان إلى رسم الدائرة الأساسية و توسيعها لتشمل عدداً آخر من الدول العربية كالسعودية و مصر و دول أخرى إقليمية غير عربية كتركيا ــ كما سنرى لاحقاً ــ , و إحكامها على أساس من بلوغ مفهوم " الأمن و المنافع المشتركة " بإمكانه أن يخلف آثاراً بناءة" جداً في مستقبل جميع البلدان في منطقة الشرق الأوسط(76). كما يمكن من خلال تشكيل هذه الدائرة الأساسية و اتساع علاقاتها و عمقها الانطلاق إلى دوائر أخرى بالنسبة إلى وضع سائر البلدان و الانتقال و تجاوز العلاقات الثنائية إلى العلاقات المتعددة الأطراف , فالدول المعنية تحتاج إلى مواثيق إقليمية في الشرق الأوسط الذي يحتاج أكثر من أي منطقة في العالم إلى السلام و الحرية و البناء .

رابعاً: مبدأ حوار الحضارات : تحدث كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني بشأن أطروحة حوار الحضارات في الكلمة التي ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انتخاب خاتمي كرئيس للجمهورية بخمسة أشهر في عام ١٩٩٧ قائلاً : "إن برنامج السياسة الخارجية للحكومة الجديدة في إيران يقوم على تدعيم الحوار و التعاون القانوني الدولي" . إنَّ تنمية العلاقات مع كل الدول على أساس الاحترام المتبادل و المصالح المشتركة و القضاء على كافة أشكال التسلط و التأكيد على ضرورة احترام الشرعية الدولية و العمل على تقليص حدة التوتر على المستوى الإقليمي و الدولي , و دعم وحدة الدول الإسلامية و دول عدم الانحياز , كل ذلك يأتي في إطار أولويات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية , و بصفة عامة فإن مبادئ السياسة الخارجية لحكومة خاتمي هي :

١. العزة و الحكمة و المصلحة .
٢. التصالح و التقارب مع الدول الخارجية .
٣. حوار الحضارات .

و إذا ما ألقينا نظرة على هذه المبادئ سنجد أن المبدأ الأول هو الموجه العام للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية , أما المبدأ الثاني و هو سياسة التصالح و التقارب فهو ملتزم بإطار العزة و الكرامة و الحكمة و المصلحة , و تعمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سياستها الخارجية على بناء الثقة و حل الخلافات المتراكمة عن الماضي و إنهاء كافة أشكال الصدام و الصراع في العلاقات الخارجية . و بعبارة أخرى تهتم هذه السياسة بالحقائق الدولية الكائنة و تسعى بنظرة واقعية للحفاظ على الأمن و المصالح الوطنية . أما حوار الحضارات فهو يمثل خطة عملية تقدمت بها الجمهورية الإسلامية بغرض نزع التوتر على صعيد سياستها الخارجية .

و قد تبنت الأمم المتحدة أطروحة حوار الحضارات لمواجهة افتقاد التفاهم بين الأمم و أعلنت عام ٢٠٠١ هو عام جوار الحضارات , و يعتبر طرح إيران لحوار الحضارات دليلاً

---

(76) أبو القاسم – قاسم زادة , دولة خاتمي في مستقبل العلاقات العربية – الإيرانية , المستقبل العربي , ع ٢٥٧ , تموز ٢٠٠٠ , ص ١٨٣–١٨٥.

على عزمها على إقامة علاقات قوية مع العالم الخارجي , كما مكنت هذه الأطروحة إيران من أن تقول للعالم أنها لا تدين العنف و التشدد فقط , بل إنها تدعو إلى التعايش و التفاهم على أساس من إعمال الفكر و التعاون و التحاور مع معطيات الحضارات و الثقافة البشرية تحت مسمى المصالح الإنسانية المتبادلة .

كما قوبلت أطروحة الرئيس خاتمي و الخاصة بحوار الحضارات بحفاوة بالغة في مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذي عقد في طهران في ديسمبر ١٩٩٧ , و يعتبر نجاح القمة الذي انعكس في بيانها الختامي نجاحاً كبيراً بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية , وقد أضفت هالة من المشروعية الدولية على إيران , فتدعيم العلاقات مع السعودية كقاعدة للتوازن و مفتاح أساسي لإقامة علاقات مع باقي الدول العربية في المنطقة يعد واحداً من إنجازات سياسة التصالح و حوار الحضارات .

و كان من النتائج المباشرة لمبدأ حوار الحضارات, أنّ تمت إعادة النظر مرة أخرى في العلاقات المقطوعة بين إيران و أوروبا , و عادً سفراء الدول الغربية الذين غادروا إيران في أعقاب قضية " ميكونوس " , و هذا الأمر يُعَّد في حدّ ذاته نجاحاً لجهاز الدبلوماسية الإيرانية. أما على صعيد العلاقات الإيرانية ــ الأمريكية فقد ساد شعور داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعدم جدوى السياسة الاحتوائية التي ترى إيران مصدراً للخطر و التهديد .

و يمكن القول إن السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على حوار الحضارات و التصالح قد تمكنت من إفشال واحدة من أشد سياسات القوى العظمى المعادية لإيران, و من ثم أصبحت أطروحة حوار الحضارات , خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر , واحدة من أهم الآليات الإيرانية في سياستها الخارجية (77). حيث أصبح الحوار واقعاً اجتماعياً يحكم المؤسسة الإيرانية و يمكن إدراكه من خلال مظهرين هما :

المظهر الأول : حركة التأثير و التأثر للثقافات و الحضارات المختلفة مع بعضها و ما للعوامل الخارجية المحيطة من أثر عليها على مر الزمان .

المظهر الثاني : لابد أن يكون حوار الحضارات من خلال نواب عن هذه الحضارات كالعلماء و الفنانين و الفلاسفة و من هنا يكون الحوار نشطاً قائماً على المعرفة و الإدارة لا على قهر العوامل التاريخية و الجغرافية. (78)

خامساً: مبدأ الحياد الإيجابي : تبنى السلوك الخارجي الإيراني هذا المبدأ, رغبةً من صانع القرار الإيراني بضمان الحد الأعلى من المصالح دون تحمل خسائر, و ذلك من خلال إعلان الحياد مع المشاركة بالأحداث باهتمام دون الانزلاق في عمق الحدث و التحول إلى فاعل أساسي فيه. فعندما قررت الولايات المتحدة أن تشن حربها المفتوحة ضد الإرهاب ابتداءً من أفغانستان للقضاء على تنظيم " القاعدة " و على نظام طالبان , وجدت إيران نفسها في وضع تكون فيه غير مؤيدة أو صديقة للنظام الذي يتعرض للتهديد, و لا هي صديقة أيضاً للقوة التي تمارس هذا التهديد . مما يعني عدم ممانعة إيرانية للتخلص من جار " مزعج " إذا لم يشكل ذلك تهديداً جديداً لأمنها القومي.

لذلك كان الاتجاه الأقوى في التعامل مع التوترات الجديدة في أفغانستان هو الحياد الإيجابي بدلاً من الحياد السلبي, فإيران لم تقف متفرجة على نظام طالبان و هو يتهاوى . و لم تكتفِ بالتنديد بالهجوم الأمريكي و بالأهداف الاستراتيجية لهذا الهجوم و بالمصالح النفطية و بالمخاوف على نفسها من التطويق, بلّ إنّ إيران دعمت بقوة تحالف المعارضة الشمالية للإطاحة بحكومة طالبان. لهذا حرصت على أن يكون لها دور و ليس فقط مجرد رأي في نظام الحكم الذي يخلف طالبان و دعمت الحملة الدولية التي قادتها الولايات المتحدة للإطاحة

---

(77) ديبرزاده شهريار , حوار الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , ع٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ ص٨-٩ .

(78) راشد عمر , التقرير الاستراتيجي الإيراني , شؤون الأوسط ع ١١٠ ربيع ٢٠٠٣ ص ١٣٣.

بها , باعتبار أنّ إيران إحدى القوى الإقليمية الرئيسية و الأمنية و الثقافية المشروعة لممارسة دور قوي في الشأن الأفغاني.(79)

و شاركت إيران أيضاً في مؤتمر بون لتشكيل حكومة "ما بعد طالبان" قبل بدء العمليات العسكرية , و ساهمت في إنجاح المؤتمر من خلال نفوذها على بعض الجماعات الأفغانية , و هي اليوم من أكثر الدول التي قدمت الدعم لإعادة إعمار أفغانستان , و لها صلات جيدة مع الحكومة الحالية من كرازاي إلى وزير الخارجية إلى وزير الدفاع , إلى الكثير من زعماء العشائر و القبائل في الأقاليم الأفغانية المختلفة . و يبدو أنّ استقرار أفغانستان في ظل حكومة كرازاي هدفاً حيوياً لإيران و الولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد من دون أن تعترض طهران على العمليات التي تنفذها القوات الأمريكية, و من دون أن تتقدم العلاقات الإيرانية ــ الأمريكية أي خطوة جدية إلى الأمام.(80)

سادساً: مبدأ الحياد الفعال : هو مصطلح أدخل إلى الفكر السياسي الإيراني منذ حرب الخليج الثانية, ومن الواضح أنه يختلف في مفهومه عن مصطلحي الحياد الإيجابي والحياد السلبي، وموطن الخلاف يتمثل في أنه يقف بين الاثنين فلا هو المشاركة في الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو عدم الاكتراث، بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل مع المصلحة الوطنية، حيث تظل السلبية في التعامل مع الأحداث طالما أنها لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية, أي الحياد. بينما ترتبط الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر للمصالح الإيرانية. ويمتدح كثير من النخبة المثقفة في إيران هذا التوجه باعتباره حلاً للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية في ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة مع الموقف الأمريكي المتشدد تجاه المنطقة. (81)

و هذا ما يفسر تكرار الاعتماد على مبدأ "الحياد الفعال" عندما تواجه إيران تدخلاً أمريكياً على حدودها مثل ما حصل في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ , إذ كان الموقف الإيراني في ذلك الوقت هو عدم التدخل إلى جانب النظام العراقي , و عدم المشاركة في قوات التحالف الدولي , مع الاعتراض المبدئي على وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج .

فبعد أن قادت الولايات المتحدة الحرب على العراق, قامت إيران باعتماد مبدأ الحياد الفعال في سلوكها الخارجي , القائم على اللاءات التالية :

١. لا قتال ضد القوات الأمريكية , و لا عرقلة لعملياتها .
٢. لا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق .
٣. لا قتال إلى جانب النظام العراقي .

و أدانت إيران في الوقت نفسه مبدأ الحرب , و دعت إلى عدم حصولها ليس فقط لانسجام ذلك مع مواقف دول المنطقة و العالم, بل لمخاوف إيران الجدية من تمدد أمريكي جديد على حدودها إلى جوار منابع النفط و طرق تصديره بعد التمدد في أفغانستان و بعض دول آسيا الوسطى بمحاذاة بحر قزوين و ثرواته .(82)

و على الرغم من بعض المناورات التكتيكية التي قامت بها أمريكا تجاه إيران مثل تصريح بوش في خطابه في الأمم المتحدة بأن العدوان العراقي على إيران هو الذي أدى إلى نشوب الحرب المفروضة بينهما , و كذلك إدانته للعمليات الإرهابية التي تقوم بها منظمة

---

(79) أبو العزم منصور , إيران و باكستان و الاستقرار السياسي في أفغانستان , مختارات إيرانية , ع ٢٢ مايو ٢٠٠٢ , ص٧٣ .

(80) عتريسي طلال , إيران إلى أين ؟ , المستقبل العربي , مرجع سابق , ص٣٢ .

(81) د. عبد المؤمن , محمد سعيد, الحياد الفعال لإيران اتجاه أحداث العراق , www.ahram.org.eg .

(82) عتريسي طلال , إيران إلى أين ؟ , المستقبل العربي , مرجع سابق , ص٣٢ .

مجاهدي خلق , إلا أن ذلك لا يتنافى مع التقييم السابق للموقف الأمريكي و هو مشابه لما حدث خلال عملية التمهيد للهجوم على أفغانستان.(83)

ومن هنا فإن الموقف الإيراني بالرغم من تبنيه لمبدأ الحياد الفعال إلا أنه بات يدرك التغير في الموقف الأمريكي بالنسبة لإيران عنه خلال حرب الخليج الثانية ثم خلال غزو أفغانستان، لذلك فإن إيران في مواجهتها لتداعيات الأحداث الدائرة في العراق تتخذ موقفاً سلبياً ويمكن ملاحظة ذلك في تصريح "عبد الله رمضان زاده" المتحدث الرسمي للحكومة الإيرانية بأن إيران لم ولن تسمح بأي تحرك عسكري على حدودها، مؤكداً على أن إيران لم تسمح لقوات المعارضة العراقية الموجودة على أرضها بأي تحرك على الحدود، كما أنه لم يدخل الأراضي الإيرانية أي لاجئين عراقيين، وكان حجة الإسلام عبد الواحد موسوي لاري وزير الداخلية الإيراني قد أعلن أن إيران ليست مستعدة لقبول لاجئين عراقيين(84). و سنبحث بالتفصيل الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

سابعاً: مبدأ الواقعية السياسية (التحرك البراجماتي) :

و يقوم هذا المبدأ على التحرك المنفعي/البراجماتي في إطار الواقع الدولي بما يحكمه من علاقات سياسية و اقتصادية و عسكرية و تحالفات دولية و إقليمية و حتى ثنائية , بغية تحقيق المصالح الإيرانية بأقل قدر ممكن من الخسائر . و قد بدا هذا الأمر أكثر وضحاً في السلوك الخارجي الإيراني مع وصول الرئيس محمد خاتمي إلى سدة الحكم عام ١٩٩٧ , حيث اعتمدت عليه القيادة الإيرانية في التعامل مع الأزمة النووية الأخيرة .

بدأت الأزمة النووية منذ أواخر عام ٢٠٠٢ عندما أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن اكتشاف اليورانيوم في الأراضي الإيرانية بكميات تجارية , ثم بدأت الإدارة الأمريكية في توجيه الاتهامات لإيران بالعمل على تسريع برنامجها النووي ومحاولة صنع السلاح النووي في أسرع وقت ممكن. لذلك جاءت دعوت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة المفاعل النووي الإيراني دليلا على الشفافية وحسن النوايا، مما يغلق الباب أمام الولايات المتحدة للهجوم على إيران، وقد وصل الدكتور محمد البرادعي رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران يوم الحادي والعشرين من فبراير ٢٠٠٣ على رأس وفد من المفتشين الدوليين بهدف تفقد المنشآت النووية الإيرانية.

و خلص مسؤولو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنَّ إيران لم تلتزم بمعاهدة منع الانتشار النووي، و تسعى إلى بناء ترسانة نووية عسكرية. كما اتهمت الوكالة إيران أيضاً بأنَّ برنامجها لتخصيب اليورانيوم قد بدأ منذ الثمانينيات، وليس في التسعينيات، كما ذكر مسؤولون إيرانيون سابقًا. وقد جرى تضمين هذه النتائج في التقرير السري الذي أعدته الوكالة، وسلمته إلى أعضاء مجلس الأمناء، تمهيداً لبحث الأزمة النووية الإيرانية في اجتماع مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الثامن من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.(85)

و طالبت الولايات المتحدة في هذا الاجتماع بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ووزعت مسودة قرار على أعضاء مجلس أمناء الوكالة تتهم إيران بأنها لم تذعن لالتزاماتها النووية تجاه الأمم المتحدة. إلا أن المشروع الأمريكي لم يحصل على التأييد المطلوب، سواء من جانب دول العالم الثالث الأعضاء في المجلس أو حتى من جانب دول الاتحاد الأوروبي، حيث أيَّد الجانبان التعاون بين إيران ووكالة الطاقة الذرية. ثم جرى

---

(83) أزمة السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات ايرانية , ع٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ ص٤٣.

(84) د. عبد المؤمن , محمد سعيد, الحياد الفعال لإيران اتجاه أحداث العراق , www.ahram.org.eg .

(85) ابراهيم , محمود أحمد ,إيران و مهلة وكالة الطاقة الذرية, www.ahram.org.eg .

التوصل في الاجتماع إلى حل آخر، حيث تقدمت كندا واليابان واستراليا بمشروع قرار يمهل طهران إلى نهاية شهر أكتوبر عام ٢٠٠٣ لتنفيذ التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي، عبر التعاون والشفافية مع الوكالة الدولية بصورة عاجلة، وذلك من خلال تنفيذ المطالب التالية:

١. الإعلان بصورة كاملة عن جميع المواد والمكونات المستوردة لديها والمتصلة بالمشروع الإيراني لتخصيب اليورانيوم مع تحديد منشآتها وتاريخ ورودها لإيران.

٢. الموافقة على حق الوكالة في التفتيش غير المقيد لكل المنشآت النووية الإيرانية، بما في ذلك أخذ عينات إلى خارج إيران.

٣. تقديم كل المعلومات التي تطلبها الوكالة الدولية بشأن ما تقوم به إيران من تجارب لتحويل اليورانيوم وتنشيطه.

٤. تعليق كل الأنشطة الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم.

٥. التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر نشر الأسلحة النووية الذي يتيح لمفتشي الوكالة الدولية الحق في القيام بزيارات مفاجئة للمواقع النووية الإيرانية المشتبه فيها[86]وقد وافقت الولايات المتحدة و العديد من الدول على هذا القرار، بما في ذلك الدول الصديقة لإيران، ولاسيما روسيا الاتحادية ، وكان نجاح الولايات المتحدة وحلفائها في إقناع الدول الأعضاء في مجلس أمناء وكالة الطاقة الذرية يعود بالدرجة الأولى إلى أن تقارير الوكالة ذاتها كانت واضحة في تبيان المخالفات الإيرانية لالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة منع الانتشار النووي. بينما رفضت إيران قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية[87]، واعتبر وزير الخارجية كمال خرازي هذا الموقف موقفاً وقحاً وغير مسؤول، وهدَّد بأن بلاده ربما تعيد النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حالة نجاح تلك الدول في فرض وجهة نظرها[88]باعتبار أن الضغوط الدولية ليست متحركة في خط واحد مستقيم، على أساس المصالح الأوروبية والاتفاقات المعقودة بين ايران وأوروبا (ألمانيا – فرنسا – بريطانيا..) [89]، و شنت إيران في البداية حملة دبلوماسية عنيفة ضد الولايات المتحدة، واتهمتها بالعمل على إثارة المشاكل لإيران داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولم يكن وارداً أن تبدي الحكومة الإيرانية ــ لاسيما التيار المحافظ ــ أدنى قدر من المرونة بشأن برنامجها النووي، الذي تعتبره في الأصل برنامجاً خاصاً بالاستخدامات السلمية للطاقة السلمية فقط، في إطار الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووي، رغم حرصها الواضح على تفادي الصدام مع الولايات المتحدة[90]. بينما أيدَّ الإصلاحيون الانضمام إلى البروتوكول إذا أتيحت لإيران حرية الحصول على التكنولوجيا النووية من الغرب، وإذا جرى مراعاة واحترام سيادة إيران على أراضيها. كما يجب ألا يقلل قرار المهلة من التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فهذا التعاون سوف يحقق مكاسب سياسية عديدة لإيران، يأتي في مقدمتها تفويت الفرصة على الولايات المتحدة لتصعيد الأزمة، بالإضافة إلى أن هذه الخطوة الإيرانية سوف تساعد على كسب تأييد دول الاتحاد الأوروبي.

---

(86) المرجع السابق عينه)

(87) لمزيد من الإطلاع حول تفاصيل الموقف الإيراني، انظر: د. عبد المؤمن ، محمد سعيد ، إيران و مشكلاتها النووية ، مختارات إيرانية ، عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣،ص٩٨-٩٩)

(88) إبراهيم ، محمود أحمد ،إيران و مهلة وكالة الطاقة الذرية، مرجع سابق، www.ahram.org.eg .

(89) نعوم ، سركيس ، إذا تضايقت إيران تصبح نووية ، جريدة النهار ، ١٩ أغسطس ٢٠٠٤.

(90) محمود ، أحمد إبراهيم ، هل يكون الملف النووي سبباً لحرب بين ايران و الولايات المتحدة ، مختارات إيرانية عدد٣٥ يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٠٤-١٠٥ .

ولاسيما أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا أصدروا بياناً صريحاً بهذا المعنى، وتبدي فرنسا بصفة خاصة استعداداً كبيراً للتعاون النووي مع إيران في حالة امتثالها لمطالب وكالة الطاقة الذرية[91]. و انتهت المداولات الداخلية في إيران لصالح اتجاه عدم التصعيد , حيث أشار نائب الرئيس الإيراني ورئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية "غلام رضا آغا زاده" إلى أنَّ إيران سوف تظل ملتزمة بنصوص معاهدة منع الانتشار النووي، ليس فقط باعتبار ذلك التزاماً تعاقدياً لإيران، ولكن أيضاً بسبب الاعتبارات الدينية والأخلاقية للشعب الإيراني التي تحرم امتلاك واستخدام الأسلحة النووية. ثمَّ جاء إعلان إيران بالموافقة رسمياً على توقيع بروتوكول التفتيش النووي الذي يقضي بفرض رقابة شديدة على أنشطتها النووية, و على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم في مفاعلاتها النووية. و كانت هذه الموافقة نتيجة محادثات إيرانية – أوروبية, تعهد بمقتضاها وزراء خارجية ألمانيا و فرنسا و بريطانيا بتقديم ضمانات لطهران تمثلت في الآتي :

١. الحيلولة دون تمرير الولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي ضد طهران.
٢. وقف لهجة التهديد و التصعيد الأمريكية ضد إيران و السعي لتهدئة الأجواء و أن تكون بريطانيا جسراً للوساطة بين واشنطن و طهران.
٣. أن تسمح الدول الأوروبية الكبرى و المتقدمة تقنياً لإيران بالسير في اتجاه توليد الطاقة النووية للأغراض المدنية و أن تقدم لها الدول الثلاث مساعدات فنية و تقنية في دفع هذا البرنامج .
٤. تقديم ضمانات لإيران تمنحها الحق في استيراد الخامات و العناصر المهمة لتوليد الطاقة النووية دون حدود معينة .
٥. ألا يمس قرار انضمام إيران للبرتوكول الملحق بأمنها القومي و مصالحها الوطنية .
٦. التأكيد لإيران بأن ملفاتها الاستراتيجية و العسكرية ستبقى محاطة بالسرية الكاملة في حال موافقتها على مراقبة مشددة لأنشطتها النووية .

و على الرغم من أهمية تلك الضمانات لإيران و التي اعتبرت بمنزلة نصر دبلوماسي كبير إلا أنه لا يوجد ما يؤكد إمكانية تنفيذها, و ذلك بالنظر إلى قدرة الولايات المتحدة على تهميش الدور الأوروبي في الأزمات الإقليمية و الدولية و هو ما أكدته الحرب الأمريكية على العراق[92].

أخيراً يتضح لنا من دراسة السلوك السياسي الإيراني , أن إيران استطاعت من خلال سياستها المرنة أن تستوعب المتغيرات الإقليمية الجديدة , من خلال اعتمادها في سلوكها الخارجي على مبادئ و قواعد مختلفة و متعددة بهدف الحفاظ على أمنها القومي.

---

(91) إبراهيم , محمود أحمد ,إيران و مهلة وكالة الطاقة الذرية, مرجع سابق, www.ahram.org.eg .

(92) كشك , أشرف محمد , قرار الوكالة الدولية بشأن الملف النووي الإيراني , مختارات إيرانية , العدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ , ص٩٧ .

الفصل الثاني
المحددات الثابتة للدور الإيراني في المشرق العربي

المبحث الأول: محددات استراتيجية (جيوسياسية – تاريخية – اقتصادية – عسكرية).

المطلب الأول: العامل الجيوسياسي.

المطلب الثاني: العامل التاريخي.

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي.

المطلب الرابع: العامل العسكري.

المبحث الثاني: محددات سياسية.

المطلب الأول: نظام الحكم الإيراني.

أولاً: البنية المعرفية لنظام الحكم الإيراني.

ثانياً: آليات نظام الحكم الإيراني .

ثالثاً: دور الأمة في نظام الحكم الإيراني.

المطلب الثاني: الأمن القومي الإيراني.

أولاً: أغراض الأمن القومي الإيراني.

ثانياً: تحديات الأمن القومي الإيراني.

ثالثاً: مستويات الأمن القومي الإيراني.

المبحث الثالث : محددات ثقافية.

المطلب الأول: التكوين السياسي الشيعي.

المطلب الثاني: اتجاهات التغيير في الثقافة السياسية داخل إيران.

المطلب الثالث: مدلولات ثقافية في التغيير السياسي.

المبحث الأول
محددات استراتيجية (جيوسياسية- تاريخية-عسكرية)

المطلب الأول: العامل الجيوسياسي:

١- **المساحة:** تبلغ مساحة إيران ١,٦٥٠,٠٠٠ كيلو متر مربع. وتقسم إلى أربعة عشر إقليما[93]. و تعتبر عالمياً البلد السابع عشر من حيث كبر المساحة .

٢- **الموقع:** تقع إيران في الجنوب الغربي من آسيا، تحدها من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى وبحر الخزر ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الشرق باكستان وأفغانستان.[94]

٣- **المناخ:** تختص إيران بمناخ معقد يبدأ من المناخ شبه القاري حتى شبه القطبي , كما تمتد الصحارى على مساحة شاسعة في إيران بمسافة تقدر بـ (٨٥٠كم).

٤- **التقسيمات الإدارية:** العاصمة طهران، وهي أكبر مدن إيران حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٩/١٩٦ كم مربع[95], و يبلغ عدد سكانها (١٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة) ويبلغ عدد المحافظات (٣٠) محافظة. [96]و تشتمل (٢٥٧) لواء و تتم إدارة المسائل السياسية و الإدارية لكل محافظة من خلال المحافظ , و لكل لواء حاكم إداري و تقع مسؤولية الأمور التنفيذية و العمرانية لكل مدينة على عاتق المجلس البلدي , أما في النواحي و القرى فتتولى المجالس البلدية مسؤولية الأنظمة الإدارية و التنفيذية. [97]

٥- **العنصر البشري:** يبلغ عدد السكان حوالي (٧٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة[98], و يسكن أكثر من ثلثي هذا العدد في المناطق الشمالية و الغربية لإيران . و يعتبر المجتمع الإيراني مجتمعاً شاباً , إذ أن فئة الشباب تحت سن /٢٠/ عاماً يشكلون حوالي نصف عدد السكان في البلاد , أما من حيث التركيب الجنسي للسكان يولد في إيران /١٠٣/ مواليد ذكور في مقابل /١٠٠/ مولود أنثى , و يسكن أكثر من ٦٠% من الشعب الإيراني في المدن الكبرى و يعيش الباقي في المناطق الريفية.[99]

٦-- **العملة:** وحدة العملة الإيرانية هي (الريال) التي تساوي /١٠٠/ دينار , وتحمل الأوراق النقدية الأرقام بالفارسية على أحد وجهيها، وبالعربية على الوجه الآخر.

٧-**الدستور:** الدستور في إيران قائم على الدين كما ورد في المادة /١٢/ منه. ويقع الدستور في /١٤/ فصلاً و /١٧٧/ مادة. ويقيم الدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية قواعد المجتمع الإيراني على المبادئ الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار المحتوى الإسلامي للثورة والسعي إلى استمرار الحركة الإسلامية في الداخل والخارج.[100]

---

(93) شاكر , محمود , إيران , المكتب الإسلامي , ص ٨٧.

(94) منظمة الإعلام الإسلامي , إيران اليوم , طهران , ١٩٩١ , ص ١٣.

(95) منظمة السياحة و السفر الإيرانية , دليل إيران السياحي , طهران, ط ٢٠٠٥ , ص ١.

(96) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق , إطلالة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية, سورية , دمشق, ط ٢٠٠٥ , ص٢.

(97) د. يور , علي رحيم , دليل السياحة و السفر إلى إيران , دائرة التسويق و الشؤون الدولية , طهران , ٢٠٠٢ , ص١١.

(98) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق , مرجع سابق , ص ٢.

(99) د. يور , علي رحيم , مرجع سابق , ص ٩ .

(100) منظمة الإعلام الإسلامي , مرجع سابق, ص١٠.

٨- الشعب:

أ-التقسيم العرقي واللغوي: يتميز المجتمع الإيراني بعدد لغاته وثقافاته، واللغة الرسمية هي اللغة الفارسية، غير أن هناك عدد من اللغات المحلية التي يتكلم بها الناس في مناطقهم. مثل: التركية، الكردية، اللرّية، العربية، الكيلانية، البلوجية. هذا ويتكلم ٤٥% من سكان إيران الفارسية، ونحو ٢٣% يتكلمون اللغات (الهندية الأوربية) الأخرى، وهؤلاء ينحدرون من القبائل الآرية التي ضاعت أصولها في التاريخ.[101]

ب-الدين: تدين الغالبية العظمى من الإيرانيين بالإسلام حيث يمثل المسلمون (٩٨,٨%)، ومعظمهم من الشيعة ويقدرون بنحو (٩٠%) ومعظم الأكراد و التركمان هم من أهل السنة. ويقدرون بـ (٧,٨) والمسيحيون يمثلون (٠,٧%)، واليهود (٠,٣%)، والزرداشتيين (٠,١%)[102]، ويمثل أتباع سائر الأديان الأخرى (٠,١%).[103]

المطلب الثاني: العامل التاريخي:

(إيران وفارس) اسمان استعملا للدلالة على بلد واحد، ولكنهما ليسا مترادفين تماماً، فلما هاجرت الأقوام الآرية منذ القرن ١٥ ق.م موطنها الأصلي جنوبي بحر الأراك إلى الهضبة المرتفعة الواقعة أسفل بحر قزوين، فسموا الموطن الجديد (إيران) ومعناها (موطن الآريين).[104] و تشكلت حضارة "عيلام" في صحراء خوزستان خاصة في مدينة شوش، و كانت أهم حضارة ظهرت في إيران قبل مجيء الآريين، و يعود تاريخ عيلام إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، و وصل نفوذ العيلاميين إلى ذروته في القرن ١٣ ق.م، عندما تمكنوا من احتلال ما بين النهرين، حتى سقطت عاصمتهم على يد ملك "آشور". [105] وكانت بداية الدولة الأخمينية حيث أسس قورش (كورش) إمبراطورية فارس عام ٥٥٠ ق.م، فقد شهدت ازدهاراً اقتصادياً، و عدداً من الانتصارات السياسية والعسكرية، لاسيما في حروبها مع اليونان التي دامت ١٥٠ عاماً، وأصبحت إمبراطورية فارس القوة العالمية المجتمعة لما يزيد على قرنين من الزمان /٥٥٠-٣٣٤ ق.م/.[106] حيث تمكن الإيرانيون القدامى من خلال إبداع الخط و التعاليم الدينية و شق قنوات المياه أن يؤسسوا لثقافة السلم و الحوار، بحيث أن منظمة اليونسكو اقتدت بآداب الإيرانيين القدماء و بادرت إلى تسمية يوم الثالث من نيسان يوم الطبيعة و اعتبرت القنوات من روائع و عجائب ما اكتشفه الشرقيون.[107]

وفي عام ٣٣٤ ق.م غزا الإسكندر الأكبر المقدوني فارس المتمثلة بالدولة الأخمينية وأسقطها. وبعد وفاته قسمت إمبراطوريته بين الجنرالات المتنافسين، مما أدى إلى قيام الدولة السلوقية عام ٣٢٣ ق.م نسبة إلى "سلوق" أحد جنرالات الإسكندر والتي كانت تضم آسيا الصغرى وبلاد الشام والعراق وإيران.

---

(101) المرجع السابق عينه، ص ٣٨.

(102) لمزيد من الإطلاع انظر: محمود شاكر، إيران، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠، الزرداشتية، ص ٩٠.

(103) المرجع السابق عينه، ص ٩١.

(104) شحاته، أمين، إيران: المسار التاريخي، wwwalgzire.com.

(105) د. يور، علي رحيم، دليل السياحة و السفر إلى إيران، مرجع سابق، ص٣٤-٣٥.

(106) شحاته، أمين، إيران: المسار التاريخي، wwwalgzire.com.

(107) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق، إطلالة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣.

وفي عام /٢٤٧ ق.م-٢٢٤م/ قامت دولة البارثيين، الذين هزموا السلوقيين, وخاضوا حروباً عدة ضد الرومان, وأدى نصرهم عليهم في عام ٥٣ ق.م إلى بروزهم كقوة عظمى آنذاك. وبعدهم أسس "أردشير الأول" الدولة الساسانية عام ٢٢٤م.[108]

ومع بداية الحضارة الإسلامية والفتح الإسلامي، انتصر المسلمون على الفرس في موقعة نهاوند، وانتهى حكم الأسرة الساسانية بعد مدة بلغت ٤١٦ عاماً ودخل الشعب الإيراني في الإسلام وقبلَ ولاية العرب المسلمين. ولقد ساهم الإيرانيون في إسقاط الخلافة الأموية، حيث اتحد الإيرانيون عندما استشهد الحسين بن علي الإمام الثالث للشيعة في كربلاء في العاشر من محرم سنة ٦٨٢ م /٦١ هـ مع معارضي هذه الدولة و ثاروا على الأمويين بهدف الانتقام لشهداء كربلاء, و بعد سقوط الأمويين في سنة ١٣٢ للهجرة تولى العباسيون الحكم على الأراضي الإسلامية . و استطاعوا السيطرة على أراضي الفرس لمدة طويلة .[109]

وأصبح لأسرة البرامكة الفارسية شأن كبير في النظام السياسي العباسي وتقلد كثيرٌ من أفرادها مناصب وزارية هامة في الدولة العباسية. وخلال الفترة /٨٢٠-١٢٢٠م/ بدأت قبضة الحكم العربي على فارس تضعف حيث وصلت ممالك فارسية محلية متعددة إلى سدة الحكم وأقامت دويلات مستقلة في بلادهم مثل الطاهرين /٨٢١-٨٧٣م/ ، و البويهين /٩٤٥-١٠٥٥م/ ، و السلاجقة /١٠٣٨-١١٥٣م/ والدولة الخوارزمية /١١٥٣-١٢٢٠م/ ومرة أخرى أصبحت فارس مركزاً للفن والأدب والعلوم حتى قدوم المغول بقيادة "تموجين" أو "جينكيز خان" في عام ١٢٢٠م لقبائل المغول عبر آسيا, واكتساحه البلاد الإيرانية من الشرق إلى الغرب والجنوب، وقتل ملايين الإيرانيين وحرق الكثير من المدن والقرى.

و بدأ عهد التيموريين في عام ١٤٠٥م ، بغزو "تيمورلنك" المغولي التركي إقليم فارس كله واستولى على حلب ودمشق وجعل سمرقند عاصمة له. وفي عام ١٥٠١م قامت الدولة الصفوية، والتي تنتسب إلى "صفي الدين الأردبيلي". أما مؤسسها فهو "إسماعيل ميرزا" أو "الشاه إسماعيل الأول" ، حيث سار إلى تبريز وهزم القبائل الموجودة فيها وجعلها عاصمته، وأعلن المذهب الشيعي الإثني عشري مذهباً رسمياً للدولة. واستخدم كل ما أوتي من قوة لفرض مذهبه في جميع أنحاء إيران، ثم خلفه ابنه "طحاسب الأول" ، فأكمل ما بدأه أبوه ولكنه اختار أسلوب الإقناع والتأثير في نشر المذهب بدلاً من العنف والقهر. ويبدو أن الضغط الخارجي سواء من جانب العثمانيين في الغرب وقبائل الأوزبك القوية في الشرق ضد الصفويين كان عاملاً مؤثراً في توحيد إيران والتفاف شعبها حول ملوك الصفويين والمذهب الشيعي.

وقد كان القاجاريون إحدى القبائل السبع التي ساعدت أول ملوك الصفويين. ولكن في عام ١٧٩٥م نجح قائدهم "آغا محمد خان" في توحيد فروع القبيلة بالعنف والقتل، فقوي أمره واستطاع الاستيلاء على طهران وجعلها عاصمة لملكه.[110] ونتج عن الاستعمار الأوروبي بين عامي /١٨١٣- ١٨٢٨م/ تغلغل الإنكليز والروس في الشؤون الإيرانية، فقد سلم القاجاريون القوقاز (جورجيا وأرمينيا وأذربيجان) إلى الروس في معاهدتين منفصلتين، معاهدة "جلستان" عام ١٨١٣م ومعاهدة "تركمان حلبي" عام ١٨٨٥م. وخلال حكم "ناصر الدين شاه" بين عامي /١٨١٧-١٨٩٦م/ امتاز عهده بالعلاقات الودية مع روسيا، مما أثار بريطانيا وأعلنت الحرب على إيران.

---

(108) شحاته , أمين , إيران : المسار التاريخي , wwwalgzire.com .

(109) د. يور , علي رحيم , دليل السياحة و السفر إلى إيران , مرجع سابق , ص٤٨-٤٩.

(110) شحاته , أمين , إيران : المسار التاريخي , wwwalgzire.com .

وفي عام ١٩٠٥م قام تجار ومثقفون ورجال دين بثورة لإصلاح العرش القاجاري وإنشاء برلمان بعد وضع دستور للبلاد هو الأول بعد حكم استبدادي طويل، متأثرين بمفكرين ومصلحين عملوا لإضفاء طابع محلي على مفاهيم العصر الحديث منهم "جمال الدين الأفغاني" الذي حرض في إيران ضد الفساد والنفوذ الأجنبي والاستبداد وكتب مشروع الدستور .فمن أهم أسباب الثورة الدستورية كان التأثير الاقتصادي ـ الاجتماعي للغرب, و الأزمة الاقتصادية التي حصلت في أوائل عام ١٩٠٥م.

بدأت الثورة بقيادة اتحاد الوطنيين الواعين وعلماء الدين، عبر اعتصامات ومظاهرات و اضطرابات, أجبرت الشاه على إصدار فرمان "متمم المشروطة" في آب ١٩٠٦م الذي نص على إجراء انتخابات لمجلس وطني, حيث أصدر الدستور الذي حدد في مادته الأولى أن دين الدولة الرسمي الإسلام حسب المذهب الجعفري.[111]

ولم يستمر هذا المجلس طويلا، حيث كان للاتفاق الأنجلو روسي في عام ١٩٠٧, آثار سلبية على العلاقة بين الشاه و الأمة الإيرانية من جهة و على الاستقلال السياسي لإيران من جهة أخرى, حيث فوض الاتفاق إلى روسيا السيطرة المباشرة على شمال إيران, و بالتالي انقلب الشاه على المجلس بسبب رفض الأعضاء توسيع صلاحياته على حساب المجلس , تلك الصلاحيات التي كانت ستهدم الدستور برمته.[112] ثم حاصرت قوات الشاه المجلس في حزيران ١٩٠٨ وحولته إلى أنقاض، وقامت بعمليات اعتقال وقتل وإعدام ونفي للوطنيين ورجال الدين فكان الرد الشعبي ثورة مسلحة احتلت طهران وأقامت حكماً ثورياً وشكلت محاكم ثورية ومجلساً أعلى للثورة عين سلطانا جديدا، وأعاد العمل بالدستور وانتخب المجلس الوطني الثاني الذي استمر حتى ١٩١١ عندما تمكن الوصي من حله وإيقاف الصحف ونفي زعماء المجلس بمساعدة القوات الروسية والبريطانية التي بقيت رابطة في إيران حتى الحرب العالمية الأولى.

اشتركت إيران في الحرب العالمية الأولى و خرجت منها ممزقة، حيث احتلت الجيوش الأجنبية معظم أراضيها، بينما انحصرت السلطة الإيرانية إلى حدود طهران، إلا أن البلاشفة الروس بعد ثورة أكتوبر تنازلوا عن كل امتيازاتهم في إيران التي حددتها اتفاقية العام ١٩٠٧ لتقاسم النفوذ مع بريطانيا، وأعلنوا مساعدتهم لاستقلال إيران وسيادتها الكاملة، فاستفاد الإنكليز من هذا الظرف لتوسيع نفوذهم، وأيدوا انقلاباً على الشاه قام به في عام ١٩٢١ الضابط "رضا خان" الذي تدرج من قائد للجيش إلى ملك في عام ١٩٢٥، وأنشأ سلالة ملكية جديدة "البهلوية".

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية رفض رضا شاه الانحياز إلى الحلفاء. فاضطر للتنازل عن العرش، وخرج من إيران تحت حراسة بريطانية. ثم اضطر الروس إلى الانسحاب من الجزء الشمالي الغربي لإيران في عام ١٩٤٦م تحت الضغط الأمريكي.

و بين عامي /١٩٥١-١٩٥٣م/ قام "محمد مصدق" بعد تعيينه رئيساً للوزراء بتأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية، فقامت بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني.[113]

و نتيجة الخلافات الأيديولوجية التي تفجرت داخل الجبهة الوطنية, توالت الاتهامات على مصدق بأنه معادٍ الإسلام و الشريعة, و بأنه يسعى لإقامة ديكتاتورية اشتراكية[114], مما أدى

---

(111) المرجع السابق عينه .

(112) د. السبكي , أمال , تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩) , عالم المعرفة , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب , الكويت , ١٩٩٩ , ص٣٣ .

(113) شحاته , أمين , إيران : المسار التاريخي , wwwalgzire.com.

(114) Abrahamian – Ervand , Iran's Turbaned Revolution – Brinceton University Prees 1982 – p.81.

لانقسام الجبهة الوطنية, الأمر الذي فسح المجال أمام ضباط الجيش الساخطون بتوجيه ضربتهم في أوائل أغسطس سنة ١٩٥٣ , حيث نجحوا في احتلال مقار الوزارات و ألقوا القبض على الوزراء .[115]

وعاد الشاه محمد رضا إلى السلطة في العام ١٩٥٣ ليمارس حكماً استبدادياً طوال ربع قرن . وخلال عامي /١٩٦٢-١٩٦٣م/ قام بثورته البيضاء بقصد إجراء إصلاح زراعي شامل، وتعديل قانون الانتخاب، وكثير من الإصلاحات الأخرى. لكنها لم تحقق ما أراد، وهاجمها آية الله الخميني في خطبه الأمر الذي أدى إلى نفيه.

وأدى تصميم الشاه لتحديث إيران بين عشية وضحاها إلى حدوث انتكاسة ثقافية، وتضخم واختناقات اقتصادية، وتزايد الاستبداد في تناول هذه المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فتجمع معارضو الشاه وجميع المؤسسات السياسية خلف الخميني في نهاية السبعينيات وأطاحت الثورة الإسلامية بالشاه عام ١٩٧١م، ومات في مصر بعد عام من نفيه، وبعد ٢٥٠٠ عام من الحكم الملكي تحولت إيران إلى جمهورية إيران الإسلامية.[116]

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي :

مشت حركة الاقتصاد في الحكم الشاهنشاهي قبل الثورة، نحو تحقيق استراتيجية التوازن المتعدد المستويات، كما أسماه ميردال في مؤلفه عن "الدراما الآسيوية" فركزت على مفهوم النخبة الاقتصادية، حيث تتجه نحو مزيد من الثراء والاستهلاك الثري، وفي سبيل ذلك, استخدم الشاه سياسة الإفقار الاقتصادي التي حافظت على التوازن لصالح القوى الرجعية.[117]

أما بعد قيام الثورة الإسلامية, اختلفت ملامح الأداء الاقتصادي في إيران, و أخذت منهجاً مختلفاً, نوضحه من خلال النقاط التالية:

١- مؤشرات اقتصادية:

أ- الموارد:

- مخزونات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.
- يوجد خام الحديد والفحم والأملاح، ولكن لم يحصل أي تطور في استغلالها.
- يوجد فيها قطاع زراعي متنوع الإنتاج نسبياً.
- وإيران تعاني من النقص المزمن في النقد الأجنبي، بسبب تكلفة الحرب الطويلة مع العراق، مما أدى إلى انحدار مستوى المعيشة في الحقبة الماضية.

ب- نقاط القوة:

- إيران هي ثاني أكبر منتج للنفط في الأوبيك.
- قدرات للتصنيع المرتبط بالنفط، وإنتاج متزايد من الصادرات التقليدية.
- الصادرات: السجاد والجور والفستق والكافيار.

ج- نقاط الضعف:

- حكومة دينية (ثيوقراطية) تسعى للحصول على التكنولوجيا من خلال اتصالاتها بالغرب.
- ديون أجنبية مضطردة.
- تضخم متزايد يصل إلى نسبة ٥٢,١%.
- بطالة مرتفعة تصل إلى نسبة ١٥,٢%.
- ميزان المدفوعات سالباً ٦,٥ بليون دولار.

---

(115) Akhavi Shaough , Religion and Politics in Iran , State University Prees , New York , 1980 ,p.87

(116) شحاته , أمين , إيران : المسار التاريخي , www.algzire.com.

(117) كامل , أنس مصطفى ,الدراما الأسيوية و الأبعاد الاقتصادية للثورة الإيرانية , لبنان , بيروت , دار الحقائق , ١٩٨١ , ص١٣- ١٤.

- هبوط حاد في عائدات النفط عقب مقاطعة الولايات المتحدة لإيران في عام ١٩٩٥.[118]

٢- الإجراءات الاقتصادية:

اصطدمت جهود التنمية بعدد من المصاعب والعقبات ذات الطابع الخارجي والداخلي أثرت على أداء الدولة. تلخصت المصاعب الداخلية في زيادة الاستهلاك الداخلي للنفط و هجرة رؤوس الأموال والكفاءات الإدارية إلى الخارج، وتعدد مراكز التخطيط وصنع القرارات الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية.

أما العقبات الخارجية، نذكر منها مايلي:

- حرب السنوات الثماني مع العراق التي رتبت العديد من القيود الاقتصادية على التنمية .
- تجميد أرصدة إيران الخارجية كعقوبة فرضت على ايران عقب أزمة الرهائن الأمريكيين .
- الحصار الاقتصادي الأمريكي ضد ايران و الذي سبب ركوداً بشكل حقيقي في سوق الصادرات الإيرانية .
- صدام الدول الصناعية المتقدمة مع ايران و انعكاس ذلك في الحيلولة دون توفير القروض المتوسطة و الطويلة الأمد لإيران .
- الهجرة الواسعة للاجئين العراقيين و الأفغان إلى ايران التي بلغت خلال عقد التسعينيات حداً جعل من ايران وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة أكبر دولة مستقبلة للاجئين في العالم .
- الانخفاض الشديد في سعر النفط في أواسط العقد الثامن من القرن العشرين عام /١٩٨٢-١٩٩٠/ و هو ما أدى إلى انخفاض دخل ايران من العوائد النفطية أكثر من (٥٠%) . [119]تراكم الديون الخارجية في أعقاب زيادة الإنفاق في أوائل التسعينيات .

وقد حاولت الحكومة الإيرانية التغلب على هذه المصاعب عن طريق اتباع سياسة اقتصادية تقوم على عدد من المحاور. أهمها: ضغط الاستيراد، ومحاولة الانعزال عن السوق العالمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى اتباع الوسائل البيروقراطية في إدارة الاقتصاد الداخلي كإحكام سيطرة الدولة على الأسواق وتوزيع السلع الغذائية عن طريق الكوبونات طوال فترة الحرب مع العراق. [120]وقد شكلت الخطة الخمسية الأولى التي تم إقرارها في أغسطس ١٩٨٣ البلورة النظرية لهذه المحاور الثلاثة حيث أكد فيها المخطط الإيراني على ضرورة تحقيق السيطرة الكاملة على السوق الإيرانية وإنهاء التبعية الاقتصادية للخارج.[121] حيث قامت ايران بعد الثورة بتأميم البنوك، وهذا الإجراء حقق بلا شك تخليص الاقتصاد الإيراني من قبضة البنوك الأجنبية، فقد هدفت الخطة إلى زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاعي الزراعة والبترول إلى (٧%) و(١٥,٩%) على التوالي بينما لم تزد الاستثمارات الموجهة للقطاعين عن (١,٦%) و (٨%) في العام الأول للخطة.[122]

بالإضافة إلى هذا عمدت الحكومة الإيرانية إلى محاولة تثبيت سعر الصرف عن طريق المحافظة على القيمة الاسمية للعملة في مقابل العملات الأخرى، وأدت هذه السياسة إلى اتساع

---

(118) World Reference Atlas , Dorling Kindersley ,p.284.

(119) د. زنجانه , حميد , الاقتصاد الإيراني قبل و بعد الثورة الإسلامية , مختارات إيرانية , العدد ٢٤ , يوليو ٢٠٠٢ , ص١٩ .

(120) د. سليم , محمد السيد , العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا , مصر , جامعة القاهرة , مركز الدراسات الآسيوية , ١٩٩٧ , ص ٤٩٤.

(121) د. سليم , محمد السيد , العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا , مرجع سابق , ص ٤٩٤ .

(122) حسين , عادل , إيران الدولة الإسلامية : إلى أين؟ , المركز العربي الإسلامي للدراسات , ص ٤٣.

الفجوة بين السعر الرسمي للريال الإيراني وسعر السوق السوداء بشكل متزايد نتيجة إصرار الحكومة الإيرانية على الاستمرار في هذه السياسة حتى وصل سعر الريال في السوق السوداء إلى (٢٠٠%) من ثمنه في السوق الرسمية عام ١٩٨٩. ونتيجة إهمال هذه العوامل الموضوعية في التخطيط الإيراني فشلت الخطة في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرجو وهو (٨,٩%) كما انخفض الإنتاج القومي الإيراني بنسبة (١,٥%) مع نهاية الخطة في عام ١٩٨٨.

وقد شكل قبول الإمام الخميني لقرار مجلس الأمن بوقف القتال مع العراق في آب/أغسطس ١٩٨٨[123]، نقطة تحول هامة على المسار الاقتصادي الإيراني. فلأول مرة بعد ثماني سنوات من إيلاء المجهود الحربي أولوية على ما عداه من أنشطة، أمكن للنظام الإيراني أن يعيد ترتيب أولوياته ويركز على الجهود التنموية.

وقد أعقب هذا القرار ظهور الخلاف القديم بين الأجنحة الحاكمة في إيران حول الأولويات التي يجب أن يتبعها الاقتصاد الإيراني وهي:

١-إعادة بناء الاقتصاد القومي.

٢-إعادة بناء الجيش.

٣-جهود الإعمار في المناطق المتضررة من الحرب.

٤-مشاريع الرعاية الاقتصادية لضحايا الحرب.

فالخلاف نشأ بين الجناح الليبرالي والجناح الديني وكان الخيار ما بين الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه، وانتهى هذا الصراع بسيطرة الجناح الديني وبمزيد من سيطرة الدولة على الاقتصاد الإيراني، حينما أصدر الإمام الخميني توجيهاته بأن تكون الطبيعة المختلطة هي المسيطرة على الاقتصاد الإيراني، مع ضرورة إعطاء الأولوية لجهود إعادة بناء الاقتصاد القومي، وعدم إغفال باقي المجالات وخاصة بناء الجيش الإيراني.

وفي يناير ١٩٩٠ تمت الموافقة على الخطة الخمسية الثانية والتي عرفت بخطة رافسنجاني . وقد هدفت هذه الخطة إلى دفع عجلة الاقتصاد الإيراني على طريق تشجيع القطاع الخاص[124] , وكان هذا يتضمن الخصخصة، حيث كانت نسبة القطاع الخاص في الاقتصاد الإيراني لا تتجاوز من (٢٥-٣٠%) في أواخر الثمانينيات وكان مستهدفاً أن ترتفع هذه النسبة إلى (٧٥-٨٠%) في أواخر التسعينيات.

ووفقاً للخطة التي اعتمدتها حكومة رافسنجاني جرى التحضير لبيع ٨٠٠ شركة عامة، وقد تسارع التنفيذ الفعلي خلال عامي ١٩٩١و ١٩٩٢، وفق إجراءات وضوابط معلنة وشفافة، وقد تطلب ذلك تطوير سوق الأوراق المالية وتحديثها من أجل تيسير مشاركة رأس المال الوطني. وإنشاء مناطق تجارة حرة، و تحرير التجارة (الداخلية والخارجية) وإعادتهما إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تطوير قطاع البترول. [125]كما قررت الحكومة الإيرانية في عام ١٩٩٣ توحيد سعر الصرف لمواجهة المشكلات الاقتصادية الناتجة عن وجود سوق سوداء للعملة في إيران، و نجحت الحكومة في هذه المهمة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ إلا أن تذبذب سعر البترول العالمي وارتفاع نسبة التضخم والمشاكل التي واجهتها الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الدولية، جميعها عوامل أدت إلى ظهور الفجوة بين السعر الرسمي للدولار والسعر السوقي له حيث بلغ الفرق حوالي (٥٠%) بحلول عام ١٩٩٤.

---

(123) لمزيد من الإطلاع، انظر:د. إبراهيم ، علي ، مفاوضات السلام العراقية ــ الإيرانية ، السياسة الدولية ، عدد ٩٩ ، يناير ١٩٩٠ ، ص ٤٢.

(124) د. سليم ، محمد السيد ، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا ، مرجع سابق ، ص ٤٩٥-٤٩٦.

(125) حسين ، عادل ، إيران الدولة الإسلامية : إلى أين؟ ، مرجع سابق ، ص٩٩-١٠٠ .

وهكذا تتميز الخطة الثانية عن الأولى بثلاثة عوامل محددة، **أولها** أن الخطة الثانية أكثر تحفظاً من الأولى , و يتضح من التقديرات غير الواقعية في الخطة الأولى أنه يتعين على الحكومة أن تكون أكثر حذراً في التعامل مع قضية النمو الاقتصادي.

والعامل الثاني هو أن الخطة الثانية أكثر توازناً من سابقتها، و يتضح ذلك من بذل المحاولات لإيجاد توازن بين الأبعاد الاقتصادية للتغيرات الاجتماعية وبين عواقبها على المجتمع حيث يتواكب النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية . أما **العامل الثالث** فهو أن الخطة الثانية تتجه إلى الداخل أكثر من سابقتها، حيث تركز على استخدام الموارد المحلية وتقليص دور العائدات النفطية وتنمية الموارد البشرية ومجابهة المشاكل الاجتماعية، وعلى النقيض من ذلك، ركزت الخطة الأولى على ربط الاقتصاد بالساحة الدولية، وسرعة توسيع قطاع النفط، وتنمية الصادرات والحد من القيود على الاستيراد، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

وفي عام ١٩٩٩ قدم الرئيس محمد خاتمي خطته الخمسية الثالثة مشيراً إلى أنها تختلف عن الخطتين الأولى والثانية كونها تهدف إلى إنقاذ الاقتصاد الإيراني وتتمحور الخطة حول الأهداف التالية:

١-التنمية الاقتصادية.

٢-توفير فرص عمل لـ ٨٠٠ ألف عامل سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة.

٣-التحكم بالتضخم لكي لا يزيد عن (١٥,٩%) رغم زيادة السكان بنسبة ١٠%.

٤-تحقيق نمو اقتصادي بنسبة (٦%).

٥-زيادة حجم الاستثمارات التي تحتاجها الخطة بـ ١٦٢,٤ مليار دولار، ليبلغ مجموع قيمة الصادرات الإيرانية غير النفطية لعام ٢٠٠١ ثلاثة مليارات و٢٢٠ مليون دولار.

فقد أشار الرئيس خاتمي عن نية إدارته تخفيض وتقليل دور القطاع العام في الاقتصاد (نحو ٨٥% من النشاط الاقتصادي الذي تسيطر عليه الدولة)، وتقوية الاستثمار الأجنبي المتزايد،[126] فكان أول الخطوات الإصلاحية التي اتخذها هو وضع برنامج موسع لخصخصة الصناعات الرئيسية في البلاد بما فيها الاتصالات و السكك الحديدية و التبغ و شمل ٢٤٠٠ مؤسسة . ثم البدء بعملية التعويم المحدود للعملة. [127]حيث استطاعت الحكومة الإيرانية الحفاظ على استقرار سعر الصرف عند معدل ٨٠٠٠ ريال للدولار الأمريكي منذ مارس ٢٠٠٠. و كنتيجة لذلك انخفض معدل التضخم من مستوى يزيد على (٥٠%) في عام ١٩٩٥/٩٤ إلى (١١%) عام ٢٠٠١. [128]

٣- العلاقات الخارجية والنمو الاقتصادي:

تفرض دنيا الاقتصاد إقامة علاقات ودية مع كافة دول العالم، لتسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا والاستثمارات ,و تعتبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ــ وبصفة خاصة ألمانيا واليابان وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا ــ أهم شركاء إيران التجاريين , بسبب اعتماد هذه الدول على الأقطار المنتجة للنفط، و اعتماد إيران على أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بكل من صادراتها ووارداتها , فإيران عضو في منظمة التعاون الاقتصادي (ELO) , و في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) , و مجموعة الثمانية النامية من البلدان الإسلامية (D-8) .

---

(126) The Europe World Year Book 1999 ,VOLT,40 TH Edition (Nom 1794 TO 1814) Croup of Authors.

(127) مختارات ايرانية , عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ , ص ١٧.

(128) حبيبي , نادر , تجميد سعر الصف الإيراني , مختارات ايرانية , عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣ , ص٤٦.

و قد اهتمت حكومة خاتمي بالسير قدماً في جعل إيران منطقة ترانزيت بين الشرق و الغرب , تجسد في الاتفاق على خط الترانزيت بين إيران و الهند و روسيا ثم أعلنت كازاخستان رغبتها في الانضمام لهذا الخط.(129)

و في أيار عام ١٩٩٦ برز ما يعرف باسم (طريق الحرير) , حيث افتتحت إيران خط السكة الحديدية لربطه و استكماله , و هو خط يصل الصين بأوروبة و يصل الشرق الأوسط و الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران . كما يربط ايران بدول آسيا الوسطى , و تقوم ايران بتخطيط مجموعة من المشروعات تستند إلى هذا الطريق , لتشكيل ما يمكن اعتباره تكتلاً للتعاون الاقتصادي و التجاري بين دول (طريق الحرير).(130)

وتسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تحسين علاقتها التجارية والدبلوماسية مع دول المنطقة, لتسهيل تصدير سلعها الصناعية، فقد أبرمت معاهدات للتعاون الاقتصادي مع بعض دول آسيا الوسطى، إلى جانب إعادة العلاقات الدبلوماسية أو تقويتها مع الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على بذل المساعي لتحسين العلاقات مع المغرب ومصر وتونس ويساعد التعاون مع الدول العربية على تعزيز الأمن الإقليمي وتقوية منظمة الأوبك.

و لابد من الإشارة , إلى أن معضلات إيران الاقتصادية لم تكن مستعصية على الحل رغم خطورتها و لكن سياسة إيران الداخلية و الخارجية هي التي زادت مشاكلها الاقتصادية تعقيداً و تفاقماً , حيث أسهمت العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في وقف تدفق الاستثمارات الأجنبية على صناعة النفط و الغاز الإيرانية , كما حالت دون المساعدات التنموية من المؤسسات الدولية و لاسيما البنك الدولي باستثناء بضعة قروض صغيرة .(131)

إن حالة الاقتصاد الإيراني , وجمعه بين الفساد والمهارة , قد دفعته إلى إيجاد مخارج أخرى تمكنه من تجاوز العقوبات الأمريكية و الالتفاف عليها ليظل حاضراً في السوق الدولية فالتجار يحصلون على بضائعهم المستوردة من اليابان و تركيا و أوروبا و يبيعون منتجاتهم في ألمانيا , كما يتم شراء منتجات أمريكية تحتاجها السوق الإيرانية عن طريق وسطاء أوروبيين مروراً بدبي , و هذا يشكل الوجه الغير الرسمي لعلاقات إيران الاقتصادية الدولية . إلا أن السبب الأهم في بقاء الاقتصاد الإيراني حياً , هو النفط . فصادرات النفط الخام توفر للحكومة الإيرانية زهاء (٨٠%) من العملات الصعبة و (٧٠%) من أرباحها .(132)

يتبين مما سبق أن الثورة الإسلامية في إيران وما أفرزته من نظام سياسي تمثل في الجمهورية الإسلامية لم يكن لها نظرية اقتصادية إسلامية واضحة وإنما توجهات اقتصادية إسلامية تداخلت معها توجهات قومية ظلت تتطور مع ظروف الثورة ثم الحرب ثم إعادة البناء والتنمية، ورغم أن المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي والفعلي للحكومة الإسلامية والشعب الإيراني. ورغم تميزه بجوانب اقتصادية ليست موجودة في غيره من المذاهب وخاصة نظام الخمس، إلا أنه لم يدخل في إطار العملية الاقتصادية وبقي على الهامش لدعم بعض المشروعات والقيام بدوره الديني، كما لم تستغل فريضة الزكاة الإسلامية في نظام الاقتصاد الإسلامي وإنما بقيت تحت عباءة علماء الدين إلى جانب الخمس وهي المعطيات التي تؤكد أن

---

(129) مختارات إيرانية , عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣ , ص ١٩.

(130) د. محمد , طه , إيران بين التكتلات الإقليمية و التحولات الدولية , السياسة الدولية , عدد ١٢٧ , يناير ١٩٩٧ , ص ٢١٥ .

(131) "Poor Economy Linked to Political Tensions" , article by Majid Emami reproduced in FBIS/NES-1999-0221 , January 3 , 1999.

(132) د. شحادة , مهدي / د. بشارة , جواد , إيران : تحيات العقيدة و الثورة , مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي , ١٩٩٩ , ص ٤٥.

إيران اتبعت سياسة اقتصادية في مجال التنمية تتجه في الغالب الأعم لتحقيق مصالح براغماتية وقومية أكثر مما اتجهت لتحقيق سياسات إسلامية.

المطلب الرابع: العامل العسكري:

١-الإدراك الإيراني للتهديد: تعطي السياسة الإيرانية في الوقت الراهن أسبقية ملحوظة للتهديدات الناتجة من تحولات النظام الدولي والتحديات الاقتصادية باعتبارها تفرز انكشافاً ملحوظاً للأمن الإيراني، وتنطوي أولهما على احتمالات نشوب صدام مسلح مع القوى الدولية، بينما تشكل ثانيهما تهديداً لمجمل المشروع السياسي الإيراني.

لذلك تعتبر الأداة العسكرية عنصراً أصيلاً من العناصر والأدوار المستخدمة في تحقيق أغراض الأمن القومي الإيراني. على الرغم من أن قطاعاً كبيراً من القوة العسكرية الإيرانية قد تآكل خلال الحرب العراقية –الإيرانية, إلا أن جهداً دؤوباً بذل عقب وقف إطلاق النار مع العراق في اتجاه إعادة بناء تلك القوة. وعقب فترة قصيرة من تقلص الاعتماد على القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الإيرانية، عادت إيران خلال فترة التسعينيات إلى الاعتماد بكثافة على الأداة العسكرية. ذلك أن السياسة الإيرانية باتت توظف القوة العسكرية في أداء العديد من المهام التي تصب إجمالاً في خدمة الأغراض القومية، وفي مقدمتها حماية أعمال البناء الداخلي من أية هجمات خارجية محتملة، بالإضافة إلى تقديم الغطاء الاستراتيجي للدول الصديقة، و التحسب لاحتمالات المواجهة العالمية أو الإقليمية في ظل التهديدات المدركة من جانب القيادة الإيرانية والتي أشرنا إليها سابقاً، أضف إلى ذلك إن السياسة الإيرانية قامت سابقاً في ممارسة نوع من الحرب منخفضة الحدة ضد الخصوم وذلك من خلال مشاركة عناصر الحرس الثوري الإسلامي في الأعمال العسكرية والفدائية في جنوب لبنان أو السودان أو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.[133] وعلى هذا النحو، لا توجد طريقة سهلة للتكهن بسلوك إيران في المدى الطويل، أما في المدى القريب والمتوسط، فمن المرجح أن تظل إيران ضعيفة إلى درجة تكفي لردعها، بمجرد النظر إلى المخاطر التي تنجم عن افتعالها نزاعاً إقليمياً خطيراً، أو تصعيدها للأحداث إلى هذا المستوى في حالة نشوب صراع محدود النطاق.

ومن المستحيل استبعاد احتمال وقوع مثل هذه الحرب، لكن هناك مجموعة واسعة من الأحداث الطارئة الأقل شأناً، قد تدفع إيران لاستخدام القوة –أو التهديد باستخدامها بالرغم من مواطن ضعفها العسكري. **وتتضمن هذه الاحتمالات الطارئة ما يلي:**

- التدخل في حرب أهلية أو اضطرابات عسكرية في العراق تتعلق بالقضايا الدينية أو حينما يبدو العراق هشاً.
- قمع انتفاضة كردية في إيران، أو الرد العسكري لمنع انتشار نزاعات الأكراد في تركيا أو العراق إلى إيران.
- الرد العسكري على هجوم قوات الاحتلال الأمريكي –البريطاني أو أي من قوات التحالف في العراق على إيران على أساس اعتبارها دولة من محور الشر.
- حدوث غزو عسكري أرميني لإيران، أو نجاح أرمينيا في هزيمة أذربيجان بشكل يحدد وجود إيران، أو يكتسب طابعاً دينياً.
- حدوث صراعات عرقية أو دينية مع الحكومات العلمانية في الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفيتي السابق، مثل طاجكستان.

---

(133) محمود , أحمد إبراهيم , السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات , السياسة الدولية , ع ١٢٨ أبريل ١٩٩٧ , ص ٢٥٧.

• التدخل المقنع أو العلني من جانب قوات الحرس الثوري الإيراني، عند حدوث مواجهة عسكرية كبرى بين إسرائيل والشيعة في لبنان.

• استمرار إمداد حماس ـ في الضفة الغربية وغزة ـ بالتمويل والأسلحة والتدريبات العسكرية. وكذا استمرار الاغتيالات والهجمات بالقنابل ضد السفارات الإسرائيلية والمواطنين الإسرائيليين.

• وقوع معركة كبرى بين إسرائيل وبن الفلسطينيين أو السوريين، بعد فشل مباحثات السلام الجارية.

• مساندة انقلاب للإطاحة بالحكم في إحدى الدول المجاورة, أو نشوب صراع بين قوة "إسلامية" و قوات علمانية أو قوات حفظ السلام.

• الرد على تحدٍّ عسكري يتعلق بسيطرة إيران على الجزر الإماراتية المحتلة، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

• مصادمات بحرية أو جوية في الخليج، حول حقوق النفط أو خطوط الملاحة.

• استخدام القوة لتأكيد مطالبة إيران بحقول الغاز البحرية التي تطالب بها قطر، أو عملية اغتصاب مصدر للطاقة بمهاجمة بعض منشآت أو حقول الغاز والنفط البحرية والبرية.

• مهاجمة مواطنين أمريكيين أو قوات أمريكية لمحاولة التخلص من الوجود الأمريكي في الخليج أو إضعاف المساندة الأمريكية لإسرائيل.

• الرد العسكري على أزمة تتعلق بنقل مواد الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية والتكنولوجيا الخاصة بها، أو نقل أنظمة الصواريخ طويلة المدى إلى إيران. [134]

ويتعين ملاحظة أن كثيراً من هذه السيناريوهات ليس عدوانياً بالضرورة، ويتميز بغلبة الطابع السياسي والعسكري والاقتصادي عليها, ويمكن أن يندرج تحت بند المصالح الوطنية الإيرانية المشروعة. وفي الوقت ذاته, تفرض هذه السيناريوهات مجموعة واسعة من المخاطر المرتقبة، إذ ينطوي كل نزاع على مدى المدة التي سيتم بها وما يستتبع ذلك من تصعيد للمواقف، و نوعية القوات التي ستهدد إيران باستخدامها، أو التي ستستخدمها بالفعل.

أخيراً, إن القوة العسكرية تعتبر الأداة التي تسعى السياسة الإيرانية من خلالها إلى المشاركة في أية ترتيبات للأمن الإقليمي سواء في منطقة الخليج العربي، أو على مستوى الشرق الأوسط.

٢- **العقيدة العسكرية الإيرانية:** وهي عبارة عن خليط ديناميكي من المبادئ النظرية والأساليب التطبيقية الواقعية حول كافة أساليب التنظيم والتسليح والإعداد والتدريب والقتال التي تتبناها الدولة. ولذلك, فعلى الرغم من أن القيادة الإيرانية لم تعلن تبنيها لعقيدة معينة، إلا أنه يمكن استخلاصها من خلال متابعة التطورات الفعلية حيث تعتمد أعمال "البناء الدفاعي" الإيرانية في مستوياتها المختلفة على الدروس المستخلصة من الحرب العراقية الإيرانية، ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم المزيد من الخطوط الإرشادية في أعمال "البناء الدفاعي" الإيرانية.

وفي هذا الإطار, تطورت العقيدة العسكرية الإيرانية في اتجاه تعديل الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة الإيرانية، بحيث جرى دمج وزارتي الدفاع والحرس الثوري في وزارة واحدة أطلق عليها اسم وزارة الدفاع وإمداد القوات المسلحة وقد استهدف هذا الإجراء القضاء على الصراعات وتداخل الاختصاصات التي كانت تميز الوضع السابق .[135] كما تتأثر العقيدة العسكرية الإيرانية بالطبيعة الديموجرافية و الحجم الإجمالي للقدرات البشرية العسكرية

---

(134) المرجع السابق عينه , ص٢٦٠.

(135) المرجع السابق عينه , ص ٢٥٩.

فإيران هي أكثر الدول المطلة على الخليج كثافة سكانية , الأمر الذي يوفر لها ميزة مستقبلية جوهرية في بناء قواتها المسلحة.(136)

هكذا تعتبر العقيدة العسكرية الإيرانية وليدة المتطلبات الظرفية القائمة، ولا تبدو منبثقة من مؤثرات عقائدية واضحة . و على الرغم من كافة الجهود الإيرانية المبذولة، فإن العقيدة المذكورة مازالت تتسم بقدر كبير من الارتباك والتخبط و يتضح ذلك بصفة خاصة في مجال تحديد الاختصاصات والصلاحيات وتنظيم الروابط والعلاقات والمسؤوليات، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو في علاقتها مع القيادة السياسية.

ومن جانب آخر, فإن العقيدة العسكرية الإيرانية تبدو في عقد التسعينيات عقيدة للردع عن طريق تحقيق قدر من التفوق التسليحي على الدول المجاورة, لاسيما في المجال النووي حيث تسعى إيران إلى امتلاك رادع نووي يحقق لها مستويات زمنية متباينة. فعلى المدى القصير، يفيد هذا الردع النووي في التعويض عن استمرار الضعف النسبي في القدرات التقليدية الإيرانية، والتي تبدو مرشحة للاستمرار عدة سنوات أخرى بفعل الخطر الدولي المفروض على واردات السلاح إليها، مما قد يبطئ من سرعة أعمال التسليح الإيرانية. أما على المدى الطويل، فإن الرادع النووي يفيد في الحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية عديدة من الدول المجاورة من خلال التلويح بهذا الرادع وقت الحاجة. والحقيقة، إن المعضلة الأساسية التي تواجه مثل هذه العقيدة يتمثل في أنه ليست هناك رؤية متكامل حول كيفية مواجهة المستجدات التي يمكن أن تطرأ في حالة فشل الردع.

٣-السياسة التسليحية الإيرانية:

يعتبر النشاط التسليحي الإيراني بمثابة الجانب الأكثر بروزاً في مجمل النشاط العسكري الذي تقوم به القيادة الإيرانية.

أ ــ الخصائص العامة للسياسة التسليحية الإيرانية: تنطلق أعمال التسليح الإيرانية على وجه العموم من الرغبة في تحقيق التوازن العسكري مع القوى الإقليمية المجاورة بصورة مرحلية، ثم محاولة تحقيق قدر من التفوق العسكري في مواجهتها في مرحلة لاحقة، مع محاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل. و تجابه السياسية التسليحية الإيرانية عدداً من القيود في مساعيها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف , و لاسيما الحظر الدولي , فقد لجأت إيران خلال الثمانينات إلى سياسة تنويع مصادر السلاح للتغلب على عقبات حظر بيع الأسلحة .

وهكذا فإن هناك اعتبارين رئيسين أصبحا يحكمان أعمال إعادة التسليح التي تقوم بها القيادة الإيرانية هما: الخبرة العسكرية الإيرانية في الثمانينات , سواء في مجال أعمال القتال أو تسليح القوات , و ظروف و متغيرات البيئة الإقليمية التي تعيش فيها إيران , خاصة بعد حرب الخليج الثانية و بعد أحداث و نتائج الحرب على الإرهاب في أكتوبر ٢٠٠١.(137)

كما انخفضت الكفاءة القتالية للقوات المسلحة بعد قيام الثورة الإسلامية, بسبب مجموعة من العوامل, هي:

- تغير الأهداف الاستراتيجية لإيران وتخليها عن دور شرطي الخليج للتركيز على تثبيت دعائم الثورة داخلياً.
- اتخاذ خط سياسي معاد للولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى توقف أمريكا عن إمداد إيران بالأسلحة والذخائر اللازمة.
- إلغاء صفقة الأسلحة الأمريكية التي كان يبلغ ثمنها ٩٢ مليار دولار.

---

(136) Washington Post , May 8/1993, p.A-17 ;CIA , World Fact book , 1994 , pp . 160-163

(137) د.عطية , ممدوح حامد , البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج , الهيئة المصرية العامة للكتاب , مصر , القاهرة , ٢٠٠٣ , ص ١١٩.

- تخفيض حجم القوات إلى ٥٠% من حجمها ذلك الوقت.
- حدوث سرقات لأسلحة القوات المسلحة نتيجة لحالة الفوضى التي عمت الدولة في ذلك الوقت.
- سحب الخبراء الأمريكيين مع وجود نقص في الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة الأسلحة والمعدات المتطورة التي كانت لدى القوات المسلحة.

وعندما لمست الثورة أهمية القوات المسلحة وشرعت في إعادة بنائها وتنظيمها قامت الحرب العراقية –الإيرانية التي أظهرت بوضوح ضعف القوات الإيرانية **ولتتمكن إيران من بناء القدرة العسكرية المتطورة قامت بالآتي:**

- التعاون مع الغرب في مجال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في القطاعين المدني والعسكري. حيث تم توسيع الاستيراد الخارجي للأسلحة والمعدات عبر الاستفادة من تناقضات المصالح المميزة للعلاقات الدولية، مع الاعتماد بصفة خاصة على روسيا والصين وكوريا الشمالية.
- تطوير قاعدة الصناعة الحربية المحلية في إيران، بحيث تستطيع الوفاء ببعض احتياجات القوات المسلحة الإيرانية من التسليح الثانوي وقطع الغيار.
- بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل في المجالات النووية والكيماوية و البيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي الإيراني، واستخدامها في التعويض عن طول المدى الزمني اللازم للانتهاء من أعمال التسلح التقليدي.

وعلى هذا الأساس، بدأت أعمال إعادة بناء القوات المسلحة الإيرانية بعد توقف أعمال القتال مع العراق مباشرة، وارتكزت على تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار لإعادة بناء تلك القوات وفق برنامج زمني مدته خمس سنوات.

ب ـ **العلاقات العسكرية الخارجية:** ترتبط إيران مع العالم الخارجي بنوعين من الروابط العسكرية , بحيث يحقق كل منهما هدفاً محدداً في إطار منظومة الأمن القومي الإيراني، تندرج النوعية الأولى من الروابط العسكرية في إطار توفير الاحتياجات التسليحية الإيرانية، بمشتقاتها المختلفة. وتتركز هذه العلاقات بصفة أساسية مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وباكستان. وتعتمد السياسة الإيرانية على الدول الثلاث الأولى في تنفيذ برنامج إعادة بناء قواتها المسلحة.

أما النوعية الثانية من العلاقات العسكرية الخارجية لإيران، فهي تندرج في إطار خلق العمق الاستراتيجي الإيراني والخروج من العزلة الإقليمية المحيطة بها، وتتركز هذه العلاقات مع السودان ولبنان وسوريا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وتهدف هذه العلاقات من جانب إيران إلى توسيع دائرة التفاعلات الإيرانية الإقليمية واحتلال نطاق أوسع للحركة السياسية.[138] و في سبيل ذلك , اشترت إيران صواريخ من أفغانستان لتوريدها إلى حزب الله في لبنان بعد أن جربت الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية , حيث اكتشف الخبراء الإيرانيين بأن الصواريخ الأمريكية غير صالحة للاستعمال.[139]

ولا ترتبط إيران بأية تحالفات عسكرية رسمية، إلا أنها ترتبط مع الدول سالفة الذكر بشبكة كثيفة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وإن بدرجات مختلفة، بالإضافة إلى أن إيران تسعى إلى تعزيز اتفاقياتها الاقتصادية بتعاون أمني ودفاعي كمنظمة التعاون الاقتصادي وتجمع دول بحر قزوين. والأكثر أهمية من هذا أن إيران تسعى إلى إقامة بنية أمنية ذات طابع مؤسسي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لصيغة أقرب إلى التحالف

---

(138) محمود , أحمد إبراهيم , السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ٢٥٧.
(139) 13 janvier 2002, www.confidentiel.net.

والأمن الجماعي، وإن كان هذا المسعى يتعارض إلى حد كبير مع مواقف العديد من دول الخليج الأخرى، كما يتناقض مع المعطيات الإقليمية القائمة.

ج ـ التوجهات الإيرانية لبناء القوة العسكرية:

يجب تقييم المساعي التي تبذلها إيران لبناء قوتها العسكرية في ضوء العوامل التالية:

- خسائر إيران أثناء حربها مع العراق .
- معظم الأسلحة الإيرانية, عبارة عن معدات منخفضة الجودة من الصين و كوريا الشمالية , أو أنظمة واردة من الغرب , استخدمت في ظروف المعركة القاسية و يصل عمرها الآن إلى /١٥-٢٥/ سنة .
- لا تستطيع إيران الحصول إلا على قدر محدود من قطع الغيار و الدعم الفني اللازم لصيانة مثل تلك الأنظمة و إصلاحها و تحديثها . [140] و تشمل القوة العسكرية الإيرانية حوالي /٥١٣/ ألفا من القوات العاملة و /٣٥٠/ ألفا من القوات الاحتياطية، تعمل على تحقيق ما يلي:

١- **امتلاك إيران قدرات عسكرية استراتيجية** تكمن في زيادة مدى عمل القوات الجوية، وامتلاك صواريخ أرض- أرض بالستيكية ذات مديات ٥٠٠-٧٠٠كم.[141]

٢- **إنتاج أسلحة كيماوية و بيولوجية:** أقامت إيران في منطقة باذخين، والتي تبعد أربعين كيلومتر إلى الجنوب من طهران، مصانع ومنشآت لإنتاج غاز الأعصاب، بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية، ويقدر حجم الإنتاج الإيراني حتى الآن بـ/٤٠٠/ طن من الأسلحة الكيماوية [142]، هذا فضلاً عن امتلاك إيران لبعض الأسلحة البيولوجية , حيث تقوم بإنتاج الميكوتوكسين , و هو عامل بيولوجي بسيط نسبياً و لا يحتاج إلا مرافق مخبرية بسيطة .[143]

٣- **البرنامج النووي الإيراني:** إن البرنامج النووي الإيراني بدأ في عام ١٩٧٤، إبان محمد الشاه باهلافي، حيث وقع الشاه في ذلك العام على اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية في برنامج تخصيص في عمليات تركيز اليورانيوم. وبعد عامين من هذه الاتفاقية (١٩٧٦)، وقعت الحكومة الإيرانية على اتفاقية أخرى مع شركة سيمنز الألمانية، تضمنت قيام الشركة الألمانية بإنشاء مفاعلين نوويين بمدينة "بورشهر" بجنوب إيران، حيث تم إنشاء ٨٥% من المفاعل الأول، وكادت تنتهي عملية إنشاء الثاني، ولكن قيام الثورة الإيرانية بقيادة الخميني عام ١٩٧٩ أدى إلى وقف أعمال البناء وإنهاء النشاط النووي الإيراني.

ومع دخول حرب الخليج الأولى، تعرضت المفاعلات النووية للضرب من قبل الطائرات العراقية مما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها، وقد رفضت الشركة الألمانية القيام بأعمال إصلاحية نظراً للضغوط الأمريكية، وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية، استطاعت إيران أن تنشئ في عام ١٩٩٢ مفاعلاً نووياً (٥ميجاوات) استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسية نووية. وفي عام ١٩٩٣، وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين (٣٠٠ ميجاوات) بمدينة (استغلال) القريبة من بوشهر . [144]وفي كانون الثاني ١٩٩٥، وقع الجانبان الإيراني والروسي على اتفاقية بموجبها قامت روسيا بتسليم مفاعلين (١٠٠٠ ميجاوات) تم إنشاؤهما

---

(140) كوردزمان , أنتوني , القدرات العسكرية الإيرانية , دراسات عالمية , عدد ٦ , أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ص ٢٣ .

(141) فتحي , ممدوح أنيس , إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد الوطن العربي , السياسة الدولية , ع ١٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ , ص ١٠٤ .

(142) المصدر السابق عينه , ص ١٠٥.

(143) Such reports begin in the SIPRI Yearbooks in 1982 , and occur sporadically through the 1988 edition .

(144) خلاف , تميم هاني , القدرات النووية الإيرانية , السياسة الدولية , ع ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠ , ص ١٥١.

في بوشهر مقابل مليار دولار, و من المفترض أن تنجز روسيا العمل في المفاعل الأول بحلول عام ٢٠٠٠ .(145)

<u>ومن أهم المراكز البحثية النووية بإيران:</u>

- مركز طهران للدراسات النووية، وهو مركز تم إنشاؤه عام ١٩٦٨، تقوم معظم أعماله ودراساته وأبحاثه على مفاعل (٥ميجاوات) من الولايات المتحدة، وهو خاضع للمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية.
- مركز التكنولوجيا النووية بأصفهان.
- مركز الدراسات النووية للزراعة والطب في كراج.
- إدارة البحوث النووية بمدينة يزد. (146)هذا وتتلخص أسباب اهتمام إيران بتطوير برامجها النووية بما يلي:

أ- **السلاح النووي الإسرائيلي:** حيث تمتلك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين ١٥٠-٢٠٠ رأس نووية.

ب- **الوجود العسكري الأمريكي بالخليج:** والمحاولة المستمرة لاحتواء تحركات إيران ومراقبة نشاطها العسكري والنووي، وليس كما أعلن رسمياً أنه متواجد فقط لأسباب تتعلق بمراقبة النشاط العسكري العراقي سابقاً.

ج- **الخطر العراقي سابقاً:** تعتقد الحكومة الإيرانية أن تعزيز وتطوير برامجها النووية سوف يمثل عنصر ردع يمنع الجانب العراقي من القيام بأي أعمال متهورة إزاء إيران، ولاسيما بعد الحرب العراقية-الإيرانية.

د- **الطموح الإقليمي:** تتمتع إيران بثقل إقليمي ملحوظ على الصعيد السياسي والثقافي والديني، وتعزيز البرامج النووية بإيران من شأنه أن يرفع المكانة الإقليمية لها ويضعها على خريطة الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. (147)

و لا شك أن امتلاك إيران للسلاح النووي يؤدي إلى اختلال التوازن في الخليج العربي و يضر بالمصالح الأمريكية فيه , وتصبح فاعلاً قوياً و أساسياً في تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي , بالنتيجة لا أمل للدول الخليجية باسترداد الجزر العربية , بل تصبح إيران قادرة على فرض إرادتها و ردع الدول الخليجية , و الانتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إيران , الإعلان عن امتلاك السلاح النووي .

لذلك يجب على دول الخليج, أن تعمل على توثيق العلاقات الاقتصادية مع إيران , و أن تبدي تجاوباً مع أية مبادرات سياسية إيرانية ترى أنها تتسم بالاعتدال أو تخدم المصالح المشتركة .

---

(145)- Leonard S Spector , Mark G. McDonough , and Evan S.Medeiros , Tracking Nuclear Proliferation , Washington , Carnegie Endowment , 1995 pp. 119-123 ; Washington post march 3 , 1995 , p.A-32.

(146) خلاف , تميم هاني, السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ١٥١ .

(147) المرجع السابق عينه , ص ١٥١-١٥٢ .

المبحث الثاني
محددات سياسية

المطلب الأول: نظام الحكم الإيراني:

أولاً: البنية المعرفية لنظام الحكم الإيراني: يقوم النظام الإسلامي الإيراني على دعامتين أساسيتين, هما ولاية الفقيه و شورى الأمة, و هما في الوقت نفسه ضمان عدم تحول الحكم إلى حكم استبدادي. كما أن **الولي الفقيه** يأتي إلى الحكم بتحقق الشروط فيه, وأهمها: الفقاهة و العدالة و الكفاءة, و هي شروط تحول دون تصرف الولي الفقيه تصرفاً إستبدادياً, و فضلاً عن أهل الحل و العقد من فقهاء الأمة يراقبون هذا الفقيه الحاكم و يسقطونه إذا مارس أي ظلم أو استبداد.

و الحقيقة أن الولاية هي للمنصب و ليس للشخص, أي أنه ليس وليّاً بذاته, بل وليّ لأنه فقيه حاز شروط المنصب, و هذا هو الفرق الأساس بينه و بين الإمام المعصوم في النظرية السياسية الشيعية, فشخصية الإمام المعصوم و منصبه لا ينفصلان (وحدة الشخصية الحقيقية و الشخصية الحقوقية) , بينما هما منفصلان في الولي الفقيه , إذ إن شخصية الولي الفقيه الحقيقية لا تختلف عن الآخرين , فهو يدلي في الانتخابات بصوت واحد, أما شخصيته الحقوقية (منصبه) التي تتعلق بفقاهته فهي شيء آخر, إذ تطيعه الملايين في كل أمر و نهي يصدر عنه, و عليه أن يعمل هو بهذه الأوامر و النواهي أيضاً, أي أن شخصيته الحقوقية التي ترتبط بالفقاهة و العدالة و الإدارة و التدبير و تصريف أمور البلاد هي التي لها الولاية, و ليس لشخصه .

أما **الشورى** , فهي تدخل الأمة في عمل النظام الإسلامي, و مشاركتها في القرار على مختلف المستويات, و ممارستها الرقابة على أجهزة الحكم. فالأمة هي التي تشكل مجالس الشورى العامة و الخاصة و المحلية و المهنية و غيرها , فالنظام الإسلامي يقوم على الشورى و البيعة, وعلى حدود مرسومة بين الحاكمين و المحكومين, وعلى جواز عزل الحاكم. و بالتالي تحول الشورى دون استبداد أي سلطة أو جهاز أو مسئول في النظام الإسلامي, مهما كان موقعه, سواء كان الفقيه الحاكم نفسه أو رئيس الجمهورية أو البرلمان, لا في التشريع و لا في التخطيط ولا التنفيذ .

و وضع دستور الجمهورية الإسلامية نظاماً دقيقاً للرقابة و التحكم في أداء المسؤولين, ينقسم إلى نوعين: الرقابة الذاتية و الرقابة الخارجية, فالرقابة الذاتية حددها بالشروط و المواصفات التي يجب أن يتمتع بها المسؤول, كالعدالة و التقوى, و إذا عجزت هذه الرقابة عن ممارسة دورها لأي سبب من الأسباب, تأتي الرقابة الخارجية المتمثلة بأحكام الشريعة و القوانين و مؤسسات الرقابة, بل هي العمود الفقري لها, و يعطيها الفقهاء أكثر من عنوان, أهمها: الدعوة إلى الخير, و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر, و النصيحة لأئمة المسلمين. و قد عمل الإمام الخميني بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية على إحياء هذه المفاهيم من خلال حث الأمة و مجالسها الدستورية على القيام بهذا الواجب, فيقول مخاطباً أعضاء مجلس الشورى الإسلامي: (إذا رأيتم الإنحراف قد ظهر في مجلس الشورى , من حيث بروز الإستبداد و نزعة التسلط, و من حيث ظهور نزعة جمع المال و مراكمته بين الوزراء و لدى رئيس الجمهورية, قوموا بمواجهته, وينبغي للشعب أن يراقبكم و يراقب كل هذه الأمور).

و يعبر الإمام الخميني في هذا المجال, عن تأصيل فقهي لموضوع رقابة الأمة و النصيحة للمسؤولين, كما أنه يعبر عن الاتجاه العام للنظام السياسي الذي يترشح عن الشريعة الإسلامية, و الذي تحول رقابة الأمة فيه دون انحرافه عن أهدافه في نشر القسط و العدل. و قد عمل

الإمام الخميني أيضاً على تحويل هذا التأصيل الفقهي إلى ثقافة عامة يمارسها الشعب بشكل يومي و على مختلف الصعد.[148]

و نخلص مما سبق , على أن شرعية النظام الإسلامي الإيراني ترجع إلى معايير دينية و ليست بشرية (أصوات أكثرية الشعب مثلا), أما مشروعية النظام أو ما يمكن أن نطلق عليه تفعيل حركة النظام فيرجع إلى آلية الشورى و أصوات أكثرية الشعب, و التي يعدها بعض المفكرين المسلمين مصدر شرعية الحكومة الإسلامية, و يشبهها بالديمقراطية .[149]

ثانيا: آليات نظام الحكم الإيراني :

تتصف تركيبة نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتعدد والتنوع، والتداخل، ويلاحظ الناظر في مؤسسات الحكم الإيرانية أن مؤسسة القيادة (المرشد) تلعب دوراً مفصلياً. ويبلغ عدد مؤسسات الحكم سبعا, وهي:

١- **القيادة:** و تضم كلاً من:

أ- **المرشد:** تحددَ إطار النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد "مجلس الخبراء" الذي يضم /٨٣/عضواً, و بدأ اجتماعاته عام ١٩٧٩. و نجح التيار الديني ــ بقيادة الراحل آية الله بهشتي ــ في التغلب على محاولات القوميين العلمانيين, التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً لآية الله الخميني[150]. و ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية, حيث نصت المادة (٥) من الدستور الإيراني على أن(ولاية الأمر و إمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل ,المتقي, البصير بأمور العصر, الشجاع القادر على الإدارة و التدبير وذلك وفقاً للمادة (١٠٧) ,[151]كما نصت المادة نفسها على تساوي المرشد مع عامة الشعب أمام القانون.

ووفق ما ورد في المادة (١٠٩) من الدستور فإن مؤهلات من يختار لمنصب القيادة هي:

١- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

٢- العدالة و التقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية.

٣- الرؤية السياسية الصحيحة , و الكفاءة الاجتماعية و الإدارية , و التدبير و الشجاعة , و القدرة الكافية للقيادة.[152] و قد اختار الشعب آية الله الخميني أول مرشد للثورة الإيرانية، وبعد وفاته في عام١٩٨٩, انتخب مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب) آية الله علي خامنئي مرشداً ثانياً للثورة. ولإتمام عملية انتخاب المرشد يراجع أعضاء مجلس الخبراء كل الأشخاص المرشحين لهذا المنصب آخذين بعين الاعتبار الصفات المطلوبة والواردة في المادة (١٠٩). وبعد الاختيار تؤول كل سلطات ولي الأمر للمرشد المنتخب. أما في حالة توافر هذه الصفات في أكثر من شخص فإنه يختار من بينهم الأعلم في الشريعة، والأكثر خبرة بالسياسة. أما بالنسبة لمهام المرشد و صلاحياته فهي:

١- إقرار السياسات العامة للدولة، بعد استشارة مجلس تشخيص مصلحة النظام لتحديد الأهم والمهم، وللمرشد القرار النهائي.

٢- مراقبة تنفيذ السياسات العامة للدولة.

٣- إصدار مرسوم الانتخابات العامة.

---

(148) المؤمن , علي, النظام السياسي : ثنائية الاستبداد و المشاركة الشعبية, شؤون الأوسط, عدد ١١٤ ,ربيع ٢٠٠٤, ص٢٧-٢٩)

(149) السابق عينه ص ٣٣.

Shaul B.Bakhash,The Reign of the Ayatollahs: Iran and Islamic Revco Books,1984,pp.82-83 . (150)

(151) منظمة الإعلام الإسلامي , دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية, إيران, طهران, العلامة الطباطبائي, ط٢, ١٩٩٢, ص٣٠.

(152) منظمة الإعلام الإسلامي, دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ,مرجع سابق ,ص٨٠-٨١.

٤- يحتفظ بحق إصدار القرارات المهمة للقوات المسلحة.
٥- إعلان الحرب والسلام، والتعبئة العامة للقوات المسلحة.
٦- تعيين وإقالة الشخصيات التالية:
- فقهاء مجلس الأوصياء.
- رئيس الهيئة القضائية.
- مدير الإذاعة والتلفزيون.
- رئيس أركان الجيش، وقائد قوات حرس الثورة الإسلامية.
- جميع قادة أسلحة الجيش المختلفة.
٧- فض النزاعات بين أجنحة القوات المسلحة بالاستعانة بمجلس تشخيص مصلحة النظام.
٨- حل المشاكل التي لا تحل بالطرق العادية، بالاستعانة بمجلس تشخيص مصلحة النظام.
٩- المصادقة على مرسوم الانتخابات الرئاسية، وعلى استكمال مرشحي الرئاسة للصفات المذكورة في الدستور، والتي يجب المصادقة عليها من مجلس الأوصياء قبل بدء الانتخابات.
١٠- إقالة رئيس الدولة من منصبه تحقيقاً للمصلحة العامة بعد أن يدينه القضاء في مخالفة قانونية أو بعد أن يحجب مجلس الشورى الثقة عن الرئيس في ضوء ما ورد في المادة (٨٩) من الدستور.
١١- إسقاط أو تخفيف الأحكام القضائية على المدانين وفق ما تسمح به الشريعة الإسلامية, وبتزكية من رئيس الهيئة القضائية. وللمرشد أن يعطي بعض صلاحياته لشخص آخر, حيث آلت له صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة.
و يقوم مجلس الخبراء بعزل المرشد في الحالات التالية:
١- عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية.
٢- فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (٥) و(١٠٩) من الدستور، أو إذا تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس.
ب- مجلس القيادة: يتكون مجلس القيادة لفترة مؤقتة في الأحوال التالية:
١- موت المرشد.
٢- عجزه المؤقت عن القيام بمهامه.
٣- صدور قرار من مجلس الخبراء بإقالة المرشد لعدم تمتعه بصفات الأهلية الواردة في المادتين (٥) و(١٠٩).
ويضم المجلس في عضويته رئيس الدولة، ورئيس الهيئة القضائية، وفقيه من أعضاء مجلس الأوصياء يختاره مجمع تشخيص مصلحة النظام. ويمارس مجلس القيادة مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.
ت- هيئات تتبع المرشد: هناك العديد من الهيئات، والمؤسسات التي لا تتبع أي جهة حكومية، بل يشرف عليها مرشد الثورة عبر ممثليه. ومن هذه المؤسسات:
١- مؤسسة الشهيد.
٢- مؤسسة الإسكان.
٣- حركة التعليم.
٤- المجلس الأعلى لثقافة الثورة.
٥- منظمة الدعاية الإسلامية.
٦- لجان الأرض.

٧- مؤسسة المظلومين. [153]

٢- **الهيئة التنفيذية:** تحت بند الهيئة التنفيذية تناول الدستور الإيراني ثلاث مؤسسات هي:

١- الرئاسة.

٢- مجلس الوزراء.

٣- الجيش و قوات حرس الثورة الإسلامية.

و الهيئة التنفيذية ليس لها سلطة فعلية حقيقية, و إنما لها دور شكلي, فالسلطة الفعلية تتركز بيد الولي الفقيه, حيث استمر هذا الوضع بقوة حتى وفاة الإمام الخميني عام ١٩٨٩, وخلال هذه الفترة و لصل خامنئي ضغوطه عندما كان رئيساً للجمهورية بترديد مقولته "إن أهم مهمة يضطلع بها الرئيس في الحقيقة هي الالتزام بأداء واجبه نحو اختيار أعضاء الحكومة و تقديم أسماء رئيس الوزراء و الوزراء إلى مجلس الشورى", ثم بدأت السلطة التنفيذية تأخذ دوراً أكثر فاعلية, و لا سيما بعد إلغاء منصب رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٨٩, مع ذلك بقيت دون صلاحيات الولي الفقيه.

أ- **الرئاسة:** عرفها الدستور بأنها أعلى سلطة في البلاد بعد القيادة، وهي المسؤولة عن تطبيق الدستور، وتمثل أعلى سلطة في الهيئة التنفيذية, إلا فيما هو من اختصاص منصب القيادة. وقد تحدث عنها الدستور في عشرين مادة (١١٣ - ١٣٢). والرئيس ينتخب من الشعب لأربع سنوات، ويحق له تولي الرئاسة بشكل متتال مرتين فقط. و يحق لكل شخصية دينية سياسية أن تترشح للرئاسة إذا امتلكت المؤهلات التالية:

١- الأصل الإيراني.

٢- الجنسية الإيرانية.

٣- القدرة الإدارية.

٤- أن يكون سجله نظيفاً.

٥- أن يكون متديناً وموثوقا به.

٦- الإيمان بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية ومذهبها الرسمي.

و يجب على كل راغب في ترشيح نفسه للرئاسة أن يعلن ذلك رسمياً. ويشرف على الانتخابات مجلس الأوصياء حسبما تحدده المادة (٨٩) في الدستور. وتجري الانتخابات في إيران قبل شهر من موعد انتهاء مدة الرئيس الحالي، ويفوز بالانتخابات المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة التي يحددها قانون الانتخابات، وفي حال فشل أي مرشح من الحصول على الأغلبية المطلقة، تنطلق جولة ثانية من الانتخابات في أول جمعة من الأسبوع التالي، ويتنافس فيها مرشحان فقط, هما الحاصلان على أعلى معدل أصوات في الجولة الأولى.

و يتمتع الرئيس بالصلاحيات التالية:

١- اختيار وزراء حكومته وتقديمهم إلى مجلس الشورى لإجراء تصويت الثقة على تعيينهم. غير أن الرئيس ليس في حاجة إلى الحصول على ثقة مجلس الشورى ليشكل الحكومة، كما له حق إقالة الوزراء دون الرجوع إلى المجلس.

٢- المصادقة على القوانين وتطبيقاتها بعد المصادقة عليها من مجلس الشورى.

٣- المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والعقود الخارجية، بعد مصادقة مجلس الشورى.

٤- اعتماد أوراق السفراء الأجانب لدى إيران، والمصادقة على تعيين السفراء الإيرانيين.

٥- إدارة ميزانية الدولة، وتنفيذ خطط التنمية بعد مصادقة مجلس الشورى.

٦- رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي.

٧- يتولى الرئيس أو نائبه رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء.

---

(153) محمد, إسماعيل, نظام الحكم في إيران,www.algzire.com ، ٢٠٠٢/٤/٢١.

٨- تعيين وكيل (قائم مقام) لمدة أقصاها ثلاثة أشهر لأي وزارة لا يوجد فيها وزير.
٩- للرئيس – في ظروف خاصة – أن يعين ممثلاً عنه بسلطات محددة من خارج مجلس الوزراء على أن تعتبر قرارات الممثل في قوة قرارات الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء.
١٠- منح أوسمة الدولة.

يجب على رئيس الجمهورية أن يجيب على أسئلة مجلس الشورى إذا طلب المساءلة ربع عدد أعضاء المجلس، وللتصويت على سحب الثقة من الرئيس يجب أن يوقع على طلب السحب ثلث أعضاء مجلس الشورى لتعقد جلسة خاصة بالتصويت على سحب الثقة، في حين لا تسحب الثقة من الرئيس إلا بموافقة ثلثي عدد أعضاء مجلس الشورى. و يستطيع الرئيس تقديم استقالته إلى المرشد، وفي حال عدم قبولها يستمر الرئيس في منصبه أما في حال خلو منصب الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو مرضه أو أي سبب آخر، يتولى منصب الرئاسة نائب الرئيس بعد موافقة مرشد الجمهورية، أو من يعينه المرشد في حال عدم وجود نائب للرئيس. ويبدأ النائب في ترتيب إجراء انتخابات رئاسية في غضون خمسين يوما من استلامه لمهام الرئاسة. وفي حال تولي نائب الرئيس أو من يعينه المرشد منصب الرئاسة, يمنع مجلس الشورى من مساءلة الوزراء أو التصويت على سحب الثقة عنهم كما تتوقف الاستفتاءات العامة وإجراءات مراجعة الدستور.

ب- **مجلس الوزراء:** يعين الرئيس الوزراء, ثم يقدمهم إلى مجلس الشورى لإجراء تصويت الثقة، وفي حال استبدال مجلس الشورى لأحد الوزراء المعينين من الرئيس في جلسة الثقة, فإنه لا يُعاد تصويت الثقة لمن يختاره مجلس الشورى. وأما عدد الوزراء فيحدده القانون. ويبلغ عدد الوزارات في إيران حالياً ٢٢ وزارة. و يعمل مجلس الوزراء تحت إشراف الرئيس الذي يترأس هو أو نائبه اجتماعات مجلس الوزراء.

و يتمتع مجلس الوزراء و الوزراء بالصلاحيات التالية:
١- إصدار الأحكام والإجراءات والنظم لتسيير العملية الإدارية، ويشترط أن لا تتعارض مع روح القانون، ويُلزم مجلس الوزراء بتقديم نسخة لكل الأحكام والإجراءات والنظم إلى الناطق باسم مجلس الشورى لمراجعتها والتأكد من عدم مخالفتها للقانون.
٢- إنشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزارات، ولا بد من مصادقة الرئيس عليها.
٣- تأسيس الأجهزة الإدارية اللازمة لتنفيذ خطط وأحكام الوزارات ومجلس الوزراء.

و يحق للوزير أو لمجلس الوزراء تقديم استقالته إلى الرئيس، وفي حال عدم قبولها يستمر الوزير أو مجلس الوزراء في أداء مهامهم، وفي حالة قبول استقالة مجلس الوزراء يستمر المجلس في عمله حتى تعين حكومة جديدة. و يلتزم الرئيس بتقديم أي وزير جديد إلى مجلس الشورى للتصويت على الثقة له, أما في حال استقالة نصف أعضاء مجلس الوزراء بعد حصولهم على ثقة مجلس الشورى، يُعاد أخذ الثقة للحكومة الجديدة.

و يكون الوزير مسؤول أمام الرئيس ومجلس الشورى, كما لا يجوز للوزير (يشترك في هذا مع الرئيس والمرشد وكل موظفي الحكومة) أن يتقلد منصبا حكوميا أخر إلى جانب منصبه، ويُستثنى من ذلك التعليم الجامعي والعمل في مراكز البحوث.

ت- **الجيش و قوات حرس الثورة الإسلامية:** تناول الدستور الإيراني الجيش و قوات حرس الثورة الإسلامية في تسع مواد (١٤٣ – ١٥١)، ووفق الدستور يعتبر الجيش المسؤول على حماية استقلال ووحدة الأراضي الإيرانية، والدفاع عن النظام الإسلامي للدولة، كما نص الدستور على إسلامية الجيش في تصوراته وأن يعتمد في أفراده على المسلمين المؤمنين بمبادئ الثورة الإسلامية.

وفي المادة (١٤٥) منع الدستور التحاق الأجانب بالجيش الإيراني و قوات حرس الثورة وجميع قوات الأمن الإيرانية، كما يحرم الدستور إقامة قواعد أجنبية في إيران ولو لأغراض

سلمية. وفي حال السلم يُستفاد من الجيش أفراداً وآليات في الأعمال الإغاثية وبناء روح الجهاد بين الشعب، على ألا تؤثر هذه الإجراءات في استعدادية الجيش للقيام بأي مهمة قد تطلب منه.

وبالنسبة لقوات حرس الثورة الإسلامية فقد نص الدستور على استمرارها في القيام بدورها في حماية الثورة وإنجازاتها. وعلى الحكومة أن تضع الإجراءات اللازمة للتوفيق بين مجالات وأماكن عمل قوات حرس الثورة وباقي قوات الجيش لكي لا يقع أي تداخل بينهما.(154)

٣- **الهيئة التشريعية:** تنقسم الهيئة التشريعية وفق ما ورد في الدستور إلى مؤسستين تشريعيتين, هما:

أ- مجلس الشورى (البرلمان).

ب- مجلس أوصياء الدستور.

وأضاف آية الله الخميني سنة ١٩٨٨ مؤسستين لهما سلطة تشريعية في اختصاصهما, هما: مجلس تشخيص مصلحة النظام، والمجلس الأعلى لثقافة الثورة. وتبلغ مواد الدستور التي تحدثت عن الهيئة التشريعية ٢٩ مادة (٦٢ - ٩٠).

أ- مجلس الشورى (البرلمان): يبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى ٢٧٠ عضواً ينتخبهم الشعب مباشرة* لمدة أربع سنوات. وينص الدستور على أن أعضاء المجلس هم من المسلمين عميقي الإيمان بالإسلام. غير أن الأقليات الدينية لها تمثيل في مجلس الشورى بحسب كثافتهم العددية، فهناك ممثل واحد لأتباع كل من الديانة الزرادشتية، واليهودية، والنصرانية الآشورية، في حين أصبح عدد ممثلي نصارى الأرمن اثنين بسبب الزيادة في تعدادهم السكاني. ولا توجد حصانة قانونية من القضاء لأعضاء المجلس إلا ما استثنى في المادة رقم (٨٩) من الدستور من حيث حرية النائب في إبداء الرأي في كل قضية تطرح في المجلس دون أن يتعرض للمساءلة القانونية من القضاء أو أي جهةٍ أخرى , و قد أعطى الإمام الخميني مجلس الشورى أهمية كبيرة عندما صرح في خطبة ألقاها عام ١٩٨٤, بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية و أنه مجلس إسلامي و قومي".

و يتمتع مجلس الشورى بالسلطات التالية :

١- مناقشة خطط وجداول أعمال الحكومة للمصادقة عليها، ومناقشة أي جدول أعمال مقدم من ١٥ عضواً على الأقل.

٢- المناقشة والمساءلة في كل الشؤون القومية.

٣- المصادقة على كل المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقيات مع الجهات الخارجية.

٤- إحداث تغييرات طفيفة في الخط الحدودي للبلاد بشرط اعتبار المصالح القومية وموافقة أربعة أخماس الأعضاء.

٥- الموافقة أو الرفض على طلب الحكومة بإعلان أحكام الطوارئ لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً.

٦- التصويت على منح أو سحب الثقة من الوزراء أو أي موظف حكومي، والتصويت على سحب الثقة من الرئيس.(155)

ب- مجلس أوصياء الدستور: وُجدَ مجلس الأوصياء ليتمم أعمال مجلس الشورى, ويشرف على بعض المسائل المهمة. وذكر الدستور مجلس الأوصياء بشكل مباشر في ثماني مواد (٩٢-٩٩), شرحت فيها العلاقة بين مجلس الأوصياء ومجلس الشورى. و يبلغ عدد

---

(154) محمد, إسماعيل, نظام الحكم في إيران,www.algzire.com, مرجع سابق.

(155) المرجع السابق عينه.

أعضاء مجلس الأوصياء /١٢/ عضواً يُقسمون قسمين متساويين: ستة فقهاء (علماء شريعة) يختارهم مرشد الثورة، ويمكن أن يجدد اختيارهم لفترة ثانية، وستة خبراء قانون ينتخبهم مجلس الشورى من قائمة يرشحها مجلس القضاء الأعلى.

و تستمر مدة مجلس الأوصياء ست سنوات, يُجدد فيها نصف أعضاء المجلس بعد مرور نصف المدة (ثلاث سنوات) عن طريق القرعة، ويقوم المرشد باختيار ثلاثة يحلون محل الفقهاء الخارجين، وينتخب مجلس الشورى ثلاثة خبراء قانون ليحلوا مكان السابقين. وبعد انتهاء مدة المجلس (ست سنوات) ينتخب مجلس الشورى ستة خبراء جدد، في حين يحق للمرشد أن يُعيد اختيار نفس الفقهاء السابقين لعضوية المجلس.

و يتمتع المجلس بالمهام والصلاحيات التالية:

١- مراجعة جميع تشريعات مجلس الشورى في مدة أقصاها عشرة أيام وتمدد عند الحاجة بالتشاور مع مجلس الشورى، وتهدف المراجعة إلى التأكد من عدم مخالفة تشريعات مجلس الشورى للشريعة الإسلامية.

٢- المصادقة على تشريعات مجلس الشورى أو ردُّها إليه, لتغيرها في ضوء ملاحظات مجلس الأوصياء.

٣- حضور جلسات مجلس الشورى الطارئة للمساعدة في تسريع عملية صدور التشريعات.

٤- تفسير نصوص الدستور, ويرجح التفسير الحاصل على ثلاثة أرباع أصوات أعضاء مجلس الأوصياء.

٥- الإشراف على الانتخابات الرئاسية وغيرها، والاستفتاءات العامة.

٦- حق النقض في التشريعات الهامة والمتعلقة بقضايا هامة جداً في حال حدوث تعقيدات في إصدار التشريعات حولها داخل مجلس الشورى.

٤- **القضاء:** نص الدستور على أنَّ القضاء سلطة مستقلة، تعمل على حماية حقوق الأفراد والمجتمع، كما أنها مسؤولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني. ووردً ذكر القضاء في ١٨ مادة من الدستور (١٥٦-١٧٤). ويتولى وزير العدل مسؤولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والهيئة التشريعية من جهةٍ أخرى. ويختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمة مرشحين مقدمة من رئيس الهيئة القضائية.

كما يعين المرشد شخصاً معروفاً بالاجتهاد الفقهي والعدالة والخبرة في القضاء لرئاسة الهيئة القضائية لمدة خمس سنوات. ويتولى رئيس الهيئة القضائية إنشاء الهيكلية الإدارية للممارسة القضائية المناسبة وفق ما تمليه الحاجات والضرورات بما يتوافق مع ما ورد في المادة (١٥٦) من الدستور، إلى جانب إعداد مسودات القوانين المناسبة للجمهورية الإسلامية. كما يباشر رئيس الهيئة القضائية توظيف القضاة وإقالتهم ونقلهم وترقيتهم وتحديد صلاحياتهم في ضوء القانون.

و تتمتع الهيئة القضائية بالمهام والصلاحيات التالية:

١- التحقيق وإصدار الأحكام في الشكاوى المرفوعة للقضاء، وحلّ النزاعات والقضاء على الجرائم.

٢- تقنين الحريات وتأصيل العدالة في المجتمع الإيراني.

و تشرف المحكمة العليا على تطبيق المحاكم للقانون بشكل سليم، وتسيير العملية القضائية بطريق متوافقة مع القانون، ويختار رئيس الهيئة القضائية ـ بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ـ رئيس المحكمة العليا والمدعي العام، اللذين يشترط فيهما الاجتهاد والخبرة القضائية ويخدمان لخمس سنوات.

٥- **مجلس الخبراء:** برزت فكرة إنشاء مجلس الخبراء مع بداية إعداد مسودات الدستور سنة ١٩٧٩، إذ رأى آية الله الخميني أن يشكل مجلس خبراء, ليراجع مسودة الدستور, ثم

يعرضها على الشعب في استفتاء عام. وانتخب /٧٠/ عضواً لمجلس الخبراء قاموا بمراجعة مسودات الدستور, وطرحوه في استفتاء عام يوم ٢ ديسمبر/ كانون الثاني ١٩٧٩.

وفي عام ١٩٨٢ ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى /٨٣/ عضواً غالبيتهم من رجال الدين. وحددَّ القانون أن يكون مقر واجتماعات مجلس الخبراء السنوية في مدينة قم، إلا أنَّ كل اجتماعات المجلس عُقدت في العاصمة طهران. و تبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وللمجلس حق تعيين وإقالة مرشد الثورة. كما أن أعضاء مجلس الخبراء غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى.

٦- **المجلس الأعلى للأمن القومي:** أنشئ المجلس الأعلى للأمن القومي بعد مراجعة الدستور سنة ١٩٨٩، وحددَّ هدف إنشائه بحماية الثورة الإسلامية, والمصالح القومية للجمهورية الإسلامية, والدفاع عن سيادة إيران وأراضيها. وأفردت المادة (١٧٧) من الدستور للحديث عن المجلس. وتُعتبر قرارات المجلس نافذة بعد مصادقة المرشد عليها. و يترأس رئيس الدولة مجلس الأمن الذي تتكون عضويته من الشخصيات التالية:

١- رؤساء السلطات الثلاث (الحكومة، ومجلس الشورى، والهيئة القضائية).

٢- رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

٣- رئيس منظمة التخطيط والميزانية.

٤- ممثلين عن المرشد يعينهما المرشد.

٥- وزراء الخارجية والداخلية والإعلام.

٦- أي وزير يتعلق عمله بمهام المجلس، وموظفي المناصب العليا في الجيش و قوات حرس الثورة.

و يتمتع المجلس بالمهام و الصلاحيات التالية :

١- وضع السياسات الأمنية والدفاعية في ضوء السياسات العامة الصادرة عن المرشد.

٢- تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد مع السياسات الدفاعية والأمنية العامة للدولة.

٣- تسخير كافة موارد البلاد الطبيعية وغير الطبيعية لمواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي لأمن البلاد.

٧- **مجمع تشخيص مصلحة النظام:** أسس المجمع في ٦ فبراير/شباط ١٩٨٨, استجابةً لتوجيهات الخميني برفع الخلافات في وجهات النظر بين مجلس الشورى وبين مجلس أوصياء الدستور بشأن القوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى. والتي تؤكد وجهة نظر مجلس الأوصياء مخالفتها إما للشريعة الإسلامية، أو للدستور، مع إصرار مجلس الشورى على صحة وجهة نظره ومطالبته لمجلس الأوصياء بالمصادقة على قوانينه وقراراته. وشملَ التعديل على المادة /١١٢/ من الدستور مسألة إنشاء المجمع.

يُعين مرشد الثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين إلا فيما يخص رؤساء السلطات الثلاثة, فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع. ومدة المجمع خمس سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء. ويترأس الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني المجمع منذ ١٨ مارس/آذار ١٩٩٧.

يجتمع المجلس بأمر من مرشد الثورة للقيام بالمهام التالية:

١- الحسم في مسائل الخلاف بين مجلس الشورى وبين مجلس الأوصياء، وتصبح قراراته نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

٢- تقديم المشورة لما يحول إليه من مسائل من المرشد، وخاصة في تحديد سياسات الدولة العامة.

وفي حالة موت المرشد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، يختار مجمع تشخيص مصلحة النظام عضو مجلس القيادة الذي سيتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.(156)

ثالثاً: دور الأمة في نظام الحكم الإيراني : و ما نقصده هنا, هو دور الشعب المسلم الذي يحمل الجنسية الإيرانية, و يمكن التعبير عن هذا الدور بالحقوق و الواجبات السياسية لشعب الدولة الإسلامية, كما حددها الدستور. و تعبير الحقوق و الواجبات يعني أنّ هذا الدور ليس مجرد حق للأمة تأخذه أو يضمن لها , بل إن لهذا الحق وجهاً آخر هو الواجب, أي واجب الأمة تجاه النظام الإسلامي, و الذي يتلخص بدعمه و تقديم المشورة له و نصح مسؤوليه و الولاء لقيادته, و لهذا الواجب بعد ديني و عبادي عام, تكشف عنه دوافعه, و أبرزها: المسؤولية, و الشورى, الدعوة إلى الخير, الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر, و النصيحة لأولي الأمر. و تتجلى هذه الحقوق و الواجبات الدستورية في نوعين من المشاركة الحرة :

١- المشاركة المباشرة: المتمثلة بالإشتراك في الإنتخابات (الترشيح و التصويت و الإستفتاءات العامة).

٢- المشاركة غير المباشرة: عبر ممثلي الشعب في المؤسسات الشورية, و تتمثل بالمشورة و اتخاذ القرار.

و الأمة لا تمتلك الحق في طرح قضايا تتعارض و الشريعة الإسلامية ثم تصوّت عليها , فهذه القضايا لا تعدّ شرعية, و إن حصلت على الأكثرية الساحقة من أصوات الأمة و من هنا وضع النظام الإسلامي ضوابط تحول دون حصول مثل هذه الأمور , ومنها تحديد مواصفات رئيس الدولة (القائد) و إعطاؤه صلاحيات المراقبة و الإشراف , و وضع مجلس دستوري – شرعي للمصادقة على القوانين و قرارات مجلس الشورى و الإشراف على الانتخابات و مراقبة انطباق المواصفات المطلوبة على المرشحين.(157) فقد أوضح خامنئي في العاشر من أذار ١٩٩٢ عند لقائه بأعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن مجلس الوصاية أن :(بقاء نظامنا الإسلامي يتوقف على مدى التزامنا بقوانين هذا النظام و تشريعاته . و يجب ألا نسمح لأي شخص فاسد بدخول أي من مؤسسات الدولة التشريعية , و يجب أن تتضمن المعايير الموضوعة لتقييم أهلية المرشحين التأكد من عدم تورطها في فساد أخلاقي أو اقتصادي أو سياسي).(158)

و كانت أول ممارسة شعبية سياسية , هي الاستفتاء العام على النظام الذي جرى في يومي ٣٠و٣١ أذار١٩٧٩ , إذ اشترك ما يقارب من /٢٠/ مليون شخص , أي أكثر من ٩٥% ممن يحق لهم المشاركة في الاستفتاء , وقد صوت ٩٨,٢% من المشاركين على نظام الجمهورية الإسلامية .أما بالنسبة للإنتخابات الرئاسية فقد جرت ثماني مرات من عام ١٩٨٠ و حتى عام ٢٠٠١ , اشترك فيها ما يقارب من ٨٠% ممن يحق لهم التصويت .

---

(156) المرجع السابق عينه.

(157) المؤمن , علي, النظام السياسي : ثنائية الاستبداد و المشاركة الشعبية, شؤون الأوسط, ص٣٨.

Resalat,12 March 1992. (158)

المطلب الثاني: الأمن القومي الإيراني:

إن نظرية الأمن الإيرانية تقوم على فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، حيث يؤكد "علي شمخاني" على أن الجانب العسكري في مفهوم الأمن – رغم كونه الجانب الغالب – لم يعد يلعب دوراً أساسياً بعد الحرب العراقية الإيرانية, وحرب الخليج الثانية وما تلها من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه والسلاح المستورد لا يحقق أمناً قومياً بل أمناً مستورداً، في حين أن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي، ومن الضروري توافر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية .

وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين: **أولهما**, بعد عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج العبادة بالسياسة. و**ثانيهما**, بعد نضالي يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية. يقول آية الله "هاشمي رافسنجاني" مخطط السياسات العامة في إيران: (مبادئنا في السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى سواء تجاه دول أو شعوب معينة وسواء تجاه أحداث أو ظروف معينة). (159)

أولاً: أغراض الأمن القومي الإيراني: تتمثل أغراض الأمن القومي الإيراني بالنقاط التالية:

١. الحفاظ على قيم و مبادئ الثورة الإسلامية من التداعي و الانفلات في إطار التحولات السياسية الدولية و تحت الضغوط التي تخضع لها إيران .

٢. الحفاظ على الانسجام الداخلي و فاعلية النظام السياسي الإيراني , حيث يشكلان شرطان أساسيان لدفع أي خطر أو تهديد طارئ و السيطرة عليه .

٣. السعي لحسن فهم الإسلام من قبل الأخر و تحديد الاختلافات و ضبط المفاهيم , و تقديم صورة جذابة و منطقية عن الإسلام على مستوى المنطقة و العالم , و هذا يشكل العامل الأساسي لبقاء النظام و تطويره و ترسيخه ضمن التحولات الدولية.

٤. تحقيق التنمية و بعث الانتعاش الاقتصادي في البلاد .

٥. الاستفادة الصحيحة من النفط في المسائل الداخلية و الإقليمية و العالمية و السعي للتخلص من الأضرار التي يتكبدها النظام و الاقتصاد نتيجة شدة تبعية هذا الأخير للنفط .

٦. تطوير القدرة العسكرية و إتمام البرنامج النووي الإيراني دون خلق أزمة دولية , مما يشكل بالنتيجة رادع استراتيجي في مواجهة الوجود الأمريكي في المحيط الإقليمي لإيران المتسم بعدم الاستقرار و كثرة النزاعات .

---

(159) د. عبد المؤمن , محمد السعيد , المواجهة الوقائية بمنظور إيراني, www.ahram.org.eg.

٧. الاستعداد لاحتمالات المواجهة العسكرية مع بعض القوى الإقليمية أو الدولية .

٨. ملء الفراغ الاستراتيجي و خلق دور في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج و آسيا الوسطى و القوقاز .

٩. الحفاظ على الحياد الفعال حيال الحرب الأمريكية ــ البريطانية على العراق .

١٠. القيام بحملة وقائية ضد ما يسمى بالحرب على الإرهاب و تصنيف إيـران ضمن محور الشر .

وعلى الرغم من أن هذه الأغراض تحظى بقبول عام في الـداخل، إلا أن هنـاك خلافـاً واضحاً على أسبقية هذه الأغراض فيما بين تيار التشدد (بناء الثورة) و تيار الدولـة (بنـاء الواقعية) داخل النخبة الدينية الحاكمة في إيران. وتبدو القدرات المتاحة لدى إيران في الوقت الراهن محدودة بالقياس إلى الأهداف الموضوعة، فهي أوسع بكثير مما تحتمله الطاقة السكانية والاقتصادية والعسكرية للبلاد. فنتيجة محاولة إيران القيام بدور القوة الإقليمية الوحيدة لمـلأ الفراغ الاستراتيجي، وقعت السياسة الإيرانية في أسر رؤية جزئية و أنية للأمـن القـومي، أفضى بها إلى صدام سياسي واسع النطاق مع القوى الإقليمية الأخرى (مصر وتركيا)، وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تعمل على تحجيم الدور الإيراني فـي الخلـيج وآسـيا الوسطى. وعملت في هذا الإطار على دفع ومساندة كتلة دول البحر الأسود التي تقودها تركيا للتوسيع في آسيا الوسطى ومن ثم العدوان الأمريكي-البريطاني على العـراق. ليتـرك هـذا الوضع انعكاساته على تركيز الأمن القومي الإيراني في الفترة الراهنة على أعمال الاسـتبداد لاحتمالات المجابهة العسكرية حتى وإن كان ذلك بصورة مؤقتة.

ثانياً: تحديات الأمن القومي الإيراني: إنّ تحولات النظام الدولي أفرزت أنماطاً جديدة من التهديدات على النظام الحاكم في إيران. حيث أنّ الشرق الأوسط أصبح مركز الاهتمام الجديد للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , فالعالم الإسلامي على وجه الخصوص أصبح يتعـرض لهجمات و مؤامرات عديدة , و ذلك في ظل محاولة بعض القوى الغربية وضع الإسلام محل الأيديولوجيا الماركسية – اللينينية , ومناصبته العداء.(160) وتتمثل تحـديات الأمـن القـومي الإيراني بـــ :

١- **عسكرة الأزمات** :مع مجيء إدارة بوش, و بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأ التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية من الاعتماد على الدبلوماسية في التعامـل مـع الأزمات إلى الاعتماد على العسكرة و الجيش و الحروب لحل الأزمات الدولية , التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية أو التي تصدرها بشكلٍ أو بآخر.

و نتيجة أحداث ١١ سبتمبر قامت أمريكا بشن الحرب على أفغانستان تحت شعار مقاومة الإرهاب , ثم أدرج الرئيس الأمريكي بوش في معرض حديثه في ٢٩ كانون الثـاني ٢٠٠٢ أمام الكونغرس , إيران و العراق و كوريا الشمالية في ما سماه (محور الشر)(161), و تلتها الحرب الأمريكية على العراق .

فالإرهاب الحالي ارتبط بالإسلام و يتطلب الدخول إلى عقول الإرهابيين التي لا تتواجـد في مكان , من هنا أعطت الاستراتيجية الأمريكية الأولوية لضرورة التواجد الأمريكي الفعلي في المنطقة المحددة , مما أنتج مبدأ جديد في العالم اليوم , و هو "السيادة المـشروطة" أي أن أمريكا قد تسحب السيادة من أي دولة إذا لم تنفذ ما تريده منها في سحق الإرهابيين و طردهم

---

(160) النفيسي ,عبد الله, إيران و الخليج, السياسة الدولية ,عدد ١٣٧,يوليو ١٩٩٩ , ص٦٣.

(161) الموسوي, سيد حسين, السياسية الأمريكية و إيران , فصلية إيران و العرب , عدد٥ ,سنة٢, ٢٠٠٢, ص٤.

و محاكمتهم و نفيهم[162]. و مجمل هذه الشروط و التحديات الأمريكية تتوجه إلى إيران كمهدد حقيقي لأمنها القومي .

٢- **العولمة:** تعتبر العولمة أهم ظاهرة حدثت في القرن العشرين , و ترافقت مع الهيمنة السياسية و العسكرية في العالم , و كان لظهورها تأثير واضح على شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية , كما أدت إلى تحولات مباشرة على الساحة الدولية .

و كان أكثر المجالات تأثيراً هو المجال الاقتصادي , حيث برزت على الساحة ما يسمى بعولمة الاقتصاد و الظواهر المصاحبة لها مثل التكتلات الاقتصادية , و هناك تأثير مرتبط بالأمن الذي يعد المحور المشترك لدول الشرق الأوسط بما فيها إيران إلى جانب تحقيق المصالح القومية , مع معدل ثابت للتنمية لا يتغير , حيث أن الأمن لهذه الدول متلازم مع الجانب الاقتصادي , و ذلك حتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة دون إضرار في حالة عولمة الاقتصاد.

و يواجه الاقتصاد الإيراني خطورة مع عولمة الاقتصاد , و أهم مشاكله ارتباطه بالدخل النقدي للبترول. بالإضافة إلى أن الأمن السياسي و الاقتصادي غير مستقر و غير مطمئن لأنه مع أي نوع من الاضطرابات في العلاقات الخارجية , فإن المشترين يستطيعون مقاطعة شراء البترول و التحكم في السعر , و بالتالي يكون هناك ضغط على الاقتصاد الداخلي و حدوث نوع من الاختلال و عدم التوازن مما يهدد تأمين المصالح القومية .[163] و على الصعيد السياسي تدرك القيادة الإيرانية مخاطر الهيمنة الدولية – بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية – التي رافقت ظاهرة العولمة , و فقدان جزء من الاستقلال السياسي و الاجتماعي للحكومة – الشعب , إلا أن القيادة الإيرانية تجاوزت ربط العولمة بالأمركة و أدركت أن الآثار الأكثر سلبية تتحقق عبر التكاليف الباهظة الناتجة عن التهميش و الحرمان من إمكانيات التنمية .

و يبدو أن ما تبقى لسائر الحكومات هو السعي لتعدد الأقطاب حتى تسود العولمة غير الأمريكية , و على الحركات الاجتماعية الراغبة في التقدم و الرقي أن تتحد مع هذا المسعى و مع إقرار ماهية النظام الدولي القادم[164], لذلك كان طرح القيادة الإيرانية لمبدأ الحوارات كاعتراف مسبق بتعدد الأقطاب و وجود كيانات دولية متعددة من قبل جميع الدول التي قبلت به , عندما تحدث عنه "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيرانية في الكلمة التي ألقاها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد انتخاب خاتمي كرئيس للجمهورية بخمسة أشهر في عام ١٩٩٧.

٣- **التهديدات الناجمة عن صراع الحدود:** ما زالت إيران تعيش عدداً من الصراعات الحدودية سواء مع روسيا أو مع العراق أو مع الإمارات , حيث لم توقع إيران و العراق اتفاقية لتسوية صراع الحدود بينهما , على الرغم من إقدام العراق على قبول اتفاقية الجزائر في عام ١٩٩٠ , و تنازله عن الأراضي المتنازع عليها مع إيران , بالإضافة إلى أن إيران تحتل جزر طنب الكبرى و الصغرى و أبو موسى في مدخل الخليج .[165]

٤- **التهديدات الاقتصادية :** إن إيران لن تستطيع الوصول إلى المكانة الإقليمية التي تصبوا إليها , ما لم تنجح في البداية في إقامة قاعدة اقتصادية قوية و متينة من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي , لذلك فإن التهديد الرئيسي الذي تعاني منه إيران في هذا الصدد هو العجز عن إقامة هيكل متكامل للاقتصاد الإيراني . و في نفس الوقت , فإن التحركات الإقليمية الإيرانية ترمي في جانب هام منها إلى تكثيف التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة. كما دخلت إيران في تعاملات اقتصادية مكثفة مع بعض الدول العربية مثل السودان و اليمن ,

---

(162) استراتيجية الأمن القومي الإيراني، ندوة، شؤون الأوسط، عدد١١٠, ربيع ٢٠٠٣, ص١٥-١٦.

(163) شلقي, محمد عباس, العولمة و تأثيرها على الاقتصاد الإيراني, مختارات إيرانية ,عدد ٢٣ , سنة٢ , يونيو٢٠٠٢ , ص٤٤-٤٥.

(164) بولادي , كمال, عولمة أم أمركة , مختارات إيرانية سنة٢ , عدد ٢٢, مايو٢٠٠٢, ص٥٣.

(165) سفاف , سلام ,الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية ,مرجع سابق , ص٣٠.

مستفيدة من تفوقها النسبي على تلك الدول. و تسعى إيران إلى تطوير وضعها الاقتصادي بما يزيد من قدرتها على الدخول في مشروعات التنمية التي تنفذها العديد من دول المنطقة , بما ينطوي عليه ذلك من تمكين إيران من امتلاك آليات فاعلة للنفوذ و التأثير على تلك الدول. أضف إلى ذلك, أن تلك القوة الاقتصادية سوف تدعم في نفس الوقت أعمال البناء العسكري الإيراني , علاوة على نجاح برنامج التنمية الاقتصادية في إيران سوف يوفر المزيد من مقومات الجاذبية للمشروع السياسي – الديني الذي تسعى القيادة الإيرانية إلى ترويجه في العالم الإسلامي .(166)

٥ـ **التهديدات الناجمة عن صراع القوميات داخل إيران** : فالبيئة الاجتماعية الإيرانية تتسم بغلبة طابع التعدد القومي على التركيب السكاني الإيراني , حيث يوجد العنصر الفارسي و البلوش و الأكراد و التركمان و العرب. و قد أدى هذا التعدد القومي في بعض الفرات إلى سعي هذه القوميات إلى تحقيق الحكم الذاتي و الثورة على الحكم الإيراني, و ظهر ذلك عندما ثار الأكراد للمطالبة بالحكم الذاتي في الشمال الغربي من إيران. بالتالي إن صراع القوميات في إيران يبقى مصدراً كامناً لتهديد الأمن القومي الإيراني. (167)**ثالثاً: مستويات الأمن القومي الإيراني:** تنتظم المخاطر و الأزمات و التحديات التي تواجه الأمن القومي الإيراني في ثلاثة مستويات هي:

١ – **المستوى الدولي:** بعد انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ , وما جرى خلال العقدين الماضيين من تغيرات سياسية و استراتيجية , إقليمية و دولية . جعل جغرافية إيران السياسية و معها أمنها القومي أمام تحديات و فرص لم يسبق أن واجهتها . فقد انهار الاتحاد السوفيتي و ظهرت الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى , و حصلت حربا الخليج الأولى و الثانية , وانعقد مؤتمر مدريد لحل الصراع العربي – الإسرائيلي , و تحولت أفغانستان جارة إيران في الشرق إلى ساحة اضطراب و حرب بين الفصائل الإسلامية المختلفة و من ثم تواجد القوات الأمريكية فيه و في العراق الجار الغربي لإيران . و لا تزال إيران تتمتع بأهمية كبيرة في المعادلة الدولية نظراً لموقعها الجيوسياسي الذي تتقاطع عنده المصالح الدولية و الإقليمية , فأمريكا لا تزال تعمل حتى بعد غياب الاتحاد السوفيتي على تطويق روسيا , و لا تستطيع أن تتجاهل الدور الإيراني في هذا المجال , بل إن إيران باتت في موقع جيوسياسي استثنائي بين منابع النفط في الخليج و آسيا الوسطى و القوقاز و بحر قزوين بعد غياب جارها الشمالي القوي . و زادً في هذه الأهمية إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوروبا بآسيا براً.

هذا الموقع الجيوسياسي المهم و الاستثنائي لإيران , جعلها في الوقت نفسه عرضة لمزيد من التهديدات و الضغوط السياسية و الاقتصادية , فإن استمرار "الملفات" المفتوحة المحيطة بإيران , من أفغانستان إلى العراق و أمن الخليج , و عملية إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط السياسية و أنظمة الحكم فيها بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و يحقق أمنها في إطار حملتها ضد الإرهاب التي تشكل إيران الهدف المتوقع بعد العراق , كل ذلك سيترك الأمن القومي الإيراني مفتوحاً على كل هذه التهديدات في وقت واحد. و لابد من القول إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت طوال العقدين الأخيرين السبب المباشر أيضاً للضغوط التي تعرضت لها إيران في المجالات كافة .

بناءً على ما تقدم يصبح الشمال لإيران مصدر الأزمات على صعيد الأمن القومي الإيراني , كما أن التحرك الإسرائيلي في آسيا الوسطى و القوقاز و أذربيجان و المحور التركي – الإسرائيلي ــ على الرغم من فتوره ــ يحتل المرتبة الثانية في سلم الأولويات و

---

(166) للمزيد من المعلومات انظر: Eric Hall " Iran Cambles on Building Structure" Ruter- April 19 -1990.

(167) سفاف , سلام ,الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية, ص٣١.

المبحث الثالث
محددات ثقافية

المطلب الأول: التكوين السياسي الشيعي:

تُعرف النظرية الشيعية الإثني عشرية الكلاسيكية التشيع أنه:" الإيمان بوجود النص من النبي محمد على علي".حيث أن التشيع يمتد إلى عهد الرسول,فكان من نتيجة ذلك أن اتخذ التشيع من صفات علي شروطاً أساسية للإمامة يجب أن يتصف بها كل من يتولى الخلافة بعد رسول الله وتتمثل هذه الشروط في(النص- الكلمة- الأفضلية) [173]و قد مرَّ التشيع بأربعة أدوار, فهو في دوره الأول جماعة التفوا حول علي لأنهم أقرب شبهاً به في إيمانه و سيرته فتجاوبوا معه و فضلوه على غيره, ثم هو في دوره الثاني جماعة لا تنقصها الكثرة و لكن يعوزها الإخلاص وذلك في خلافة علي,ثم مرت حالة سكون في خلافة معاوية أعقبها اتجاه عقائدي و انشقاق تام في التفكير الإسلامي العام بعد مقتل الحسين,ثم كان التشيع في دوره النهائي حيث برزت معالم المذهب و أصوله و اتضحت آراؤه الكلامية على يد الصادق أو تلاميذه المتكلمين.[174]

و قد واجه الشيعة في مرحلة مبكرة بعد حدوث الغيبة الكبرى عام ٣٤٩هـ [175]انسدادت فقهية جد خطيرة مع بروز حاجات, جديدة ومسائل مستحدثة لم يكن بالأمكان الركون في تسويتها إلى متون الأحاديث. فأصبحت هناك حاجة إلى التجاوز, أي الانتقال من الأصول إلى الفروع, بتجاوز متون الأحاديث سعياً إلى تأويل النصوص و استنباط فروع جديدة مستمدة من تلك النصوص ومضامينها. وبدأت بوادر ظهور هذا الخط من خلال الأبحاث الجريئة التي قام بها العماني و ابن جنيد في القرن الرابع الهجري, في سياق محاولة إخضاع كتلة النصوص الشيعية للمعايير العقلية, و التي ستجد صدى تأثيرها عند الجل اللاحق(المفيد و الطوسي و من بعدهم) هؤلاء المفكرين الأوائل الذين أسسوا للفكر السياسي الشيعي من خلال إعمال حركة العقل في الموروث الشيعي التقليدي.[176]

و تُعتبر الإمامة المعصومة ركناً من أركان الاعتقاد و مؤسسة مركزية في المذهب الشيعي الإثني عشري, و هي تشكل العضو الجهازي الوسيط الذي تتجلى بواسطته الإرادة الإلهية على الأرض في كل لحظة , و تتركز في ذرية واحدة من الزعماء الشرعيين, أي علي و ذريته. و وفقاً للفقه الشيعي تكون الإمامة فرع من فروع الدين و ليست أصلاً من أصوله. و تشترط الإيديولوجية الشيعية في الإمامة المعصومة (الأفضل)(الإمام المعصوم) و تتصل مهمة الإمام المعصوم بمجال التشريع بالدرجة الأولى أكثر منها بالوضع التنظيمي السياسي للحكومة الإسلامية.ومن هنا فإن الإمام المعصوم عندما يفقد منصبه السلطوي باعتباره حاكماً للدولة لا يفقد إمامته, و لا يضعف مركزه على الإطلاق لأن ماهية إمامته في الدولة, إنما تتقوم بدوره الديني التشريعي و مجالها الأمة و تعبيرها في قيادة الأمة على مستوى التبليغ و التشريع و من ثم بالمجتمع السياسي بدرجة ثانية.[177]

---

(173) المديني,توفيق,أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية, سورية, دمشق, دار الأهالي,ط١٩٩٩, ص ٩٣-٩٤.

(174) د.صبحي محمود,أحمد,نظرية الإمامة الإثني عشرية,لبنان,بيروت,دار النهضة العربية,ط١٩٩١,ص٤٧-٤٨.

(175) لمزيد من الإطلاع حول الأئمة الإثني عشر و وكلاء اللامرئي, انظر: ريشار,يان,الإسلام الشعي,ترجمة:حافظ الجمالي,لبنان,بيروت,دار عطية,ط١٩٩٦,ص٧٠ .

(176) إبراهيم,فؤاد,الفقيه و الدولة: الفكر السياسي الشيعي,لبنان,بيروت,دار الكنوز الأدبية,ط١٩٩٨ , ص ٨-١٠.

(177) المديني,توفيق,أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية, مرجع السابق, ص ٩٨-٩٩.

و تأسيساً على هذه الرؤية ,يتبين أن الدولة/السلطة تظل غصبية منذ انفلاتها من حيز الشرعية الإلهية, أي منذ انصرافها عن أصحابها الشرعيين (أئمة أهل البيت الأربعة), و تالياً انعكاس هذه النظرية على كل المعاملات مع السلطة.فالغيبة في الرؤية الشيعية التقليدية,هي:

١- تعبير احتجاجي على الدولة القائمة,يستبطن حجب مشروعيتها.

٢- إن الغيبة تعني انقطاع إمكانية تحقق الدولة الشرعية (الإمامية),مما يؤكد أن المحاولة من بعده هي:

أ- ليست ذات جدوى.

ب- إن الإمامة في وعي الفقيه"يوتوبيا" تقع خارج إطار القدرة البشرية,و يميل إلى الانفصال عن الواقع,و نفي الدولة ابتداءً و تعزيز الوعي الانتظاري الغيبوي منظوراً إلى أن الدولة/السلطة ليست من مهمات غير الإمام (الغائب) لاحقاً.

ج- لو أن ثمة إمكانية لتحقيق دولة الحق لحبطت الغاية من الغيبة,لأن الاستتار تعبير عن عدم إمكان تحقق الدولة الشرعية.

و انطلاقاً من هذه الخلفية القدرية,يستقيل الفقه السلطاني أمام الاضطلاع بمهمة المعرفة الدينية بأمور الغيبة,و صناعة جيل من المتناسلين على امتداد التاريخ حتى تحقق الحتمية التاريخية(ظهور الأمام المهدي).و في سياق هذا الوعي الغيبوي,يفقد الواقع أهميته لحساب المنتظر,و هكذا يسقط الفقيه بحث أسس الدولة و إدارة الناس كجماعة اجتماعية ماسة و واقعية,و يتلبس بالتنظير للغائب.

و يمكن كمحاولة للعثور على تفسير مقنع لهذا النفور من السلطة,هو الطغيان السياسي الذي قاسى الشيعة ويلاته في زمان الدولتين الأموية و العباسية و كان دافعاً للدخول في معارك دموية,أو الصدام مع ما هو مقدس كضرب الكعبة, و قتل نسل النبي,و صفوته,و تشريد البقية الباقية من صحابته,مما انعكس بوضوح على التكوين السياسي الشيعي(178) , ولعل أول إشكالية مقلقة واجهت الفقه الشيعي بعد الغيبة الكبرى,و التي كشفت إلى حد ما عن خلل كبير في الوعي العام, هي إشكالية السلطة, و ككيفية التعامل معها بالنظر إلى التقييدات الصارمة التي وضعتها نظرية الإمامة.

ولقد وجد فقهاء الشيعة الأوائل أنفسهم أمام سياسة بالغة الجدية و الجدة على السواء,و تنطوي تداعياتها على رابطة وثيقة,فبعد قرابة خمس سنوات على وقوع الغيبة الكبرى ظهرت الدولة البويهية الشيعية سنة/٣٣٤هـ/, فسيطرت على جنوب إيران و غربها, مما أدى إلى جبر ثلمة الروح الشيعية بعد وقوع الغيبة الكبرى,و عوض الشيعة من الشعور باليأس من تحسن الأوضاع, و ولربما ساعد في تعديل الوقف السلبي التاريخي القانط, و على الصعيد الفقهي تحديداً كان الفقيه بحاجة إلى حدث يخرجه من كهف العزلة و الانتظار إلى الميدان و الانفعال بالأحداث و التأثير فيها. و نلحظ هنا إن حركة تدوين نشطة للمؤلفات الشيعية بدأت تظهر, فأمهات الكتب الشيعية المرتبطة بالمذهب الإمامي كتبت في العصر البويهي. إلا أن ثمة حقيقة جديدة بدأت تظهر في ظل الدولة البويهي التي اعتمدت سلوكا معتدلاً و جذاباً مع الفقيه الشيعي, الأمر الذي جعل الفقيه يقابل هذا السلوك بخطوات إيجابية,بدأت بخروجه من عزلته التقليدية و من ثم الانتقال بالتشيع من مهمة المراقبة حتى ظهور الإمام المهدي إلى الانغماس تدريجياً في الحياة العامة. فيما يسجل للدولة نجاحها الباهر في استدراج الفقيه الشيعي إلى حيزها.(179)

و نخلص من كل ذلك في تكثيف شديد إلى أن الفقهاء و الكلاميين الشيعة قاموا بتعليق نظرية الإمامة في عملية إزاحة ضرورية وقتية لحساب إقامة حدود جديدة على هامش الإمامة

---

(178) إبراهيم, فؤاد, الفقيه و الدولة: الفكر السياسي الشيعي, مرجع سابق, ص٤٨-٤٩.

(179) المرجع السابق عينه, ص ٥٩-٦٠.

مع سلطان الوقت. حيث طابقوا في نظراتهم من الدولة كإطار للتوحيد السياسي نظرائهم السنة, و حيث يؤخر الفقهاء أولوية الإمامة, و تبعاً له أولوية النص لحساب أولوية الواقع و تبعاً لـــه أولوية المصلحة . و إن عدم تحقيق الدولة الدينية بصورة كاملة لا يعنـــي انفـــراط الرابطـــة السياسية أو تعطيل النظام,أو حتى تعطيل الشرعية فقد أوجد الفقهاء صيغة تتموقع فيها الأحكام الشرعية داخل السلطة و توجه صيرورة الدولة,و إن بقي شكل الدولة و رموزهـــا ممقـــوتين على الدوام.

المطلب الثاني: اتجاهات التغيير في الثقافة السياسية داخل إيران :

أولاً: دراسة في فكر شريعتي و الخميني و خاتمي : ما يهمنا هنا, هو معرفـــة الأســـاس الفكري للانتقال من الثورة إلى الدولة, و التي تتمثل بثلاثة من الرموز الفكرية فـــي التـــاريخ المعاصر لإيران. إلا أنه في البداية قد يبدو من المناسب تبرير لماذا تم اختيار شـــريعتي , و الخميني , و خاتمي .

فالأول , هو مفكر و معارض سياسي لمع نجمه منذ الستينات أي : في الفترة التي لمـــع فيها الخميني بمعارضته للشاه و لسياسة الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة . و أســـفرت معارضته لنظام الشاه و تحديه لنموذجه على المستوى الفكري و الأيديولوجي إلى وفاته فـــي ظروف غامضة في منفاه الاختياري في لندن في أوائل عام ١٩٧٧ . إذ لم يقدر له أن يـــرى نتاج معارضته و تفجر الثورة ضد نظام الشاه . و لكن ما دلالة معارضته للشاه التي تبـــرر اختياره باعتباره أحد العلامات الفارقة في تاريخ إيران ؟ يمكن القول : إن شريعتي قدم بديلاً شبه متكامل لنظام الشاه على المستوى الفكري , و قيمة هذا البديل أنه جاء من خارج التيـــار الديني , و إن كان لا يتضاد معه في العديد من الأمور . فشريعتي استطاع اجتذاب العديد من الشباب و الطبقات الوسطى المتعلمة , بالإضافة إلى احدى أهم الحركات السرية المـــسلحة (مجاهدي خلق) للاستماع له و تبني أفكاره , لتصبح هذه القطاعات أكثر اســـتعداداً و تقـــبلاً لفكرة الخروج على الشاه و الثورة في النهاية . على هذا الأساس يمثـــل شـــريعتي المفكـــر الثوري الذي يعد المجتمع لعملية التغيير .

أما حالة الخميني فإنها لا تحتاج لتحليل , فالخميني بلا منازع هو الأب الروحي و الزعيم السياسي , و مفجر الثورة و مرشدها الأول , و قد استطاع عبر سنوات طويلة من الـــصراع الفكري و السياسي أن يدعم و يقوي اتجاهات أكثر ثورية داخل الفكر الشيعي .

أما خاتمي فهو أحد الفاعلين الرئيسين في منظومة الحكم الإيراني منذ عام ١٩٩٧ . هـــو أحد أبناء الثورة و العازفين, بتصرف, على أوتارها. بالمقابل لم يتوان عن الإطـــلاع بـــدوره الثقافي و الفكري, محاولاً تكريس بناء الدولة و المجتمع .

و في هذا الإطار نتبين أن الفكر الإعدادي للثورة , غير فكرة الثورة ذاتها بكل انتقالاتهـــا و غير فكر تأسيس الدولة حتى لو ارتبط الأمر بالمجال الداخلي (عمليـــة الإصـــلاح) , أو بالآخر و ما يرتبط به من علاقات , خاصة ما تمثله مع الغرب و الموقف منه .

١- **شريعتي :** إن أحد أهم الروافد في فكر شريعتي هو التفكير الماركسي و إن طور لغة خاصة به , و تفسير ذلك نجده في خلفيته العلمية , إذ سافر إلى فرنسا للحصول على شـــهادة الدكتوراه في تأريخ الإسلام و علم الاجتماع من جامعة السوربون في أوائـــل الـــستينيات , و الرافد الثاني الشديد الأهمية في فكر شريعتي هو الإسلام , خاصة الإسلام الشيعي . و كـــان هدفه خلال رحلته العلمية لم يكن إصلاح المجتمع بل تغييره , كما لا تختلف نظرة شـــريعتي عن نظرة الخميني في توصيف الداء الذي يعاني منه المجتمع الإيراني , فالنظام السياسي عبر سياسات ممتدة قد نجح في تغريب المجتمع الإيراني من ناحية الهوية و الممارسات و حتـــى التحالفات الخارجية . و لكن السؤال هنا : كيف يتم إصلاح المجتمع ؟ و من المسؤول عن هذا

الإصلاح ؟ هنا يبدأ الاختلاف بين شريعتي و الخميني , فالمسئول عن إصلاح المجتمع عند شريعتي هم طبقة المثقفين , أما عند الخميني , فهم طبقة الفقهاء الملتزمين بقضايا دينهم و قضايا أمتهم , و ليس فقهاء السلطان .

الداء ــ باختصار ــ هو فقدان الاتجاه و فقدان الهوية , فالفرد الإيراني أصبح لا يعرف من هو , و إلى أية حضارة ينتمي . هل هو جزء من الشرق الإسلامي ؟ أو هو جزء من حضارة فارس القديمة و العظيمة السابقة على الإسلام ؟ أم هو جزء من مشروع اللحاق بالقوى الأوروبية التي كان يروج لها الشاه منذ الستينات ؟!

من المسؤول عن هذا ؟ الإجابة عند شريعتي هي إجابة مركبة . فجزء من المسؤولية يقع على عاتق الاستعمار و سياساته. فالمجتمع الإيراني لم يأخذ من الغرب إلا قشور المدنية الحديثة دون منجزاتها على المستوى التكنولوجي و التقني . فالمسئول الأكبر عند شريعتي هو "المفكر" الذي تخلى عن مسؤوليته تجاه مجتمعه , هذا المفكر ليس شرطاً أن يكون من خارج التيار الديني أو منه لا ضرورة , و لكن المهم أن يكون واعياً بالإسلام الحقيقي و بقضايا مجتمعه و ملتزماً بها .

ما هو الحل ؟ شريعتي لا يرى إلا طريقاً واحداً لحل معضلة الهوية , و هو العودة إلى الذات . الذات الإيرانية عند شريعتي هي ذاته الإسلامية المتصفة بصفات علي و الحسين و بقية الأئمة الأبرار. الذات ــ في هذه الحالة ــ ليست مجرد النسخة الرسمية , التي يقدمها الفقهاء و العامة للإسلام على أنه مجرد مجموعة من العبارات و الممارسات الطقسية . بل على العكس , فإن الإسلام و الإيمان عند شريعتي يتحول لحركة دائمة نحو الكمال و المطلق و من ثم فإن إسلام شريعتي هو ــ دائماً ــ إسلام ثائر و متغير و منتصر لقضايا الضعفاء و المسحوقين في الأرض , فالدين هو مرادف الدنيا و ضياع أحدهما يستتبع ضياع الآخر .

فكرة العودة إلى الذات عند شريعتي تنقلنا إلى قضية العلاقة مع الآخر (الغرب) . الغرب عند شريعتي هو كيان ذو ثلاثة أبعاد مهددة للمجتمع الإيراني . فهو قوة استلابية , و قوة تغريبية , و قوة استعمارية . العلاقة مع الغرب لم تكن أبداً علاقة بين أنداد , بل علاقة بين أقوى و أضعف ,حيث الأقوى في هذه الحالة لا يهتم إلا بتحقيق مصالحه على حساب الأضعف . و على الرغم من أن هناك إمكانيات تعاون و استفادة , و لكنها شديدة الجزئية حيث إن الغرب بالنسبة لشريعتي يشكل تهديداً أكثر منه قوة مفيدة . (180)

٢- **الخميني** : هو أحد رجال الدين البارزين في التاريخ الإيراني , بدأ نجمه في الصعود مع محاولة محمد رضا بهلوي شاه إيران لفرض نموذج تنموي سياسي و ثقافي في بدايات الستينات مما عرف باسم ثورة الشاه و الشعب . زادت معارضة الخميني للنظام مع سياسات الامتيازات الخاصة , ثم اضطرته ظروف المعارضة إلى الخروج من إيران في النصف الأول من الستينات إلى العراق و حتى منتصف السبعينيات , حيث أجبرته التوازنات الجديدة في العلاقات الإيرانية ــ العراقية إلى الخروج من العراق إلى فرنسا , حيث استقر هناك و حتى نجاح الثورة بعد ذلك بسنوات و جيزة , تلك الفترة هي التي تبلورت فيها أفكاره حول القضيتين محل الدراسة .

تتجلى القضية الأولى بإصلاح المجتمع: كان المجتمع الإيراني معلولاً بأكثر من مشكلة (من وجهة نظر الخميني) فهو ــ من ناحية ــ يعاني من نظام سياسي بعيد عن الإسلام سواء بممارسة الداخلية أو ممارساته الخارجية. و من ناحيةٍ أخرى, المؤسسة الدينية لا تقوم بالدور

---

(180) حمادة , أمل , من الثورة إلى الدولة, في: عابدين , السيد صدقي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين , مركز الدراسات الآسيوية , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠٠١ , ص ٣٥٠-٣٥٤.

المفترض أن تقوم به فهي غارقة في ممارسات التقية , و تبرير ممارسات النظام السياسي , أو كما أطلق عليهم الإمام نفسه "فقهاء الحيض و النفاس , و فقهاء السلطان".

إذاً , من المسئول عن إصلاح المجتمع ؟ المسئولية تقع عند الخميني على عاتق الفقهاء , فاستند إلى فكرة ولاية الفقهاء و أثرها في تفيعل دور الفقهاء على المستوى العام و الخاص , و بالذات فكرة الولاية العامة للفقهاء التي أكد عليها .

أما القضية الثانية: كيف يتم إصلاح المجتمع ؟ عبَّر الخميني عن عدة طرائق لعملية الإصلاح أهمها :

أ- إصلاح المؤسسة الدينية من الداخل .

ب- تفعيل دور الفقهاء في الحياة العامة .

ت- بناء الفرد المسلم الملتزم .

و يرتبط بالتساؤل السابق السؤال التالي : هل انصلح حال المجتمع بعد ١٩٧٩ و الإطاحة بالشاه ؟ من ناحية فقد تم تفعيل دور الفقهاء في الحياة العامة من خلال قيادتهم للثورة . و الحفاظ على هذا الدور المتعاظم من خلال عدد من المؤسسات و المواقع الفعالة في منظومة الحكم الإيراني (دور المرشد العام , و دور مجلس الأوصياء على الدستور , و مجلس الخبراء) . لكن الإطاحة بنظام الشاه لم تنه مشاكل المجتمع , فقد ظلت هناك عدد من القضايا التي تحتاج لبحث و تدعيم , حتى يتم الحفاظ على منجزات الثورة و التي هي ـــ في حقيقة الأمر , و من وجهة نظر تيار الخميني ـــ محاولة لإصلاح المجتمع .

و من هذا المنطلق أصبحت مهاجمة معارضي الثورة سواء من داخل نخبة الثورة(الصراع بين يسار و يمين الثورة) , أو من بقايا فلول النظام القديم , من أساليب الحفاظ على صلاح المجتمع (التطهير) . كان هذا الأسلوب من الأشياء التي تدعم بقاء النظام متماسكاً و محتفاظاً بهويته الجديدة . و كان المهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجي يسهل تشخيصه , بحيث يصبح منبعاً لكل الشرور , و مواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء. من هنا يمكن فهم نظرة الخميني للعلاقة مع الآخر (الغرب) .

فالغرب بالنسبة للخميني شكلَّ تهديداً ليس على المستوى السياسي فحسب , بل ـــ أيضاً ـــ على المستوى الثقافي الأيديولوجي . و على هذا تم تجميع هذا العدو في صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي صارت مرادفاً "للشيطان الأكبر" الذي من الواجب و الضروري الكفاح ضده من جانب "مستضعفي الأرض" [(181)] هذا المصطلح ذي دلالة دينية قوية "الشيطان الأكبر" مكنَّ الخميني من ناحية أولى من جمع و تعبئة الجماهير بدون مناقشة في رحلة عداء طويلة و مستمرة منذ ما قبل نجاح الثورة و حتى بعد نجاحها. و من ناحيةٍ أخرى, فإن هذا المصطلح حرق معظم الطرق أمام إمكانيات البحث عن التسوية ما تتم سواء في عهد الخميني , أم بعد اختفائه من مسرح الأحداث في إيران .

٣- خـــاتمي : تجربة خاتمي و خبرته تختلف عن كل من شريعتي و الخميني , بالإضافة إلى هذا , فإن الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة بخاتمي دعمَّت من هذا الاختلاف , و أفرزت عدداً من التداعيات . فقد تعلم خاتمي داخل إيران حتى مرحلة الدكتوراه . و من ثم , فإن أول احتكاك له بالغرب كان مع تعينيه في ألمانيا لمدة عامين. و من ناحيةٍ ثانية, عمل خاتمي طوال حياته في المجالات الأكثر اتصالاً بقضايا الفكر و التنشئة سواء في ألمانيا , أم عند عودته إلى إيران , و أثناء فترة عمله كوزير للثقافة , أو رئيس للمكتبة الوطنية . من ناحيةٍ ثالثة, يمتلك خاتمي خبرة صراعية و تنافسية جيدة مع التيارات الأكثر "تشدداً" في القضايا التي تعنى بالحريات الفردية , و المزيد من الانفتاح الفكري و السياسي للنظام .

---

(181) المرجع السابق نفسه , ص ٣٤٤-٣٤٦ .

التحدي الأساسي الذي يواجهه خاتمي, يختلف عن التحدي الذي واجهه كلٌّ من الخميني و شريعتي , فالأخيران كانا يقدمان مشروعا للتغير يحمل معه دعوة صريحة للانقلاب على الدولة , التي كانت ظالمة و مستعمرة فكرياً و مستغربة ..., بينما خاتمي مشروعه الفكري مختلف , فهو ابن من أبناء الثورة هذا من ناحية. و من ناحيةٍ ثانية, هو رئيس للدولة بما يحمله معه هذا المنصب من إمكانيات و مخاطر بالإضافة إلى السلطات . و من ناحية ثالثة , علة المجتمع مختلفة , فالمجتمع لم يعد متغرباً و لم يعد الصراع يدور حول الهوية أو الوجهة المبتغاة , فالثورة قد نجحت في صياغة مشروع قومي عقيدي و أيديولوجي استوعب فيه غالبية المجتمع الإيراني. و من ثمَّ, فإن أجندة خاتمي لتوصيف قضايا علة المجتمع , و سبل مواجهتها مختلفة عن كل من الخميني و شريعتي . خاتمي جاء للحكم بدعم من قطاعات الشباب , و المرأة , و كوادر إعادة إعمار البلاد .(182) هذه الجماعات جاءت بمطالب محددة و هي التغيير .

خاتمي يرى أن إصلاح المجتمع يتم على أكثر من مستوى , الأول: هو إصلاح الحكومة عن طريق كسر الروتين و تفعيل القانون. بالإضافة إلى البحث عن مصدر جديد للشرعية غير الشرعية الثورية تقوم على الإنجاز . فهو مؤمن بالديمقراطية , و أنه لا تعارض بينها و بين الإسلام . المهم عند خاتمي, هو ضرورة التمييز بين الديمقراطية بالمعنى الغربي , و الحديث عن إمكانيات تطبيق نماذج أخرى للديمقراطية تتوافق مع التجارب و خبرات و ثقافات المجتمعات المختلفة . المستوى الثاني , هو إصلاح المحكومين , أو ما أسماه خاتمي بمفهوم المجتمع المدني / الديني القائم على فكرة الحريات. فالناس ــ في فكر خاتمي ــ هم مصدر السلطات , و هم أحرار . و يسترشد خاتمي بالمفهوم القرآني في سورة الحديد (آية ٢٥) " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب و الميزان ليقوم الناس بالقسط " ... إذاً , فالناس هم الذين سيقومون بالقسط و ليس الأنبياء .(183)خاتمي هدفه تدعيم قيم القانون و المؤسسات عن طريق تفعيل المجتمع , للحفاظ على منجزات الثورة . هذا التفعيل لا يمكن أن يتم خارج إطار الدين , و لكن في نفس الوقت خاتمي كان على وعي بأنه سيقابل بمعرضة شديدة من جانب كل من الجهلة المستغربين و المتدينين المتحجرين الذين إما يرغبون في التفريط , أو الإفراط في موقع الدين .

ماذا عن الغرب و التعامل معه ؟ خاتمي قدم مفهوماً جديداً للتعامل مع الآخر حيث يرى, أن العلاقة مع الآخر هي علاقة تفاعل أو حوار بين الحضارات و ليس الصراع, و لذا فإن التعامل مع الغرب يتم من خلال ثلاثة محاور أساسية : الأول : نقدي يتم من خلاله التعامل النقدي مع الحضارة الغربية في أسسها السلبية و تبيان أسس الضعف الهيكلية فيها من خلال التعامل مع مبدأين : الإفراط , و التفريط (أضعف نقطة في الحضارة الحديثة هي تفريطها في الدين , نتيجة لإفراط الكنيسة في العصور الوسطى) . المحور الثاني : هو محور الاستفادة , فالبرغم من هذا القصور في الحضارة الغربية , إلا أنه يمكن الاستفادة من الحضارة الغربية على أكثر من مستوى , مستوى معيشي بمعنى الاستفادة من منجزات الحضارة الغربية على المستوى المادي . المستوى الثاني : مستوى نظري عن طريق التدبر في مناحي الضعف في تلك الحضارة و سبب عجزها عن الإجابة و الاستجابة للأسئلة و الاحتياجات المتجددة للبشرية. المحور الثالث : هو محور العطاء فقد قدمنا في الماضي حضارة عظيمة للإنسانية اتفقت و اتقت مع الثقافة السائدة وقتها , فهل نستطيع أن نستعيد هذا الدور التاريخي , و أن نعيد تقديم حضارتنا ثانية للعالم كله بعد تخليصها من الغث و الردى .

---

(182) لمزيد من الإطلاع ,انظر: الحسيني ,محمد صادق, الخاتمية : المصالحة بين الدين و الحرية , بيروت دار الساقي , ١٩٩٩.
(183) خاتمي , محمد التراث و الحداثة و التنمية في الإسلام و العالم , القاهرة , دار الشروق ١٩٩٩ , ص٨٨.

أما بالنسبة للدول العربية والإسلامية , فكلنا ننتمي للعام ثالث في نفس الدائرة , التي تعاني من تناقض هيكلي ما بين حضارة الغرب بالمعنى المادي المعيشي و ما بين نمط الثقافة التقليدي السائد في مجتمعاتنا , و لذا فإنه إذا حدث فهم أفضل لهذه المسائل , فسنصبح كلنا في خندق واحد و تذوب الصراعات الحادة بيننا .(184)

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية حالة خاصة في فكر خاتمي أيضاً, فهي مازالت "الشيطان الأكبر" , إلا أنه, وفقاً للمحاور الثلاثة يمكن الفصل بين سياسات الإدارة الأمريكية و بين "الشعب الأمريكي العظيم" , فخاتمي يركز على هذا التمايز و التمييز بما يسمح بمناورات سياسية معينة في حدود معينة .

إذاً , الغرب يقدم تحدياً على المستوى الحضاري بالإضافة إلى التحدي التنموي المرتبط بمعدلات الإنجاز . و لكن بالرغم من هذا , فإن خاتمي يرفض واحدية و أحادية طريق التنمية الاقتصادية على أنها مرتبطة بالنموذج الغربي فهي (أب التنمية) "ليست أكثر من منهج في التحول ناهيك عن أنها ليست المنهج الوحيد". (185)

ثانياً: الانتقال من المرجعية إلى ولاية الفقيه: تعتبر فكرة ولاية الفقيه نقطة تحول مهمة في الفكر السياسي الشيعي, حيث كانت دعوة لإنهاء حالة الجمود, أو الانتظار السلبي الذي اتسم به الفكر الشيعي. و لقد اكتسبت الفكرة أهمية عظمى عندما نجح الخميني في توظيفها لحشد الجماهير الإيرانية للتصدي لنظام شاه إيران و إسقاطه. ثمّ جعلها الأساس الذي يقوم عليه نظام الحكم في إيران, و ذلك من خلال تضمينها في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام ١٩٧٩. و من هذا المنطلق سنتابع تطور فكرة ولاية الفقيه بهدف معرفة ما إذا كانت الصيغة التي أنجحت الثورة كافية لإقامة الدولة و استقرارها أم لا.

١- **تطور فكرة ولاية الفقيه:** إن الأساس الفكري لهذا التطور التدريجي يعود إلى تأكيد المدرسة الأصولية على أن الشرع لا يستطيع تفسيره سوى "المجتهدين" الذين يمتلكون تفويضاً بذلك توارثوه عبر سلسلة من المقربين إلى الأئمة الإثني عشر المعصومين. و حسب مبادئ المدرسة الأصولية, فإنه على المؤمنين أن يتخيروا من بين هؤلاء المجتهدين فقيهاً واحداً يتميز بأنه "علامة" أي "أكثرهم علماً" ليكون هو "المرجع" الذي يتبعونه في قضايا الشرع الإسلامي.

إن النتيجة المنطقية على هذا الرأي سوف تقود إلى استنتاج سياسي يقول: "إذا كان منصب المرجعية يمثل بشكل ما سلطة الإمام الثاني عشر الغائب, ألا يعني هذا أن المرجع الأكثر علماً يملك أيضاً السلطة الدنيوية للإمام الثاني عشر؟"

لقد توصل الخميني إلى هذا الاستنتاج عام ١٩٧٠ في كتابه المشهور "ولاية الفقيه" , حيث أكدّ على مسألة التطابق بين الدائرتين الدينية و السياسية, و هنا اجتمعت المرجعية الشيعية مع ولاية الفقيه مع قيام الدولة الإسلامية في شخص الإمام الخميني (186)اختار الخميني أن يخاطب الشيعة بمنطق العقل, لكي يدلل على حتمية إقامة الحكومة الإسلامية في زمن الغيبة و على لزوم أن يتولى الفقهاء أمر تلك الحكومة, فكتب في كتابه "الحكومة الإسلامية" أن الإمام الغائب قد طالت غيبته, و أنه ليست هناك مؤشرات تدلُّ على قرب ظهوره. و من ثمَّ ليس من المعقول أن تظل أحكام الإسلام معطلة في ظل نظم جائرة. فحفظ الإسلام من خلال إنفاذ أحكامه هو أهم واجبات المسلم, و لا سبيل لتحقيق ذلك إلا بإقامة حكومة إسلامية يكون على رأسها فقهاء يشرفون على تنفيذ القوانين كونهم أعلم الناس بها؛ لأنه لا يصح أن تكون مجرى الأمور بيد الحكام الجائرين, فيما لو كان الواقع يسمح للمسلمين بأن تكون مجاريها بأيدي الفقهاء.

---

(184) خاتمي , محمد , التراث و الحداثة و التنمية في الإسلام و العالم , مرجع سابق , ص ٣٩-٧٢.

(185) المرجع السابق عينه, ص ٦٨ .

(186) السويدي, جمال سند , إيران و الخليج البحث عن الاستقرار, الإمارات , أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ط١٩٩٦ , ص ١٠٣-١٠٥.

كما جعل الخميني النضال من أجل تشكيل هذه الحكومة هو توأم الإيمان بالولايـــة, و إذا كانت ولاية علي و أولاده من فاطمة, و هم الأئمة الإثنا عشر المنصوص عليهم هي الولايـــة التكوينية, فإن هذه الولاية تنتقل عنده في زمن غيبة الإمام الثاني عشر إلى الفقيه العادل العالم. و إذا كانت الولاية التكوينية تنحصر في الأئمة المنصوص عليهم,فإن الولاية الاعتبارية التي هي للفقهاء ليست محدودة عنده في شخص بعينه, بل هي متاحة لأي فقيه متى انطبقت عليـــه أوصافها. بالإضافة إلى أن الإمام الخميني يؤكد أن الولاية الاعتبارية لها جميع الـــصلاحيات السياسية و الإدارية و التنظيمية و التنفيذية التي للولاية التكوينية. فالحكومة الإسلامية التـــي يتولاها الفقيه العادل العالم ليست حكومة استبدادية و لا مطلقة, بل مشروطة بمجموعة الأحكام و القوانين التي حددها القرآن و السنة.(187)

و بذلك فإن الخميني صاحب نظرية "ولاية الفقيه" يكون قد وظف النظرية الشيعية التقليدية في الإمامة, لمصلحة إقامة حكومة الفقيه و التي يعتبرها أنها الحكومة المهيأة لإدارة شـــؤون المسلمين في ظل استمرارية غيبة المهدي, كما يعترها أنها تستطيع أن تحقق بعض العدالة و المساواة بانتظار أن يعود "صاحب الزمان" ليحقق العدالة المطلقة و الحرية المطلقة, لذلك فإن الخميني يضع قيماً ثورية و أهدافاً تقدمية في وعاء قديم و محافظ.(188)

و رغم وجود توجه رافض لمبدأ الولاية المطلقة للفقيه بالصورة التي دعا إليها الخمينـــي شمل أغلب المراجع الكبار في قم و مشهد و النجـــف, أمثـــال: آيـــات الله شـــريعتمداري, و الشيرازي, و مرعشي نجفي, و الخوئي(189). فإن نجاح الثورة قد حـــسم الموقـــف لـــصالح الخميني و دعوته للولاية المطلقة للفقيه و لحكومة الفقهاء. و لم ينجح الخميني فـــي توجيـــه الجماهير فحسب من خلال تأسيسه المفهوم الشيعي للسلطة في مبدأ الولاية المطلقـــة للفقيـــه, حيث تعتبر أول تجسيد عملي للنظرية الشيعية القائمة على تلاحم السلطتين الدينية و الزمنيـــة في شخص واحد. بل نجح في توجيه الفقه السياسي الشيعي المعاصر حيث يريـــد. فبمجـــرد نجاح الثورة , جند تلامذة الخميني و أتباعه أنفسهم كفقهاء للنظام, و جعلوا محور اهتمـــامهم مسألة إقامة ولاية الفقيه, فشرعوا في وضع القوانين الأساسية و الفرعيـــة لهـــذه الحكومـــة. فالشكل الدستوري لها لم يكن متبلوراً في فكر الخميني كما يبدو من كتاب "الحكومة الإسلامية" . لكن الخميني رسم منذ البداية الحدود الواسعة لصلاحيات هذه الحكومة, و هم يشرعون فـــي بنائها, عندما أكد أن للولي الفقيه الحق في أن يضع قوانين الحكم التي في صالح المجتمع.(190)

٢- نظام ولاية الفقيه في الدولة: تحدث الخميني في كتابه "الحكومـــة الإســـلامية" عـــن ضرورة قيام حكومة إسلامية في ظل ولاية الفقيه, لكنه لم يقدم صـــياغة ناضـــجة للجانـــب التنفيذي, و الذي يمكن من خلاله تطبيق الفكرة في الواقع العملي. و هكذا بـــدأت الممارســـة السياسية في غيران بعد نجاح الثورة بالإجماع بصورة عفوية على أن يكون آية الله الخمينـــي زعيم الثورة زعيماً للنظام الجديد, فطرح تطبيق فكرة ولاية الفقيه. و كان لابد أن يكون رأس الدولة هو الولي الفقيه, إمام الأمة, و ليس رئيس الدولة.

و في غمار نشوة الفرحة بالنجاح الهائل للثورة لم يتم التوقف كثيراً عند التفاصيل,فتم تضمين المبدأ في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ؛ ليصبح منصباً ينطـــوي علـــى زعامة روحية و سياسية معاً, و يعطي لمتقلده سلطات مطلقة تعلو سلطات, ليس فقط الرئيس

---

(187) د. أبو زيد علا , ولاية الفقيه , في: عابدين , السيد صدقي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, الأفكار السياسية الأسيوية في القرن العشرين ,مرجع سابق, ص ٣٩٢-٣٩٣.

(188) عمارة , محمد , تيارات الفكر الإسلامي, لبنان , بيروت , دار العودة , ط ١٩٨٥ , ص ٢٣٤.

189) لمزيد من الإطلاع, انظر: عبد المؤمن , محمد سعيد , مسألة الثورة الإيرانية , مـــصر , القـــاهرة , ط ١٩٨١ , ص ١١٠-١١١ . و أيضاً: هويدي , فهمي , إيران من الداخل , القاهرة , مركز الأهرام للترجمة و النشر , ط ١٩٨٩ , ص ١٠٥-١٤٢.

(190) عبد المؤمن , محمد سعيد , الفقه السياسي في إيران و أبعاده , مصر , القاهرة , دار هجر , ١٩٨٩ , ص ٢٣-٢٦ .

المنتخب, بل و البرلمان (مجلس الشورى) المنتخب أيضاً. حيث أضحت شرعية النظام الإيراني تتمحور حول ولاية المرشد الفقيه, فكأن الدستور قد أعطاه حق تعيين و عزل السلطات الثلاث جميعها, لتتجمع بيده زمام الأمور, أما أمر تعيين الولي الفقيه , فقد جعلته المادة الخامسة من الدستور مشروطاً باعتراف أغلبية الناس بزعامته, و هو لم يرد في كتاب الحكومة الإسلامية.

لقد أوصل الخميني فكرة ولاية الفقيه إلى ذروتها, عندما أفتى في نهاية فترة ولايته, أنه طالما أنَّ الحكومة الإسلامية بقيادة نائب الإمام الغائب هي شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله, فإن سلطتها تمتد إلى كل الأحكام بما فيها الأحكام الأصولية في الإسلام, مثل:الحج و الزكاة. و تكمن خطورة هذه الفتوى للخميني في أنها رسخت خلطاً واضحاً بين الولاية التكوينية للإمام و الولاية الاعتبارية لنائبه بعد أنّ كان حريصاً في كتابه الحكومة الإسلامية على تحديد حجم كلٍّ منهما, و هو بهذا الرأي قد جعل الحكومة الإسلامية تنحصر عملاً في الولي الفقيه دون باقي السلطات و الهيئات و المؤسسات بما فيها المجالس النيابية, و مجلس الرقابة على القوانين. ففتح بذلك الباب واسعاً أمام "شرعية" ديكتاتورية الولي الفقيه, كما أنه بهذا الرأي قد أكدَّ على مفهوم جمع الولي الفقيه للزعامتين السياسية و الدينية. و هكذا أضحت قضية عمق و اتساع الصلاحيات, و خطورة استئناف المعارضة لمبدأ الولاية المطلقة للفقيه تمثل محوراً خطيراً للخلافات بعد وفاة الخميني, لأنها تمثل طعناً في الأساس الشرعي للدولة حيث ضمنت الولاية بوصفها حجر الزاوية فيها.

أما الجديد في المعارضة الفقهية لمبدأ ولاية الفقيه في مرحلة الدولة, فيتعلق بأمر العلاقة بين الزعامة السياسية و المرجعية الدينية[191] , فالخميني عندما كان يطرح ولاية الفقيه كفكرة كان يرى عدم انفراد الولي الفقيه بالزعامة السياسية و الروحية؛ لأنه لا يتميز عن بقية الفقهاء في أمر المرجعية الدينية. و لكن الذي حدث في إيران عند تطبيق الفكرة وقت إقامة الدولة , هو أنَّ الخميني قد بدأ بفرض مفهوم توحد الزعامتين في الولي الفقيه, مؤكداً أنَّ كل ما يراهُ نائب الإمام باعتباره فقيهاً (مرجعا) , يجب أنّ ينفذ باعتباره ولياً (زعيم سياسي).

و إذا كانت فلسفة "نظام" ولاية الفقيه التي تجعل الحكم الذي يصدره مرشد الثورة واجب النفاذ حتى لو تناقض مع فتوى أصدرها مرجع ديني آخر قد لاقت التأييد من تلامذة الخميني و فقهاء نظامه, فإنها لم تنفي المعارضة من كبار المراجع في مشهد و قم و النجف كما ذكرنا سابقاً. فهناك اتجاه قوي بين رجال الدين في إيران نحو قبول الزعامة السياسية لمرشد الثورة دون زعامته الفقهية, فزعامة مرشد الثورة في المرجعية, إنما تعني العودة إلى صيغة المرجع الأوحد التي لا يرتاح لها كبار المراجع خاصة في قم. بمعنى أن الولاء السياسي للفقيه لا يجب أنّ يرتب بالضرورة تقليد الشيعي لاجتهاداته العقيدية, بل يمكن للشيعي أنّ يقلد مرجعاً يعارض فكرة ولاية الفقيه و خط المرشد كله. و من هنا كان حرص رجال الدين على تأكيد أهمية عدم الخلط بين الزعامة السياسية و الزعامة المرجعية[192]. ثم أدى منطق الأحداث إلى تعديل الدستور عام ١٩٨٩, بحيث يستلزم أن يكون "قائد" أو "مرشد" الأمة مجتهداً و لا يشترط بالضرورة أن يكون مرجعياً. و أهم هذه الأحداث ما حققه علماء دين لا يملكون صفة المرجعية ـــ خاصةً هاشمي رافسنجاني ـــ من نجاح سياسي أدى إلى هذا التعديل بعد وفاة الخميني, و لايمكن إغفال أنَّ الأفكار المتعلقة بـــ "ولاية الفقيه" قد تغيرت تدريجياً وفقاً لتطور الأحداث السياسية في إيران, و كان أهمها أنَّ رافسنجاني الذي أصبح رئيساً للجمهورية الإيرانية بعد وفاة الخميني و علي خامنئي الذي كان الرئيس الشكلي للجمهورية أصبح المرشد

---

(191) لمزيد من المعرفة حول المرجعية الدينية, انظر: الحسني , سليم , المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية , حوار مع آية الله السيد محمد حسن فضل الله , لبنان , بيروت , ط٣ , ١٩٩٤ , ص ١٦٠-١٧٥.

(192) د. أبو زيد علا , ولاية الفقيه , في: عابدين , السيد صدقي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, الأفكار السياسية الأسيوية في القرن العشرين ,مرجع سابق , ص ٣٩٧-٤٠٢.

الأعلى للثورة الإسلامية الذي لم يكن إلا مجتهداً اعترف به الخميني بذلك قبل وفاته بيومين , فكان طموح الأخير بالحصول على الدمج الفعلي بين السلطة السياسية و المرجعية الدينية, محاولاً أن يرث دور الخميني في قيادة الثورة الإسلامية, فبدأ يضرب على الوتر الشعبي الذي يشعر بالفراغ بعد وفاة الخميني. مقابل ذلك, بدأت حكومة رافسنجاني بالوقوف في وجه علي خامنئي مرشد الثورة لكي يقتصر على المرجعية الدينية دون التدخل بالشؤون السياسية الذي حاول جاهداً رسم السياسات العامة للبلاد, ليصبح هناك بالنتيجة قيادة دينية صرفة خارج الحكومة و قيادة دينية سياسية داخل الحكومة.

المطلب الثالث: مدلولات ثقافية في التغيير السياسي:

يمكن قراءة أثر التغيير السياسي الذي نتج من التراكم التاريخي لتداعيات الأحداث السياسية الداخلية و الخارجية على الفكر الثقافي الجمعي في إيران من خلال المؤشرات التالية:

أولاً: التقليد و الحداثة: لا يزال الجدل حول التقليد و الحداثة, و كذلك الدراسات حول الغرب , مستمراً في إيران منذ قرنيين, فقد اتخذ تعريف الغرب و الشرق بعد الثورة الإسلامية منحى إيديولوجياً , حيث طرح الغرب التاريخي و الثقافي كمشكلة خطيرة بعد الثورة الإسلامية , فهو بهذا المعنى يتخطى أوروبا و الولايات المتحدة ليشمل بلداناً كأستراليا و نيوزيلندا, و من قلب هذا التيار أنتج نقيضه بعدد من المفكرين الإيرانيين اللذين يدعون للانفتاح على الغرب. و أفرزت هذه الثنائية المتناقضة حالة من التغرب في الوسط الاجتماعي – الثقافي الإيراني , حيث يبدأ التغرب بالانفتاح على الآخر(193), و يعتبر خاتمي التغرب حالة سيئة , غير أنه ليس مبرراً لنتخذ حيال الغرب موقفاً ينتهي إلى لون من الفاشية(194) ظهر في تاريخ إيران المعاصر ثلاثة أجيال في دراستها للغرب على النحو التالي:

١. بنى الجيل الأول الدراسات النقدية للغرب التي تقوم على عدم التوافق بين نماذج الغرب النظرية و مؤسساته مع تفكير إيران التقليدي و مؤسساتها , مستمداً نقده من التقييمات المحلية و خبرات الحياة اليومية .

٢. استبدل الجيل الثاني من الدراسات النقدية الفهم الأول للغرب الذي ساد في الأيام الأولى للمرحلة الدستورية, و كان كناية عن إتباع أعمى , مسلطاً الضوء على الأزمات التي ظهرت في إيران نتيجة تبنيها للنماذج الغربية مستنداً بذلك إلى المفكرين الغربيين , بدلاً من أن يبني مقارباته الخاصة(195).

٣. بعد الثورة الإسلامية , ظهر الجيل الثالث من الدراسات النقدية للغرب بنمطين , حيث يركز الأول أساساً على التعرف على الغرب و تاريخه و عاداته و فلسفته و تكنولوجيته و سلوكه , وتمييزهم للخطأ من الصواب . و من أبرز مفكريين هذا الاتجاه "محمود سريع القلم" الذي يرى "سريع القلم" أن إحدى أكثر المشاكل جدية التي واجهت إيران في المئة و خمسين سنة الفائتة, تتمثل في الإختلافات الفلسفية و الثقافية التي خبرتها البلاد في فهمها للغرب. نتيجة هيمنة الغرب السياسية على إيران و الشرق الأوسط, مما أدى إلى التقليل من أهمية المحاولات الإيرانية لفهم الغرب العلمي و الفلسفي. أما النمط الثاني, يركز على الانحطاط المستمر للغرب دون القيام بمراقبة دقيقة أو بدراسة بيئة الغرب و إنجازاته, و من مفكري هذا التيار "رواساني" الذي ينتقد بشدة كل الذين يعتبرون الغرب نموذجاً يحتذى به.

---

(193) الطعان, غسان, التغرب في الثقافة الإيرانية, لبنان, بيروت, دار بيسان,ط ٢٠٠١ , ص٢٧٨.

(194) خاتمي , محمد , الديمقراطية و حاكمية الأمة , سورية , دمشق, دار الفكر, ط ٣ ٢٠٠٣ , ص٦٨.

(195) د. أطهري, سيد أسد الله, المثقفون الإيرانيون و الغرب, فصلية إيران والعرب, عدد٢, ٢٠٠٢, ص٧٩.

إنّ مشكلة الرؤية الإيرانية للغرب تكمن في المنظار المستخدم , ذلك أنه منظار سياسي منذ البداية . و لعل هذا الخلل يعود إلى كون المجتمع غير علمي , و إلى ضعفه الثقافي و رؤيته العاطفية . و هذه العاطفة قادت إيران حتى الآن إلى طرفي نقيض : إما الحب المطلق للغرب أو الكره الأعمى له. (196)

ثانياً: الديمقراطية: إنّ أسلوب الممارسة الديمقراطية في إيران يختلف في حجمه و نوعيته عن أسلوب الممارسة الديمقراطية في الغرب , حيث يؤكد الإيرانيون أن سر الاختلاف أن ما يقدمونه هو الديمقراطية الإسلامية و أن هناك سوء فهم من جانب الغرب بسبب عدم إدراكه لأسس هذه الديمقراطية. كما يؤكدون على أن الديمقراطية الإسلامية هي أرقى أنواع الديمقراطية في العالم لأنها مأخوذة عن تعاليم إلهية و نظم سماوية .

يعتبر دستور الجمهورية الإسلامية أول وثيقة تعبر عن هذه الديمقراطية الإسلامية. و لقد حرص هذا الدستور على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية و العموميات الإسلامية. و يعتبر بعض المحللين الغربيين المواد المتعلقة بولاية الفقيه في الدستور الإيراني مخالفة للديمقراطية لأنها تعطي سلطة مطلقة للزعيم تجعله دكتاتوراً(197). بينما تعتبر المجالس الثلاث الذين لهم صلة مباشرة بالتشريع و سن القوانين (مجلس الشورى الإسلامي, مجلس الرقابة, مجمع تحديد مصلحة النظام) الواجهة الرئيسية للديمقراطية الإسلامية, و تبقى الممارسة داخل هذه المجالس معياراً حقيقياً لمدى تطبيق الديمقراطية الإسلامية.

و من الأمور التي تميزت بها الممارسة الديمقراطية خلال الانتخابات الأخيرة احتدام المنافسة بين التيارات السياسية المختلفة في إيران إلى الحد الذي ظهرت فيه تكتلات قوية لها عمق جماهيري و حضور إعلامي و سياسي واضح على الساحة. كما تميزت هذه الممارسة ببروز دور الصحافة في المنافسة بين القطبين المتنافسين, و اشتراك الشباب و النساء بكثافة واضحة, و الفعالية التنافسية للجماعات السياسية. و تتمثل في وضوح برامج كل من الجماعات و الأحزاب بشكل محدد و مختلف عن الآخرين, إلى جانب وضوح الانتماءات لأحد التكتلين سواء المحافظ أو الإصلاحي.(198)

و مع أن الديمقراطية تحققت في السنوات القليلة الماضية مع مجيء خاتمي إلا أنها مازالت مقصِّرة, و أكبر دليل على تقصيرها عدم انتقال التجربة الديمقراطية لمستوى مختلف بالنوعية و التطبيق عن المستويات الجارية في الجوار الإسلامي(199)كتركيا مثلاً.

ثالثاً: حرية التعبير: تعتبر قضية حرية التعبير من القضايا الهامة في المسيرة الديمقراطية لإيران , و قد تباينت وجهات النظر بين من يريدون الحفاظ على النظام الذي أقامه آية الله الخميني أثناء الثورة و حرب الثماني سنوات مع العراق , و من يتمنون تطويره و يدركون أن عدم فعل ذلك ربما يؤدي إلى الإطاحة به بأكمله. مما جعل من حرية التعبير موضع خلاف كبير في السنوات الأخيرة , سنتحدث عنه في عدة مستويات, هي:

١- **حرية الصحافة**: شهدت إيران صدور عدد كبير من الصحف و المجلات التي تتبنى وجهات نظر انتقادية , و ناقشت العديد من القضايا كانت تعتبر من المحرمات في الماضي , مثل قضايا المرأة و الديمقراطية و الليبرالية و التفسيرات المختلفة لأحداث التاريخ الإسلامي, و بالأخص تلك التي يركز عليها الفكر الشيعي في القرن الأول من الهجرة , و كذلك ناقشت الصحافة مسائل أكثر حساسية مثل نقد مبدأ ولاية الفقيه , و الحد من سلطات مرشد الثورة. و كان رد فعل المحافظين على تلك الدعوات شديداً فأقاموا عدة دعاوى أمام محاكم الثورة

---

(196) المرجع السابق عينه ص٨٦.

(197) عبد المؤمن , محمد السعيد, الديمقراطية الإسلامية في إيران , مختارات إيرانية , عدد ١ , آب٢٠٠٠, ص ٤.

(198)المرجع السابق عينه, ص٥.

(199) الطعان, غسان, التغرب في الثقافة الإيرانية, مرجع سابق, ص٣١٨.

مسألة الخليج الفارسي تحتل الدرجة الرابعة . لكن لا يعد الوضع عاجلاً كما في شرق إيران (أفغانستان) و غربها (العراق) فعواقب الملفات المفتوحة و التهديدات القادمة من الشرق و الغرب تأتي على المدى الزمني القريب و ليس على المدى الزمني البعيد كما هو الحال بالنسبة لشمال ايران .

٢- **المستوى الإقليمي** : إن الاختلاف القوي بين الولايات المتحدة الأمريكية لن يتضح في تأسيس النظام العالمي الجديد القائم على القيم الغربية , بل إنه سيتضح بشكل أكبر في معارضة التوجه الفردي من جانب الولايات المتحدة , و سعيها لإثبات محوريتها في المعادلات الدولية , مما سيؤدي إلى ظهور نوع من ردّ الفعل الاعتراضي من جانب الدول الأوربية إزاء السياسات الأمريكية , و من ثم سيكون الهدف الأساسي لأوروبا إثبات مكانتها في المعادلات الدولية , و لهذا فإن تنبيه الولايات المتحدة إلى ضرورة الحصول على التأييد الأوروبي قد أصبح مطروحاً على أجندة الاتحاد الأوروبي , و قد اتخذ ذلك صورة أكثر جدية في الوقت الحالي .

و هذا أدى إلى مزيد من التقارب بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية , مما سيحقق نجاحا كبيراً في مجال السيطرة العالمية ليس للولايات المتحدة بل لـ "الليبرالية الديمقراطية" , و التوجه لإنشاء منطقة إقليمية جديدة , وإقرار السيطرة عن طريقها , أي ظهور ما يسمى بـ"السيطرة الإقليمية" و تعني النظم الإقليمية التي تشكلها القوى الدولية بهدف فرض سيادتها على المستوى العالمي بما يحقق مصالحها. لكن تبلور نظم إقليمية محلية تشكلها الدول الموجودة في الإقليم , يضعف هذا التوجه بل من الممكن أن يجعل ذلك الأمر الأوروبيين و الغربيين يتحولون من التنافس الإقليمي إلى التعاون الإقليمي.

ففي منطقة الشرق الأوسط يرتبط الوضع الأمني تماماً بالوضع السياسي , و الوضع السياسي الحالي فيها غامض أكثر من أي وقتٌ مضى , وهو أقل أمناً و استقراراً . حيث فرضت النماذج أو الأشكال الأمنية و السياسية على المنطقة كنموذج المثلث الأمني الأمريكي زائد البلدان العربية و الدول الغربية ذات الدور المؤثر و الفاعلة في المنطقة .

إنَّ كلَّ واحدة من بلدان المنطقة تسعى للحصول على الحصة الأكبر في معادلة "القوة و الأمن و العلاقات" , و تعمل لإقناع العناصر الدولية و الإقليمية الفاعلة بقبول نموذجها . و لكن يمكن تحويل النموذج الأمني في منطقة الشرق الأوسط عموماً و في المشرق العربي خصوصاً إلى معادلة محلية , و ذلك بمشاركة إيران و الدول العربية في المنطقة (و هذا ما سنطرحه وندرسه بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة) و يحتاج هذا النموذج للقوة و اللين معاً , حيث نلحظ أن الفارق بين الظروف الراهنة و العقود المنصرمة هو حلول القوة مكان اللين في معادلات الأمن و العلاقات الدولية .

و هناك أيضاً تحولاً طرأ على بلدان حوض الخليج الفارسي في العامين الفائتين يمكن عده تحولاً إيجابياً, بعدما باتت هذه البلدان تحتسب أن الأمن الأقل كلفة هو الأمن الذي يقوم على الشراكة الإقليمية . فالتكاليف الباهظة للتنافس و النزاعات الإقليمية جعل هذه الدول تشعر أن التوصل إلى حد أدنى من التفاهم في هذه المنطقة يمكن أن يحقق لها أمناً حقيقياً ,(168) كما أن الشعور بالحاجة إلى وجود الأجانب في منطقة الخليج تقلص إلى حدٍ ما, مما انعكس إيجابياً على أمن المنطقة عامة وعلى الأمن القومي الإيراني خاصة.

و يعني التكتل الإقليمي , مجموعة الدول التي تقع بشكل مستمر تحت تأثير عامل أو عدة عوامل خارجية أمنية بشكل يجعلها تتحالف لمواجهة هذه العوامل و يرتبط مصير الدول الأعضاء من الناحية الأمنية ببعضها بشكل مستمر . بينما سيكون اللاعبين الفرادى أولى الأهداف لقوى السيطرة بغرض إثبات و تحقيق تفوقها العالمي. و بناءً على هذا , يتضح أنه

(168) سريع القلم, محمود, التحولات الجيوبولتيكية و الأمن القومي في إيران, شؤون الأوسط, عدد ٨٤, سنة ١٩٩٩, ص٩.

يجب على الجمهورية الإسلامية تبني التكتيكين التاليين حتى تستطيع إثبات وجودها في العالم القادم , و هما :

١- العمل على تأسيس نظم بمحورية إيرانية , أي تصبح الجمهورية الإسلامية القوة المهيمنة في النظم الإقليمية المطروحة .

٢- العمل على إيجاد مكان لإيران في النظم الإقليمية الجديدة , حتى و لو لم يكن لإيران فيها دور القوة الضاربة .(169)

و هذا يعني أنه :

أ- يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أثناء تحديد شركائها الإقليميين أن تختار الدول التي تتشابه معها في المصالح .

ب- يحظى دور "القوة المحورية" باهتمام شديد في بلورة النظم الإقليمية الجديدة لأن كثيراً من الاختلاف و التعارض الموجود بالفعل يتم احتواؤه من خلال وجود قوة محورية مهيمنة .

ت- بالنظر إلى الهوة القائمة بين أوروبا و الولايات المتحدة فيما يخص مسألة "أمركة العالم" يبدو أن تكوين النظم الإقليمية في هذا الجانب سيواجه معوقات عديدة. بعبارةٍ أخرى, إنّ اختيار هذه المسيرة, يتطلب وجود اعتبارات ثقافية و سياسية و اقتصادية عديدة , بحيث يعتبر وجودها مقدمة لبلورة النظم الإقليمية الجديدة .(170)

و الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن التكتيك الأول هو في مقدمة الأولويات و الأهداف العليا للجمهورية الإسلامية , إلا أنه لا يجب تجاهل مقدماته و أدواته الضرورية . و هنالك العديد من العوامل التي تواجه هذه الأولوية منها وجود قوى معادية لإيران في المنطقة , مظاهر المعارضة الجادة لإيران , ومع هذا لا يجب على الجمهورية الإسلامية أن تنكر حقيقة "النظم الإقليمية" و أن تسعى وراء "نموذج المواجهة الفردية " .

و خلاصة القول أنه يجب على الجمهورية الإسلامية, أنّ تعيد تعريف نفسها في إطار "النظم الإقليمية" لأن العالم القادم سيكون "عالم الأقاليم" و ليس "الوحدات القومية" . و لهذا إنّ خلق الاستقرار في منطقة بحر الخزر , ودعم الشعب الفلسطيني و مواجهة الاتهام بالإرهاب . يجب أن يتم في إطار "النظم الإقليمية الجديدة" وليس في إطار السياسة الخارجية الإيرانية.(171)

ت ـ على المستوى الداخلي : و يلعب دوراً كبيراً في الأمن القومي الإيراني , وأهم المؤشرات في هذا المجال , هو الضمان الاجتماعي , ومدى الاعتراف بمشروعية الوضع القائم , والموارد المتاحة للبلاد , و قدرة القوى الأمنية و الدفاعية للمجتمع(172) , وهذا ماتداولناه بشيء من التفصيل في بداية هذا الفصل , وسنتحدث عنه من جانبٍ آخر في المبحث الأول من الفصل الثالث.

---

(169) د. افتخاري, أصغر, الإقليمية الجديدة و أمن الجمهورية الإسلامية, مختارات إيرانية, السنة الثالثة, عدد٣٥, يونيو٢٠٠٣, ص٥٨.

(170) المرجع السابق عينه , ص٥٧.

(171) المرجع السابق عينه , ص٥٨.

(172) سريع القلم, محمود, التحولات الجيوبولتيكية و الأمن القومي في إيران, شؤون الأوسط, مرجع سابق , ص١١.

متهمين أصحاب هذا التوجه بمعاداة الإسلام , فأغلقت السلطات الإيرانية أكثر من ٢٥ جريدة و مجلة. (200)

٢ – **الحركة الطلابية:** اتخذ الطلاب الإيرانيون من المظاهرات وسيلة للتعبير عن مطالبهم و انتقاداتهم , إلا أن الحكومة الإيرانية قمعت تلك المظاهرات بعنف. و قد بدأت أحداث العنف التي وقعت بين الطلاب و الشرطة الإيرانية في ١٩٩٨/٧/٨ بعد أن أغلقت الحكومة جريدة "السلام" التي تعتبر أكثر الصحف الإصلاحية شعبية.

و هذا ما أدى إلى أزمة سياسية ضخمة داخل إيران , فسرعان ما عمت المظاهرات المدن الإيرانية و شارك فيها أهالي الطلاب , حيث تحولت المطالبات من عزل رئيس شرطة طهران و فتح باب التحقيق لمعاقبة المتسببين في مقتل هؤلاء الطلاب إلى رفع شعارات تندد بتردي الأوضاع الاقتصادية و بطء مسيرة الإصلاحات السياسية. و قد احتوى الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي الموقف بالتنسيق مع آية الله علي خامنئي و استطاعت الحكومة الإيرانية إيقاف تلك المظاهرات على الفور, لكنها لم تستطع إغلاق هذا الملف و تقديم كل المسئولين عن تلك الانتهاكات للعدالة.(201)

٣– **حرية النشر:** لا توجد في إيران رقابة مسبقة على عملية نشر الكتب , غير أن وزارة الإرشاد تهتم بعد النشر بالبحث عن القضايا التي تعتبرها مسيئة للمبادئ الدينية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية , أو تلك التي تسخر من المقدسات و ثوابت الأمة , و تمنع تداولها.

و تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المعارضين وجدوا في الحركة التي يقودها التيار الإصلاحي لافتة مقبولة للتعبير عن آرائهم , و وسيلة لتطوير الانضمام السياسي الإيراني ليتجاوب مع الظروف العالمية الراهنة .

ثالثاً: المرأة:

إن الثورة الإيرانية لم تمنع النساء من حقوقهم المختلفة التي حصلن عليها قبل الثورة , سواء أكانت حقوقاً سياسية أو اجتماعية أو ثقافية , كما لم تمنع النساء من المشاركة العامة في جميع المجالات , و كل ما فعلته هو وضع جميع الحقوق في ظل أحكام الشريعة الإسلامية , فالأصل العشرين في الدستور الإيراني ينص على أن جميع أفراد الأمة من الرجال و النساء يتساوون في حماية القانون.

و قد أوضح الأمام الخميني المرشد العام للثورة الإسلامية رأيه في المرأة بقوله (لم يكن الإسلام يوماً معارضاً لحرية المرأة بل عارض تحويلها إلى سلعة رخيصة و أعاد إليها كرامتها و شرفها . إن المرأة كالرجل حرة في تقرير مصيرها و في اختيار نشاطاتها . إن نظام الشاه يسعى لإغراق المرأة في الأمور اللاأخلاقية ليمنع من تحررها , إن نظام الشاه سحق حرية المرأة .) (202)

و بعد قيام الثورة الإيرانية ازدادت مشاركة المرأة الإيرانية في الحياة السياسية, حيث أصبحت تشارك في تنفيذ وصنع السياسات العامة في الوقت الراهن بشكل ملحوظ ولافت للنظر, حيث إنها تحتل المناصب العليا, ومنها نائبة(203) ومستشارة للرئيس, وفي مجلس الشورى الإسلامي.

تحسن وضع المرأة في إيران بعد انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في عام ١٩٩٧, خاصة فيما يتعلق بتزايد دورها في مؤسسات صنع السياسات العامة في إيران. و

(200) عبد العاطي، محمد، حقوق الإنسان في إيران، www.algzire.com، ٢٠٠١/٤/٣.

(201) المرجع السابق عينه.

(202) الزين، حسن، الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية و الاجتماعية، لبنان، بيروت، دار النهار، ط ١٩٧٩، ص ١١٩.

(203) Salvatore Lombardo,Un Printemps Tunisien (Marseille:Autres Temps,1998),pp83-91,surtout l'exemple de " Maille Fil" et de sa directrice Amel Bouchamaouim.

زيادة فعالية دورها في الحياة الاجتماعية بصفة عامة في إطار التجديد الذي يسود المؤسسة الدينية في إيران بصفة خاصة , وفي هذا الصدد, صدر قرار يجيز للمرأة إمامة الصلاة, و الموافقة على شغل المرأة لمنصب القاضي, حيث تم تعين محامية بدرجة قاض في إحدى محاكم العاصمة طهران.

و هناك قيود تعترض المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية هي على نوعين, قيود قانونية (القوانين والتشريعات) وقيود عملية إجرائية (حرية الرأي والتعبير). بالنسبة للقيود الأولى فإن بعض القوانين والتشريعات تتضمن تمييزا للرجل عن المرأة , فليس من سلطة المرأة طبقا للقوانين الحالية الموافقة على إجراء عملية جراحية طارئة لطفلها , وإذا توفى الأب فلا تظل رعاية الطفل من حق الأم بل تمنح للجد ويقول المراقبون الغربيون , انطلاقا من هذا الوضع , أن المرأة في إيران تعامل باعتبارها أدنى درجة من الرجل . أما النوع الثاني من القيود فهو يتمثل في الاعتقالات والمحاكمات التي تتم لصاحبات الرأي والفكر من النساء الإيرانيات حتى وصل الأمر لمحاكمة نائبات في البرلمان. (204)

---

(204) حسانين , علي رضا, الدور السياسي للمرأة الإيرانية, www.ahram.org.eg .

الفصل الثالث
المحددات المتغيرة للدور الإيراني في المشرق العربي

المبحث الأول: البيئة الداخلية.
المطلب الأول: الوضع الداخلي.
أولاً: الفئات الاجتماعية.
ثانياً: الأحزاب السياسية.
المطلب الثاني: التيارات السياسية.
أولاً: مدخل نظري.
ثانياً: أنواع التيارات السياسية.
ثالثاً: الصراع بين التيارين البارزين في إيران على الصعيد الدولي.
المطلب الثالث: صراع القوى السياسية.
أولاً: وفاة الخميني والصراع على السلطة.
ثانياً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام ١٩٩٧.
ثالثاً: مظاهرات الطلبة.
رابعاً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة التاسعة عام ٢٠٠٥.
المبحث الثاني: البيئة الإقليمية.
المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الإقليمية.
المطلب الثاني: السياسة الإيرانية اتجاه سورية ولبنان.
أولاً: توجهات السياسة الإيرانية في سورية و لبنان.
ثانياً: تحديات السياسة الإيرانية في سورية و لبنان.
المطلب الثالث: تأثير البيئة الإقليمية.
أولاً: العامل الخليجي.
ثانياً: العامل التركي.
ثالثاً: عامل آسيا الوسطى.
المبحث الثالث: البيئة الدولية.
المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الدولية.
المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية.
أولاً: العامل الأمريكي.
ثانياً: العامل الأوروبي.
ثالثاً: العامل الروسي.

المبحث الأول
البيئة الداخليـــة

المطلب الأول: الوضع الداخلي:

تعتبر إيران من المجتمعات المعقدة في تركيبتها الاجتماعية والسياسية وأكثر المصطلحات انطباقاً على المجتمع الإيراني هو "المجتمع الموزايكي", وفي هذا الوصف يجب التفريق بين مفهومي الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية. فليس بالضرورة أن يكون كل حزب سياسي معبراً عن طبقة اجتماعية بذاتها, والعكس صحيح كذلك. لذلك يجب عند دراسة التيارات السياسية معرفة الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية , حتى يمكن الوقوف على تداخلاتها والتمكن من قياس تأثيرها السياسي على القضايا الدولية التي تقع في إطار الاهتمام الإيراني .

أولاً: الفئات الاجتماعية: يتوزع المجتمع الإيراني على الفئات الاجتماعية التالي.[205]

١-علماء الدين: ويقسمون بناءً على تعدد المدارس الفكرية والفلسفية التي تمتاز بها الحوزة العلمية إلى نوعين هما:

النوع الأول: ويشمل علماء الدين الذين يعتبرون العمل السياسي من الأولويات الأساسية لمسؤوليات رجل الدين، ولهذه الفئة رصيد ضخم من المساجلات والمساهمات السياسية في التاريخ السياسي لإيران, وخاصة منذ بداية القرن العشرين، حيث ساهموا في الثورة الدستورية لعام ١٩٠٥ والثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩. ويتصدر قائمة هذه الفئة من المعاصرين الإمام الخميني والرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، ومرشد الثورة الإسلامية الحالي آية الله علي خامنئي.

النوع الثاني: وهم علماء الدين التقليديون الذين لا يتبنون العمل السياسي ، ويقتصر دورهم على الفصول الفقهية والأعمال الدينية البحتة، وليس هناك حد فاصل وواضح لنظرتهم الدينية، لذلك فهم في بعض الأحيان يعطون آراء في المجالات السياسية متى كان ذلك ضرورياً. ومن أمثال هؤلاء آية الله السيد موسى الزنجاني، وآية الله العظمى السيد مرعشي نجفي.

٢-الليبراليون: وهم خليط من البرجوازية الصغيرة والوطنيين القوميين، الذين ظهروا بمسميات متعددة منها "الجبهة الوطنية الثالثة" لعام ١٩٦٥, وتتمحور آراء هذه الفئة على تحرير الاقتصاد وإعطاء المزيد من الحريات العامة والتقارب مع الغرب, وخاصة الدول الأوربية،و من المعروف أن الرئيس الأول لإيران بعد الثورة "بني صدر" كان متعاطفاً مع طموحات هذه الفئة.

٣-اليساريون: أغلب أفراد هذه الفئة من المثقفين الذين يتبنون إما جزئياً أو كلياً، النموذج الماركسي في بناء الدولة الحديثة، ومنها من اضمحل أمثال حركة مجاهدي خلق (١٩٦٠) وحزب تودة (١٩٤٠).

٤-التجار (البازار): يعتبر التجار أو ما يطلق عليهم بالأدبيات الإيرانية "البازار" أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الإيرانية. ويرجع نمو التوجه السياسي للبازار إلى عام (١٨٣٧) عندما تصدى التجار الإيرانيون في تلك الفترة للتجار الأوربيين وشاركوا بعدها في الثورة الدستورية ؛ وقد استند التحالف بين البازار وعلماء الدين بحكم العلاقة المالية التي تتمحور حول الزكاة (الخمس العشري) لدرجة استقل فيها رجال الدين في الدولة، و

---

(205) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن تعقيدات الفئات الاجتماعية في إيران, يمكن الرجوع إلى كتاب منصور معدل "الفئات والسياسة الإيديولوجية في الثورة الإيرانية" Moaddel, Minor (1993), class, politics and ideology in Iranian Revolution New York. Colombia Ministry press

"البازار" بشكل عام هم مع الإصلاح الاقتصادي، ومع أي سياسات داخلية أو خارجية تنشط التجارة وتحمي مصالحهم.

٥-**الفلاحون:** وتعتبر هذه الفئة الطبقة العريضة من الشعب، ولكنها غير منظمة بل خاضعة لتبعية عدة جماعات سياسية وخاصة لرجال الدين عن طريق الاتصال غير الرسمي المتمثل بخطباء المساجد حيث أن معظم التأييد الشعبي للحكم الإسلامي يأتي من هذه الفئة.

٦-**الطلبة:** وهم طلبة الحوزات الدينية والجامعات في شتى المدن الإيرانية، ومن المعلوم أن تأثير الطلبة في الحياة السياسية الإيرانية يعتبر أحد العوامل الأساسية في الحسبة السياسية، فبالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تتمتع به هذه الشريحة، فإنها تعتبر الدولاب الرئيسي لمحركات الثورة والسياسة في إيران، كما تلعب دوراً كبيراً في توضيح السياسة الخارجية الإيرانية. و من بين /٤٤/ تنظيما طلابياً موجوداً في إيران هناك /٢٤/ تنظيماً يميل للإصلاحيين بشكل محدد و واضح, وهناك تنظيم واحد يميل للمحافظين بنفس الدرجة, والحقيقة أن هذه الشريحة الاجتماعية تتنوع في اتجاهاتها السياسية التي توصف بحالة غير ثابتة(206).

٧-**العمال:** بالرغم من عدم تبلور الدور السياسي للعمال ضمن إطار تنظيم محدد، إلا أن أهميتهم تتصاعد. وذلك يرجع إلى سياسة التصنيع، وخاصة الصناعات الثقيلة التي أنشأتها حكومة الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني.(207)

ثانياً: الأحزاب السياسية: ومن أبرزها (208):

١- **رابطة علماء الدين المجاهدين:** تمَّ تأسيس هذه الرابطة بعد انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. وهي تُعبِّر عن ائتلاف يضم حوالي إحدى عشرة مجموعة صغيرة وكبيرة، كما تعبر هذه المجموعة بصورة عامة عن التيار اليميني المحافظ، ويتوافق هذا التيار السياسي مع برنامج الرئيس السابق رافسنجاني في سياسته الإصلاحية إلى حد ما ولكن اختلف تكتيكياً مع البرنامج السياسي الذي طرحه الرئيس خاتمي، وخاصة فيما يتعلق بحوار الحضارات. ويشكل هذا التيار الأغلبية البرلمانية، لكنه فشل في الوصول إلى منصب الرئاسة، ممثلاً بمرشحه الشيخ ناطق نوري في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ١٩٩٧. ولهذا التيار طروحات عديدة، وتأثير بالغ في السياسة الخارجية، وهو يمتلك أيضاً حق النقد والتشريع لأي من الأمور السياسية.

٢- **مجموعة الإعمار والبناء:** ظهرت هذه المجموعة على الساحة السياسية قبل الانتخابات التشريعية الخامسة في مطلع سنة ١٩٩٦، وقد أخذت غطاءً سياسياً وشعبياً من الرئيس رافسنجاني. وتعمل هذه المجموعة على الانفتاح الاقتصادي بصورة أكبر محاولة التركيز على بناء إيران من الداخل حتى تستطيع أن تقوم بدور فاعل ومؤثر خارجياً، ويضم هذا التجمع مزيجاً من التكنوقراط في تخصصات عديدة، وتحاول استمالة تجمعات الانفتاح الاقتصادي وأساتذة الجامعة والمثقفين.

٣- **تجمع علماء الدين المجاهدين:** و هو يعّد تياراً دينياً متشدداً. عارض الانفتاح الاقتصادي وخطط الرئيس رافسنجاني السياسية، ولقد مُني هذا التيار بخسارة برلمانية فادحة خلال الانتخابات الرابعة والخامسة على التوالي، مما أدى إلى تضاؤل تأثيره في السياسة الداخلية والخارجية. إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن هذا التيار حاول تنشيط نفسه عبر

---

(206) الانتخابات الإيرانية (ملف خاص) , مختارات إيرانية , العدد ٤١ , مرجع سابق , ص ٤١

(207) محمد، عبد الله يوسف، السياسة الخارجية الإيرانية، السياسة الدولية, العدد ١٣٨ , مرجع سابق, ص١٦

(208) لمزيد من الإطلاع على حركية الأحزاب الإيرانية انظر: حوار مع د. محمد حسن غفوري فرد , لا نريد ٢٠٠ حزباً في إيران , في , مختارات إيرانية , عدد ٤٠ نوفمبر ٢٠٠٣, ٢٦-٢٨.

التعامل مع الرئيس محمد خاتمي، ومن قادة هذا التجمع آية الله كروبي رئيس المجلس الثالث وحجة الإسلام محمد موسوي خوينيها.

٤- منظمة مجاهدي الشعب الإيراني (مجاهدي خلق إيران): يعود تشكيل هذه المنظمة إلى عام /١٩٦٠-١٩٦٣/ في عهد النظام الملكي. وهي منظمة ثورية تخلط بين بعض المفاهيم الإسلامية والاشتراكية العلمية. وتعتبر هذه المنظمة من أكبر الأحزاب السياسية المعارضة لنظام الحكم في إيران. لاعتقادها بأنه خرج من الإطار الإسلامي والديمقراطي، كما أن هذه المنظمة تقوم بأعمال عسكرية ضد النظام السياسي الحالي وتتخذ من العراق مقراً لها.

وفي المقابل تعتبر الحكومة الإيرانية هذه المنظمة إرهابية، مما يجعلها تندد بأية دولة تحاول أن تعترف بهذه المنظمة أو تستضيفها أو تدعمها، ولعل العراق كان يستخدمها كورقة رابحة ضد إيران، وذلك بغية أن تقوم الأخيرة بتضييق العمل السياسي على الجماعات العراقية المعارضة العاملة في إيران، وبناءً على ما سبق, يتضح أنه بالرغم من عدم تأثير هذه المنظمة بالسياسة الخارجية بصورة مباشرة، إلا أن سياسة إيران الخارجية تتأثر بصورة غير مباشرة بنشاطاتهم ، حيث تجعلها في حالة عدائية مع أي دولة تقدم أي نوع من العون لها.[209]

٥- مجاهدو الثورة الإسلامية – خط الإمام: يرجع تنظيم مجاهدو الثورة الإسلامية إلى فترة ما قبل الثورة عندما كانوا يكافحون ضد نظام الشاه، ولقد نشط هذا التنظيم بعد الثورة وتغلغل أفراده في جميع المؤسسات المهمة في الخارجية والجيش والحرس، وبسبب التوافق النظري بين أفراده، فقد اتسم هذا التيار بالشعبية والانتشار، وقد عمل في بدايته في الأمور الثقافية والفكرية حتى استطاع العمل في الحقل السياسي. حيث أخذ بمنهج التغير التدريجي من خلال امتزاج الإطار الإسلامي الذي وضعه الإمام الخميني والنظرة الواقعية لداخل وخارج إيران.

ولعل هذا المنهج كان سبباً لانضمام أعضاء وتجمعات أخرى مثل بعض أعضاء تجمع "رجال الدين المجاهدين" بعد خروجهم من تجمعهم واستطاع تيار خط الإمام استمالة بعض التجمعات الصغيرة نسبياً مثل "اللجنة الإسلامية" لمدرسي الجامعات و"لجنة المعلمين الإيرانيين" وبعض الكتاب الصحفيين والمثقفين الإيرانيين، كما أنهم تعاونوا بشكل كبير مع تجمع "كوادر الإعمار والبناء". وتيار خط الإمام بهذه الإمكانيات دعمَّ وبشكل كبير مرشحه السيد محمد خاتمي للرئاسة، ومن المتوقع أن يتواصل انتشار هذا التنظيم وبتفاعل أكثر مع الجماعات الأخرى في المجتمع الإيراني. ولقد دخلت هذه المجموعة للعمل السياسي حديثاً من خلال ١١ مرشحاً في الانتخابات البرلمانية الخامسة. وعلى الرغم من مواقفها العنيفة ضد الولايات المتحدة إلا أنها تنادي بالتوازن السياسي والانفتاح الحضاري على الشعوب ولهذه المجموعة صحيفة ذائعة الصيت تسمى "عصرما" والتي تعني عصرنا.[210]

٦- حزب جبهة المشاركة الإسلامية: ويعتبر هذا الحزب من أهم نتائج انتصار السيد محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية , حيث أسس هذا الحزب أواخر عام ١٩٩٧ من قبل شخصيات جامعية وصحفية و الأمين العام لهذا الحزب هو شقيق الرئيس خاتمي الدكتور محمد رضا خاتمي، ومن الأعضاء الكبار أيضاً السيد سعيد حجاريان مستشار الرئيس خاتمي. والصحفي عباس عبدي أحد الطلبة الذين هاجموا السفارة الأمريكية ـ ويعتبر معارضاً شديداً

---

(209) لمعرفة المزيد عن المنظمة و مصيرها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق , انظر: منظمة مجاهدي خلق بين إيران و أمريكا , مختارات إيرانية , العدد ٣٥ , مرجع سابق , ص ٣١-٣٧ .

(210) د. محمد، عبد الله يوسف: السياسة الدولية، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

للتيار المحافظ ـ والسيد محسن أمين زادة معاون وزير الخارجية الإيراني. وقد جذبت شعارات هذا الحزب "إيران لكل الإيرانيين" معظم الجيل الشاب الإيراني، وكانت سبباً في فوز هذا الحزب في عدد لا بأس به من مقاعد المجلس التشريعي السادس. فضلاً عن أن السيد رضا خاتمي قد فاز بالمرتبة الأولى في انتخابات طهران، وكانت صحيفة "مشاركت" ناطقة باسم هذا الحزب قد أغلقت لأسباب سياسية.

٧- **البيت العمالي وحزب العمل الإسلامي:** تأسس البيت العمالي بعد انتصار الثورة الإسلامية عندما تمَّ تشكيل رابطات إسلامية للعمال، و مُنح الترخيص الرسمي له عام١٩٩١، وأعضاؤه المؤسسون هم: علي رضا محجوب، علي الربيعي، سهيلا جلودار زادة ، أبو القاسم سرحدي زادة وهما نائبان في مجلس الشورى.

أما حزب العمل الإسلامي فقد منح الترخيص الرسمي في عام ١٩٩٩ ويعتبر كياناً سياسياً ولد عن البيت العمالي، وأعضاؤه المؤسسون هم: علي رضا محجوب-سهيلا جلودار زادة- عبد الرحمن تاج الدين -أبو القاسم سرحدي زادة وهو الأمين العام لحزب العمل الإسلامي والسيدة سهيلا جلودار زاده نائبة له، وقد فاز الاثنان في انتخابات المجلس التشريعي السادس عن مدينة طهران، بالإضافة إلى أن عدداً من أعضاءه كانوا نواباً في المجلس الخامس.

٨- **مكتب توثيق الوحدة:** منحت وزارة التعليم العالي الترخيص الرسمي لهذه المجموعة ذات التوجه الطلابي، و تقوم فلسفة هذه المجموعة على تنسيق نشاطات الجمعيات والرابطات الإسلامية لطلاب الجامعة في جميع أرجاء إيران. وقد ساندت هذه المجموعة جبهة الثاني من خرداد وتعزز دورها في النشاطات السياسية ومن أعضائها الرئيسيين في المكتب ميردامادي، علي افشار، هيثم سعيدي و علي موسوي خوينيها اللذان فازا في انتخابات المجلس التشريعي السادس عن مدينة طهران في قائمة جبهة المشاركة.

وهناك الكثير من المجموعات الصغيرة المتناثرة في المجتمع الإيراني، التي تقع على خط حدود الجماعات السالفة الذكر، إلا أن هذه الجماعات لا تعير اهتماماً خاصاً بالسياسة الخارجية أكثر من التركيز على أولويات داخلية ملحة، ومن الملاحظ أن هذه الجماعات غالباً ما تلجأ إلى الالتحام أو التضامن مع جماعات أخرى أكثر قوة حتى يتسنى لها بلوغ مرادها ولو بصورة نسبية، ومنها:

- حزب التضامن الإسلامي الإيراني: الذي أسس عام ١٩٩٨ من قبل عدد من الأشخاص منهم أعضاء مجلس الشورى.
- رابطة نواب المجلس ورابطة نواب المجلس السائرين على نهج الإمام: تتألف هاتان الرابطتان من نواب المجلس الحالي ونواب المجالس الأولى للثورة وقد حصلت رابطة نواب المجلس على ترخيص رسمي عام ١٩٩٨.
- تجمع السائرين على نهج الإمام: ومنح هذا التجمع صفة الحزب بصورة رسمية عام ١٩٩٨، ومن أعضائه المؤسسين سيد هادي خامنئي شقيق مرشد الثورة.
- الرابطة الإسلامية للمعلمين الإيرانيين: تمَّ منح هذه الرابطة صفة الحزب بصورة رسمية عام ١٩٩١.
- الرابطة الإسلامية لأساتذة الجامعة: تمَّ منح الترخيص الرسمي لهذه الرابطة عام ١٩٩٠.
- الرابطة الإسلامية للمهندسين الإيرانيين: تمَّ منح الترخيص الرسمي لهذه الرابطة عام ١٩٩١.
- الرابطة الإسلامية للأطباء الإيرانيين: تمَّ منح هذه المجموعة وضع الحزب عام ١٩٩٣.

- رابطة المرأة الإيرانية والتجمع الإسلامي للنساء: تمَّ منح هاتين المجموعتين المهتمتين بالنشاطات النسوية الترخيص الرسمي للرابطة عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٨ للتجمع ومن النساء المؤسسات لهاتين التجمعين: زهرا مصطفوي ابنة الإمام الخميني، فاطمة طباطبائي زوجة المرحوم أحمد الخميني بالإضافة إلى عدد من النسوة وهن نائبات في المجلس.(211)

هذا وتتوزع جميع المجموعات والأحزاب السالفة الذكر في نسق التيارات السياسة الموجودة في إيران كما سندرس تباعاً، لكن هناك مجموعات سياسية مستقلة رسمية وغير رسمية، أما أهم المجموعات السياسية الرسمية المستقلة فهي:

١-**حزب التنمية والاعتدال:** أعلن هذا الحزب عن تأسيسه في عام ١٩٩٩ على الرغم من إعلان المتحدث الرسمي باسمه بأن هذا الحزب لا ينوي تشكيل ائتلاف مع المجموعات الأخرى خلال الانتخابات التشريعية , إلا أن هذا الحزب يُتهم بأنه خرج من تحت عباءة الشيخ هاشمي رافسنجاني , سيما وأن ابنته السيدة فاطمة هاشمي رافسنجاني من مؤسسيه ويعد من المحسوبين على رابطة رجال الدين التيار المحافظ.

٢-**حزب الخضر:** أسس عام ١٩٩٩ ولم يقدم برنامجاً شاملاً عن أهدافه إلا أنه قدم قائمة انتخابية خلال انتخابات المجالس البلدية والقروية، كما حافظ هذا الحزب مع حزب التنمية والاعتدال على موقف مستقل من أجل أن يظل متميزاً عن جميع المجموعات الأخرى.

أما المجموعات السياسية غير الرسمية فهي:

١-**حركة الحرية في إيران:** بدأت هذه المجموعة حياتها كحزب في الستينات قبل انتصار الثورة الإسلامية، وأحد أعضائها القياديين هو المهندس مجدي بازركان رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية. وقد تمَّ حظر نشاط هذه الحركة بعد فترة من قيام الثورة بموجب رسالة إلى وزير الخارجية من الإمام الخميني ، غير أنها تحاول أن تعود لنشاطها على الساحة السياسية مرةً أخرى ، ولها موالون كثر بين فئات الجامعيين والمثقفين الإيرانيين, وتتهم دائماً بالموالاة للغرب.

٢-**حزب الشعب الإيراني:** يعتبر هذا الحزب من أحزاب الجبهة الوطنية في الأيام الأولى للثورة إلا أنه أعلن انفصاله عن الجبهة وتولى رئيس الحزب (داريوش فروهر) وزير العمل في حكومة بازركان , و يمكن اعتبار هذا الحزب بحكم المنتهي بعد اغتيال داريوش فروهر وزوجته من قبل سعيد إمامي الذي انتحر في السجن بعد اكتشاف أمره عام ١٩٩٧.

٣-كما توجد أحزاب غير رسمية مثل "حزب أمة إيران"، و "حركة المناضلين المسلمين" بزعامة الدكتور حبيب الله بيمان ولهذه الحركة ميول قومية وديمقراطية، بالإضافة إلى اتحاد الإيرانيين (بان -إيران). (212)

---

(211) د. تركي، صقر، التقرير السنوي، إدارة الدراسات، وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية ، عام ٢٠٠١، ص ٧٣- ٧٤- ٧٥.

(212) المرجع السابق نفسه, ص ٧٦.

المطلب الثاني: التيارات السياسية:

أولاً: مدخل نظري:

منذ البداية لابد من الاعتراف بعدم وجود توافق عام ودقيق فيمـــا يتعلـــق باصـــطلاحات "التيار" و"التيارات" و"الفصائل" في العلوم السياسية[213].

ففي الأبحاث التي جرت في هذا المجال استخدم مفهوم "التيار" للدلالة على:

- التجمعات التي تتكون داخل حزب سياسي واحد.
- التجمعات التي تتكون خلال حرب أهلية.
- التنافس الحاصل داخل نظام الحكم, و هذا ما يمكن عكسه على الحالة الـــسياسية فـــي ايران.

ويمكن أن يكون التفاهم بين التيارات المتنافسة نتيجة عوامل:

الأول: يمكن أن تعرض ظروف يكون للتيارات السياسية فيها قوة متساوية في النظام، مع عدم الاتفاق بينها على التعايش السلمي.

الثاني: الخطر الخارجي، فالاستفادة منه كانت على الدوام سبباً مناسباً ومؤثراً في إيجـــاد الوحدة الوطنية، ومثال ذلك الوحدة التي تحققت بين أبناء الشعب الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ مقابل الهجوم العراقي.

الثالث: الضرورات الاقتصادية يمكن أن توجد نوعاً من التفاهم بين التيارات والفـــصائل السياسية في الداخل الإيراني على الرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية، لأنـــه بقـــي خـــارج السياسية داخل الحكم[214] , وهذا العامل غير قادر على خلق نوع من التفاهم بـــين التيـــارات المنظومة السياسية الداخلية بل استخدم ورقة للضغط والتنافس بين التيارات. بينما يبقى العامل الأول والثاني هما الأقرب لخلق هذا التفاهم في الداخل الإيراني إن حصل نوع مـــن الـــوعي السياسي داخل المنظومة الفكري للتيارات على أساس أن الصراع الاستئصالي لا نهايـــة لـــه وربما تكون نهايته مع نهايتهم.

ويؤدي قادة الدولة الكبار دوراً أساسياً في العلاقات التي تحكم تلك التيارات أي أن القائـــد الأعلى يكون بمنزلة حكم بين التيارات لكي يوجد نوعاً من الموازنة بينها، وقد كان هذا الدور بارزاً خاصة في عهد مرشد الثورة آية الله الخميني، لأن تصارع التيارات كان شديداً آنـــذاك دون أن تكون لها تشكيلات سياسية منظمة لكي توفر الأرضية المناسبة لصراعاتها، وفي عهد قيادة آية الله خامنئي، أصبحت التيارات أكثر تنظيماً، إذ تمتلك استقلالاً أكثر في الرأي، وفـــي النتيجة انخفضت الصراعات الاستئصالية وظهر نوع من القيادة الجماعية التي لم تعد معهـــا حاجة إلى وجود قائد على مستوى كبير من القوة لكي يوازن بين تلك التيارات. ومـــع ذلـــك يحتفظ القائد بدوره، ففي ظروف معينة -مثلاً- يقوم بإضعاف تيار معـــين مقابـــل التيـــارات الأخرى. لكن وعلى أية حال, فإن مسؤولية القائد الأعلى تستوجب أن يضع نفسه في مكـــان أسمى من صراع التيارات ولا يدعم أي تيار بشكل مطلق، لأنه المرجع النهـــائي فـــي حـــل الخلافات. إلا أنه يمكن أن يتكون للقائد تياره الخاص به، من الذين يقومون بدور مستقل مقابل التيارات الأخرى.

---

(213) لمزيد من الإطلاع، راجع في ذلك: C.H.Lande, leaders, Factions and parties: the structure: Philippine politics (1965) , Ikhalaf, Arab factional Politics and Social Differentiation in Palestine (1988).

(214) برزين , سعيد , التيارات السياسية في إيران , دراسات عالمية عدد ٣٢ , ترجمة: علاء الرضائي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , دولة الإمارات العربية المتحدة , ٢٠٠٠ ص٥٤-٥٥.

و يؤدي وجود قادة أقوياء وكاريزميين دوراً خاصاً في ظروف الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث أو في ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي, ولكن دورهم ذاك يقل كثيراً في الظروف التي يكون للتيارات فيها نوعاً من الاستقرار والقبول.[215]

ثانياً: أنواع التيارات السياسية:

بعد قيام الثورة الإسلامية ظهرت عدة تيارات وتبلورت بخاصة في أواسط التسعينيات ولعل أول التيارات التي ظهرت داخل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية, هو التيار المعروف بالليبرالي بقيادة حكومة المهندس مهدي بازرجان. وقد شكل هذا التيار أول حكومة ـ الحكومة المؤقتة ـ بعد الثورة والتي استمرت تسعة أشهر. ثم اضطر التيار إلى تقديم استقالة حكومته والتراجع بعد جملة صراعات وصدامات سياسية مع القوى المتطرفة والثورية. و سنعتمد في دراسة هذه التيارات على المعايير والمحددات التالية: الفكر السياسي، تاريخ تشكيل التيار، المنشأ والقاعدة الاجتماعية والطبقية، القادة، الحالة التنظيمية، أساليب العمل والنشاط، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية.

١- تيار حزب الله:

وهو من أقدم التيارات في نظام الجمهورية الإسلامية، فقد ظهر مباشرة وبالتحديد بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران ضد النظام الملكي، ومن الناحية الفكرية فإن هذا الاتجاه متأثر بالراديكالية الطبقية، كما أن تفسيره للدين يخضع لتأثير هذا العامل، أما العناصر المميزة التي تؤثر في المضمون الفكري لهذا التيار فهي عبارة عن:

أ- التفسير الطبقي للتاريخ الإسلامي، خاصة التاريخ الشيعي، في دعم الفقراء ومساندتهم والوقوف بوجه الأرستقراطيين والنبلاء.

ب- أجواء المثقفين الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد تأثير نضال القوى الشيوعية ضد الإمبريالية والطبقية.

ولابد من الالتفات إلى أن تيار حزب الله لا يتحرك من موقع تقليدي صرف، بل على العكس، فهو في العديد من المجالات الفكرية يدعو إلى إعادة النظر والتجديد، ولذلك كان معرض هجوم من قبل الاتجاهات التقليدية داخل النظام.

وتمثل الطبقة دون الوسطى في المدن القاعدة الرئيسية للتيار وهي في الوقت نفسه من يعبر عنه، ويحاول هذا التيار التعبير عن الأهداف السياسية لهذه الفئات الاجتماعية، لأنه تكوّن مقابل التيار الليبرالي، كما أنه سيطر على السلطة أثناء الحرب مع العراق وقرن مصيره بها ومع الموافقة على قرار وقف إطلاق النار من قبل إيران اضطر التيار إلى التراجع، لكنه نشط في أواسط التسعينيات في البداية ضد ائتلاف تياري اليمين والمعتدل عام ١٩٩٤، ثم ضد ائتلاف التيارين المعتدل واليسار عام ١٩٩٦.

وفي القضايا الداخلية يعارض تيار حزب الله بشدة إقامة حوار سياسي بين مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة مع "المثقفين" والاتجاهات الليبرالية، لأنه يعارض أي سياسة مخالفة أو بعيدة عن النهج والأسلوب الذي اعتمد في بداية الثورة ولأن الحرية الاجتماعية لا تعني من وجهة نظره سوى حرية الرأسماليين في استغلال الطبقات الكادحة، أو على الأقل تعني التحلل الأخلاقي في المجتمع. كما يطالب هذا التيار بحكومة قوية تستطيع الوقوف أمام مثل هذه الحريات وتطبق برامج واسعة خاصة في المجال الثقافي من أجل مكافحتها.

وفي السياسة الخارجية، يتخذ حزب الله مواقف مناهضة للاستعمار والإمبريالية ويطالب بأساليب عنيفة وثورية ومثالية، لذلك نراه يهاجم التيار المعتدل "البراغماتي". ففي بداية الثورة، طرح هذا التيار مقولة تصدير الثورة إلى العالم كله، فكان شعاره "حرباً حرباً حتى النصر". ويدعو إلى النضال ضد إسرائيل والأنظمة العربية الرجعية ومواجهة النفوذ السياسي الغربي

---

(215) المرجع السابق نفسه ص ٥١-٥٢.

بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وبسب الضغوط القوية أعاد حزب الله النظر في سياسته الخارجية وجعلها تتلاءم مع الواقع العالمي، لكن هذه السياسة هي وقتية ومرحلية. أما في المجال الاقتصادي، ومع قبوله بالقطاع المختلط، فإنه يؤكد كثيراً على دور القطاع الحكومي ويعارض الاستثمارات الأجنبية والخصخصة.

وفي أواسط التسعينيات انتظمت القوى الأساسية في حزب الله ضمن تنظيمات منها: "جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية" و "أنصار حزب الله". كما أن صحف "صبح" و "كيهان"، و"الجمهورية الإسلامية" تعد المرُوِّج غير الرسمي لأفكار هذا التيار. أما أهم شخصيات هذا التيار وأبرزها فهم "آية الله أحمد جنتي" أحد الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور، وكذلك "حجة الإسلام محمد مهدي ريشهري" وزير المخابرات السابق، وقد رشح السيد ريشهري نفسه في الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ لكنه لم يَحُزْ سوى ٢% من مجمل الأصوات مما يدل على انخفاض نفوذ هذا التيار بين الشعب، و يتركز نشاط هذا التيار في مدينتي طهران ومشهد.[216]

٢- التيار المعتدل (الوسط):

حدث خلاف عام ١٩٨٤ على مستوى القيادة العليا حول القضايا الاقتصادية ومن ثم حول القضايا الدولية، وفي هذا الاختلاف احتفظ تيار حزب الله (بقيادة حكومة مير حسين موسوي) بتفوقه السياسي، واستطاع أن يعزل معارضيه، لكن في هذا الاختلاف نشأ تياران جديدان فالمجموعة التي اختلفت مع حزب الله حول القضايا الاقتصادية شكلت تياراً عرف فيما بعد باليمين الذي عارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية جميعها. والمجموعة التي اختلفت مع حزب الله حول قضايا السياسة الدولية، شكلت تياراً عرف فيما بعد بالتيار الذي يعطي الأولوية للمصالح أو ما يعبر عنه بالمعتدل أو "البراجماتي".

وظهر الاتجاه المعتدل مع أفول تدريجي للتيار الثوري المتطرف في نهاية الثمانينيات وبعد الحرب مع العراق ورحيل مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإمام الخميني ووصول هاشمي رافسنجاني إلى سدة الرئاسة. والدولة التي يدعو إليها هذا الاتجاه نوع من الحكومة الشعبية التي تكون لها قاعدة في المجتمع وتدار عملياً بواسطة الخبراء التقنيين وعلماء الدين معاً. ويرى هذا التيار أن المجتمع الديني حليف الدولة ويرغب في أن تكون المؤسسة الدينية تحت سلطة الدولة، يضاف إلى ذلك تعاملها العملي مع القضايا النظرية الدينية، فهو ينظر إليها من الزاوية العملية، ويهتم أكثر من كل شيء بتقييم التأثيرات والنتائج التي تتركها القضايا الدينية من الزاوية الحكومية وليس من الزاوية الدينية الصرفة. وميزة هذا الاتجاه أنه أكثر اعتدالاً في سياسته من غيره. فرغم إيمانه بوجود دولة قوية مركزية، فإنه على مستوى التنظيم والتنفيذ يتعامل باعتدال على أساس الخبرة مع التيارات الأخرى.

ويمكن القول أن أحد أسباب قوة هذا التيار تكمن في اختلاطه مع أقوى تيار فكري إيراني في القرن العشرين، أي التحديثين ولهذا التيار مواقف واضحة في السياسة الداخلية. وإذا ما بحثنا في مكانة التيار المعتدل بالنسبة إلى الهياكل السياسية الموجودة في البلاد، نلاحظ قربه من المؤسسة البيروقراطية الحكومية، إذ أن القاعدة المهنية لهذا التيار توجد في الأجهزة الحكومية وبين رؤساء هذه الأجهزة بالتحديد. وتجدر الإشارة إلى أن سائر اتجاهات النظام كانت لها مشكلات في التعامل والتعاون مع القوى الحكومية في السنوات التي تلت انتصار الثورة مباشرة، إلا أن التيار المعتدل وبسبب وجوده في التشكيلات الحكومية، أصبحت له علاقة وثيقة بالقوى البيروقراطية، بل أصبح جزءاً منها. ولأن هذا التيار تكنوقراطي وبيروقراطي في الغالب فقلما يؤكد الأساليب السياسية، ويعدُّ هذا نقصاً فيه، كما يعبر عن عدم

---

(216) المرجع السابق نفسه ص ٧٣-٧٦.

نضجه بشكل كامل، وكانت هذه النقيصة سبب إخفاق "كوادر البناء" في انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان.

أما في المجال الاقتصادي يرى التيار المعتدل نفسه حاملاً للواء فكرة التنمية والتطور الاقتصادي، كما يرى أن الخطط الخمسية لإعمار الدولة هي الإطار الأساسي لتنفيذ ذلك. وكانت الخطة الاقتصادية التي وضعها المعتدلون مبنية على ثلاثة محاور هي:

أ- تقليل دور الدولة في الاقتصاد.

ب- دعم القطاع الخاص.

ت- زيادة الضرائب.

وفي مجال السياسة الخارجية يؤكد المعتدلون أكثر من غيرهم على الواقعية، والتي تعني أن أسس العلاقات الدولية ليست مثالية، بل مبنية على أساس "القوة" كمعيار لمعرفة العلاقة بالدول الأخرى وتنظيمها. ولم تأتِ واقعية التيار المعتدل بسهولة، إذ هي حصيلة حرب امتدت ثماني سنوات مع العراق، وكانت نتيجتها تحسين العلاقات بالعديد من دول الجوار والمنطقة وكذلك بالدول الأوربية خاصة، بحيث خرجت إيران مع بداية التسعينيات من انزوائها وعزلتها تقريبا.

ومن ناحية القاعدة الاجتماعية، فهي موجودة بين الطبقات المرتبطة بالإدارة الحكومية كما أشرنا سابقا. أما ضعف هذا التيار مقارنة بالتيارات الأخرى فيكمن في:

- عدم إقامة علاقات تنظيمية بالمستوى المطلوب داخلياً.
- عدم التحرك بنشاط لتكوين تجمعات موالية خارج نطاق الحكومة، خاصة بين الطبقة الوسطى.

وأخيراً، تعتبر جماعة "كوادر البناء" أبرز مجموعة منسجمة في هذا التيار وتعد صحيفتا "همشري" و "إيران" الناطقتين غير الرسميتين باسم هذا التيار. أما الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني فليست له علاقة تنظيمية بجماعة كوادر البناء، لكنه يعد الملهم والمرشد الروحي لها (217).

٣- تيار اليمين:

توجد جذور تيار اليمين أكثر من أي شيء آخر في الفكر التقليدي الشيعي، وحسب رأي هذا التيار فإن شرعية النظام الجديد تأتي قبل كل شيء على أساس حكم الفقهاء وعلماء الدين ورأيهم. وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية، يعتقد بتضييق الحريات السياسية في المجتمع المدني، ولا يهتم بانفتاح الأجواء السياسية وإقامة حوار سياسي بين القوى. ويعارض معالم التجديد والحضارة الغربية، فعلى سبيل المثال يؤكد في قضايا المرأة الصورة التقليدية لها ويعارض بشدة أي تغيير في ذلك, لكنه يبدي مرونة من حيث المضمون.

إن تيار اليمين يعدُ بشكل عام محافظاً ويطالب بإبقاء العلاقات الاجتماعية التقليدية، خاصة في المجالات التي تكون في مصلحته بقائها، ويعتبر من الناحية الثقافية والاتجاه تقليدي معارض لمعالم التجديد الثقافي، ليحافظ على أقوى أرضية له في القاعدة الاجتماعية، ويعتبر أن أي تغيير في ذلك له تبعات خطرة على نفوذه الاجتماعي وسلطته السياسية.

لقد ربطت الجذور الثقافية تيار اليمين من الناحية الاقتصادية بسوق التجار التقليديين "البازار" فهو يؤكد دور القطاع الخاص، بشكله التقليدي في الغالب مثل التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي، أي أنه ينتسب إلى حلفائه التاريخيين "البازار".

وعلى أساس هذه الظروف التاريخية، كان تيار اليمين يعارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ويدعو إلى خصخصة العديد من مجالات الاقتصاد، ولابد من الإشارة إلى أن تيار اليمين يحافظ على التقليد الإيراني في تقديم السلطة السياسية على السلطة الاقتصادية. وفي

---

(217) المرجع السابق نفسه، ص٧٧-٨٠.

مجال السياسة الخارجية، فإن ميوله لها جذور أيضاً في الثقافة المعادية للأجنبي أما سبب خوفه منه فهو القلق من التغيير الذي قد يحصل في الثقافة التقليدية والتي تعد الخندق الأساسي لهذا التيار، مما يؤدي إلى زلزلة قاعدته الاجتماعية.

كان تيار اليمين يشكل الأقلية في الدورة الثالثة للبرلمان، ثم تساوى مع التيار المعتدل في الدورة الخامسة, لكنه حاز أغلبية مطمئنة من خلال سيطرته على ما يزيد عن ١٣٠ مقعداً في الدورة السادسة.

وتعتبر صحيفة "سالت" الصحيفة الرسمية للتيار. ومن أبرز وجوه التيار وشخصياته حجة الإسلام ناطق نوري، أما أهم تنظيماته فهما جماعة علماء الدين المناضلين "روحانيت" والهيئات المؤتلفة الإسلامية[218].

٤- تيار اليسار:

كان ظهور تيار اليسار آخر تحول مهم في مسيرة التيارات بداية التسعينيات، ويعتبر هذا التيار الأحدث بين التيارات الأخرى على الساحة الإيرانية. حيث ظهر بشكل واضح المعالم عام ١٩٩٤، وكان نتيجة لإعادة النظر في اتجاه حزب الله وقد تكتل تيار اليسار — بوصفه تياراً مستقلاً — في البداية مقابل التيارين المعتدل واليمين لكنه بالتدريج أصبح قريباً من المعتدلين، حيث ائتلف معهم في انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان عام ١٩٩٦ وفي الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ ضد تيار اليمين.

ولعل أهم ما يميز تيار اليسار عن التيارات الأخرى هو تأكيد ضرورة تطبيق الدستور واحترامه فيما يتعلق بحفظ حقوق الشعب وتنمية الحريات السياسية , حيث يرى أن ضمان الحريات السياسية والقانونية يشكل الأرضية الأهم للتنمية الاجتماعية. وهذا ما يجعله تياراً دستورياً ، تحررياً، تعددياً.

ويعتقد أن الحكومة الإسلامية هي التي يختارها الشعب المسلم ومشروعيتها تكمن في الالتزام بالأصول التي جاء بها الدستور، فهو يطالب بالمنهج السياسي في إطار القانون أي إيجاد مؤسسات تكون فيها العملية السياسية في البلاد رسمية. لذلك نراه ينتقد أساليب ومناهج العنف والمؤامرة وما يتشكل خلف الكواليس. وعلى صعيد السياسة الداخلية، يعمل تيار اليسار في مواجهة ثلاث جبهات:

الأولى: يجد نفسه مواجهاً لتيار اليمين بسب محافظة الأخير وسعيه لاحتكار السلطة والساحة السياسية. حيث تركز نشاط تيار اليسار في أواسط التسعينيات على إضعاف قوة تيار اليمين.

الثانية: يجد نفسه في مواجهة تيار حزب الله وينتقده بشدة لدعمه تيار اليمين, ويسعى بقوة إلى إضعاف الائتلاف غير الرسمي الموجود بين حزب الله وتيار اليمين.

الثالثة: يرى نفسه متمايزاً عن التيار المعتدل، ولكن سبب قربه منه, هو الاتفاق على تأكيد مراعاة الحريات والحقوق التي يكفلها الدستور، لذلك يتجنب مهاجمته بشكل مباشر.

وفي القضايا الاقتصادية، يؤكد تيار اليسار تنشيط دور الدولة في الاقتصاد وتسيير الأمور الاقتصادية عن طريق الأجهزة الحكومية.

وفي القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، يدعو تيار اليسار إلى الراديكالية والتطرف وفي بعض الأحيان إلى الثورية في العمل، وهي سياسة تتعارض مع ما انتهجه إزاء القضايا الداخلية من الاعتدال والدعوة إلى الحوار السياسي.

ويعتبر هذا التيار الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الرئيسي والأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويرى أن تحسين العلاقات بالدول الإمبريالية فاجعة لابد من الحيلولة دونها.

---

(218) المرجع السابق نفسه ص ٨١- ٨٣.

أما بالنسبة إلى التنظيمات، يعد مجمع العلماء المناضلين "روحانيون" الأساس الذي قام عليه تيار اليسار، وتعد صحيفة "سلام" الناطق غير الرسمي باسم هذا التيار، وتتألف القاعدة الاجتماعية لتيار اليسار من الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة والفئات الدينية في المجال السياسي وبعض الكوادر الوسيطة في البيروقراطية.

ثالثاً: الصراع بين التيارين البارزين في إيران على الصعيد الدولي:

أخذت التيارات السياسية منذ نهاية التسعينيات شكل تيارين أساسيين في إيران أو ما يسمى بمجموعتين سياسيتين لكلٍّ منها قدراته الخاصة [219] وهي:

أ- المجموعة الثورية (المحافظون).

ب- المجموعة الدولية (الإصلاحيون).

والمجموعة الثورية هي المسؤولة عن القوة العسكرية التقليدية بالإضافة إلى الحرس الثوري، و تصر هذه المجموعة على استمرارية الشرعية الثورية،و كما تعادي الولايات المتحدة الأمريكية, ولا تستطيع التقارب دون شروط مع الغرب. وإن أحد أهم إنجازات خاتمي هو أنه استطاع تغيير طبيعة وزارة الأمن وسيرها باتجاه إيجابي، وتسبب في إعفاء عدد كبير من العناصر القديمة والمتعصبة من العمل، أو أجبرهم على تقديم استقالاتهم من هذا الجهاز. ويمكننا اعتبار كل من السيدين (خاتمي ورافسنجاني) من المجموعة الدولية. والتي يمثلها جيل في الأربعين من عمره، يمتلك خبرات ثورية عامة.

وهناك فرق واضح بين الثوريين والدوليين، فالثوريون لا تجربة دولية لهم، فهم عاشوا في إيران ولم يغادروها، وكانت سياساتهم دائماً تتخذ بناءً على ردود الفعل تجاه الأحداث التي تواجههم، وكما ذكرنا سابقاً أن مكتب سماحة القائد في إيران هو مكتب لإيجاد التوازن بين مختلف القوى، وهناك تصور بأن القائد تابع للمجموعة الثورية، ولكنه عكس ذلك يقف في كثير من المواقف إلى جانب المجموعة الدولية.

وفي محاولة لمعرفة كيف تنظر هاتان المجموعتان إلى الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الفلسطينية، نجد أن المجموعة الثورية ترى أن إيران لو بدأت التعامل مع الولايات المتحدة فإن الأخيرة ستؤثر في رأيها على السياسة الداخلية والخارجية، وهي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على إحداث تغييرات واسعة داخل المجتمع الدولي، ولديها القدرات والطاقات لتحقيق ذلك. أما القضية الفلسطينية بقيت قضية مقدسة لدى المجموعة الثورية، حتى أن بعض أعضائها يعتقدون أن شرعية رجال الدين في إيران تنبع من مدى التزامهم بالقضية الفلسطينية وعدم اعترافهم بإسرائيل ورفضهم للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولدى هذه المجموعة مؤسساتها وبرامجها الخاصة وطريقة تعاملها مع المجموعات الفلسطينية، وهذا يعطي إيران مكاناً فريداً في منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للمجموعة الدولية (الإصلاحيين)، فهي ترى ضرورة التقارب مع الولايات المتحدة وترى أيضاً أن تغيير الموقف الإيراني تجاه القضية الفلسطينية مسألة هامة وضرورية بالإضافة إلى أنها تقبل الحل الدولي لهذه القضية الذي يضمن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة, وعودة لاجئيهم إلى مدنهم وقراهم طبقاً للقرارات الدولية. وإن على إيران أن تدفع الأمور بهذا الاتجاه وأن تتخذ سياسة غامضة تجاه إسرائيل, وبهذا تقترب هذه المجموعة من سياسة بعض الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية.

و تعتقد هذه المجموعة أن ٩٠% من مشاكل إيران مع الولايات المتحدة تتعلق بنظرة إيران إلى إسرائيل , وفي رأيهم أن اعتراض أمريكا على مشروع الصواريخ الإيراني، والمشروع النووي أيضاً مرتبط بسياسة إسرائيل تجاه هذه المشاريع ومعروف أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قد أصبح أكثر قوة خلال العشر سنوات الماضية, فعلى سبيل

---

(219) لمزيد من الإطلاع انظر: النبالي , عبد الله , الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية , الأردن , عمان , ٢٠٠٣ , ص ١٠٣-١٠٩ .

المثال أقنع الإسرائيليون البنك الدولي من خلال الولايات المتحدة بعدم تقديم أية قروض مالية لإيران[220].

ومن جانب آخر، فقد اتضحت مواقف المجموعتين بعد أحداث الحادي عشر من أيلول حيث شهدت الساحة الإيرانية تبايناً واضحاً بينهما فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الملف، فقد ذهب التيار الإصلاحي إلى أهمية أن تستغل إيران هذا الموقف من أجل تحقيق انفراجة في علاقتها مع الولايات المتحدة ، حتى لا تتأزم الأمور بشكل أكبر مما هو قائم بالفعل، و لأن إيران سوف تصبح مطوقة بالوجود الأمريكي[221]وزادت القوى الإصلاحية من نشاطها داعية على لسان بعض الشخصيات المحسوبة عليها , وفي المقدمة "الدكتور حسين ميردامادي ــ رئيس لجنة الأمن القومي والشؤون الخارجية في مجلس الشورى وصاحب صحيفة "نيروز" ذات الاتجاه الإصلاحي المتطرف ــ إلى انضمام إيران إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، كما أشارت إلى أن هناك فوائد عديدة سوف تجنيها إيران من انضمامها للتحالف منها استرداد الودائع الإيرانية المجمدة لدى أمريكا، وتدفق الاستثمارات الغربية إلى إيران ودفع الحصار المفروض منذ سنوات والارتقاء بالمستوى المعاشي للشعب الإيراني.[222]

بينما ذهب التيار المحافظ إلى أن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين يظل مرتبطا بضرورة مراجعة الولايات المتحدة لسياستها في الشرق الأوسط، ولكن هذا التيار لم يستنكر التعاطي الأولي من قبل المؤسسات الرسمية الإيرانية مع الأزمة, وربما تكون هذه هي جزئية التجديد التي طالت الموقف الإيراني تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة.[223]

وعلى هذا الأساس بدأت الصحف المحسوبة على التيار المحافظ حملة شديدة على كل الآراء التي روجت للتعامل مع واشنطن تحت ستار مكافحة الإرهاب حتى الرئيس خاتمي لم يسلم من الانتقاد كونه بالغَ في التعاطف مع الشعب الأمريكي على أثر أحداث نيويورك وواشنطن. وفي تطور آخر شكل رئيس السلطة القضائية ــ وهي خاضعة لسيطرة المجموعة الثورية كما أشرنا سابقاً ــ السيد محمود هاشمي شهرودي بتوجيه من قائد الثورة محكمة خاصة لمحاكمة أي مسؤول إيراني يظهر عليه التخاذل في الموقف أو يبدي رغبة في التعامل مع مسؤولي الإدارة الأمريكية.[224]

كما حاولت المجموعة الدولية (الإصلاحيون) إقناع مرشد الثورة خامنئي بوجهات نظرها حول أسلوب إدارة السياسية الخارجية للبلاد، من خلال الرسائل الموجهة إليه، وهي مؤخراً استطاعت إقناعه في التوقيع على الملحق الإضافي لمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل من منطلق أن إيران إذا لم توقع على المعاهدة فسيحل بها ما حل بالعراق عام ١٩٩١. وإذا رفع الموضوع إلى مجلس الأمن فلن تستطيع إيران أن تجد من الأصدقاء فيه من يدافع عنها، ولو صدرت عقوبات ضد إيران فستجعلها حتماً كالعراق ١٩٩١, وسيصبح الأوربيون عاجزين عن التعامل مع إيران اقتصادياً".[225]

(220) د. سريع القلم محمود, التيارات السياسية في إيران , محاضرة ألقيت في مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية , إيران , طهران , عام ٢٠٠٤ .

(221) عبد المزمن , سعيد , التفاعلات الإيرانية - العربية و الإقليمية , التقرير الاستراتيجي العربي www.ahram.org.eg.

(222) د.سريع القلم، محمود، التيارات السياسية في إيران, مرجع سابق.

(223) عبد المزمن , سعيد , التفاعلات الإيرانية - العربية و الإقليمية , التقرير الاستراتيجي العربي, مرجع سابق .

(224) التقرير السياسي، التطورات الداخلية الأخيرة في إيران، إدارة آسيا، وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠١، ص١-٢-٣.

(225) د.سريع القلم، محمود، مرجع سابق.

المطلب الثالث: صراع القوى السياسية:

أولاً: وفاة الخميني والصراع على السلطة:

أثارت وفاة الزعيم الإيراني آية الله الخميني عدداً من التكهنات حول مستقبل الثورة الإيرانية التي ظلت ما يزيد عن عشر سنوات تأخذ كثيراً من اهتمامات المحللين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط ذلك لأنها تعد أحدث ثورات القرن العشرين. كما أنها جاءت بنموذج جديد للثورات أطلق عليه "الثورة الإسلامية" والأمر الآخر الذي أثار المزيد من التكهنات عقب وفاة الخميني هو اختيار علي خامنئي خلفاً للإمام الراحل وهو الاختيار الذي لم يتوقعه أحد من المعنيين بشؤون الدولة الإيرانية.

فخامنئي وإن كان من "السادة" الذين هم من سلالة الرسول لم يرد اسمه على الإطلاق ضمن المرشحين لهذا المنصب لأنه لا يملك صلاحية المرجعية التي نصت عليها المادة (١٠٧) من الدستور الإيراني[226]، والصلاحية هي المرحلة التي تؤهل صاحبها للإفتاء والاجتهاد بحيث يصح له أن يكون مرجعاً فقهياً له مقلدوه وأتباعه , وهي مرتبة لا يبلغها المرء إلا بعد أن يعد رسالته العلمية التي تؤهله لأن يصبح "آية الله" ويجوز له أن يجتهد, وبعد ذلك ينفتح أمامه الطريق ليصبح مرجعاً، ولكن خامنئي يعد في مراتب الحوزة "حجة الإسلام" و لم ينل لقب "مجتهد" إلا عندما اعترف به الخميني و هو على فراش الموت بحضور شاهدين[227], وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد إلى منحه لقب "آية الله" حتى يكون أهلاً للمنصب الذي تولاه، وعلى الرغم من أن خامنئي يفتقر إلى المكانة الدينية التي كان يتمتع بها آية الله الخميني، إلا أن اختياره في هذا المنصب يحمل دلائل مهمة تتمثل في الآتي:

١- إنه يمثل وجهة النظر المحافظة والمعتدلة في النظام الإيراني فهو بين جماعة الروحانيات التي تضم كبار العلماء المناضلين منذ عهد الشاه وتتبنى موقفاً محافظاً في أمور السياسية والاقتصاد.[228]

٢- أثبت هذا الاختيار أن تيار العلماء المحافظين لا تزال لهم الغلبة في المؤسسة الحاكمة في إيران خاصة داخل مجلس الخبراء وصيانة الدستور, وأن تيار التشدد الذي يمثله بعض رموز الجيل الثالث مثل أحمد الخميني ومحتشمي كروبي وغيرهم ليس لهم تأثير قوي في مؤسسات صنع القرار.

٣- إن اختيار خامنئي يضعف نسبياً "مبدأ ولاية الفقيه" بغض النظر عن الإجراءات التي اتخذت لإضفاء صفة الشرعية على هذا الاختيار، فخامنئي ليس هو الأكثر علماً وقوة بين رجال الدين في إيران، فهناك من الناحية الدينية ستة يحوزون على لقب آية الله العظمى بالإضافة لعلماء وشخصيات دينية بارزة تعيش داخل إيران، ولا يمكن لخامنئي أن يفرض على أي من هؤلاء آراءه وقراراته و اجتهاداته.

٤- بعد وفاة الإمام الخميني اشتد الصراع بين القوى التي تعتبر نفسها تمثل خط الإمام كنجله أحمد وتياره المتشدد، وبين تلك القوى التي تريد الابتعاد فعلياً عن خط الإمام دون أن تعلن ذلك، وعلى رأسها هاشمي رافسنجاني، وكذلك بين خامنئي وكل منهما، لكن يعد اختيار خامنئي لمنصب المرشد انتصاراً كبيراً لهاشمي رافسنجاني حيث كان يوجد تنسيق بين الاثنين منذ انتخابات مجلس الشورى في صيف عام ١٩٨٨ وكان الدافع الأساسي لهذا التنسيق هو مواجهة نفوذ أحمد الخميني. ورافسنجاني عمل بلا شك على إعطاء صفة الديمومة لاختيار

---

(226) لمزيد من الإطلاع انظر: مجموعة من الباحثين , الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية , المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية , سوريا , دمشق , ط ٢٠٠٤ , ص ٣٧٢-٣٧٤ .

(227) متحدة , روي , الفكر السياسي الشيعي و مصير الثورة الإسلامية , في : جمال سند السويدي , إيران و الخليج البحث عن الاستقرار , مركز الإمارات و البحوث الاستراتيجية , الإمارات العربية المتحدة , أبو ظبي , ط٢ , ١٩٩٨ , ص ١٠٩.

(228) و نذكر هنا أن خامنئي هو الذي دعا إلى إنهاء دور حرس الثورة وطالب بضم قواته إلى الجيش كما أنه هو الذي حاول أن يطوق موضوع فتوى الإمام الخميني بإهدار دم سلمان رشدي، وأعلن في إحدى خطب الجمعة أن اعتذار رشدي قد يبرئ ساحته لكن صوته ضاع وسط الضجة التي أثارها التيار المتطرف حول الموضوع.

خامنئي حتى لا يأتي مجلس حكماء يتولى المهمة أو أحد رجال الدين الأقوياء الذين يمكن أن يقوضوا من سلطات رافسنجاني كرئيس للجمهورية.[229]

و هكذا خلف خامنئي ـ الذي كان يحتل سابقاً منصب الرئاسة الشكلي ـ في منصب "المرشد الروحي" ، مما يعني وصول رافسنجاني بصلاحيات أكبر إلى سدة الرئاسة من خامنئي في منصب المرشد بإمكانياته المحدودة [230]وجاء جدول أعماله إصلاحياً بجميع المقاييس، وقد كسب رافسنجاني تأييد المحافظين. وكان حتى ينجح بحاجة إلى تأييد الولي الفقيه (آية الله الخميني) وهو ما حصل عليه إلى جانب دعم مجلس الشورى. وكان ثمن تفاهم رافسنجاني مع المحافظين الإلغاء الكلي للإصلاحات السياسية والاجتماعية من برنامج عمل رافسنجاني الإصلاحي. لذلك قاد رافسنجاني في أوائل التسعينيات حملة كبيرة ضد ما يوصف بالقوى الاشتراكية والإسلامية اليسارية والشعبية، أدت إلى استبعادهم من مجلس الشورى الرابع (البرلماني) .

وفي هذا الإطار يتسم الصراع على السلطة بعد وفاة الخميني في إيران بعدة سمات هي:

١. يجب الإقرار بأن الصراع السياسي يتم بأساليب إيرانية خاصة تختلف كل الاختلاف عن الأساليب المعروفة في قيادة دفة الصراع داخل أي نظام سياسي آخر.

٢. إنه على الرغم من اختيار خامنئي في منصب المرشد إلا أن التنافس بين التيارات المختلفة داخل القيادة الإيرانية لا يزال قائماً, وإن أي طرف لن يكون قادراً في المستقبل القريب على حسم الصراعات والوصول إلى نتائج حاسمة أو محددة لصالحه.

٣. إن أي حسم للصراعات بين مختلف القوى الدينية في إيران بالقوة لابد أن يؤدي إلى قيام جماعات أكثر تطرفاً تنكفئ على ذاتها في المرحلة الأولى لتعيد تشكيل نفسها عبر خلايا صغيرة متشعبة ترتبط روحياً بالإمام الراحل وتتخذ مبادئ أساسية من اجتهاداته الكثيرة التي أطلقها خلال حياته. وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن الشعب الإيراني الذي عانى حرماناً شديداً في زمن الشاه وازداد حرماناً في عهد الخميني نتيجة للحرب مع العراق ستعطي الحركات المتطرفة أرضاً خصبة وستحتضن خلايا عديدة ستكون خطراً كبيراً على أية محاولة قد يقوم بها المعتدلون للانحراف من خط الإمام.

٤. إن ما يسمى بالتيار المعتدل أو القيادة المتفق عليها في إيران ما بعد الخميني لا يمكن لها أن تحيد عن خط الإمام بصورة مباشرة وواضحة وعلنية وخاصة في المرحلة الأولى لأن الراديكاليين أو المتطرفين سيسحقون هؤلاء بمختلف الوسائل.[231]

ثانياً: التيارات والتغيير السياسي في انتخابات الرئاسة السابعة عام ١٩٩٧:

تعتبر انتخابات الرئاسة السابعة التي فاز فيها حجة الإسلام محمد خاتمي من أشد الانتخابات في التاريخ الإيراني، فلأول مرة يتغير المسار السياسي للحكومة والبلاد نتيجة لرأي الشعب سلمياً. فقد كانت الأرضية والنتيجة السياسية والاجتماعية هي الاقتراع السلمي, وتبقى هذه الخصائص فريدة في التاريخ الإيراني، حيث كانت الرسالة التي وجهتها هذه الانتخابات تنص على السلم والابتعاد عن العنف، والتسامح والتساهل السياسي.

وما يهمنا هنا هو بيان العلاقة بين انتخابات ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ والتيارات السياسية من جهة وردود أفعال الشعب من جهةٍ أخرى. أي أننا نتساءل عن أهمية الانتخابات من زاوية ظاهرة التيارات، فهل زادت من ظهور ونشاط التيارات ورّغبت فيها؟ وماذا كانت تبعاتها على التيارات، وما هي الجوانب التي دعمتها الانتخابات في ظاهرة التيارات؟

---

(229) السرحاني، خالد زكريا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران, السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٩، ع ٩٧، ص١٧٢،١٧١.

(230) متحدة , روي , الفكر السياسي الشيعي و مصير الثورة الإسلامية , في : جمال سند السويدي , إيران و الخليج البحث عن الاستقرار , مرجع سابق , ص ١٠٩.

(231) السرحاني، خالد زكريا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، السياسة الدولية، مرجع سابق , ص ١٧٢-١٧٣.

لقد اختلف الوضع تماماً في انتخابات ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ عما سبقه من انتخابات فقد تطورت التيارات وأصبحت أكثر قوة، وكان دورها في الانتخابات أبرز وأشد تأثيرا، حيث ظهر التنافس الانتخابي إلى حد كبير على أساس الهوية السياسية، الموقع الاجتماعي، والقوة التنظيمية، والإمكانيات المالية، والانسجام النظري للتيارات، فلكل تيار مرشحه الذي جاء بأطروحة سياسية محددة , ولعل أهم ما يميز تيار خاتمي عن سائر التيارات هو الوضوح في أطروحتهم فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية[232].

قدمت التيارات أطروحتين متقابلتين، وكانت أطروحة تيار خاتمي والاتجاهات الموالية له هي ضرورة تغيير الأوضاع وإصلاحها، بينما كانت أطروحة منافسيه الدفاع عن الوضع القائم واستمرار التقليد الموجود في المجالين السياسي والاجتماعي، وقد تمت الدعاية لهاتين الأطروحتين بشكل واسع جداً من قبل التيارات[233] حيث كان التنافس في انتخابات ٢٣أيار/مايو ١٩٩٧ "ائتلافيا" فاصطف تيارا اليسار والمعتدل في مقابل اتحاد تياري اليمين وحزب الله. ولم تكن هذه الائتلافات رسمية، أي حصيلة مفاوضات وبرامج محددة بين قادة التيارات، وإنما ظهرت بشكل طبيعي ودون تخطيط مسبق لتتعمق في مراحل لاحقة وحتى نهاية التسعينيات بشكل تيارين واضحي المعالم هما تيار المحافظين وتيار الإصلاحيين في الداخل الإيراني.

وهكذا، فقد بينت انتخابات عام ١٩٩٧ حجم التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧ (أي الدورة الثانية من رئاسة هاشمي رافسنجاني) والتي أدت إلى قوة التيارات. وأثبتت انتخابات ٢٣أيار/مايو أن وجود التيارات أهم ميزة سياسية في هذه المرحلة من تاريخ إيران.

ولابد من الإشارة في هذا الموقع إلى أن تحرك التيارات على صعيد الفكر والسياسة كان من "داخل النظام" نفسه. فالتيارات التي تشكل جسم النظام هي التي حملت لواء التغيير، أما القوى المحيطة بالنظام والتي تشكل ما يسمى بـ "المعارضين الأوفياء" مثل مجاهدي خلق، والقوى الملكية واليسارية خارج البلاد، فلم تستطع التأثير في هذا التحول التاريخي بشيء يذكر.

القضية المهمة الأخرى التي ظهرت في الانتخابات هي التغيير في المكانة الاجتماعية للتيارات، أي اختلاف العلاقة بين التيارات وقاعدتها الاجتماعية قبل الانتخابات وبعدها فالصورة عن التركيبة الطبقية وعلاقتها بالتيارات التي تحدثنا عنها سابقاً اضطربت خلال الانتخابات كما يلي:

١- فقدَ تيار حزب الله قاعدته الاجتماعية عملياً ولم يستطع تعبئة الطبقات المحدودة الدخل التي كانت تشكل المحرك لفكره ، فالأصوات القليلة التي حصل عليها مرشح التيار المتشدد (٢% تقريبا) بعثت على الحيرة، ووجهت بذلك ضربة قاصمة إلى موقع تيار حزب الله ومكانته. وأثبتت أن هذا التيار لم يعد له وزن يذكر في ساحة الرأي العام الإيراني.

٢- اجتاز تيار اليسار خلال فترة الانتخابات مرحلته الجنينية و وصل حد البلوغ الاجتماعي. أي أنه تجاوز المرحلة التي كان فيها مجرد تيار سياسي محدود بالمثقفين وتحول إلى تيار سياسي اجتماعي يستطيع الاستناد إلى رأي شعبي واسع.

٣- جاءت الانتخابات بخسارة فادحة لتيار اليمين، لكن في الوقت نفسه بينت أن اليمين وخلافاً للتيار المتطرف لا يزال يحتفظ بقاعدة اجتماعية قوية.[234]

---

(232) لمزيد من الإطلاع انظر: اطلاعات , الأحزاب السياسية و انتخابات الرئاسة القادمة , مختارات إيرانية , عدد٦ يناير ٢٠٠١ , ص ١٢.

(233) برزين , سعيد , التيارات السياسية في إيران , مرجع سابق , ص ٩٩-١٠١ .

(234) المرجع السابق عينه ، ص١٠٥-١٠٦.

٤- استطاع التيار المعتدل أن يحصل على زخم جديد ويبقى على قيد الحياة من خلال اقترابه من تيار اليسار، فقد تحالف خاتمي مع القوى الشعبية اليسارية الإسلامية التي كانت مهمشة في عهد رافسنجاني وكذلك مع التكنوقراط والليبراليين الإسلاميين، واستطاع في ضوء الظروف المستجدة كسب رأي الشعب. ففي انتخابات المجلس السادس (البرلمان) التي جرت في شباط ٢٠٠٠، فازت لائحة مؤيدي خاتمي الإصلاحية.[235]

ونتيجة لكل ما تقدم، يمكن القول إن انتخابات ٢٣أيار/مايو١٩٩٧ ثبتت وجود التيارات داخل النظام الحاكم , فقد أصبح وجودها بعد ذلك رسمياً وأكثر قبولاً، وقد حدث هذا التغيير نتيجة لشدة الاختلاف في الرأي بين التيارات، مما أدى إلى وضوحها وشفافيتها في أعين الرأي العام وكذلك الموالين لها, وكان ذلك سبباً في اصطفافها لاحقاً على شكل تيارين (محافظ – إصلاحي).

ثالثاً :مظاهرات الطلبة:

لقد كان السبب المباشر لمظاهرات الطلبة في إيران هو الرغبة في الحرية والاعتراض على إغلاق صحيفة السلام في ٨ تموز/يوليو ١٩٩٩. فانفجر أسبوع الغضب ٨-١٤ تموز/يوليو ١٩٩٩, وكانت هذه المظاهرات الستار لتحرك القوى السياسية , والمطالبة بإعادة الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، فبعد هذه المظاهرات تغيرت العلاقات التي تحكم القوى السياسية حيث نجد:

إن خامنئي يريد البقاء والاستمرار حتى النهاية خاصة" , وأن رافسنجاني بدا وكأنه بات مقتنعاً بضرورة العودة، لكن كيف وفي أي موضع؟

- المحافظون يصرون على البقاء ومهما كان الثمن.
- خاتمي يريد مزيداً من القوة المطلوبة والدعم لممارسة سلطاته واختصاصاته وتحقيق وتنفيذ برنامجه الانتخابي، أي فكره ورؤيته.
- الإصلاحيون يسعون إلى إعادة رسم الخريطة السياسية بما يحقق مصالحهم من جانب, والفوز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية في شباط ٢٠٠٠ من جانبٍ أخر.
- القوميون والليبراليون يريدون أن يحقق خاتمي ما وعد به ,وبعبارةٍ أخرى: يريدون ثمن (البيعة) التي تمت في مايو / أيار ١٩٩٧ والذي تأخر كثيراً.
- الشباب يريدون مزيداً من الحرية والتحرر وكذلك النساء.

والملاحظ أن العنصر المشترك الذي يربط بين معظم هذه القوى هو أنها لا ترى بديلاً لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران وهو ما ينفي مقدماً ,السعي للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية، لأنه حتى الآن لم يطرح البديل له. إنما ينحصر الخلاف حول الأليات التي ينبغي ويجب أن تمضي بها الشؤون الإيرانية داخلياً وخارجياً"[236]. ونجد أن خاتمي قد أعلن أنه ليس منحازاً لأي من التيارات السياسية, فكان بعد الأزمة أن تحقق الوفاق بينه وبين خامنئي، حيث أعلن هذا الأخير الدعم المطلق لخاتمي في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٩. كذلك تم احتواء الحركة الطلابية وذلك بالتنسيق بين خاتمي و خامنئي واستطاعت الحكومة الإيرانية إيقاف تلك المظاهرات على الفور, مما دلَّ على مرونة النظام.

(235)السرحاني، خالد زكريا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، مرجع سابق , ص ١٧٢ .

(236) د. حماد، مدحت أحمد، مظاهرات الطلبة في إيران، السياسة الدولية، عدد ١٣٨ , مرجع سابق، ص١٨٤.

رابعاً: التيارات و التغيير الرئاسي في انتخابات الرئاسة التاسعة عام ٢٠٠٥ :

اشتدت حدة المنافسة بين الإصلاحيين و المحافظين لاسيما في سنوات الولاية الثانية لخاتمي , حيث استفاد المحافظون من نقطتين , تتمثل الأولى في تحول الإصلاح إلى بؤرة للجدال بعد أن كان حتى الأمس القريب محور السلطة و القوة بالنسبة للإصلاحيين , و تتمثل الثانية في امتداد خط الخلاف و المواجهة إلى داخل النطاق الحزبي للإصلاحيين . [237]

لقد عجز الإصلاحيون عن تطوير حركة الإصلاحات و الاستسلام لحالة الجمود بسبب أوجه القصور التي شابت استراتيجيتهم. و يتمثل الوجه الأول في أنهم كانوا يحلون خلافاتهم بشكل ظاهري فقط عندما يكون الصراع محتدماً مع التيار المنافس (المحافظين) و لكن بعد الوصول إلى وضع مستقر كانت تظهر رواسب هذه الخلافات و تؤثر على مسار و حركة تيار الثاني من خرداد على نحو شكل ما يمكن أن يسمى بجزر الحكم الذاتي داخل التيار الحاكم مما أثر على برنامجه و مساره . بينما أتى الوجه الثاني , في إغفال الإصلاحيين لعنصر الزمن و عدم توافق الحركة الفعلية و الأداء السياسي للإصلاحيين مع سرعة مجريات الأحداث بعد الثاني من خرداد عام ١٩٩٧ , مما جعلهم يواجهون مأزقاً حقيقياً حيث يمكن أن تؤدي أي حركة من جانبهم إلى تضييق الخناق عليهم , الأمر الذي اضطرهم إلى تقليل سرعة الأحداث إلى حد الصفر للاستفادة من عنصر الزمن في تنفيذ برنامجهم الإصلاحي .

و يتمثل الوجه الثالث من أوجه قصور استراتيجية الإصلاحيين هو أنهم اعتبروا أن تحالف القوى المشكلة للتيار الإصلاحي ذو طبيعة ثابتة , بل اعتبروا أن التيار المنافس سيحاول أن يكون موجوداً في الساحة من خلال نفس القوى التي ظهر من خلالها في السنوات الماضية[238]. إن عدم تطوير استراتيجية الإصلاحيين أدى إلى إصابتها بالشلل و عجزها عن اتخاذ القرارات المهمة في حين تمكن التيار المنافس (المحافظين) من توسيع دائرة وجوده على الساحة السياسية . و تحولت الجامعات إلى بؤرة لإثارة المشاكل و الأزمات الموجهة لتيار الثاني من خرداد بعد أن كانت الساحة مقتصرة على نشاط الإصلاحيين فقط , و أدى ذلك في النهاية إلى تكاتف قوى التيار المحافظ إلى حد جعل مؤيدي التيار الإصلاحي عاجزين عن التعامل بشكل منسق و موحد مع هذه القوى, و هو الأمر الذي مكّن التيار المحافظ من الانتقال من استراتيجية رد الفعل إلى استراتيجية التعادل الديناميكي , أي الانتقال من رد الفعل إلى الفعل .

و قد تمَّ تنفيذ استراتيجية التعادل الديناميكي من جانب التيار المحافظ عبر ثلاث خطوات هامة هي:

١- التعرف على العناصر الفاعلة في التيار الإصلاحي و محاولة تقييدها و إعاقة نشاطها.

٢- تحييد آثار هذه العناصر بشكل يجعلهم عبئاً و نقطة ضعف و عائقاً أمام تنفيذ البرنامج الإصلاحي .

٣- إجبار التيار الإصلاحي على استبعاد العناصر السابقة الذكر من برنامجه[239]و قد تجلى ذلك واضحاً , عندما رفض مجلس صيانة الدستور لائحة تعديل قانون الانتخابات التي قدمها الرئيس خاتمي لمجلس الشورى الإسلامي و الذي صدَّق عليها[240], و فيما يبدو فإن مجلس صيانة الدستور ليس مستعداً لأن يتخلى عن موقفه بأي شكل من الأشكال فبات كفاح الإصلاحيين ضد الظروف المعرقلة للديمقراطية النيابية يمثل حلقة صراع بين وزارة الداخلية

---

(237) نوري, محمد , خطر الخصوم , مختارات إيرانية , عدد ٣٧, مرجع سابق, ص ٣٥ .

(238) للإطلاع على رد الإصلاحيين على النقد الموجه لهم ,انظر: حوار مع محسن أرمين , هل لدى الإصلاحيين استراتيجية محددة؟ , مختارات إيرانية ,عدد ٢٥ , مرجع سابق , ص ٢٣-٢٨ .

(239) محبيان,أمير, نظرة على معركة الاستراتيجيات الحزبية , مختارات إيرانية عدد ٢٩, مرجع سابق , ص ٢٠.

(240) لمزيد من الإطلاع,انظر: ملف الجدل حول القانون الانتخابي في إيران , مختارات إيرانية ,عدد٢٩, مرجع سابق , ص ٢٣-٢٧ .

و مجلس صيانة الدستور, و هو الصراع الذي تبلور في القضية أو الإشكالية التي أفرزتها المكاتب الرقابية التي أعلن مجلس صيانة الدستور عن تشكيلها داخل كل محافظة للإشراف على انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى الإسلامي[241] التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٠٤ , حيث قامت هذه المكاتب الرقابية بجمع المعلومات و البيانات و إعداد الملفات التي يحتاج إليها مجلس صيانة الدستور و هو ما يعني استبعاد و تصفية المعارضين غير الراضين عن النظام و المنافسين الأقوياء من الإصلاحيين . و من هنا نجح المحافظون في تجنب الأخطاء التي كانوا قد وقعوا فيها في انتخابات عام ٢٠٠٠ , و فازوا بأغلب المقاعد النيابية في الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى الإسلامي. و أخيرا أحكم المحافظون في إيران قبضتهم على السلطة بالفوز الكاسح للمحافظ المتشدد رئيس بلدية طهران محمود أحمدي نجاد (٤٨ سنة) في الانتخابات الرئاسية على البراغماتي الرئيس السابق حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رافسنجاني[242] , مما يضع الإصلاحيين و المعارضين في مواجهة مستقبل غامض[243], و يثير تساؤلات حول العديد من القضايا الدولية كعلاقات إيران بالغرب و البرنامج النووي الإيراني , و لربما يعني التزاما إيرانيا أكبر بالقضايا العربية و لاسيما القضية الفلسطينية و تنشيط الدور الإقليمي لإيران في منطقة المشرق العربي و الدفع باتجاه المزيد في عمق العلاقات الإيرانية ـ السورية و التمسك الأيديولوجي بحزب الله اللبناني.

(241) أخبار روز , انتخابات المجلس السابع:الطريق الثالث..هل هو الممكن؟ , مختارات إيرانية , عدد ٤٠ نوفمبر ٢٠٠٣ , ص ٤١.

(242) أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية فوز نجاد بنسبة ٦٢,٢ % أي (١٧ مليونا و ٢٤٨ ألفا و ٧٨٢ صوتا) من أصل ٢٨ مليون ناخبا , تاركا لمنافسه هاشمي رافسنجاني نسبة ٥٣,٣ % أي (١٠ ملايين و ٤٦ ألفا و ٧٠١ صوت.

(243) إيران في قبضة المتشددين , المصور الجديد , العددان /١٠١٤ـ ١٠١٥/ , ٢٠٠٥ , ص٧ .

المبحث الثاني
البيئة الإقليميـــة

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الإقليمية:

ترافق قيام الثورة الإسلامية في إيران مع المرحلة التي شهدت تراجعاً في قومية النظـــام الإقليمي العربي باتجاه نظام إقليمي غير عربي، و قد ارتبط هذا التراجع بالاتجاه إلى التسوية السلمية للصراع العربي ــ الصهيوني. و معنى ذلك أنه كلما اقترب تحقيق التسوية الـــسلمية ازدادت احتمالات تحول النظام الإقليمي العربي إلى نظام إقليمي غير عربـــي(244). و كـــان التراجع في قومية النظام الإقليمي إحدى أهم النتائج التي اقترنت بمنهج الواقعيـــة الـــسياسية المفرط الذي أخذ يترسخ تدريجياً بدءاً بحرب ١٩٦٧ ليبلغ ذروته عقب حـــرب ١٩٧٣ . و جاءت اتفاقية كامب ديفيد بين أكبر دولة عربية في النظام و عدوه الرئيسي لتؤكـــد التراجـــع العربي.

و مع بداية الثمانينيات كانت مصر قد انعزلت عن تفـــاعلات النظـــام العربـــي , كـــذلك السعودية اتجهت للتقوقع في محيطها الإقليمي بعد قيام تكتل مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١ , كذلك انطلقت سورية لتمارس نفوذاً على دائرتها الإقليمية . و بعدما تمت البعثرة في النظـــام العربي , شعرت معظم الأطراف بالعجز , و بضرورة السعي نحو تحميل الـــدول العظمـــى مسؤولية حل مشكلات النظام العربي و حماية أعضائه مما سهل اختراقها لجميـــع تفـــاعلات النظام العربي (245).

و تلقى النظام الإقليمي صدمة عنيفة نتيجة الغزو العراقي للكويت , فلقد غير هذا العمـــل المفاجئ كثيراً من مناخ العلاقات العربية . حيث ولد الغزو العراقي للكويت انقسامات حـــادة في الوطن العربي , و مثّلَ أول حالة في تاريخ العلاقات العربية ــ العربية احتلت فيه دولـــة عربية دولة عربية أخرى. و ما نتج عن هذا الغزو من انقسامات عربية أوضحت عدم قـــدرة الدول العربية على التعامل مع هذا النوع من الأزمات في الإطار العربي. كما أدى هذا الغزو إلى بروز رؤية جديدة للتهديدات الأمنية التي يمكن أن تتعرض لها أي دولة عربية , حيث أن هذه التهديدات يمكن أن يكون مصدرها دولة عربية أخرى و ليس الأمر قاصراً على الـــدول غير العربية (246) .

و لقد استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر بعد الحرب أنها الضامن الرئيسي لأمن النفط و كذلك لأمن دول المنطقة , إلى جانب أنها الطرف الوحيد القادر و الناشـــط علـــى تـــسوية الصراع العربي ــ الصهيوني . و هاتان الصورتان تجعلان النظام العربي أكثر تجاوباً و هو أساساً أكثر انكشافاً للمطالب و المصالح الأمريكية . و يبدو أمام النظام العربي مستقبلاً أحـــد خيارين , أولهما أن يندثر كجزء أو ككل في نظام أوسع شرق أوسطي , و ثانيهما أن يشارك كقطب في النظام الشرق أوسطي (247).

و جاءت أحداث ١١ سبتمبر , لتسرع من انفراط النظام العربي الإقليمي بسلسلة من التداعيات العربية كان منها, موافقة سورية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢على قـــرار مجلـــس الأمـــن /١٤٤١/ الذي يُقيل السيادة العراقية إقالة تامة، و إعلان ليبيا عزمها الانسحاب مـــن جامعـــة

---

(244) عبد المجيد , وحيد , مصر و النظام الإقليمي العربي في التسعينيات , السياسة الدولية , العدد ١٠٠ كانون الثاني/يناير , ١٩٩٠ وص ١٢٦-١٢٧ .

(245) مطر , جميل و علي الدين هلال , النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات العربي , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط٥ , ١٩٨٦ ,ص ١٣٠ .

(246) أبو عامود , محمد سعد , العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (الظواهر - الإشكاليات - المستقبل) , السياسة الدولية , العدد ١٣٩ , كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ , ص ١٢ .

(247) يرفض جميل مطر وعلي الدين هلال "إصرار المؤلفين الغربيين على استخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على منطقتنا" لكن رفضهما يبقى صورياً وإيديولوجياً لامتناعهما عن دراسة أشكال انخراط النظام العربي في النظام الشرق أوسطي ومبالغتهما في وزن "مؤسسات العمل العربي المشترك". جميل مطر ود. علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية, مرجع سابق .

الدول العربية التي تمثل الإطار المؤسسي للنظام العربي، كذلك شعار "الأردن أولا" الذي رفعه الملك الأردني في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢، و ترحيب قطر بأن تكـون مقـراً للقيادة المركزية الأمريكية في الخليج... لسان حال هذه المؤشرات يمكن تلخيصه بعبارة "اللهم نفسي". ومغزاها الموحد هو إمعان النظام العربي في التحلل. وليس ثمة أي لغز أو لعنة فـي مسار التحلل هذا: فالخيار المطروح على العالم العربي هو إما أن يحل مشكلاته أو أن يتحلل. وفي سياق الإعداد للحرب الجديدة على العراق جاءت الوثيقة التي قدمها كولن بـاول وزيـر الخارجية الأمريكي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تحـت عنـوان "مبـادرة الـشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" لتتضمن عناصر مشرّعة لنظام الشرق أوسطي. تقوم المبادرة على ثلاث أعمدة تستجيب للفجوات الثلاثة التي يعاني منها الوطن العربي: فجوة العمـل وفجـوة الحرية وفجوة المعرفة. (248)

ولم يتأخر الرئيس بوش عن ترفيع العراق وإيران إلى رتبة محور الشر، مـع اسـتهداف أولهما لتجريب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: استراتيجية الضربة الاستباقية، و تـم عمليـاً خفض رتبة سيادة كل من السعودية ومصر، إضافة إلى سورية. لكن ضجيج المشكلة العراقية أخفى انحدار سيادة البلدان الأخيرة الذي أخذ أشكالاً تتراوح بـين تقـديم تـسهيلات أمنيـة للأمريكيين, وفك شبكات التكافل الإسلامية وعدم الاعتراض على الخطط الأمريكية المعلنـة حيال العراق أو تقديم دعم للفلسطينيين. وتحت يافطة محاربة الإرهاب جرى تأمين فرصـة مناسبة لإسرائيل لسحق التمرد الفلسطيني، وتدمير ما بقي من مؤسسات الـسلطة والمجتمـع الفلسطيني، والتخلص من عدد كبير من قياداته.

إن الوجود الأمريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قاعدة داخل الشرق الأوسط تقود من خلالها الدول الحليفة لها في المنطقة نحو إحداث تغييـر فـي البنـى الـسياسية و الاقتصادية وفق التصور الأمريكي.(249)لكن مهما تكن القدرة والعزيمة الأمريكية على إعـادة تشكيل الشرق الأوسط فإنه يتدخل في تحديد شكل هذا الأخير القوى الفاعلة في المنطقـة، أي الدول العربية وتركيا وإيران، إضافة إلى حركات المقاومة، القائمة منها والتي قد تولد.

و قد حددت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها المتبعة في الشرق الأوسط بعـد أحـداث ١١ أيلول/سبتمبر بالنقاط التالية:

أولاً: ضرورة الفصل بين المنطقتين الإستراتيجيتين وهما الخليج (الفارسي) و ما حوله , و فلسطين و ما حولها , لأن الربط بين الاثنتين يجلب المتاعب الكثيرة , و الفـصل بينهمـا يمكـّن الولايات المتحدة من السيطرة عليهما معاً.

ثانياً: عدم التدخل المباشر في القضية الفلسطينية بهدف المحافظة على صـورة و شـكل الإدارة الأمريكية , و تفويض وزارة الخارجية للقيام بذلك .

ثالثاً: متابعة توسيع نطاق التحالف الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: تدعيم الحكومات الأخرى في المنطقة و التي ترغب في تخفيف حدة الـصراعات الإقليمية في المنطقة و يتم ذلك عن طريق الاستفادة من قرارات الأمـم المتحـدة و الاتحـاد الأوروبي دون تدخلهم المباشر في المنطقة , و ترغيب الدول الصديقة في المنطقة مثل مصر و تركيا على إقامة علاقات واسعة النطاق مع إسرائيل, و ذلك بغية استخدام هذه العلاقات في المحافظة على وضع الولايات المتحدة في المنطقة.

خامساً: التوجه نحو تأييد إجراء محادثات على المسار السوري اللبناني الإسرائيلي لفـتح الباب لمفاوضات السلام على هذا الصعيد و تغيير توجهات سوريا ولبنان , و يتم ذلـك عـن طريق زيادة دعم و حماية إسرائيل ضد صواريخ حزب الله و تحذير سوريا بعدم تحويل حدود

---

(248) Colin Powel, The US Middle East Partnership Initiative, www.mafhoum.com,23/12/2002.

(249) د.دهشيار, حسين , الشرق الأوسط الجديد:تطورات في الخريطة السياسية , مختارات إيرانية , العدد ٣٦ , مرجع سابق , ص ٧٣ .

لبنان ــ إسرائيل إلى ساحة للعمليات العسكرية, و تأييد موقف السكرتير العام للأمم المتحدة الذي يعتبر انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان مطابقاً للقرار /٤٢٥/ الصادر من مجلس الأمن الدولي , و ربط تقديم المساعدة للبنان لإعادة إعمارها بتوجه الجيش اللبناني إلى الجنوب و نزع سلاح حزب الله . هذا إلى جانب دعم العلاقات مع سوريا و في الوقت نفسه تحريض اللبنانيين على إخراج سوريا من لبنان, و إعلام لبنان أنه في حالة مخالفتها لذلك فلن يحظى الجيش اللبناني بشئ من قيمة المساعدات المقدمة للبنان .

سادساً: منع إنتاج و انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة , و يتم ذلك من خلال التفتيش المستمر على المنشآت العسكرية في دول المنطقة المختلفة, و استعمال القوة العسكرية ضد الدول التي ترغب في معارضة الولايات المتحدة مثل العراق؛ بجانب منع إيران من الحصول على هذه الأسلحة الإستراتيجية و ضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية. هذا النظام سيحل محله نظام حليف للولايات المتحدة بالإضافة إلى دعم تنفيذ مشروع الدفاع الصاروخي بمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي و مصر وتركيا و إيران و إسرائيل .

سابعاً: مكافحة الإرهاب الذي يعد أكثر الأخطار تهديداً لأمريكا و الفصل بين العمليات الإرهابية و محادثات السلام في الشرق الأوسط حتى لا تتأثر شعبية الولايات المتحدة في المنطقة إلى جانب تشجيع و دعم التعاون الإقليمي بغية مكافحة الإرهاب و ضرورة استخدام كافة الإمكانيات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في كافة أنحاء العالم و الإعلان رسمياً عن ذلك.(250) و بذل كافة الجهود ضد القوى التي تهدد المصالح الأمريكية و تتمثل في العراق و إيران و يمكن القيام بذلك من خلال التشجيع على تغيير النظام في العراق و إيران , و استغلال حالة السخط المنتشرة بين جيل الشباب في إيران لتغيير النظام الإيراني وبمساعدة القوى الداخلية و قوى المعارضة أيضا.(251)

ثامناً: ضرورة تقليص الجو المعادي للولايات المتحدة الذي يسود المنطقة الآن , من خلال القيام بإجراءات موسعة لتوضيح القيم الأمريكية و الديمقراطية و السلوك السياسي لأمريكا تجاه شعوب المنطقة, و السعي لدعم شرعية الزعماء الأصدقاء في المنطقة و دعم المعارضة في الخارج ضد الأنظمة المعادية لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط .

تاسعاً: ضرورة العمل في الشرق الأوسط لمواجهة أي تطورات محتملة عن طريق اعتبار إسرائيل حليف الولايات المتحدة الأول, و اعتبار التحالف مع إسرائيل قولاً و عملاً هو الوسيلة لتنفيذ السياسة الأمريكية في المنطقة (252).

يعتقد عدد كبير من محللي العلاقات الدولية من أمثال "باتريك مورجان" و "ديفيدليك" و "كلروجاب" أن العالم سيشهد نوعاً جديداً من النظم الإقليمية , لذا , فإنه سيتم تعريف الاستقرار و الأمن في العالم القادم في إطار " النظم الإقليمية"(253). و انطلاقاً من وجهة النظر هذه , فإنه سيتم تقسيم العالم إلى عدة تكتلات أمنية إقليمية , تقوم العلاقات فيما بينها على المعادلات الأمنية . بعبارة أخرى يعني "التكتل الأمني الإقليمي" مجموعة الدول التي تقع بشكل مستمر تحت تأثير عامل أو عدة عوامل خارجية أمنية بشكل يجعلها تتحالف لمواجهة هذه العوامل و يرتبط مصير الدول الأعضاء من الناحية الأمنية ببعضها بشكل أساسي . و سيصطدم هذا "التكتل الأمني الإقليمي" بالنزعات التوسعية الفوق قومية و الإقليمية التي تنتهجا الولايات المتحدة التي تواجه بصمت أو دعم من جانب عدد كبير من الدول الحليفة للولايات المتحدة ,

---

(250) جريدة "شما" الإيرانية , الأهداف الشيطانية الأمريكية في الشرق الأوسط , مختارات إيرانية , العدد ٢٥ , مرجع سابق , ص ٥٢ .

(251) جريدة "همبستكي" الإيرانية , استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الشرق الأوسط ,العدد ٤١ , مرجع سابق , ص ٥٣ .

(252) ذكرت هذه النقاط العشر في التقرير المقدم من قبل اللجنة المركزية التي حددتها الحكومة الأمريكية , و هي واحدة من أصل خمس مجموعات حسب المناطق التي تهمها استراتيجيا في العالم , بهدف وضع الاستراتيجية الأمريكية الواجب إتباعها في هذه المناطق.

(253) لمعرفة نقاط الاختلاف بين الإقليمية القديمة و الإقليمية التي أنتجتها المتغيرات الدولية في بداية الألفية الثالثة انظر: عسكر , محمود , الإقليمية و محددات الأمن الإقليمي , مختارات إيرانية , العدد ٣٧ , مرجع سابق , ص ٥٩ .

و هذا يعني أن نموذج الإقليمية سيصبح في مواجهة مع القواعد المعمول بها على الساحة الدولية . و هذا يضع إيران أمام الاعتبارات التالية :

- يجب على الجمهورية الإسلامية أثناء تحديد شركائها الإقليمين أن تختار الدول التي تشترك معها في المصالح .
- يحظى دور "القوة المحورية" باهتمام شديد في بلورة النظم الإقليمية الجديدة لأن كثيراً من الاختلاف و التعارض الموجود بالفعل يتم احتواءه من خلال وجود قوة محورية مهيمنة.[254]
- إدراك إيران للتحولات الجيوبوليتيكية في مجالها الإقليمي الحيوي الذي نتج عن تزايد الوجود الأمريكي في المنطقة ابتداءً من القواعد العسكرية في الخليج ثم أفغانستان و العراق و أخيراً التواجد الأمريكي في أسيا الوسطى.[255]
- يجب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية و سائر الدول التي لها قيم وطنية مستقلة تريد أن تحافظ عليها أن تأخذ هذه العبرة من النظم الإقليمية الجديدة , ففي العالم القادم لن تكون الوحدات القومية في شكلها الفردي قادرة على تأمين مصالحها حتى لو كانت متوافقة مع المبادئ المسلم بها في العلاقات الدولية و الحقوق المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة. لذا يجب أن يكون العمل السياسي متوجهاً نحو تأسيس نظم إقليمية جديدة تقوم فيها الجمهورية الإسلامية مع بعض الدول الأخرى بشرح أهدافها و تحقيق المصالح المشتركة .

و بناءً على هذا , يتضح أنه يجب على إيران تبني التكتيكين التالين حتى تستطيع إثبات وجودها في العالم القادم :

١- العمل على تأسيس نظم إقليمية بمحورية إيرانية , أي تصبح الجمهورية الإسلامية القوة المهيمنة في النظم الإقليمية المطروحة .

٢- العمل على إيجاد مكان لإيران في النظم الإقليمية الجديدة , حتى و لو لم يكن لإيران دور القوة المهيمنة.[256]

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية اتجاه سورية و لبنان:

أولاً: توجهات السياسة الإيرانية في سورية و إيران:

دخلت الثورة الإيرانية كفعل تاريخي كبير على الساحة العربية , في ظل ظرف سياسي إقليمي و عربي تميز بغياب المشروع القومي التوحيدي , و تراجع العمل الرسمي و الشعبي من أجل الوحدة العربية , و تفتت النضال الشعبي الذي كان قوياً في الخمسينات و الستينات , و تراجع المواجهة مع العدو الصهيوني بتبني شعارات التسوية , و انتفاء شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية , و تغلب الاتجاهات القطرية و الطبقية الضيقة, و ضراوة الهجوم الإمبريالي الأمريكي ـ الصهيوني الداخلي و عجز القوى القومية و الديمقراطية الكلي و النسبي عن المواجهة ... كان هذا الوضع العربي كما تم تشخيصه يشكل عنصراً سلبياً , أمام الفعل الإيراني الكبير .

لقد نشأ التحالف السوري ـ الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران , و تطور مع مرور الزمن . و في حين أن بعض الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهرياً , فقد برزت عوامل أخرى إلى الواجهة , فيما استمرت التطورات بين البلدين و عبر مجال مصالحهما في التأثير على هدف و طبيعة علاقاتهما المتبادلة . و يمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كسمات دائمة و محددات ممكنة لهذا التحالف و اتجاهه المستقبلي , و من أهم هذه العوامل :

---

(254) د.افتخاري , أصغر , الإقليمية الجديدة و أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية , مختارات إيرانية , العدد ٣٥ يونيو ٢٠٠٣ , ص٥٦ ـ ٥٧.

(255) لمزيد من الإطلاع انظر: د. زاده , بهروز مجتهد , التحول في المجال الجيوبوليتيكي الإيراني , مختارات إيرانية , العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ , ص ١٢-١٦ .

(256) د.افتخاري , أصغر , الإقليمية الجديدة و أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية , مختارات إيرانية , العدد ٣٥ , مرجع سابق , ص٥٨ .

- المصالح المشتركة بين الدولتين , و الدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسورية و إيران على حد سواء , و إن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الطرفين .
- الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي , و الحفاظ على المصالح السياسية و الاستراتيجية للدولتين المتحالفتين .
- في الواقع , و في منطقة التحالفات المتذبذبة و غير المستقرة , برهنت العلاقة السورية ــ الإيرانية أنها أكثر ثباتاً و ديمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريباً .

١- **سورية و الثورة الإيرانية:** إنَّ سقوط الشاه في كانون الثاني عام ١٩٧٩ مهد الطرق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية و إيران , فقد رحبت سورية باستيلاء آية الله على السلطة في طهران , و في شهر آب/أغسطس قام وزير خارجية سورية عبد الحليم خدام بزيارة طهران , و افتخر بأن سورية قد دعمت الثورة الإيرانية "قبل قيامها و في أثناء اندلاعها و بعد انتصارها"[257]. و يجد وقوف سورية إلى جانب طروحات الثورة الإسلامية الإيرانية تفسيراً له في شعارات تلك الثورة المناهضة لأمريكا و المعادية لإسرائيل , فقد هاجم الخميني أمريكا و سماها "الشيطان الأكبر" و قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل و أوقف تدفق النفط إليها و انسحب من حلف المعاهدة المركزية (السنتو) و رفع العلم الفلسطيني على مقر السفارة الإسرائيلية .

إنَّ نجاح ثورة الخميني و إعلانها عن الرغبة في تصدير مبادئها إلى خارج إيران أثار الذعر الشديد عند جيران إيران العرب , و لكن الذعر بلغ ذروته في العراق بصفة خاصة لاسيما أن ثلثي سكان العراق هم من الشيعة[258]. بينما حاولت سورية إقناع الدول العربية بأن يروا في إيران وزناً يعادل ثقل مصر فإذا كانت إسرائيل قد كسبت مصر عن طريق معاهدة السلام فإنها قد خسرت إيران بقيام الثورة[259]. و كانت سورية تأمل أن تدخل طاقات الثورة الإيرانية في منظومة الجبهة الشرقية بحيث يتم خلق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في مرحلة لاحقة , يتم قبلها تصفية الخلافات العربية ــ الإيرانية الموروثة عن عهد الشاه و ذلك بالحوار و التفاهم[260].

فالبنسبة لسورية , كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملائمة , و ذلك لعدة اعتبارات : فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة و كونها عرضة للحظر الاستراتيجي بشكل متزايد نتيجة خروج مصر من المواجهة ضد إسرائيل , و توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٩. كما أن فشل أي تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري ــ عراقي , و تصاعد التوتر مع إيران قد قلل من فرصة قيام تجمع عربي فعال من شأنه أن يقوِّم الاختلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل . و كانت سورية قلقة أيضاً من احتمال أن تقوم مصر و قد أصبحت في المعسكر (المؤيد للغرب) بجر أطراف عربية أساسية أخرى , بما في ذلك الأردن , مما يؤدي إلى زيادة عزلة سورية و إضعاف موقعها إزاء إسرائيل . يضاف إلى ذلك اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٧٥ في لبنان , مما رتب أعباءً لإضافية على سورية . و قد حدثت جميع هذه التطورات في ظل التهديد المستمر بتدخل إسرائيلي كبير محتمل ضد لبنان و

---

(257) سيل , باتريك , الأسد: الصراع على الشرق الأوسط , بيروت , شركة المطبوعات للتوزيع و النشر , ١٩٩٢ , ص ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(258) مانسفيلد , بيتر , تاريخ مصر الحديثة و الشرق الأوسط , ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ١٩٩٥ ,ص ٥٧٥ .

(259) سيل , باتريك , الأسد :الصراع على الشرق الأوسط , مرجع سابق , ص ٥٧٤-٥٧٥ .

(260) الجعفري , بشار , السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦-١٩٨٢) , دمشق , دار طلاس , ص١٩٨٧ , ص ٢٢٨ .

سورية نفسها , هذا التدخل الذي سبقه الاختراق الإسرائيلي لمنطقة الليطاني في عام ١٩٧٨ في جنوب لبنان . (261)

هكذا و بضربة واحدة , تكون الثورة الإيرانية قد أعادت تشكيل التوازن الإقليمي ضد إسرائيل , و أبرزت حليفاً قوياً بدلاً من مصر , و فتحت الباب أمام التنسيق السوري — الإيراني في لبنان , و إضافة قوة و مصداقية للقوى المعادية للغرب في المنطقة , و أحيت الآمال بالتخفيف من بعض الضغوط على سورية .

٢- إيران و حركة أمل : لقد امتدت العلاقة الإيرانية ـ اللبنانية من خلال الطائفة الشيعية التي كانت تعاني من عدم التمثيل السياسي في لبنان قبل الإمام موسى الصدر , الذي وجه انتقاداً حاداً للقادة الشيعيين اللذين حرموا طائفتهم من هذا التمثيل . حيث كان الشيعة اللبنانيون يشاركون في الحياة السياسية العامة عبر قنوات غير شيعية , مثل الأحزاب القومية و الماركسية العلمانية , في ظل غياب التمثيل السياسي للطائفة الشيعية , في حين أن التعبيرات السياسية في لبنان هي تعبيرات المؤسسات الطائفية . و مع ارتفاع وتيرة الخلاف بين الإمام موسى الصدر و النظام اللبناني , في عهد الرئيس الأسبق سليمان فرنجية , بادر الصدر إلى تأسيس حركة أمل , حيث تم الإعلان في ٦ تموز ١٩٧٥ عن ولادة تنظيم أفواج المقاومة اللبنانية "أمل" كتنظيم عسكري تابع لحركة المحرومين , و ذلك قبل أسبوعين من نشوب الحرب الأهلية في ١٣ نيسان ١٩٧٥ . و بعد اختفاء الإمام موسى الصدر في أواخر شهر آب من العام ١٩٧٨ , في ظروف غامضة و غير واضحة حتى الآن , عمل قادة حركة أمل على استكمال مشروع إحداث بنيتين سياسية وعسكرية , للطائفة الشيعية و الذي كان الإمام الصدر قد بدأه في النصف الأول من السبعينيات . و قد تم هذا الاستكمال في ظل التضامن الطائفي و الحزبي في لبنان, الذي سيطر على الحياة السياسية كلها بعد أن تحولت الطوائف التي هي جوهر السياسة إلى (طوائف عسكرية)(262). و جاء انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية ليجسد نجاحاً تشجيعياً محققاً للشيعة اللبنانيين الذين رحبوا بها ترحيباً كبيراً , لجهة قيام دولة حامية متمثلة بإيران الخميني , تحتضن الشيعة العرب و تقدم لهم جميع ألوان المساندة و التعزيزات المالية و السياسية , لكي يكونوا عنصر تحريك في المجتمع العربي عامة و الوضع اللبناني خاصة . حيث أن للروابط التي تربط شيعة جبل عامل و شيعة إيران تاريخ طويل و مميز , حيث يتلقى العديد من رجال الدين اللبنانيين تعليمهم في قم كمركز للتعليم الديني في إيران . كما تلقى عدد من الإيرانيين , بمن فيهم ابن الخميني أحمد الخميني و نسيبه صادق طباطبائي تدريبهم العسكري في لبنان تحت إشراف أمل (263)و الحالة هذه , برز تأثير الثورة الإسلامية التي أنتجت ما يمكن تسميته (بالنموذج الإيراني) على الحركة الشيعية في لبنان من خلال تجذر الخطاب السياسي و الأيديولوجي لهذه الأخيرة , و تبنيها مقولة أن الصراع الذي يشق العالم هو بين الشعوب المستضعفة من العمال و الفلاحين و سائر المحرومين في صراع مع (المستكبرين و المترفين) . كما شكلت الثورة الإسلامية عنصر دعم غير عادي بالنسبة للحركة الشيعية . باعتباره يؤمن لها و للمرة الأولى بعد أن كانت تفتقده هذا البعد الدولي(264). و في أول لقاء بين الإمام الخميني و وفد من المجلس الشيعي الأعلى برئاسة الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي زار إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩ , عرض الشيخ شمس الدين على

---

(261) آغا حسين / خالدي أحمد , سورية و إيران تنافس و تعاون , ترجمة : عدنان حسن , بيروت , لبنان , دار الكنوز الأدبية , ط أكتوبر ١٩٩٧ , ص ٢١-٢٢ .

(262) أر. أرثون , أمل و الشيعة , ترجمة: غسان الحاج عبد الله , دار بلال , بيروت , ط١ , ١٩٨٨ , ص ٩٨- ١٠٠ .

(263) (العرض مختصر حول علاقة جبل عامل بإيران انظر: Tarif Khalidi ," Shayki Ahmad , Arifal – Azyn and al Ifran" in Intelle ctual Life in The Arab Erab East , 1890-1939.ed: Marwan R.Buheiry , p.110-124).

(264) أر. أرثون , أمل و الشيعة , مرجع سابق , ص ١٠٥ .

الإمام الخميني مسألة اختطاف موسى الصدر في آب/أغسطس ١٩٧٨ , و بذلك أخذت إيران تهتم شيئاً فشيئاً بالساحة اللبنانية .

و مع نشوب الحرب العراقية ــ الإيرانية , انضمت حركة أمل إلى المعسكر الإيراني المعادي للعراق , و حرقت مبنى جريدة بيروت المؤيدة للعراق [265]و تذكر مجلة الشراع اللبنانية أنه في {عام ١٩٨٠ حلّ حزب الدعوة في لبنان نفسه , و أصبح أعضاؤه يعملون مع الثورة الإسلامية في إيران مباشرة , و أخذت الثورة الإسلامية في إيران تعمل على إقامة صلات معينة مع عدد كبير من عناصر و كوادر حركة "أمل" , و منهم المسؤول عن مكتب حركة أمل في إيران السيد إبراهيم الأمين الذي أصبح فيما بعد أحد البارزين في حزب الله}[266].

و تحت وطأة الغزو الصهيوني للبنان , نمت المجموعات الشيعية الراديكالية المؤمنة بممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني , و تشكيل مقاومة سرية غير خاضعة لمركزية تنظيمية . و في هذا الوقت ظهرت حركة "أمل" الإسلامية بزعامة حسين الموسوي , و أصبحت بعلبك مركزاً لنشاط هذه المجموعات الإسلامية الراديكالية , التي يشرف عليها ألف عنصر من حرس الثورة الإيرانية , الذي وصلت أعداد منه بهدف التصدي للغزو الصهيوني للبنان , و إرساء السياسة الإيرانية بلبنان على أسس ثابتة و متينة . و لما كانت هذه المجموعات الإسلامية الشيعية الراديكالية المؤمنة بنظرية (ولاية الفقيه) المتمثلة في الالتزام المطلق بمرجعية الإمام الخميني السياسية في حينه , تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من الثورة الإسلامية الإيرانية , فقد كانت في طليعة كل الهجمات البطولية على القوات الصهيونية , و على الوحدات الأمريكية و الفرنسية , و على القوات اللبنانية[267]. و في مستهل العمل الإسلامي الإيراني في لبنان , طلب الإمام الخميني من المسؤولين الإيرانيين أن يطلعوه شخصياً على تطورات العمل الإسلامي في لبنان , و كلف مجلس الدفاع الأعلى بنقل أوامره و توجيهاته إلى حزب الله في لبنان . و كان يضم مجلس الدفاع الأعلى آنذاك : رئيس الجمهورية الإيرانية السيد علي خامنئي , و رئيس الشورى الشيخ علي أكبر هاشمي رافسنجاني , و رئيس حرس الثورة السيد محسن وفائي , و هم يتناوبون شخصياً على الاهتمام بحزب الله في لبنان و عمله .[268]

٢- **إيران و حزب الله** : لقد شكلت الثورة الإسلامية الإيرانية , و الغطرسة الصهيونية المدعومة من الإمبريالية الأمريكية , و العجز العربي في مواجهة الاحتلال و التوسع الصهيوني , و فشل العرب في فرض مطالبهم العادلة داخل منظمة الأمم المتحدة من جهة ثالثة , عوامل مؤثرة تفاعلت لخلق قناعة لدى المجموعات الإسلامية الراديكالية , المؤمنة و المؤيدة للمشروع الإسلامي , بأن الكيان الصهيوني القائم على الاغتصاب و التوسع في احتلال الأراضي العربية , و على القتل و المدافع , و بالتالي فلا يستمع إلا للغة المقاومة المسلحة .

و هكذا شكل الاجتياح الصهيوني الحافز القوي ليتجمع أعضاء حزب الله تحت عنوان عريض هو مواجهة الاحتلال الصهيوني و النفوذ الغربي. فتأسس حزب الله في عام ١٩٨٢ كحركة سرية , و ظل سرياً حتى عام ١٩٨٤ . و يمكن القول إن نشأة هذه المقاومة الإسلامية المسلحة , في كنف حربها ضد الاحتلال الصهيوني, التي تخدم في جانب أساسي منها أهداف

---

(265) مجلة الشراع , حزب الله :حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ , ١٩٨٦/٣/١٧ , ص١٦ .

(266) المرجع السابق عينه , ص ١٨ .

(267) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ٦٤ .

(268) مجلة الشراع , حزب الله :حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ , مرجع سابق , ص١٩ .

السياسة الإيرانية في بعديها الإقليمي و الدولي , و تشيّد أسس المجتمع الإسلامي الذي تتعهد ولاية الفقيه إقامته , قد كانت بمنزلة المولدة الحقيقية لحزب الله في لبنان , باعتباره حزباً يضم كافة المجموعات الشيعية الراديكالية التي ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية نموذجاً لها , و في الإمام الخميني قائداً لها , أو بتعبير آخر خرج حزب الله من رحم هذه المقاومة الإسلامية في لبنان و اتحاد الطلبة المسلمين , و اللجان الإسلامية , إضافة إلى المؤمنين ببساطة , أن المقاومة الإسلامية هي الجواب . و كانت قيادات هذا الفصيل في بداية الثمانينات متكونة من رجال الدين الشبان في العشرينات و الثلاثينات من أعمارهم , كالشيخ عباس الموسوي ٣٧ سنة , مدير المدرسة الدينية في بعلبك و المسؤول عن الشؤون العسكرية و الأمن الداخلي , و الشيخ حسن نصر الله ٢٨ سنة الذي كان يلعب دور صلة الوصل بين إيران و قواتها في لبنان(269).

و نظراً للرأي الثابت عند الإمام الخميني بأن الأحزاب على الساحة الإسلامية موروثة من الأفكار الغربية , و يجب حلها و الاستعاضة عنها بـ "حزب الله" الذي يجمع كل الأمة الإسلامية التي تتطلع إلى الولي الفقيه كقائد لها , فقد تكونت صورة واضحة عن كيفية تنظيم هذا الحزب حسب الرؤية الإسلامية . فالقائد الذي هو الولي الفقيه هو زعيم هذا الحزب و جماهير هذا الحزب هم كل الأمة الإسلامية في العالم الذين يأتمرون بأوامر هذا الفقيه . أما الكوادر التي تربط عادة القيادة بالجماهير , فهم في حزب الله العلماء الذين يعينهم الولي الفقيه لهذه الغاية (و حسب هذا التنظيم فإن قادة حزب الله في لبنان معينون من قبل الخميني)(270). هذا الارتباط الديني و العقائدي و السياسي بالمرجعية السياسية الإيرانية (ولاية الفقيه) جعل البعض ينظر إلى الحزب على أنه (حالة إيرانية) أو جزء من الاستراتيجية الإيرانية في ميدان الصراع الإقليمي الذي يمتد من جبهة لبنان إلى جبهة الخليج .

غير أن إيران التي عاشت مرحلة الصراع بين منطق الدولة و منطق الثورة , تغلب فيها , في نهاية المطاف , منطق الدولة و مراعاة مصالحها القومية العليا على منطق تصدير الثورة الإسلامية . و الحالة هذه , انعكست هذه الواقعية على رؤية حزب الله أيضاً عندما اصطدمت بحسابات القوى الإقليمية و الدولية. و يذهب محمد رضا جليلي و آني لوران إلى أن إيران أثبتت في لبنان أنها تملك الخصائص الملائمة لإبداء براغماتية و مرونة و تراجعاً تكتيكياً في الخط السياسي .و من هنا ليس مستغرباً الكلام عن تحولات في رؤية حزب الله , و مواقفه السياسية بغية التكيف مع المتغيرات العالمية و الإقليمية و المحلية .(271)

فإذا كان حزب الله قد ولد عقب الانشقاق الذي حصل في حركة أمل (حسين الموسوي) ببعلبك و (إبراهيم الأمين) بطهران , و هو الانشقاق الذي أسهم في تقسيم شيعة لبنان إلى حزبين , الأول يتكون من حركة أمل التي تؤلف بين سياسة الإمام موسى الصدر و بين التحالف مع سورية , و تعمل في إطار المحافظة على الكيان اللبناني , و الثاني حزب الله الذي يؤلف بين استراتيجية الثورة الإسلامية الإيرانية و نظرية ولاية الفقيه و بين السياسة السورية الإقليمية و اللبنانية. فقد فرضت الظروف الإقليمية و الدولية على جميع فرقاء الصراع الأهلي في لبنان و حزب الله الذي لمع اسمه في فضاء السياسة اللبنانية و على خشبة الساحة الشرق أوسطية بسبب مزاوجة ولائه مع الدولة الإيرانية أولاً, التي تشكل بالنسبة إليه مصدر التجهيز و العتاد و الموارد المالية و الحماية؛ و مزاوجة ولائه مع سورية ثانياً,باعتبار

---

(269) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١٣٩ .

(270) مجلة الشراع , حزب الله :حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ , مرجع سابق , ص١٩ .

(271) Mouhammad – Reza Djalili et Annie Laurent "Le liban alepreuve dukomeinisme" les Cahiers delorient (Paris) , vol . 2N= .0,5 , 1985 ,p.79)

حزب الله جزء من الجبهات السورية الأكثر وزناً في الإطار الشرق أوسطي منذ عقد و نصف العقد على وجه التقريب . لقد فرضت هذه الظروف على حزب الله أن يستجيب لضرورة الاعتراف بالكيان اللبناني و المؤسسات الشرعية , و أن يدخل في طور جديد هو طور اللبننة[272] .

و رغم رفضه لاتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لكونه يقوم بإصلاحات ترقيعية للنظام اللبناني و عودة مؤسسات الدولة , إلى حل المليشيات و انتشار الجيش اللبناني في الأراضي اللبنانية كافة [273]. بدأ التحول في مواقف حزب الله الجديدة من الكيان اللبناني , إلى المرونة منذ أوائل عام ١٩٩١ , حيث أصدر بياناً سياسياً أكد فيه على ضمان الحريات السّياسية و الفكرية و الإعلامية في {واجبات الحكم تجاه قضايا الشعب المصيرية , و تبعه الإلحاح على الحكم في التمييز بين دور "المليشيات" و دور "المقاومة" , فتحل الأولى , أما الثانية فتعتبر حقاً شرعياً و قانونياً و إنسانياً , وينبغي الالتزام الصريح و الواضح بدعمها} .

كما شارك حزب الله في الانتخابات النيابية لصيف عام ١٩٩٢ ــ على الحال التي نظمت عليها ــ و فاز بحصته المقررة فيها , و دخل البرلمان اللبناني بكتلة متنوعة طائفياً . و هكذا تحول حزب الله من حزب ينادي بالقضاء على النظام اللبناني و إقامة نظام إسلامي بديل عنه, إلى حزب معارض للنظام من داخل مؤسساته الدستورية . و أدرك الحزب بأن إقامة نظام إسلامي في لبنان لم يعد شعاراً واقعياً , لذلك أصبح الخطاب السياسي لحزب الله يركز على إصلاح النظام السياسي , و إقامة أوثق العلاقات الاستراتيجية الخاصة و أمتنها مع سورية في المجالات المختلفة كافة , و إلغاء الطائفية السياسية[274], و في الوقت الذي تأكد فيه أن حزب الله قد بلغ مرحلة النضج في إدارة عمله السياسي , و أصبح يقدم نموذجاً من البراغماتية يتجاوز إلى حد كبير النموذج الذي عرضته الساحة اللبنانية من أحزاب اليمين و اليسار العقائدية. جاءت التحولات التي تشهدها إيران لتعمق من خط لبننة الحزب , لأن إيران أصبحت تعيش صراعاً ليس خافياً على أحد بين رجال الدين المحافظين الذين يدافعون عن نظرية ولاية الفقيه , و يتهمون خصومهم من التيار المعتدل بزعامة الرئيس محمد خاتمي بأنهم "تحريفيون" لأنهم يستنكرون الطبيعية التيوقراطية لولاية الفقيه .[275]

و إذا كانت الظروف الدولية و الإقليمية قد جعلت حزب الله يسحب شعار الجمهورية الإسلامية من التداول , و يحقق اندفاعة نحو اللبننة , فإن قيام الحزب بمراجعة نقدية شاملة لأطروحاته الفكرية و تجربته السياسية في لبنان , و إعلان نتائج هذه المراجعة للرأي العام اللبناني , أي الاعتراف بالنواقص حتى لا تبقى مبررة لانتقادات الآخرين كقميص عثمان يتم رفعه للمزايدة عليه , و الخروج من أسر الشعارات غير الواقعية , حتى لو شكل ذلك تراجعاً عن مبادئ و أهداف سابقة ظهر عدم صلاحها , و ذلك حفاظاً على مصداقية الحزب[276].

و أكدّ الشيخ حسن نصر الله الأمين العام للحزب نموذجه البراغماتي بالانفصال عن العباءة الإيرانية و إن كان شكلياً , في مقابلة وردت في مجلة آخر ساعة , حيث يقول :"منذ اليوم الأول حاول البعض أن يزعم أن حزب الله هو حزب إيراني أسسته إيران في لبنان , و أنه يعمل لخدمة المصالح الإيرانية , بينما الكل يعرف أن هذه اتهامات ليس لها دليل , هذا الحزب لبناني و قيادته لبنانية و قرار تأسيسه كان لبنانياً , و حتى فكره ليس فكراً إيرانياً , بل

---

(272) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١٦٣ .

(273) لمزيد من الإطلاع انظر: لجنة التحليل و الدراسات في المكتب السياسي لحزب الله , وثيقة الطائف: دراسة في المضمون , بيروت , ط١ , ١٩٨٩ .

(274) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١٦٤-١٦٥ .

(275) Eric Rouleau – Islam contre Islam , Le Monde Diplomatique – Juin 1999 , pp . 20-21.

(276) مزاحم , هيثم , حزب الله و إشكالية التوفيق بين الأيديولوجيا و الواقع , مجلة شؤون الأوسط , العدد ٢٩ كانون الثاني – شباط ١٩٩٧ , ص ٦٧ .

هو فكر إسلامي ، لكننا ننظر للإمام الخميني كأحد كبار علماء و مراجع الدين الإسلامي . و بعد تأسيس الحزب أقمنا علاقات متينة مع الجمهورية الإسلامية في إيران ، و مع سورية ، و مع الكثير من الأحزاب و القوى الوطنية و القومية في لبنان و العالم العربي كحركات إسلامية. لكن أولوية حركتنا الإسلامية في لبنان هي مقاومة الاحتلال ...." [277]

و في أعقاب الانتصارات التي حققها حزب الله للبنان والعرب ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي ونجاحه في فرض انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني فرضت أسئلة عدة نفسها على حزب الله ومؤسسات الحكم في لبنان حول مستقبل هذا الحزب، هل سيتحول إلى حزب سياسي أم سيبقى قوة مقاومة وطنية؟ و طرحت الأسئلة نفسها على القوتين الإقليميتين الداعمتين لحزب الله: إيران وسوريا ولكن بصيغة أخرى هي أي مستقبل للعلاقة بين كل من إيران وسوريا مع حزب الله؟ وأي توصيف يمكن إطلاقه على هذه العلاقة هل هي تدخل في الشئون الداخلية اللبنانية أم ماذا؟...

هذه الأسئلة كلها ووجهت بإجابة محددة وصريحة، هي أن حزب الله سيبقى قوة مقاومة وطنية في الجنوب إلى أن تنهي إسرائيل احتلالها لمزارع شبعا، وتفرج عن كل المعتقلين والسجناء اللبنانيين. وأكدت إيران من جانبها وقوفها بجانب الحزب، وحرصت في الوقت ذاته على تأكيد استقلاليته، عندما رفضت مساعي فرنسية وأسبانية لتقوم بالضغط على الحزب للإفراج عن الجنود العسكريين الإسرائيليين الأربعة الذين في حوزته، كما رفضت إيران اتهامات الأمم المتحدة لحزب الله بخرق القرار /٤٢٥/، مؤكدة أن إسرائيل هي التي تنتهك هذا القرار باستمرارها في احتلال مزارع شبعا. وأكدت إيران مراراً سواء على لسان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية أن إيران ليس لها سلطة على حزب الله، وأنه حزب لبناني خالص نابع من الإرادة اللبنانية، وأن أي محاولة لإلصاقه بأي دولة غير لبنان هو انحراف عن الواقع ، لكنها استمرت في دعمه بنفس أشكال الدعم التي اعتادت عليها.[278]

وكانت الأسابيع القليلة التي فصلت بين أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية, وإعلانها قائمة المنظمات المتهمة بالإرهاب في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر، ومنها حزب الله، أسابيع صعبة في العلاقات الأمريكية – الإيرانية، وبالذات على صانع القرار الإيراني، في وقت ترددت فيه أنباء إستخباراتية روجت لما أسمته بصفقة العصر بين الولايات المتحدة وإيران، تعطي فيها واشنطن لطهران دور الشريك في الخليج ووسط أسيا والقوقاز، مقابل انخراط طهران كشريك لواشنطن في الحرب ضد الإرهاب بما فيها إسقاط حكم الرئيس صدام حسين ونزع حمايتها لحزب الله في لبنان. وتضمنت روايات الصفقة المذكورة أيضاً إغراء الولايات المتحدة لإيران بحصة في تركيبة الحكم الجديد في العراق بعد إسقاط حكم الرئيس صدام حسين. ثم اتضح سريعاً أن هذه الأنباء مجرد بالونات اختبار سياسية، بعد تأكيد إيران رفضها القاطع للمبدأ الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية الذي أراد الرئيس جورج بوش الابن أن يفرضه على دول العالم والذي يضع الدول بين أحد خيارين: إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب، كما رفضت إيران التضحية بحزب الله، أو ممارسة أي ضغوط عليه.

وبالرغم من الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على لبنان لاعتبار حزب الله منظمة إرهابية، فقد تمسكت الدولة اللبنانية بموقفها القائل أن الحزب هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد مثلت هذه الاتهامات والضغوط الأمريكية على حزب الله والدولة اللبنانية تحدياً كبيراً أمام إيران، واختباراً لجدية دعمها للحزب والدفاع عنه، واختارت

---

(277) مجلة آخر ساعة , الرجل التي تريده إسرائيل ,٢٥ أكتوبر , ٢٠٠٠ , ص ٢٠-٢١ .

(278) عبد المؤمن , سعيد, التفاعلات الإيرانية - العربية و الإقليمية , التقرير الاستراتيجي العربي, مرجع سابق .

إيران أن تواصل دورها، فأرسلت "محمد صدر" نائب وزير الخارجية الإيراني إلى بيروت ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ، وهناك التقى بالرئيس اللبناني إميل لحود ونقل له رسالة خطية من الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي. وأعلن الصدر دعم إيران للبنان ولحزب الله في مواجهة الضغوط الأمريكية، وأوضح بعد اللقاء أنه استعرض مع الرئيس لحود العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية. ومؤكداً حول رؤية إيران لدور حزب الله ,فقال: "أن حزب الله وُجدَ لإزالة الاحتلال، ومتى استمر هذا الاحتلال وكان للبنان أراض محتلة فإن من حق لبنان ممارسة حقه في المقاومة".[279]

و لابد من الإشارة إلى أن إيران الثورة , سابقاً , حصرت علاقاتها بالمقاومة الإسلامية مع الحفاظ على حد معين من الصلات مع الدولة و كل الأطراف , فإن إيران الدولة توطد علاقاتها حالياً مع لبنان الدولة , دون أن تتخلى عن نفسها الثوري في دعم المقاومة و مساندتها في مواجهة إسرائيل . و كانت هذه العلاقات قد حققت قفزة نوعية مع الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رافسنجاني تمثلت في انفتاح السفارة الإيرانية في لبنان على القيادات اللبنانية الروحية و السياسية من مختلف الطوائف.

و منذ انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران , بدا واضحاً أن العلاقة بين طهران و بيروت ستخطو خطوات نوعية في جميع المجالات. و في إطار تحسن العلاقات الرسمية , قام رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري بزيارة هي الأولى لرئيس وزراء لبناني لطهران منذ عام ١٩٧٤[280]. حيث وصفها السفير الإيراني السابق لدى لبنان و رئيس قسم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في الخارجية الإيرانية الجديد "همايون علي زاده" بـ (الزيارة التاريخية) التي من شأنها (أن تفتح الأبواب التي تعوق ازدهار العلاقات الثنائية بين بيروت و طهران).[281]

و لعل تركيز المحادثات الثنائية على توقيع اتفاقيات ثنائية بين البلدين بأسلوب التفاهم و الحوار معتمدين على الصراحة التامة لإحداث حالة نوعية و تطور ملحوظ بينهما , و خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي و تطوير البنية التحتية للدولة اللبنانية من خلال تشغيل الكهرباء و بيع إيران النفط للبنان , و بالتالي ترتيب كل إمكانياتها لمواجهة إسرائيل , و تطوير العلاقات و توظيفها لصالح الأهداف المشتركة إقليمياً و دولياً .

و من الواضح أن لبنان يتسم بوضع شديد التعقيد بما يترك من أثار على طبيعة العمل السياسي و الدبلوماسي فيه و ترابط العلاقات السورية ـ اللبنانية و أهميتها, و بالأخص حالات التوتر التي تدفع بها إسرائيل و دورها في تأزيم الوضع . كل هذه المعطيات أوجدت لدى المسؤولين اللبنانيين على مختلف الصعد , الدوافع الموضوعية لتعزيز العلاقات مع إيران نتيجة الظروف الإقليمية و الدولية التي تترك آثارها على ميزان القوى السياسي في المنطقة[282].

(279) المرجع السابق عينه .

(280) جريدة الكفاح العربي , تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٩ , عدد ١٨١٦ , ص ٤ .

(281) جريدة الشرق الأوسط , تاريخ ١٩٩٧/١١/١ , عدد ٦٩١٣ , ص ٤ .

(282) سرحان , محمد علي , إيران إلى أين؟ ط ١٩٩٩ , مرجع سابق , ٨١-٨٢ .

ثانياً: تحديات السياسة الإيرانية في سورية و إيران :

١- الحرب الإيرانية ــ العراقية و العامل العراقي: خلال المرحلة الأولى من هذه الحرب ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٢ , كانت عدداً من الاعتبارات هي المسيطرة . فالبنسبة للإيرانيين كان موقف سورية السياسي داعم لإيران حيوياً , لأنه بالرغم من وجود حالة صدام قصوى فإن الموقف السوري قد ساعد في منع تحول الحرب إلى مواجهة فارسية ــ عربية شاملة , أو إلى انقسام سني ــ شيعي في المنطقة . كما أن الحفاظ على علاقات إيرانية جيدة مع سورية قد منح إيران فائدة أخرى هي تحديد الوساطة السورية الممكنة مع عدد من الدول الهامة الأخرى , و خاصة السعودية و دول الخليج الأخرى. و على الصعيد الدولي , فإن روابط سورية الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي السابق قد منحت إيران قناة لا تقدر بثمن إلى القوة العظمى الأخطر على حدود إيران مباشرة .[283]

أما سورية فقد وقفت ضد الحرب من حيث المبدأ و عدتها حرباً خاطئة , و في نفس الوقت أعلنت وقوفها مع إيران و قررت دعم مجهود إيران الحربي[284]. و كونت أحد أعمدة تجمع منافس للائتلاف السعودي العراقي المصري, تكّون من سورية و لبنان و إيران. و قد ارتبطت كل من الجزائر و اليمن الجنوبي بدرجة أو بأخرى بهذا التحالف الثلاثي حيث جمعت المصالح و التوجهات المشتركة المتمثلة في مقاومة النفوذ الغربي في المنطقة و عدم الدخول في تسوية مع إسرائيل[285]. كما أغلقت سورية حدودها مع العراق , و كذلك الأنبوب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي السورية , و وقعت مع إيران اتفاقاً تجارياً واسعاً ضمن لسورية الحصول على النفط طوال سنوات عديدة بعد ذلك و بأسعار تفضيلية .[286]كما حالت سورية من الناحية الدبلوماسية دون تعبئة الدول العربية مع العراق في مواجهة إيران , و قد أدت سياستها الموالية لإيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقات العربية من الصراع العربي ــ الصهيوني و العمل على تحييد هذا الأخير . حيث لم تجد إسرائيل غضاضة في التعبير عن بهجتها إزاء نيران الحرب بين العرب و المسلمين غير العرب , بل أذكت أوراها . و يكفي دليلاً على ذلك أن نذكر تصريح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "رفائيل إيتان" الذي قال فيه : "إن النزاع العراقي ــ الإيراني لا يقضّ مضجعي و لا يؤلم رأسي"[287].

فلقد استقطبت الحرب الدائرة على الجبهة العراقية ــ الإيرانية انتباه الرأي العام العالمي و أتاحت الفرصة أمام إسرائيل لتوجيه ضربات موجعة للوطن العربي هي :

١- ضم القدس و جعلها عاصمة أبدية لها في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠ .[288]

٢- ضم الجولان السورية المحتل في حرب ١٩٦٧ إلى أراضي الكيان الإسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ .[289]

٣- قصف المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" في ١٩٨١/٦/٧ .[290]

---

(283) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق , ص ٢٥ .

(284) سيل , باتريك , الأسد : الصراع على الشرق الأوسط , مرجع سابق , ص ١٣٥ .

(285) نوبل , بولس , النظام العربي , في علي الدين هلال و بهجت قرني (محررين) , مرجع سابق , ص ١٣٥ .

(286) سيل , باتريك , الأسد : الصراع على الشرق الأوسط , مرجع سابق , ص٥٨٣ .

(287) الجعفري , بشار , السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦-١٩٨٢) , مرجع سابق , ص٢٣٠-٢٣١

(288) الفقي , رهام , القدس في الخطاب الإسرائيلي , السياسة الدولية , العدد ١٣٨ , مرجع سابق , ص ٩٩ . و انظر : هندي , إحسان , الوضع القانوني لمدينة القدس في أحكام القانون الدولي المعاصر , معلومات دولية , العدد ٦٥ , صيف ٢٠٠٠ , ص ١٠٠-١٠١ .

(289) انظر للتفاصيل : بركات , سعد الله , انتفاضة شباط / فبراير ١٩٨٢ في الجولان المحتل , مجلة معلومات دولية , العدد ٢٥ , نيسان /أبريل ١٩٩٥ , ص٩-١٢ .

٤- غزو لبنان في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٨٢ و التسريع بتهويد الضفة الغربية من الأراضي العربية المحتلة تمهيداً لضمها في مرحلة لاحقة .

و من جهة أخرى , إن تسابق الدولتين المتحاربتين و تنافسهما على خطب ود الدول الكبرى المصدرة للسلاح , زاد المخاوف الحقيقية التي طالما عبَّر عنها العرب بروؤية الخليج متحولاً إلى ساحة مجابهة و صراع بين الدول الكبرى[291].

فمنذ عام ١٩٨٤ غدا الاتحاد السوفيتي من جديد الحليف و الصديق للعراق في نفس الوقت الذي رخص لحلفائه في الشرق الأوسط ببيع الأسلحة لإيران , بالإضافة لذلك فقد حافظ على علاقات اقتصادية و سياسية طبيعية مع إيران . كذلك زادت فرنسا من التزاماتها حيال العراق و التي قد بدأتها في عقد السبعينيات , فقد زودته بكميات كبيرة من الأسلحة .

أما إيران فقد انتقلت تدريجياً إلى العتاد السوفيتي الذي دفعت ثمنه بالعملات الصعبة من حلفاء موسكو أو من أوروبا الشرقية . كما تلقت من الصين أسلحة من تصميم سوفيتي كانت قد طورتها , و اتجهت طهران نحو تجار الأسلحة الدوليين و خاصة إسرائيل من أجل التزود بقطع التبديل الضرورية لأسلحتها ذات المنشأ الغربي (لورنس , هنري , اللعبة الكبرى).[292]

و نجحت سورية في استغلال "المحور العسكري السوري ــ الإيراني" في الضغط على السعودية و دول الخليج العربي الأخر بغية احترام المصالح السورية . فضلاً عن نجاح الدعم الإيراني للمقاومة اللبنانية في مواجهة المخططات الإسرائيلية الأمريكية في لبنان , و على الرغم من كل ذلك , عارضت سورية احتلال إيران لأية أراضٍ عراقية , و كذلك خططها الرامية إلى قيام نظام إسلامي في العراق , كما عارضت أي توسع لحرب الخليج و هيمنة الجماعات الثورية الإسلامية في لبنان .[293]

كما أمدّت إيران سورية أيضاً بعزيمة ذات أهمية في الساحتين العربية و الإقليمية, فبعد تخلي مصر عن سورية[294], بدأت سورية تسعى نحو استراتيجية متعددة الجبهات ضد إسرائيل , و إيران بتثبيتها لصدام حسين تركت سورية تركز طاقاتها على مواجهة إسرائيل . و مع نهاية الحرب لم ينجح العراق بإثبات تفوقه العسكري على إيران , بل كان في موقع جيد لجني أفضل فائدة من التأييد الدولي و العربي الواسع للقيام بدور القوة الإقليمية في منطقة الخليج و المشرق العربي . لذلك تقوت دوافع إيران لتمسك بالتحالف مع سورية بفعل تضافر عدة عوامل , ومنها ضعفها مقابل القوة العراقية , و الانتشار العسكري الأمريكي في الخليج و العزلة الإقليمية و الدولية التي كانت تعاني منها . بالمثل كانت سورية مدفوعة بمصلحتها التقليدية في احتواء العراق و الحفاظ على دورها المتميز في لبنان . كما أن المتغيرات الدولية و اضمحلال التنافس الأمريكي ــ السوفيتي في المنطقة , عرض علاقات سورية السياسية و الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي , للتآكل منذ مجيء الرئيس غورباتشوف في منتصف

---

(290) انظر التفاصيل : بول , جورج و دوغلاس ب بول , أمريكا و إسرائيل "علاقة حميمة" التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٧ حتى الآن , ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل , بيروت : مكتبة بيسان , ط١ , ١٩٩٤ ,ص١٢٧-١٣٠ ؛ و انظر أيضاً : يوميات و وثائق الوحدة العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية, ط ١٩٨١ , ص ٣٥٧ .

(291) الجعفري , بشار العربي المعاصر, السياسة الخارجية السورية ٤٦-١٩٨٢) , مرجع سابق , ص٢٣٤-٢٣٥ .

(292) (الشرق و الصراعات الدولية) , ترجمة :د. محمد مخلوف , قبرص : دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث , ط١, ١٩٩٢ , ص٣٧٢-٣٧٣ .

(293) هينوش , ريمون , السياسة الخارجية السورية بين المثالية و الواقعية , في علي الدين هلال و بهجت قرني (محررين) , مرجع سابق , ص ٦١٩.

(294) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن , حسام , تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية ـ المصرية منذ عام ١٩٤٨ , رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية , كلية الاقتصاد , جامعة حلب , ٢٠٠٢.

الثمانينات , و الامتناع السوفيتي المتزايد عن تقديم المساعدات العسكرية و الاقتصادية لسورية. (295)و قد كانت إيران إحدى البدائل الاستراتيجية لتعويض الدعم السوفيتي لسورية .

٢- غزو إسرائيل للبنان و اتفاق الطائف : في هذا الوقت بدأ تقاطع المصالح و التوجهات بين سورية و إيران بالاتساع , ففي حملتها لإخراج قوات الاحتلال الإسرائيلي من لبنان , كانت الدوافع المباشرة لسورية دوافع استراتيجية : إن الوجود العسكري الإسرائيلي في النصف الجنوبي من لبنان , و على الأخص في وادي البقاع , قد وضع العمق السوري تحت تهديد مزدوج : فلأول مرة كانت دمشق معرضة لحظر مزدوج محتمل من الجولان و المواقع الإسرائيلية الأمامية في لبنان . إضافة إلى ذلك , فقد كان هناك التهديد الجيوسياسي النابع من وجود نظام موال لإسرائيل و الغرب في جنوب لبنان . إن القلق السوري حول إمكانية العزلة الإقليمية و مخاطر الصفقات الثنائية العربية ـ الإسرائيلية كان آنذاك , كما هي الآن , المحدد الأساسي لسياسة سورية الخارجية . لذلك فإن , ارتداد لبنان سوف يضيف ثقله إلى خسارة مصر , و مع الأخذ بالاعتبار الموقف المشكوك فيه للأردن , فإن الضغط على سورية للقبول بإهانة عربية أخرى على غرار خطوط كامب ديفيد سوف يصبح شديداً . و قد جاء اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣ , الذي فرض على لبنان , و لعبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية دور العراب , و كان مفصلاً لتغذية الشكوك السورية , ليضيف خللاً آخر في التوازن مع الكيان الصهيوني . في ظل هذه الظروف , فإن رغبة سورية في تقوية روابطها مع إيران لم تكن مفاجئة , حيث استطاعت سورية الاعتماد على إيران لتأمين المساعدة المادية على شكل معونة اقتصادية و قوة بشرية . و كانت مصالح إيران تميل إلى التطابق مع مصالح سورية في الساحة اللبنانية , فقد كانت إيران مدفوعة بالدرجة الأولى بعدائها العقائدي العميق لإسرائيل و التركة المرة لروابطها بالشاه , كما أن دخولها في الصراع العربي ـ الصهيوني يفتح أمامها المجال أيضاً لدور إقليمي أكثر أهمية(296). لقد وجدت كل من سورية و إيران منفعة مشتركة في تنمية علاقاتهما مع مختلف الأطراف اللبنانية كقوة فاعلة في الصراع ضد الأعداء المشتركين , حيث شكلت البنية التنسيقية المعروفة باسم "المقاومة الوطنية اللبنانية" جبهة عريضة للعناصر المدعومة من قبل كل من إيران و سورية , بما في ذلك حزب الله الحديث الولادة , و شرائح معينة ضمن حركة أمل , إضافة إلى مكونات الحركة الوطنية اللبنانية .

و هكذا بدأت العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية و غربية في لبنان , مما ألحق الهزائم بالإسرائيليين , و أجبرهم على الانسحاب إلى داخل "المنطقة الأمنية" المعلنة من طرف واحد من قبل إسرائيل في جنوب لبنان في ربيع ١٩٨٥ . كما أن الهجوم المضاد السوري ـ الإيراني في لبنان قد حقق نجاحاً ملحوظاً في تحييد نتائج غزو ١٩٨٢ ؛ أولاً : إنه منع قطف ثمار الدبلوماسية الأمريكية المكثفة التي كانت تهدف إلى تحويل مكاسب إسرائيل العسكرية الأساسية إلى فائدة سياسية و دبلوماسية دائمة . فبعد أشهر من توقيعه , كان اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣ الإسرائيلي ـ اللبناني , و هو معاهدة السلام العربية الإسرائيلية الثانية بعد كامب ديفيد , قد انتهي إلى التفاهة و الضياع. ثانيا: و بعد هذه الهزيمة الدبلوماسية , فإن الولايات المتحدة قادت جلاء القوات المتعددة الجنسيات عن لبنان في شباط/فبراير ١٩٨٤ رداً على نسف مبنى المارينز في بيروت . و ثالثا: و بالتوازي مع الانسحاب الأمريكي تم إلغاء اتفاق أيار/مايو ١٩٨٣ , حيث انتشرت حركة أمل إلى داخل بيروت الغربية معيدة بشكل غير مباشر هيمنة

(295) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ٥١.

(296) المرجع السابق عينه , ص ٣٧ .

سورية على العاصمة اللبنانية [297], و كان من نتائج الحرب التي خاضتها إسرائيل في لبنان ١٩٨٢ , أن قويت شوكة المقاومة الوطنية اللبنانية بدعم من سورية .[298]

وفي عام ١٩٨٨ كلف أمين جميل في اللحظات الأخيرة من رئاسته قائد الجيش العماد ميشيل عون بتشكيل حكومة عسكرية , على الرغم من وجود حكومة شرعية قائمة برئاسة الدكتور سليم الحص .و قاطعت سورية حكومة عون و أيدت حكومة الحص , بينما قاطع العراق حكومة الحص و أيد حكومة عون و دعمها [299] . و على الفور اتخذ العماد ميشيل العون كل الإجراءات الممكنة لاستلام السلطة بانقلاب عسكري ماروني , و قام بتجديد الاتصال مع سمير جعجع قائد القوات اللبنانية بعد قطيعة استمرت بينهما أكثر من سنتين[300], و لأن كلاهما يطمح لأن يكون صاحب القرار الأول , كان يقتضي ذلك أن يلغي أحدهما الآخر , فانفجرت حرب شاملة بين الطرفين في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ لم تحسم نتائجها.[301] و لم يكتف عون بذلك فقد أعلن في آذار/مارس ما أسماه "حرب التحرير ضد سورية" معتمداً على المساعدة العسكرية و المالية التي وصلته من النظام العراقي و ياسر عرفات المعادين للدور السوري في لبنان , و منسقاً جهوده مع إسرائيل , و مؤيداً من فرنسا مع عدم رضا أمريكي[302]، و استمرت "حرب التحرير" عدة أشهر و أسفرت عن هزيمة معنوية و سياسية و عسكرية لميشيل عون , و عُدّت أزمة الخليج الثانية بداية النهاية لطموحات عون و وجوده السياسي برمته .

و كانت بداية انفراج الأزمة اللبنانية في القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ , حيث اجتمع ٦٣ نائباً لبنانياً (من أصل ٧٣) في ٣٠ أيلول /سبتمبر حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة الطائف بالسعودية , حيث انتهت المناقشات بإقرار وثيقة الوفاق الوطني التي أطلق عليها تسمية "الطائف" و بموافقة ٥٨ نائباً , و أهم ما نص عليه اتفاق الطائف هو عروبة لبنان , و العلاقات المميزة مع سورية , و إلغاء الطائفية السياسية باعتبارها هدفاً وطنياً , و قلص الاتفاق صلاحيات رئيس الجمهورية و أناط سلطاته بمجلس الوزراء . [303]

لم تكن إيران و حزب الله راضيين تماماً باتفاق الطائف على الرغم من قلقهما الواضح من النظام الماروني , فأزمة عون لم تسلط الأضواء على المصالح السورية ــ الإيرانية المشتركة في لبنان فقط , بل على مناطق التوتر المحتمل بينهما أيضاً . يبدو أن كلاً من إيران و حزب الله قد استُبعدا من عملية التشاورات المؤدية إلى اتفاق الطائف الذي تم برعاية كبيرة من خلال لجنة ثلاثية من الجزائر و المغرب و السعودية مدعومة بشكل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية[304]. بالنسبة لإيران , بدا هذا و كأنه يؤكد استعداد سورية لاستبعادهما مما يمكن اعتباره شأناً عربياً , مخفضة بذلك من أهمية المصالح الإيرانية في لبنان إلى مرتبة ثانوية نسبياً . و بالقدر نفسه , فإن الاتفاق نفسه لم يعطِ الشيعة اللبنانيين ما كانت تعتبره إيران و حزب الله "مطالبهم" خصوصاً في ضوء نضالاتهم و تضحياتهم بعد غزو ١٩٨٢ , لكن

---

(297) المرجع السابق عينه , ص ٤٠ .

(298) سيل , باتريك , الأسد: الصراع على الشرق الأوسط , مرجع سابق , ٦٤٢ - ٦٤٤ .

(299) بقرادوني , كريم , لعنة وطن (من حرب لبنان إلى حرب الخليج) , بيروت , عبر الشرق للمنشورات , ط ١٩٩١ , ص١٩١.

(300) الرفاعي , بهاء الدين شوقي , السلام في لبنان , أثينا , دار بشاو للنشر و التوزيع ط١ , ١٩٩١ ,ص٥١.

(301) بقرادوني , كريم , لعنة وطن , مرجع سابق , ص١٩٦-١٩٧.

(302) المرجع السابق عينه , ص١٩٩-٢٠١ .

(303) انظر حول الاتفاق : لورنس , هنري , مرجع سابق , ص٣٩٦-٣٩٧.

(304) انظر للتفاصيل حول عمل اللجنة الثلاثية : بقرادوني , كريم , مرجع سابق , ص ٢٠٢-٢٠٨ .

مصلحة إيران في تجنب القطيعة مع سورية قد دفعت بطهران إلى إعادة تأكيد تأييدها للاتفاق.[305]

٣- **العامل اللبناني: مصالح سورية تأتي أولاً** : إن أهمية لبنان بالنسبة لإيران تتجاوز روابطها الروحية و السياسية مع الشيعة اللبنانيين , فبدون حرية الوصول إلى لبنان , ستكون إيران معزولة إلى حد كبير عن المشرق ككل . لذلك فإن إيران تحتاج إلى لبنان للحفاظ على نفوذها ضمن هذه الساحة , سواء كمعطل أو كميسّر , و لن تستسلم بغض النظر عن الفوائد التي تتحقق لها من هذا النفوذ بدون مقابل جوهري في مكان آخر. إن الوجود الإيراني في لبنان سيؤثر و يتأثر بالتطورات ضمن الحركة الأصولية الإسلامية الأوسع في المنطقة . من هذا المنظور , فإنه من المرجح أن تنظر سوريا إلى علاقتها مع إيران كوسيلة يمكن بواسطتها الاستمرار في مراقبة و الحفاظ على قدر من السيطرة عليها الحركة الإسلامية في لبنان و امتداداتها العربية بأقل كلفة و جهد ممكنين نسبياً[306]. مع كل هذا , لن تتضاءل هموم سورية الجيوسياسية و الاستراتيجية الحيوية في لبنان , التي أرست علاقة وثيقة مع الفرقاء اللبنانيين منذ بداية الثمانينات , و كتب سيل باتريك عن العلاقة بين الرئيس حافظ الأسد و بين الشيعة اللبنانيين يقول: " و كان كفاح الشيعة من أجل حصة أكبر في الدولة اللبنانية التي يسيطر عليها الوجهاء المسيحيون و السنة نسخة من كفاحه هو في سورية "[307], و مع دخول القوات السورية إلى لبنان إلى جانب الميليشيات المارونية في أيار/مايو ١٩٧٦ , و حصول القطيعة بين دمشق و منظمة التحرير الفلسطينية , توطدت العلاقة بين حركة أمل و سورية؛ و ما أن تولى نبيه بري رئاسة و قيادة حركة أمل في مرحلة ما بعد اختفاء موسى الصدر , حتى توطدت علاقة الحركة بسورية أكثر فأكثر , حيث لعب السوريون دوراً مهماً في تدريب ميليشيا أمل خصوصاً منذ عام ١٩٨٠ . فقد أكدً نبيه بري في شباط/فبراير ١٩٨٢ على علاقة حركة أمل بسورية , فطالب في مجال تعداد أهداف حركة أمل في لبنان بـ " إقامة علاقة مميزة عسكرياً و أمنياً و اقتصادياً و ثقافياً بين سوريا و لبنان , و تحديد إسرائيل بوصفها العدو الرئيسي "[308].

و الحال هذه , شكلت حركة أمل قوة سياسية و عسكرية من وجهة نظر السياسة السورية قادرة على لجم أو حتى السيطرة على أعمال القوى و الفصائل التابعة لمنظمة التحرير و الحركة الوطنية اللبنانية , خصوصاً في المناطق التي استثنى منها الوجود السوري , كما هو الحال في الجنوب , باعتباره خطاً أحمراً محكوماً بمعادلات إقليمية و دولية . و بعد الخروج المهين للقوات الأمريكية و الفرنسية و الإيطالية من لبنان في أوائل عام ١٩٨٤ , و إسقاط اتفاق ١٧ أيار. شكلت هذه الأحداث مجتمعة نصراً كبيراً للسياسة السورية في لبنان, أما على الصعيد الإقليمي ؛ ضمن هذا السياق السياسي و التاريخي, مَثَّلَ الموقف السوري الصامد ضمانة أساسية للدور الذي قامت به حركة أمل على ساحة الجنوب[309].

و بعد تفجير مقر القوات المتعددة الجنسيات (مقر القوات الأمريكية و الفرنسية) في تشرين الأول ١٩٨٣ , برز نجم جنين حزب الله الناشئ حديثاً في فضاء السياسة اللبنانية كقوة عسكرية و سياسية فاعلة . و توثقت العلاقة بين سوريا و حزب الله عقب اشتعال حرب الجبل و سقوط سوق الغرب , و انسحاب القوات الصهيونية من مناطق جنوبية للتمركز وراء خط ما

---

(305) أغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق , ص ٥٢-٥٣ .

(306) المرجع السابق عينه , ص ١٣٥ .

(307) سيل , باتريك , الأسد :الصراع على الشرق الأوسط (١٩٨٨) , دار الساقي , لندن , ١٩٩٢ , ص ٥٧٩

(308) لمزيد من الإطلاع انظر: ليديا جورج , مقابلة أجرتها مع نبيه بري , ١-٧ شباط ١٩٨١ , في " المندي مورننغ" .

(309) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ٧٥-٧٦ .

يسمى "الشريط الحدودي" أيضاً , مع إعلان و لادة "حزب الله" , حيث جعلته المقاومة الإسلامية رقماً صعباً في معادلات الصراع المحلي و الإقليمي[310].

و في ظل قيادة الأمين العام الحالي السيد حسن نصر الله , أصبحت علاقة حزب الله مع سوريا علاقة تاريخية و استراتيجية , و جزءاً من سياسة إقليمية و دولية على جبهة من الجبهات السياسية السورية , الأكثر وزناً في الإطار الشرق أوسطي . و يتّهم خصوم حزب الله , قيادته أنها باتت في ظل قيادة نصر الله "حالة عسكرية" من جهة , و "بؤرة إيرانية و أيديولوجية" من جهة أخرى . لكن الحزب يجيب عن ارتباطاته بسورية و إيران بأنها ليست على قياس الحالات اللبنانية المعروفة , بل هي " ضرورة موضوعية" على خلفية المصالح المشتركة في "مواجهة العدو الإسرائيلي المشترك"[311].

و مع حصول حزب الله على اعتراف رسمي لبناني بشرعية المقاومة الإسلامية في لبنان " فهو حزب لبناني و أعضاؤه لبنانيون" , باتت العلاقة بين حزب الله و سورية العنوان الأكثر بروزاً في المواقف الحزبية المطروحة .. فالحزب ينسق بشكل وثيق مع سورية و إيران منذ انطلاق قطار السلام العتيد عقب مؤتمر مدريد "فحزب الله يقاتل من أجل "تحرير الجنوب , و البقاع الغربي" . و في هذا النهج السياسي و الفكري تتفق سياسات الحزب و التوجهات السورية " فسورية تعتبر ورقة المقاومة الإسلامية و حزب الله ورقة رابحة و ضاغطة على الولايات المتحدة الأمريكية و الحكومة الصهيونية" . و حزب الله و على لسان نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم يقول بوضوح : " ما هو الضير إذا استفادت سورية من المقاومة على الصعيد الإقليمي و الدولي ... و ما هو العيب لو نحن جيرنا جزءاً من العمل المقاوم لمصلحة سورية التي تجير لنا العديد من الأوراق السياسية التي تملكها للمصلحة اللبنانية "[312].

و لاشك أن تلازم المسارين السوري و اللبناني , يجعل من لبنان إقليماً و دولة جزءاً عضوياً من الاستراتيجية السورية. فلبنان خاصرة سورية , و يدخل في مجال أمنها القومي الاستراتيجي , و الحال هذه تحول إلى مسرح المجابهة العسكرية الإقليمية السورية — الصهيونية الفرعية , منذ آخر حرب مجابهة رأسية دارت بين سورية و الكيان الصهيوني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ .

من هنا فإن المقاومة الإسلامية الذراع العسكري لحزب الله تمثل سلاحاً مهماً تتوسل به السياسة السورية , بعد بروز سورية كقوة إقليمية ذات تأثير عقب حرب الخليج الثانية , مما يجعل في الشرق الأوسط قوتين إقليميتين متنافرتين و متنافستين هما سورية و الكيان الصهيوني[313]. بالمقابل , إن وجود سورية في لبنان و مقدرتها على منع أية تحركات إيرانية ذات شأن في هذه الساحة من المكانة التي تجعل أي تحدٍ مباشر لمصالح سورية الحيوية من قبل حزب الله أو إيران لن يؤدي إلى إي مكسب إيجابي لإيران . و قد يكون في مصلحة سوريا أيضاً الاستمرار في التسامح مع وجود وكلاء إيرانيين شبه مستقلين في لبنان كنقاط ضغط محتملة ضد قوى أخرى محلية أو من خارج المنطقة , و كتنازل واسع للمصالح الإيرانية في المشرق العربي طالما أن هذه الجماعات لا تهدد المصالح السورية ذاتها.[314]

---

(310) المرجع السابق عينه , ص ١٦٨ .

(311) إبراهيم , طارق , حزب الله عقد مؤتمره سرا على ثلاث مراحل و في ثلاث مناطق , جريدة الحياة , ١٩٩٥/٧/٢٨ .

(312) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١٦٩ .

(313) المرجع السابق عينه ١٧٠ .

(314) أغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ١٤٠ .

بالنتيجة , تكون مصلحة سورية بالحفاظ على صلاتها مع شيعة لبنان كقاعدة لنفوذ أوسع و مصلحة إيران في الحفاظ على حريتها في الوصول إلى الطائفة الشيعية الأكبر, ذات الموقع الاستراتيجي الأفضل في المشرق العربي , قد يستمران في الالتقاء على المدى المتوسط و حتى الطويل .

و على خلفية الطرح السابق, و مع انهيار كل مراكز الرفض العربي في أعقاب حرب الخليج الثانية و سيادة منطق و مفهوم الاستجابة لمتطلبات و شروط المرحلة الجديدة المتمثلة في تطبيع العلاقات العربية ــ الأمريكية ــ الصهيونية باملاءات الواقع و انخراط الحكم العربي الرسمي في هذا المسار على خلفية تفرد الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت تمارس الضغوطات القوية على سورية بهدف نزع أدوات سورية السياسية , و تحجيم قوتها العسكرية بما في ذلك إخراجها من لبنان , أو رسم خطوط حمراء جديدة لدورها فيه , وصولاً إلى فصل السياسة اللبنانية عن السياسة السورية , بهدف إرغام اللبنانيين على توقيع اتفاق مع الكيان الصهيوني على غرار اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ . و هذا ما سنبحثه بالتفصيل في الفصل الرابع المبحث الأول لاحقاً .

٤- **حرب الخليج الثانية** : قدَّمَ غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ اختباراً خطيراً حتى الآن للعلاقة السورية ــ الإيرانية. مع ذلك , ففي حين أن موافقة سورية على التدخل العسكري ضد العراق , ضمن سياق التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية كان إنجازاً سياسياً و دبلوماسياً متقناً بشكل ملحوظ من قبل الرئيس حافظ الأسد , إلا أن ما يمكن اعتباره مدعاة للإعجاب هو نشر القوات السورية جنباً إلى جنب مع نظيرتها القوات الأمريكية في عملية "عاصفة الصحراء" لم يكن له تأثير سلبي مرئي على العلاقة بين البلدين .

لقد قدمت أزمة الكويت فرصة حيوية لهزيمة صدام حسين و التخلص بشكل نهائي من تهديده المستمر لسورية و لإيران على حد سواء . بخصوص ذلك , فإن اصطفاف سورية مع الولايات المتحدة و (الأنظمة العربية المحافظة) قد زود إيران بالوسيلة البديلة لتحقيق هدفها الاستراتيجي الطويل الأمد . كما أن استعداد إيران الظاهر لقبول العلاقة الجديدة لسورية مع الولايات المتحدة يمكن اعتباره مناقضاً للمخاوف الإيرانية المستمرة من أن العمل العسكري التالي بقيادة الولايات المتحدة في المنطقة سيكون موجهاً ضد إيران ذاتها . لذلك , فإن سورية استطاعت ممارسة تأثير كابح على الولايات المتحدة و العائق الممكن لحريتها في الحركة ضد إيران . فعبر سورية تمكنت إيران من الحفاظ على موطئ قدم غير مباشر في التحالف المضاد لصدام حسين , دون أن يتعين عليها أن تعرض نفسها للخطر بشكل مباشر. و على العكس من ذلك, فإن قبول إيران الضمني ضمن معسكر التحالف المضاد لصدام قد أعطاها جديدة لإقامة علاقات وثيقة مع كافة المعنيين, و إن موقف إيران أثناء أزمة الكويت قد زكى استمرار سورية في الحفاظ على علاقات وثيقة مع طهران على مدى سنوات.[315] و بالنسبة لإيران تعد سورية أهم منفذ إقليمي لها وسط العزلة التي تواجهها , على الرغم من أن حرب الخليج الثانية أسهمت في تراجع هذه العزلة نسبياً , فقد سعت الولايات المتحدة إلى إحكامها من جديد عبر السياسة التي تبنتها إدارة كلينتون و المعروفة باسم "الاحتواء المزدوج للعراق و إيران" , بالنتيجة ظلت سورية هي بوابة إيران إلى المنطقة و هي الوسيط مع العرب , و مع غير العرب أحيانا[316].

---

(315) المرجع السابق عينه , ص٥٤-٥٥ .

(316) عبد الرحمن , حسام , تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية - المصرية منذ عام ١٩٤٨ , رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية , كلية الاقتصاد , جامعة حلب , ٢٠٠٢ , ص ٢٩١ .

مع ذلك كان من الضروري التأكد من أنه لن تكون هناك أية فرصة لحصول سوء تفاهم سوري إيراني نتيجة لسياسة الرئيس حافظ الأسد إزاء الأزمة, لذلك, لم يكن من قبيل المصادفة أن زيارة الرئيس الأسد الوحيدة بعد الثورة إلى طهران قد تمت في ٢٠-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠, و ساعدت في تعزيز الثقة ضمن التحالف بأن المضاعفات الإقليمية الفورية للتحرك العسكري ضد صدام حسين ستكون محدودة . كما أن محاولة صدام تبني الطرح الإسلامي و التطلع للجماهير الإسلامية الراديكالية في المنطقة, و تحريك أي مجهود شعبي أو "إرهابي" جدي من قبل الجماعات الإسلامية الراديكالية يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى سياسة الكبح السورية الإيرانية الواعية لهذه الجماعات حيث للطرفين نفوذ عليها.[317]

قدمت حرب الخليج الثانية دليلاً راسخاً على متانة العلاقة السورية الإيرانية, و أظهرت أيضا الأهمية الحيوية للعامل العراقي في الحسابات الاستراتيجية للطرفين . لكن جاءت مشاركة سورية في النظام الأمني الخليجي من جرّاء توقيع وثيقة "إعلان دمشق" المعلنة في ٦ أذار/مارس ١٩٩١ بعد أن اختتم وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي و مصر و سورية اجتماعهم, ليظهر نقطة توتر أخرى في التحالف السوري ــ الإيراني.

و نص هذا الإعلان على التعاون بين الدول الأعضاء في بناء ترتيبات أمنية في منطقة الخليج .بحيث تكون القوات السورية و المصرية الموجودة في شبه الجزيرة العربية نواة لقوة إقليمية عربية للأمن [318]. و لقد تركت الوثيقة الباب مفتوحاً لإيران من النص على أن (الأطراف المشاركة تؤكد على أن التعاون و التنسيق بينهما لن يكون موجهاً ضد أي طرف , بل يمكن أن يكون مقدمة لفتح حوار مع الأطراف الإسلامية و الدولية التي تحترم المصالح العليا للأمة العربية) . و الأرجح أن الإشارة إلى الأطراف الإسلامية في هذا النص كانت بمنزلة الحد الأدنى الذي قبلت به سورية مقابل استبعاد إيران , من منظور أنها تجعل هذا الاستبعاد مؤقتاً.[319]

و بذلك حافظت سورية على خيط رفيع يربط بين اتفاقها مع مصر على عروبة الأمن في الخليج و بين ما تقتضيه علاقتها الاستراتيجية مع إيران مع الإقرار بدورها في هذا الأمن . و مع اتجاه دول الخليج إلى عقد اتفاقيات دفاع ثنائية مع دول غربية و إعطاء أولوية للتصور الأمريكي لترتيبات الأمن , سحبت مصر قواتها و من ثم سورية. [320]و من المرجح أن اعتراض إيران على الدور المصري و السوري في الخليج كان أيضاً من العوامل التي أدت إلى تراجع السعودية عن صيغة العمل الجماعي . فقد انطلقت الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في أنه لا يمكن لدول غير خليجية أن تتدخل في قضية أمن الخليج , و أن أي مشروع حول أمن الخليج لا تضعه إيران أو لا تشترك في وضعه على الأقل هو مشروع فاشل لأنه يتجاهل أن لها أكثر من نصف السواحل المطلة على الخليج و أنها تتحكم في مضيق هرمز[321]. و من هنا انصبت المعارضة الإيرانية على عدم أحقية مصر و سورية من الناحية الجغرافية في المشاركة في أمن الخليج .

---

(317) أغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص٥٦.

(318) سليم , محمد السيد : الرؤية السعودية لأمن الخليج , في عبد المنعم المشاط (محرر) , أمن الخليج دراسة في الإدراك و السياسات , القاهرة , مركز البحوث و الدراسات السياسية , ١٩٩٧ , ص٣٥٤-٣٥٨ .

(319) عبد الرحمن , حسام , تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية - المصرية منذ عام ١٩٤٨ , مرجع سابق , ص ٢٩٢ .

(320) عبد المجيد , وحيد : رؤيتا مصر و سورية لأمن الخليج , في عبد المنعم المشاط (محرر) , المرجع السابق , ص ٣٤٣-٣٤٧ .

(321) عبد المؤمن , محمد السيد : العلاقات الإيرانية - المصرية , في عبد المنعم المشاط (محرر) , الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط , أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٤) , القاهرة , مركز البحوث و الدراسات السياسية , ط١, ١٩٩٤ ,ص٤٢٧-٤٢٨ .

و على الرغم من أن سورية تعاملت مع موضوع استبعاد إيران على أنه أمر مؤقت , فقد ظلت إيران على رفضها لذلك الإعلان و لم تلبث أن عدّته "ولد ميتاً" و هذا كان من أسباب تعديل إعلان دمشق في تموز/يوليو ١٩٩١ على استبعاد الفقرة التي كانت تنص على اعتبار القوات المصرية و السورية نواة لقوة سلام عربية لضمان الأمن في منطقة الخليج بإحلال فقرة أخرى محلها تنص على إمكان استعانة دول المجلس الخليجي بقوات مصرية و سورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك .[322]

إنّ دور سورية في الخليج قد تعزز, بدون شك, كنتيجة لعاصفة الصحراء و توُحد التصورات الإقليمية لدورها الموازن في مواجهة العراق. و بالنتيجة فإن قيمتها كحليف لإيران قد تعززت بشكل مواز, حيث عاد دورها كجسر كامن بين ايران و دول الخليج العربي إلى الظهور بسرعة تماماً بقدر ما كان يفيد في إعادة العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية في عام ١٩٩١, و استمر منذ ذلك الحين في تخفيف التوترات الإيرانية الخليجية الكامنة , مثل تلك التوترات حول جزر أبو موسى و طنب الكبرى و الصغرى . خلافاً للبنان ـ حيث كان التعاون السوري الإيراني مقيداً بالتنافس المفتوح أو الضمني ـ فإن ساحة الخليج شملت مجالاً أكثر "استراتيجية" و خالية تماماً من مثل هذه التعارضات. و في الوقت ذاته , فإن القبول الإيراني بدور سوري في الخليج يمكن النظر إليه على أنه يعكس القبول السوري بدور إيراني في لبنان[323] , و النتيجة النهائية هي اعتراف كل طرف بأن حريته في الفعل ضمن دائرة المصلحة الحيوية للآخر يجب أن تبقى ضمن حدود و أن تكون معرضة للتحفظ النهائي من قبل الطرف الآخر

٦- عملية السلام العربية ــ الإسرائيلية :

أ- الرؤية الإيرانية للصراع العربي ــ الصهيوني : إن موقف الجمهورية الإسلامية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط هو نتيجة طبيعية لرؤية إيران الثورية السياسية و العقائدية للصراع العربي ــ الصهيوني, إذ أنّ النشاط المضاد للصهيونية من طرف رجال الدين الإيرانيين قد سبق تأسيس دولة إسرائيل بزمن طويل , و قبل ظهور الخمينية كإيديولوجية متماسكة [324]. بل إن الارتباط بينهما يعود إلى عام ١٩٢٢ , عندما وردت إشارة إلى المظالم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من السياسة الاستعمارية البريطانية في رسالة بعث بها عدد من علماء الدين في طهران إلى البرلمان البريطاني. و قد جاء العداء الإيراني لإسرائيل كدولة أيضاً على خلفية التعاون الموسع بين الشاه و إسرائيل على مدى ثلاثة عقود.[325], كما عبّرَ أحد الساسة في إسرائيل عن القلق الكبير من الثورة الإيرانية بقوله "إن نجاح الثورة سبب قلقاً كبيراً في إسرائيل لأننا خسرنا حليفاً استراتيجياً" [326]يضاف إلى ذلك أن هزيمة و إزالة إسرائيل تعتبر ــ بالنسبة للخميني ــ عنصراً مكملاً للنجاح النهائي للحركة الإسلامية إقليمياً باعتبار الكيان الصهيوني مظهر دخيل و غير أصيل مفروض من الخارج . لذلك , فإن الموقف الإيراني , بالخطوط العريضة , لا يقبل أي حل سياسي لا يتضمن إعادة فلسطين إلى أصحابها الشرعيين و حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم , و الموقف الإيراني لا يرفض

---

(322) عبد المجيد , وحيد : رؤيتا مصر و سورية لأمن الخليج , في عبد المنعم المشاط (محرر) , أمن الخليج دراسة في الإدراك و السياسات , مرجع سابق , ص ٣٥٥-٣٦١ .

(323) آغا حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص٥٧ .

(324) مرجع سابق , ص ٦٤.

(325) آغا حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ٦٤) (لمزيد من الإطلاع حول التعاون بين الشاه و إسرائيل انظر: مختارات إيرانية , عدد ٢٤ , يوليو ٢٠٠٢ ,ص ٢٨ .

(326) د. شدود , ماجد , العلاقات السورية ـ الإيرانية , مجلة أوروبا و العرب , ع ١٧٤-١٧٥ , نيسان / أيار , ١٩٩٨ , ص ٥٢ .

استخدام الوسائل السياسية لتحقيق هذا الهدف , على الرغم من تشكيكه إزاء فائدة أي جهد سياسي بمعزل عن العمل المسلح و الاستعداد للجوء إلى القوة عند الضرورة . و بعد وفاة الخميني , تمت بلورة الخط الرسمي الإيراني , الذي يعكس وجهة نظر (المعتدلين) , بمن فيهم رافسنجاني ذاته , و خاتمي, هذا الخط حدد لإيران دوراً أقل مباشرة يقوم على ادعاء أن العبء الرئيسي للكفاح ينبغي أن يتحمله الفلسطينيون أنفسهم و الأطراف العربية الأخرى (سورية بالدرجة الأولى) كما تمثل أيضاً باتجاه المزيد من إبعاد إيران عن أي عمل مباشر ضد الأهداف الإسرائيلية , مع الحفاظ في الوقت ذاته على الروابط التقليدية القوية مع جماعات مثل حزب الله و الجهاد الإسلامي و تقديم الدعم المادي و المعنوي لها . و إن نجاح إيران في حربها غير المباشرة مع الكيان الصهيوني بواسطة حزب الله و الإسلاميين الفلسطينيين , قد جعل استراتيجية المواجهة المباشرة مع إسرائيل هي غير ضرورية , بالمقابل فإن قادة إيران قد جعلوا العداء لإسرائيل صفة مميزة لسياسة الجمهورية الإسلامية ذاتها . في الواقع , فإنه بدون دعم إيران الرسمي للقضية الفلسطينية , فمن المشكوك فيه قدرة التحالف مع سورية على الصمود أمام ضغوط و توترات الخمسة عشر عاماً الماضية , و خاصة الحرب الإيرانية ـــ العراقية . لذلك فإن موقف إيران المناصر للقضية الفلسطينية قد ساعد في تسويغ تحالف سورية المستمر مع جمهورية إيران الإسلامية .

أما بالنسبة للتسوية, فقد وصف مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي التسوية التي طرحتها و رعتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "مؤامرة" لفرض الكيان الصهيوني في المنطقة و إطلاق يده في كافة المجالات و الميادين لتحقيق طموحاته الاقتصادية و السياسية و الأمنية.[327] فالمواقف الإيرانية إزاء مبادرة الأمير فهد , و خطة ريغان و قرارات مؤتمر فاس الثاني تشكل أمثلة توضيحية لدراسة ردود أفعال إيران نحو عملية تسوية الصراع في الشرق الأوسط , فقد كانت الإدانة الإيرانية الأيديولوجية لكل المبادرات الثلاث عنيفة مطلقة. (فقد هاجمت خطة فهد كقضية مبدأ و كتعبير عن سوء نية أولئك الذين دبروها و دعموها. و كانت المبادرة بالنسبة للإيرانيين خيانة سافرة لكونها اعترافاً غير مباشر بإسرائيل. و على صعيد آخر , فقد تم توجيه الرد على المبادرة بشكل مدروس لدعم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية . إن الخطة التي تعكس التنافس الإسلامي السعودي ـــ الإيراني الشديد إضافة إلى الخلافات حول الحرب العراقية ـــ الإيرانية قد أتاحت لإيران فرصة هامة لعرض عضلاتها في الخليج و ممارسة ضغط على السعودية , لذلك فقد هوجمت الخطة هجوماً حاداً).[328]

بينما كان ينظر إلى خطة فهد من قبل سورية , إلى حد كبير كمحاولة من منظمة التحرير للالتفاف عليها عن طريق السعوديين بتغاضٍ ممكن من الولايات المتحدة الأميركية. و بالرغم من أن سورية قد تمت استشارتها من قبل السعودية قبل الدعوة إلى اجتماع القمة , فإن الأسد قد عطل الاجتماع بشكل مدروس جيداً و ذلك بالإعلان عن قراره بعدم الحضور قبل ساعات قليلة فقط من موعد التئام جلسته الأولى . في الوقت نفسه قد يكون الأسد شعر بأنه سيقع تحت ضغط الأطراف العربية الأخرى في القمة بخصوص علاقته الحديثة النشوء مع إيران.[329]

---

(327) مصطفى , أمين , إيران و فلسطين بين عهدين , بيروت , المركز العربي للأبحاث و التوثيق ,ط ١٩٩٦ , ص ٥٦-٥٨ .

(328) كيوان , مأمون , إيران و فلسطين : جذور و واقع العلاقة , شؤون عربية , عدد ١٠٦ , حزيران ٢٠٠١ , ص ١١٠) (انظر التفاصيل حول المبادرة : هلال , علي الدين و جميل مطر , النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط٥ , ١٩٨٦ ,ص ١٥١ . و انظر : لورنس , هنري , اللعبة الكبرى , مرجع سابق , ص ٣٤٤-٣٤٧ .

(329) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ٩١-٩٢ .

إنَّ الانتقاد الإيراني لمؤتمر فاس كان محدوداً نسبياً بالمقارنة مع الهجوم الضاري على مشروع فهد قبل ذلك بعام . فالمعارضة الإيرانية لقمة فاس الأولى كانت غير إشكالية و كانت بدون ثمن , نظراً لأنها تطابقت جيداً مع استجابة سورية المعادية لها , و في موعد انعقاد مؤتمر فاس الثاني فإن التحالف السوري – الإيراني الذي تمخض عنه اتفاق آذار/مارس ١٩٨٢ الاقتصادي و العسكري قد واجه إيران بخيار أصعب . فالسكوت التام قبل التطورات الدرامية في فاس كان مستحيلاً من الناحية السياسية و الأيديولوجية . في ذات الوقت فإن الهجمات المنفلتة على سورية كان من الممكن أن تدمر العلاقات الثنائية الحساسة بين الدولتين و بالتالي أن تفقد إيران حليفها المهم الوحيد في العالم العربي , بالإضافة إلى فقدانها لمنفذها الوحيد إلى لبنان .(330) و لكن ربما كان من المهم أكثر أن القمة العربية في فاس كانت فرصة ممكنة لمصالحة الأسد – صدام , لذا , و في سياق متابعة الحرب الإيرانية – العراقية فإن الكلفة السياسية و الاستراتيجية للخلاف مع سورية ستكون باهظة .

و نتيجة لإخفاق خطة السلام العربية التي أقرتها قمة فاس الثانية ١٩٨٢ , و مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان أيضاً , تعززت مكانة القضية الفلسطينية في سلم أولويات السياسة الخارجية الإيرانية , و بدا هذا الأمر واضحاً على خلفية تطورات و أحداث عديدة. منها الاتفاق الفلسطيني – الأردني عام ١٩٨٥, حيث كان موقف طهران شاجباً له, و فرصة للتقارب شبه الكامل في وجهات النظر بين طهران ودمشق. و خلافاً لمؤتمر فاس الثاني, لم يكن هناك سبب ظاهر للخلاف بين الطرفين . و لدى الإعلان عن الاتفاق قامت طهران بشجبه باعتباره "مراسم جنازة القضية الفلسطينية" و اتهمت طهران منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قرار الأمم المتحدة رقم /٢٤٢/ كمقدمة للاستسلام لإسرائيل(331). و رداً على هذا الاتفاق أعلنت طهران اعترافها الرسمي بجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية , و استضافت وفداً من هذه الجبهة في طهران في شهر آب/أغسطس ١٩٨٥ برئاسة أبو موسى زعيم فتح – الانتفاضة.(332)

كما استقبل آية الله الخميني زعيم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين فتحي الشقاقي في طهران في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ , و ذلك للمرة الأولى بعد إبعاده عن قطاع غزة من قبل إسرائيل . و قد شكلت هذه الزيارة أول محاولة حقيقية من جانب إيران لإقامة علاقة مباشرة مع الفصائل الفلسطينية المحتلة , و هي سياسة امتدت لاحقاً إلى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في عام ١٩٩٠ . و بهذا استطاعت إيران أن تدعي أن علاقتها لم تعد مقتصرة على حزب الله و قاعدته (الشيعية) في لبنان , بل تتطلع أيضاً باتجاه علاقة متواضعة لكنها ليست هامشية مع الحركة (السنية) الإسلامية في فلسطين.(333)

و لابد من الإشارة إلى أنَّ انهيار علاقة إيران بالقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدا في أوجه على خلفية اتفاق ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ الفلسطيني – الإسرائيلي الذي اعتبرته طهران خيانة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للطموحات الوطنية الفلسطينية , و سبق هذا الانهيار في العلاقات خلافات عديدة كان أحد عواملها الكبرى, هو التوتر الأيديولوجي بين النظرة العلمانية الوطنية لمنظمة التحرير و الرؤية الإيرانية للإسلام باعتباره الأساس الوطيد لأي كفاح ثوري حقيقي في المنطقة . ففي وقت مبكر – يعود إلى زيارة عرفات الأولى إلى إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩– , ألحَّ القادة الإيرانيون , بمن فيهم آية الله

(330) المرجع السابق عينه , ص٩٦.

(331) المرجع السابق عينه , ص ١٠٠ .

(332) كيوان , مأمون , إيران و فلسطين : جذور و واقع العلاقة , شؤون عربية , مرجع سابق , ص ١١٠ .

(333) المرجع السابق عينه , ص ١١١ .

منتظري و هاشمي رافسنجاني على حاجة الفلسطينيين إلى تبني الإسلام و الجهاد كقاعدة مبدئية للعمل.(334) و بالرغم من أن القيادة الإيرانية قد كيفت نفسها لاحقاً مع التعامل مع مجموعات المعارضة الفلسطينية العلمانية الأخرى , فإن فقدان إيران للثقة بالرؤية الأيديولوجية لمنظمة التحرير الفلسطينية و إصرارها على طابعها الوطني ذي القاعدة العريضة يبدو أنهما قد أزالا الإيمان الإيراني السابق بـ "طهارة" و قدسية الحركة الفلسطينية. فكان الاستعداد الفلسطيني لعقد الاتفاق ضربة أخرى لآمال إيران المبالغ فيها بمنظمة التحرير الفلسطينية.(335)

و برزت خلافات أخرى منها اتصالات منظمة التحرير مع جماعات معادية للخميني مثل منظمة مجاهدي خلق بزعامة "مسعود رجوي" ؛ و رفض منظمة التحرير إدانة الغزو السوفيتي لأفغانستان , لكن الخلاف الأهم كان حول الحرب العراقية ـ الإيرانية . ففي البداية حاولت إيران استخدام المساعي الحميدة لمنظمة التحرير لمحاولة احتواء الدعم العربي للعراق و للحفاظ على القنوات الإيرانية مفتوحة على دول الخليج . و كان موقف عرفات الأولي الذي يقضي برفض "الاستيلاء على الأرض بالقوة" قد أعطى بعض المصداقية للاعتقاد الإيراني بأن منظمة التحرير ستقف خلف إيران كقضية مبدأ . و في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ , التقى وفد إيراني عالي المستوى برئاسة هاشمي رافسنجاني , الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس الشورى , بعرفات و القيادة الفلسطينية في بيروت لمطالبتها بدور أكثر فعالية بدعم إيران في الأوساط العربية . لكن يبدو أن هذه اللقاءات و المشاورات اللاحقة عمقت الإحساس الإيراني بخيبة الأمل في منظمة التحرير. و من وجهة النظر الفلسطينية فإن الإيرانيين كانوا يبدون غير راغبين , أو عاجزين عن فهم الموقف الدقيق لمنظمة التحرير في التوازنات العربية ـ العربية و القيود التي كان يفرضها ذلك على قدرتها على التأثير على الأطراف العربية الخائفة تماماً من رسالة إيران الثورية و تأثيرها المحتمل.(336)

مقابل القطيعة أو انهيار علاقة طهران مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الرسمية , كان هنالك توجه إيراني لدعم المعارضة الفلسطينية لقيادة المنظمة , على خلفية مناهضة هذه المعارضة ممثلة بـ "الفصائل العشرة" لقيادة المنظمة و نهجها الاستسلامي و الاتفاقيات التي توصلت إليها مع إسرائيل . و لكن هذا الدعم كان متبايناً نسبياً على قاعدة أيديولوجية و معطيات موضوعية منها أن موقف حركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي" و القاعدة الشعبية لهما يقعان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة و ليس من مخيمات لبنان و سورية, كما هو الحال إلى حد كبير مع المعارضة العلمانية الوطنية الأخرى . و خلافاً للجماعات أو الفصائل الأخرى, فإن "حماس" و "الجهاد الإسلامي" لم تحاولا القيام بأي تسلل عسكري عبر حدود إسرائيل أي انطلاقاً من جنوب لبنان , كما أنهما لا تحتفظان بقواعد خارجية من أجل انطلاق مثل هذه العمليات.(337)

و رغم عدم حدوث أي تغيير جوهري في موقف إيران من القضية الفلسطينية و عملية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني , إلا أنه يبدو أن عهد القطيعة بين القيادة الإيرانية الرسمية و قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت سلطة سياسية في مناطق الحكم الذاتي المحدود قد بدأ بالتلاشي تدريجياً على خلفية الجمود في عملية تسوية الصراع العربي

---

(334) لمزيد من التفاصيل حول تأكيد إيران على اعتبار القضية الفلسطينية قضية إسلامية انظر: مختارات إيرانية , عدد ٢٥ , أغسطس ٢٠٠٢ , ص ٤٦ .

(335) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ١٥٢-١٥٣ .

(336) كيوان , مأمون , إيران و فلسطين : جذور و واقع العلاقة , شؤون عربية , مرجع سابق , ص ١١٢ .

(337) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص١٥٨ .

ـ الصهيوني في مساراتها التفاوضية المختلفة , و على المسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني على وجه التحديد . و من المؤشرات على ذلك التلاشي التدريجي استقبال الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في طهران بمناسبة انعقاد القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.[338]

و جاء التفاعل الإيراني مع الشأن الفلسطيني مكثفاً طوال عام ٢٠٠١، والذي شهد وصول شارون إلى الحكم، واستمرارية انتفاضة الأقصى، ووصول الانحياز الأمريكي للسياسات العدوانية الإسرائيلية إلى ذروته، خصوصاً بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، و إعلان خاتمي الرؤية الإيرانية حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨ في خطابه أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في الدوحة (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠). بالمقابل, تراجعت العلاقات الإيرانية مع السلطة الفلسطينية في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بعد فترة هدوء، وفي ظل طموح من جانب السلطة الفلسطينية لتحسين هذه العلاقات. ويعود التراجع إلى اتهامات السلطة الفلسطينية لإيران بتشجيع منظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) بخرق الهدنة (المؤقتة) التي كانت قد وافقت عليها السلطة مع إسرائيل بحضور المبعوث الأمريكي الجنرال "أنطوني زيني" . حيث اعتبر المسؤولون الفلسطينيون أن مثل هذه التدخلات الإيرانية تهدف إلى تقويض السلطة الوطنية، وأنها تزيد من معاناة الفلسطينيين. لكن إيران نفت هذه التدخلات واعتبرت الاتهامات الفلسطينية غير صحيحة. وزاد التوتر بين السلطة وإيران في أعقاب حادثة السفينة "كارين إيه" المحملة بالأسلحة التي صادرتها إسرائيل في عرض البحر في الأسبوع الأخير من ديسمبر، والتي اعتبرها شارون دليلاً على وجود علاقة بين إيران الداعمة للإرهاب والسلطة الفلسطينية، في حين نفت السلطة علاقتها بهذه السفينة أو بإيران.[339]

و جعل تسارع الأحداث على الساحة الفلسطينية من إيران فاعلاً أساسياً، وإن بطريق غير مباشر، في التطورات المحتملة للصراع العربي ـ الصهيوني، الأمر الذي يضع الدور الإقليمي الشرق أوسطي لإيران في دائرة واسعة، ظلت تتطلع إليه منذ سنوات طويلة. بيد أنه من جانبٍ أخر, إن هذا الدور المتنامي يطرح على مؤسسات صنع القرار التفكير جدياً في الأعباء الاستراتيجية وتبعاته، وشروط نجاحه، وأنماط التحالفات الأكثر تحقيقاً وتفصيلاً لهذا الدور , أدركت إيران على أساسها أن مصالحها الحيوية و أدائها لدورها الإقليمي يتطلب إحداث انفراج في علاقتها مع العرب و توثيق روابطها التاريخية و الدينية و السياسية مع الدول العربية .

ب- الرؤية السورية للصراع العربي ـ الصهيوني : إنَّ دور سورية في الصراع باعتبارها أكبر قوة عربية على خط المواجهة مع الكيان الصهيوني , يتحدد من ناحية بفعل العوامل الجيوسياسية , و من ناحية أخرى بفعل صورتها الذاتية الراسخة و طموحاتها . كما أن روابط سورية التاريخية مع فلسطين , و ظهور فكرة القومية العربية المتمركزة في سورية في أواخر القرن التاسع عشر و القرن العشرين قد لعبت أيضا دورا حيوياً في تشكيل المواقف القومية لسورية المعاصرة . و بهذا الخصوص , فإن فرض إسرائيل كجسم غريب في الوطن العربي من قبل القوى الغربية و الدعم المعنوي و المادي الغربي المستمر و خصوصاً الأمريكي , لا يختلف عن موجات الغزو السياسي و العسكري و الثقافي الغربي المستمر ضد المنطقة منذ تعرضها لهجمات الصليبيين. و من هنا فإن استخدام الرئيس حافظ الأسد للمثل

(338) مجلة معلومات دولية , السنة الخامسة , عدد ٥٥ , كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ , ص١٨٠ .

(339) عبد المؤمن , سعيد , التفاعلات الإيرانية - العربية و الإقليمية , التقرير الاستراتيجي العربي , مرجع سابق.

الصليبي , هو تشبيه قوي مركز على الرؤية البعيدة المدى, و الرفض المطلق من قبل المنطقة لأي بنية غير طبيعية فيها . كما يتوجب فهم "المثل الصليبي" الذي أكدّ عليه الرئيس الأسد في ضوء التجربة التاريخية السورية, و في هذا الإطار, يشكل فقدان الجولان, جزء من عملية قضم وتفتيت مستمر للأراضي السورية من قبل القوى الأجنبية , بداية بخلق لبنان الكبير في ١٩٢٠ , و بعدها باختراع الإنكليز لما يعرف بعبر الأردن في عام ١٩٢١ , و بعدها فقدان لواء الإسكندرون في ١٩٣٩ , و أخيراً إقامة الكيان الصهيوني في جنوب سورية في عام ١٩٤٨ . إن هذه الرؤية تمثل النزوع الطبيعي لسورية تجاه الوحدة العربية , فقد حمل الرئيس حافظ الأسد معه هذا العبء طوال أكثر من ربع قرن. لذلك كانت السياسة السورية في لبنان هي بالأساس رد على سياسة القضم التدريجي الإسرائيلي للأراضي اللبنانية , و ليست إطلاقاً توجهاً لضم لبنان إلى سورية , إضافة إلى أنها تستهدف تأكيد تلازم المسارين(340).

من هنا فإن العداء السوري لإسرائيل هو أساساً رد فعل يقوم على رؤية متعمقة للخطر العسكري و السياسي و الثقافي الإسرائيلي , لكن لهذا العداء عناصر أخرى و في مقدمتها الالتزام السوري بالقضية الفلسطينية . فمن وجهة النظر البعثية القومية , إن قيام إسرائيل ليس فقط تطاولاً على الحقوق الفلسطينية , و لكنه اعتداء يطال جميع العرب و الوطن العربي بكامله , لذلك لا يمكن تحقيق أي حل نهائي للصراع العربي ــ الصهيوني دون استرداد الحقوق العربية كاملة . إن التزام سورية بقضية فلسطين يجب النظر إليه أيضاً في ضوء الأعباء و المخاطر التي رسمت الصراع مع إسرائيل , فقد شاركت القوات السورية في حرب ١٩٨٤ و في جميع الحروب و المواجهات التي جرت مع هذا الكيان(341). و من هنا فإن الرؤية السورية للصراع العربي ــ الصهيوني ليس مواجهة سياسية فقط , و لكن صدام مصائر و حضارات , و نتيجة لذلك كان الالتزام السوري المطلق بقضية فلسطين , فقد أعطى الرئيس حافظ الأسد الموقف السوري مصداقية لا تضاهى في جميع الدول العربية , حيث غدت القضية الفلسطينية و الالتزام بها متغلغلاً على كافة الصعد الاجتماعية و السياسية و الثقافية .

و إذا كانت السياسة السورية ترفض الاعتراف بشرعية إسرائيل فإن سورية منذ تسلم الرئيس حافظ الأسد مقاليد السلطة أبدت رغبة واضحة في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي ــ الصهيوني ــ و هذا ما ترفضه إيران ــ على أساس قرارات الشرعية الدولية /٢٤٢/ و /٣٣٨/ و إعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. و دائماً أكدّ الرئيس حافظ الأسد على السلام العادل و الشامل, فإن أي تسوية مع إسرائيل يجب أن تكون شاملة حسب الرؤية السورية و إلا فإن العدو الإسرائيلي سينجح في تفتيت الصف العربي, و ذلك بقيامه بعقد اتفاقات منفردة مع كل طرف عربي على حدة تكون على حساب المصلحة العربية .

لذلك منذ عام ١٩٧٠ , سعت سورية إلى قيادة الدول العربية ــ بغض النظر عن الجوانب الإيديولوجية ــ بهدف استرداد الحقوق العربية التي اغتصبتها إسرائيل , و من ثم سعت إلى تعبئة موارد الدول العربية الأخر خلف أهدافها في النضال المشترك , و منع أية دولة عربية أخرى من اتباع سياسة سلام منفردة مع إسرائيل بما يهدد استراتيجيتها وقيادتها في المنطقة(342). و لذلك فإن مسألة الصلح المنفرد كانت أحد أسباب الخلاف العميق بين سورية و

---

(340) أغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ٧٦ .

(341) المرجع السابق عينه , ص٧٧ .

(342) هنيوش , ريمون : السياسة الخارجية السورية بين المثالية و الواقع , في علي الدين هلال و بهجت قرني (محررين) , السياسات الخارجية للدول العربية , مرجع سابق , ص٦١٢-٦١٣ .

منظمة التحرير الفلسطينية حيث تصدت دمشق بحسم و عنف لمحاولات ياسر عرفات التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل عبر الوساطة الأمريكية دون الرجوع إلى سورية.[343]

من جهةٍ أخرى , إن تعاطي سورية مع منظمة التحرير الفلسطينية و قراراتها السياسية غالباً ما يبدو أنها تحمل سمة المناورات و المصالح . حيث سعت سورية في الواقع إلى الحفاظ على قدر قوي من النفوذ على الحركة الفلسطينية كما هو الحال أثناء الإقامة المؤقتة لمنظمة التحرير في لبنان بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٠ , لكونها عنصراً في التنافس العربي – العربي و بالتالي الخوف من أن أطرافاً عربية أخرى قد تكسب نفوذاً حاسماً داخل الحركة على حساب سورية , كانعكاس للثقل و الأهمية الإقليميين للقضية الفلسطينية بحد ذاتها من ناحية أخرى ؛ لكنه غالباً ما ينبع من خوف سورية العميق من إعادة تشكيل المنطقة بدون المراعاة اللازمة لمصالحها الخاصة[344].

و لم تكن العلاقات بين سورية و منظمة التحرير حميمة , و إن فترات الهدوء و الوفاق التي شهدتها هذه العلاقات كانت قليلة للغاية , و سبب هذه الخلافات هو التباين الواضح في موقف الطرفين من الصراع العربي ــ الصهيوني. فعرفات كان يتخوف غرائزياً من سورية و إيران و يميل طبيعياً إلى مصر , و يعتمد رئيسياً على العراق . فسورية و إيران بالنسبة إليه وصاية يضيق ذرعاً بها , و مصر هي ضمانة , و كثيراً ما يختلف معها و يبتعد عنها , لكنه يبقيها دائماً كبوليصة تأمين لأوقات الحرج و الضيق , و العراق هو الحماية , و قد راهن عليه طويلا في أثناء حربه مع إيران و بعدها[345]. و لاسيما بعد أن تدهورت العلاقات بين سورية و منظمة التحرير عام ١٩٧٦ نتيجة للحرب الأهلية اللبنانية , و الخلاف في وجهات النظر بشأن تسوية الأوضاع في لبنان , على الرغم من اقتراب كل من الجبهة الشعبية و الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من سورية , ظل عرفات على حذره من الأسد و صمم على الاحتفاظ باستقلاليته . و من ثم لم يترك لسورية التحكم في "الورقة الفلسطينية" في الوقت الذي كانت تمثل فيه بالنسبة لها "ورقة" استراتيجية حاسمة . و إمعاناً في إغضاب الرئيس حافظ الأسد رفض عرفات قطع اتصالاته مع مصر, و حال دون الرغبة السورية في النيل من شرعية اتفاقيات كامب ديفيد.[346] و هذا ما دفع الرئيس حافظ الأسد للقيام بمزيد من التقارب مع إيران ليحافظ على التوازن الاستراتيجي لسورية في المنطقة و أفسح لها مجالاً واسعاً لتمارس دوراً اقليمياً حيوياً في منطقة المشرق العربي ؛ الأمر الذي قوبل من إيران باهتمام كبير لأنه سيشكل ظهيراً استراتيجيا في ضوء الحرب العراقية ــ الإيرانية, حيث رفض عرفات ــ كما بيَّنا سابقاً ــ أن يكون حاملاً سياسياً لها في المنطقة العربية .

إن سورية لم تكن معادية بقدر إيران لفكرة التسوية , لذلك جاء قرار سورية بقبول دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر مدريد في تموز ١٩٩١ على مبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي كان ينظر إليه في دمشق كشرط مسبق للمشاركة العربية ــ السورية في عملية السلام و كمؤشر على النية الطيبة للولايات المتحدة . فالعناصر الرئيسي لموقف سورية من

---

(343) محمد , شحاته عوض , السياسات الخارجية للدول العربية , في محمد صفي خربوش (محرر) , المصالحة العربية (الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح) , مركز البحوث و الدراسات السياسية , القاهرة , ط١ , ١٩٩٥ , ص٣٥ .

(344) أغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص٧٨-٧٩ .

(345) أبو طالب , حسن , السياسة المصرية في البيئة العربية (١٩٧٠-١٩٨٧) , في أحمد يوسف أحمد (محرر) , سياسة مصر الخارجية في عالم متغير , مرجع سابق , ص٦٢٣-٦٢٥ .

(346) هنيبوش , ريمون : السياسة الخارجية السورية بين المثالية و الواقع , في علي الدين هلال و بهجت قرني (محررين) , السياسات الخارجية للدول العربية , مرجع سابق , ص٦٤٧ .

التسوية لم تتغير كثيراً ما بين عامي ١٩٧٣-١٩٩١ و لا تزال , في الواقع سارية المفعول . ففي عشية مؤتمر مدريد , يمكن تلخيص هذا الموقف كما يلي :

أولا: باعترافها بقراري الأمم المتحدة رقم /٢٤٢/ و /٣٣٨/ كانت سورية قد قبلت منذ زمن طويل بواقع وجود إسرائيل , بالرغم من أنها تستمر في الاعتراض على أسسها الأخلاقية و الأيديولوجية .

ثانيا: إن التسوية العربية الإسرائيلية يجب أن تكون تسوية شاملة بعدد من المعاني , و يجب أن تكون مقبولة لكافة الأطراف العربية المعنية.[347]

و في هذا السياق , فإن البعد الفلسطيني للتسوية ذو وضع فريد بالنسبة لسورية , فهي ترفض أي فك لاقتران المصالح السورية و الفلسطينية لأسباب تاريخية و أيديولوجية و ثقافية و استراتيجية . لذلك يجب أن تعامل سورية من قبل إسرائيل و الولايات المتحدة على قدم المساواة مع القوى الإقليمية الأخرى كمصر و إيران و تركيا و العربية السعودية .

كان رد فعل إيران العلني لقرار سورية بقبول المقترحات الأمريكية من أجل مؤتمر سلام شرق أوسطي من أجل مدريد سلبياً . فقد أكدت التعليقات الإيرانية على أن "تجاوب سورية مع المشروع (مشروع الولايات المتحدة) يريح الإمبريالية و الهيمنة الأمريكيتين في المنطقة و يضعف القضية المقدسة لفلسطين المسلمة" متجنبة أي انتقاد مباشر للقيادة السورية . و لكن من غير المرجح أن يكون القرار السوري مفاجأة كاملة من وجهة النظر الإيرانية نظراً لأنه جاء بعد زيارة إلى دمشق قام بها الرئيس رافسنجاني قبل ذلك بشهر واحد فقط و ربما كان القرار متوقعاً و جرى استيعابه في طهران[348]. و قبل شهر واحد من مدريد قام رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي بزيارة مطولة إلى طهران على رأس وفد عالي المستوى , حيث توقف الشهابي عند التشديد علناً على أهمية العلاقات بين البلدين و فهمها للحاجة إلى سلام عادل و دائم "يضمن حقوق الفلسطينيين و يعيد كافة الأراضي المحتلة" .

مع ذلك , ففي محاولة لرسم خط بين تسامحها مع الموقف السوري من مدريد و التزاماتها السياسية و الأيديولوجية , نظمت إيران "مؤتمراً معاكساً لمدريد في طهران في أواخر تشرين الأول" . "هذا المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية في فلسطين" حضره الفلسطينيون الرافضون مثل الجبهة الشعبية و ضم ممثلين عن الجهاد الإسلامي و إسلاميين عرب آخرين من لبنان و الجزائر و السودان إضافة إلى جماعات المعارضة من كل أنحاء العالم الثالث . صرح رافسنجاني , مخاطباً المؤتمر أن "إيران مستعدة لإرسال قواتها لمحاربة إسرائيل مع الفلسطينيين" دون أن يدلي بأي إشارة محددة إلى سورية أو إلى السياسة السورية . مع ذلك , فإن إحدى مقاييس صمود التحالف السوري ـ الإيراني هو أنه بعد أسابيع قليلة من مدريد قام وفد من مجلس الشورى الإيراني برئاسة المتحدث بالوكالة حسين هاشميان بزيارة إلى دمشق و ناقش "القضايا الراهن الأكثر أهمية في الشرق الأوسط". [349]

بالرغم من كل ذلك ,فإن الخلاف بين سورية و إيران بعد مدريد , ظاهرياً على الأقل , قد أصبح أكبر حجماً و أكثر جوهرية مما كان من ذي قبل . لقد أصبحت سورية رسمياً مشاركة فاعلة في عملية السلام العربية الإسرائيلية في ظل الرعاية المباشرة للولايات المتحدة و كانت

---

(347) أغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص١٠٨ .

(348) المرجع السابق عينه , ١٠٩-١١٠ .

(349) المرجع السابق عينه , ص ١١١ .

قد اتخذت دوراً خليجياً جديداً مستبعداً لإيران, لكن الخلاف الإيراني السوري حول ذلك , كما حول قضايا أخرى , لم يكن له تأثير جوهري على تحالفهما.

ج ـ رؤية حزب الله لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية : تتصور قيادة حزب الله أن "السلام الفعلي" بين سورية و لبنان و الكيان الصهيوني يحتاج لوقت طويل . و لا يخفي الحزب أن تطلعاته السلمية , تتفق و التوجهات السورية . فسورية لن تسمح بمرور السلام (كما تشتهي إسرائيل) في لبنان عموماً, فلقد اشترطت القيادة السورية على الكيان الصهيوني شرطاً عملياً , يتمثل في تلازم المسارين السوري و اللبناني , و المتمثل في ربط الانسحاب الصهيوني عن أراضي جنوب لبنان و البقاع الغربي المحتلة بالاتفاق أولاً على شروط الانسحاب من قضية الجولان حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.[350]

و إنَّ التسوية بين إسرائيل و كل من سورية و لبنان سوف تواجه حزب الله ببعض الخيارات الصعبة , فالكثير من جاذبية و نفوذ حزب الله قد قام على الصدى العام لموقفه الأيديولوجي من الصراع العربي ـ الصهيوني, و مقاومته المتواصلة لاحتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية على مدى عقد من الزمن . فالنظام الأمني لما بعد التسوية ـ لكي يكون متفقاً عليه و مؤكداً من قبل إسرائيل و سورية ولبنان على حد سواء ـ سوف يمنع بشكل شبه مؤكد خياراً عسكرياً ذا مصداقية بأي حال من الأحوال .

في أعقاب التسوية قد يتعين على حزب الله أيضاً أن ينظر بشكل أكثر واقعية إلى المنافسة السياسية الممكنة من قبل حركة أمل . بالرغم من أن الحزبين الشيعيين ـ بعد احتكاكات شديدة في البداية ـ قد نجحا في إنشاء علاقة عمل مع بعضهما و توزيع للأدوار فيما بينهما , فإن التهديد السياسي لأمل تجاه حزب الله يمكن أن يشتد إذا اختار هذا الأخير الخروج على النظام أو اختار المواجهة معه . و نظراً لأهمية الرعاية السياسية في النظام السياسي , فإن صلات أمل الطويلة الأمد مع سورية و مع المؤسسة السياسية اللبنانية و علاقتها الجيدة مع مجتمع رجال العمال الشيعي النشيط و المزدهر في الداخل و الخارج يمكن أن تفيدها في أي حسم سياسي أو انتخابي مستقبلي مع حركة راديكالية فقدت وظيفتها كوسيلة للضغط العسكري على إسرائيل . لهذا السبب و غيره من الأسباب , فإنه من المرجح أن يتعزز الاتجاه الحالي في حزب الله إزاء إعادة تعريف منطلقه الإسلامي السياسي و طرح برنامج يشدد على الحاجة إلى مواجهة "التطبيع الثقافي و الاقتصادي" مع إسرائيل بدلاً من المنبر الإفرادي للكفاح المسلح. و نقلة من هذا النوع في سياسة و موقف حزب الله لن تحدث بين عشية و ضحاها . إذ أنها تعتمد كثيراً على توازن الآراء ضمن الحركة و الموقف النهائي الذي تتخذه إيران , إضافة إلى موقف عموم حزب الله مع سورية[351].

بالنسبة لإيران و حزب الله بكل اتجاهاته إضافة إلى القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني و العربي و الإسلامي , فإن نشاطات المقاومة التي تقوم بها الحركة في جنوب لبنان ستبقى شرعية إلى أن يتم الاتفاق على انسحاب إسرائيلي كامل و نهائي , و أية محاولة لتقويض مثل هذا الاتفاق بعد التوصل إليه ستكون ذات شرعية أقل على نحو ملحوظ , و سوف تهمش أية جماعة تناصرها بالقدر نفسه[352]. و عندما يفقد الصراع العسكري مع إسرائيل أهميته و مبرراته , و افتراض حدوث الانتعاش التدريجي و النسبي للسياسة و الاقتصاد اللبنانيين , فإن الدور الإيراني الذي انبثق عن البيئة المحلية و الإقليمية لأوائل الثمانينات سيبدأ في التضاؤل.

---

(350) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١٧٠.

(351) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص ١٣٨-١٣٩ .

(352) المرجع السابق عينه , ص ١٤٠ .

في أي من الحالتين , فإن الطائفة الشيعية اللبنانية مجبرة على التأثر بالتطورات الداخلية داخل إيران ذاتها . فالتدهور المستمر للاقتصاد الإيراني , إضافة إلى صراعات السلطة الداخلية المتواصلة في طهران , يمكن أن يؤثر على قدرة إيران المادية على الفعل في لبنان إضافة إلى تأثيره على دورها المعنوي كقدوة لحزب الله و الطائفة الشيعية بشكل عام . مع ذلك, و بالأخذ بعين الاعتبار العلاقة الحميمة بين القيادة الشيعية في البلدين , إضافة إلى نفوذ إيران التقليدي بين شيعة لبنان حتى قبل الثورة[353], فمن غير المحتمل أن تفقد ايران موطئ قدمها اللبناني دفعة واحدة كنتيجة لهذه التطورات[354].

هـ ـ **مقتضيات عملية السلام بالنسبة للتحالف** : من منظور جيوسياسي , فإن سورية ستبقى تفكر بعلاقتها مع إيران من خلال منظور (التوازن الاستراتيجي) مع إسرائيل , فقد سهل التحالف مع طهران المفاوضات مع إسرائيل و عملية السلام ككل , و ذلك بهدف التقليل من احتمال فرض الشروط الإسرائيلية المباشرة القائمة على القوة العسكرية وحدها .في الواقع إن إحدى المظاهر الجديرة بالملاحظة للعلاقة السورية الإيرانية منذ القرار السوري بالانضمام إلى عملية السلام كان التراجع النسبي في التوترات بينهما . إن كثيراً من أسباب الخلاف السوري الإيراني كانت مرتبطة بتنافسهما المفهوم في لبنان الذي بلغ ذروته في عام ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧ . و لما كان هذا التنافس قد تقلص منذ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ , و لما كانت إيران قد سلمت تدريجياً بأولوية المصالح السورية في هذه الساحة , فإن عوامل أخرى مثل المعارضة الإيرانية قد بقيت محرضاً ثانوياً بالمقارنة . إن تقدير إيران للفوائد الكلية و التكاليف المتدنية للحفاظ على العلاقات الجيدة مع سورية قد استمر لذلك في الرجحان على كافة احتمال العودة إلى التنافس معها في حقول تعتبر ذات أهمية حيوية لسورية.[355]

مع ذلك , فإن استعداد إيران للتعايش مع مشاركة سورية في عملية السلام لم يضعف موقعها الإيديولوجي الخاص إزاء عملية السلام . فمعارضة إيران للتسوية العربية ــ الإسرائيلية كانت معارضة بلا تردد , و قد تم التعبير عنها بصخب أكبر منذ اتفاقية أوسلو التي كانت الاعتراضات عليها مشابهة لأسس الاعتراضات السورية .

كما أنَّ الخط الرسمي لإيران المقيد نسبياً تجاه المشاركة السورية في عملية السلام يعكس رغبتها المباشرة في عدم مخاصمة حليفها الإقليمي الأكبر في مفصل حرج في المنطقة , و يقوم على الإدراك الإيراني العميق بأن سورية لن تقبل تفريطاً أو اتفاقاً يخالف المصالح العربية الأساسية . و بدون أن يكون لإيران أراضٍ أو مصالح مادية لاستخلاصها في العملية فقد تبنت إيران مقاربة متعددة المستويات قائمة على محاولة التأثير على السياسة السورية من ناحية , و على الحفاظ على موطئ قدم في معسكر الرفض الفلسطيني و الساحة اللبنانية من ناحية أخرى. و إنَّ مخاوف إيران من العزلة الإقليمية في أعقاب التسوية تكمن وراء استراتيجيتها الإقليمية الأوسع في بناء العلاقات مع الحركات الإسلامية عبر الشرق الأوسط استباقاً لحملة متصاعدة من قبل أطراف إقليمية ضد "التطرف المدعوم من إيران" [356]

و أخيراً, نجد أنَّ هناك تشابهاً بين الرؤيتين الإيرانية و السورية للصراع العربي ــ الصهيوني, و التنسيق و الدعم المتبادل بينهما, الذي تجلى و تعمق في العلاقة و الزيارات

---

(353) لمزيد من الإطلاع حول إشكالية العلاقة بين المرجعية الدينية و السياسية انظر: توفيق المديني , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١١٨-١٢٦ , و انظر أيضاً: محمد جمال باروت , يثرب الجديدة ,دار رياض الريس للكتب و النشر, ط١ , ١٩٩٤ , ص ٨٠-٩٠ , و انظر أيضاً : آية الله السيد محمد حسين فضل الله , المرجعية و حركة الواقع , دار الملاك للطباعة و النشر و التوزيع , ط١ , ١٩٩٤ , ص ٥-١٠ .

(354) آغا, حسين , و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون, مرجع سابق, ص١٤٢ .

(355) المرجع السابق عينه , ص١١٤-١١٥.

(356) المرجع السابق عينه ,١١٦.

الرسمية المتبادلة , و كان من أهمها زيارة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني لدمشق في نيسان/أبريل ١٩٩١, حيث أكدت على أهمية التعاون الثنائي بين إيران و سورية . و جاءت كلمة الرئيس حافظ الأسد في مؤتمر القمة الإسلامية في طهران عام ١٩٩٧ لتؤكد على أهمية تعاون الدول العربية مع إيران باعتبارها تمثل الآن مرحلة هامة من مراحل التحرر من الظلم و الفساد الذي كان سابقاً . و في أيار/مايو ١٩٩٩ , شكلت زيارة الرئيس محمد خاتمي لسورية تطوراً في العلاقات الثنائية في إطار التفاهم و التعاون و الصداقة المتينة , الكفيلة بتحقيق الأمن و الاستقرار دون الاستعانة بدول غربية في المنطقة(357). و شكلت زيارة الرئيس بشار الأسد لإيران في ٢٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠١ الإثبات الأكبر الذي يدل على العمق الاستراتيجي للعلاقة السورية – الإيرانية , حيث كانت إيران هي أول بلد غير عربي يزوره الرئيس الأسد , و تم تنسيق مواقف الطرفين حول الصراع العربي – الصهيوني في صلب المحادثات بين الطرفين(358).

٧- تداعيات أحداث ١١ سبتمبر:

أدركت إيران، بعد وقوع الهجمات وتأكد النية الأمريكية في القيام بعمل عسكري ضد أفغانستان، أنها لابد أن تكون أحد الفاعلين الرئيسيين في أي عمل تقدم عليه الولايات المتحدة لمعاقبة من اتهمتهم بتدبير هذه التفجيرات، وذلك نظراً لموقعها الإستراتيجي حيث أن لها حدوداً طويلة تمتد لمسافة ٩٠٠ كم مع أفغانستان، بالإضافة إلى أن لها نفوذاً قوياً لدى المعارضة الشمالية المعادية لحركة طالبان، وحدوداً مشتركة مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، ناهيك عن أن إقناع واشنطن لطهران بالتعاون معها أمر له أهميته الخاصة نظراً لطبيعة التوجه السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تمثل رد الفعل الرسمي الإيراني تجاه هذه الهجمات فيما يلي :

أ- سارع الرئيس محمد خاتمي بإدانة الهجمات بعد ساعات من وقوعها، وكان ذلك لافتاً، على اعتبار أن الولايات المتحدة تضع إيران في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو ما كان له رد فعل إيجابي لدى المسؤولين الأمريكيين.

ب- بعد أسبوع من الهجمات أعلن المرشد علي خامنئي هو الآخر إدانته للحادث، و كان لهذا الإعلان قيمته الكبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد في النظام السياسي الإيراني، ودلَّ في الوقت نفسه أن إدانة خاتمي لا تعبر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبر عن موقف الدولة الإيرانية الرسمي.

ت- ساد الغالبية العظمى من الصحف الإيرانية موقف الإدانة لهذه الهجمات, وهو ما دلَّ على وجود رأي عام إيراني ضدها.

ث- بعث عمدة طهران "مرتضى الويرى" و"محمد عطريان" رئيس مجلس الشورى البلدي برسالة مواساة خطية إلى عمدة نيويورك، وذلك في أول اتصال رسمي بين مسؤولين في كلا البلدين، ومع الأخذ في الاعتبار أن القوانين الإيرانية تحرم اتصال المسؤولين الإيرانيين بالمسؤولين الأمريكيين، فمن المؤكد أن هذه الخطوة قد تمت بمباركة رسمية.

ج- لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لا يرفع شعار الموت لأمريكا في خطبة الجمعة المركزية في طهران.

ح- سمحت وزارة الداخلية لتيارات سياسية بتنظيم تجمع للتعبير عن مواساة الشعب الأمريكي في أحد ميادين شمال العاصمة طهران(359).

---

(357) مرحان , علي , إيران إلى أين ؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي , سوريا , دمشق, وزارة الإعلام, ط ١٩٩٩ , ص ٧٤.

(358) جريدة الشرق , ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠١ , العدد ١٥٥٣٦ .

(359) عبد المؤمن , سعيد, التفاعلات الإيرانية ـ العربية والإقليمية, التقرير الاستراتيجي العربي , مرجع سابق.

اتخذت إيران هذا الموقف وهي تعلم أن الأمن القومي الإيراني قد يتعرض لتهديدات جسيمة إذا قامت الولايات المتحدة بمد نفوذها العسكري إلى حدودها الشرقية والشمالية لإيران أي في أفغانستان وجوارها، ولكنها أرادت أن تبرئ ساحتها أولاً، وفي الوقت نفسه يجب الوضع في الاعتبار أن لدى إيران قدرات وإمكانيات مهمة تستطيع بها أن تتعامل مع هذا المد حال حدوثه.

وقد زاوج الموقف الإيراني بين المرونة والتشدد في آن واحد، فقد أكد خامنئي على أهمية مكافحة الإرهاب لكنه وصف موقف الولايات المتحدة بأنه متغطرس ونابع من ماهيتها الاستكبارية والسلطوية، ورفض المنطق القائل بأن الذين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب وخلص إلى أن إيران لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة وحلفائها في الهجوم على أفغانستان. وقد اتخذ الرئيس خاتمي الموقف نفسه حيث هاجم استخدام الرئيس بوش الابن كلمة الحرب الصليبية وانتقد فكرة تقسيم العالم إما مع الولايات المتحدة وإما ضدها، رغم أن معلومات نشرت فيما بعد أشارت إلى أن إيران قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية، دون توضيح ماهية هذه التسهيلات .

على هذا النحو يمكن القول أن الموقف الإيراني كان متوازناً في التعامل مع الأزمة وبعبارة أخرى لقد كان على إيران أن تدين الحادث الذي ألصق بالإسلام فور وقوعه بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي فيها والذي يقوم على الأيديولوجية الإسلامية، وكون أن الولايات المتحدة تعتبرها دولة راعية للإرهاب، لكن، وفي الوقت نفسه، فإن تشددها لاحقاً كان ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومي الإيراني. وقد نشطت إيران في اتصالاتها مع كثير من الدول العربية من أجل التنسيق المشترك لمواجهة هذه الأزمة, فكانت زيارة وزير الخارجية كمال خرازي إلى كل من مصر وسورية[360].

وعندما بدأت الولايات المتحدة في شن حربها على أفغانستان كانت إيران أولى الدول القليلة التي نددت بالحرب، بل إن إيران قد اتخذت موقفاً أبعد من الإدانة حينما أعلن السيد علي خامنئي المرشد الروحي للثورة أن الأمريكيين يروجون كذباً بأن دوافعهم لمهاجمة أفغانستان هي محاربة الإرهاب، إلا أن الدافع الحقيقي لأمريكا هو فرض السلطة والهيمنة.

وبالتالي فإن إيران وإن كانت قد اعترضت على الوجود الأمريكي وعلى الحرب إلا أنها لم تعترض على التخلص من نظام طالبان ومن دون أي مشاركة إيرانية في التحالف وهو ما يمكن وصفه بالحياد الإيجابي[361]، وهو الأمر الذي أسهم عملياً في نجاح الحملة الأمريكية ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة حيث أن قرار إغلاق الحدود الإيرانية مع أفغانستان قد شكل تبديداً لقلق الإدارة الأمريكية من قدرة إيران على إحكام قبضتها على الحدود وعدم السماح بتسلل مجموعات من حركة طالبان أو أنصار أسامة بن لادن بالدخول إلى إيران، ونستنتج مما سبق أن إيران أبدت تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة. [362]

و ما إن حققت الولايات المتحدة نجاحها السهل على حركة طالبان بحجة الإرهاب , جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن حالة الاتحاد في٢٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢ ليبلور نظرة الإدارة الأمريكية للعالم " ليس هناك أمة معفاة من المبادئ الأمريكية الحقة و الثابتة للحرب و العدالة و احترام هذه المبادئ هي من الأمور التي لا يمكن التفاوض

---

(360) المرجع السابق عينه .

(361) لم تكن العلاقة بين إيران وحركة طالبان التي ظهرت إلى حيز الوجود في أفغانستان عام ١٩٩٤ ذات طبيعة عدائية منذ البداية لكن وصلت إلى حد نشوب حرب بينهما عام ١٩٩٨، حيث قامت طالبان في ٢ يونيو عام ١٩٩٧ بإغلاق السفارة الإيرانية وطرد العاملين فيها متهمة إيران بالتدخل في الشئون الأفغانية وبلغ التوتر بين الدولتين ذروته على خلفية أزمة الدبلوماسيين الإيرانيين التسعة في القنصلية الإيرانية في مزار شريف والذين قتلوا في أفغانستان.

(362) كشك , أشرف محمد, تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران , www.ahram.org.eg

حولها" [363]فقد واجه بوش العالم بخيار إما أن يكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الإرهاب , بل حدد الدول التي تشكل خطراً على العالم فيما أسماه "محور الشر" متمثلة بالعراق و إيران و كوريا الشمالية[364]. و على الرغم من أن هذا الشعار لم يقابل بصدى جيد من قبل دول العالم , إلا أنه أخذ أبعاد جدية في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه كسب تعاون العالم مع التحالف الذي بدأت تبنيه لحملتها الدولية ضد الإرهاب و تجسد ذلك في الخطابات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين , و اتهامهم هذه الدول بالدول الخارجة عن القانون أو كما عبر عنها الرئيس بوش بـ "الدول المارقة"[365]. ثم أتت بعد ذلك تصريحات مساعد وزير الخارجية الأمريكي "بولتون" الذي أضاف سورية إلى دول "محور الشر" عندما تحدث في إحدى محاضراته عن "ما وراء محور الشر" . و لقد كانت سورية تتخوف منذ أحداث سبتمبر من المدى الذي يمكن أن تبلغه "الحرب ضد الإرهاب" , و انطلاقاً من تخوفها هذا و رغبتها في تحسين العلاقة مع الولايات المتحدة , قدمت تعاوناً "استخباراتياً" ملحوظاً في "الحرب ضد الإرهاب" ربما فاجأ المسؤولين في الإدارة الأمريكية[366], لكنه بقي دون الرضا الأمريكي و لم يسفر إلا عن تجميد قانون محاسبة سوريا و لفترة محدودة أيضاً.

و يؤطر الموقف الأميركي تجاه الجهود السورية في محاربة الإرهاب عناصر أهمها:

- طبيعة الفهم والاستعمال الأميركي لمصطلح ومفهوم الإرهاب الذي قد يمتد حسب التصور الأميركي ليشمل قضايا تعد من صميم الأمن الإقليمي السوري.
- عناصر الضغط والتصعيد داخل الإدارة الأميركية تجاه سورية.
- جماعات الضغط و اللوبيات مثل (AIPAC وJINSA) كنتيجة للتقاطع الحاصل بين مسألة دعم سوريا للإرهاب والأمن الإسرائيلي، سواء تعلق الأمر بحزب الله أو بالفصائل الفلسطينية، باعتبارها تنظيمات إرهابية حسب التصنيف الأميركي.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تهديداً ضد العراق معلناً أن أفغانستان مازالت مجرد البداية , و طالب بامتثال صدام حسين إلى لجنة الأمم المتحدة , و على الرغم من قبول العراق عودة المفتشين الدوليين بموجب قرار مجلس الأمن رقم /١٤٤١/ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[367], الذي وقعت عليه و أيدته العديد من الدول كان من بينها سورية , وهو الأمر الذي اعتبر مؤشراً واضحاً على تفضيل سورية الانخراط في الاتجاه القاضي بمنع المواجهة، أكثر من الإصرار على موقف يعطي الأولوية للاعتبارات القومية بدون فعالية. وهدفت من ورائه الرغبة في تسوية هذه الأزمة بطرق سلمية، مما قد يساهم في مزيد من إضعاف الرئيس العراقي[368]. و هذا ما شكل رغبة مشتركة لدى إيران و سورية بالتخلص من الجار المزعج لكن كان موقفهما مشترك برفض الحرب على العراق و الحفاظ على و حدة أراضيه لما يشكله من تهديد حقيقي لمصالحهما الحيوية و تحقيق اختلالات إستراتيجية لصالح إسرائيل في المنطقة . فالهدف الأساسي من ضرب العراق هو إعادة ترتيب المنطقة ما بعد تغيير النظام العراقي وفق أسس جديدة تزيد في ضعفها وشرذمتها , هي مصلحة حيوية إسرائيلية أمريكية، وهو ما يحلم الطرفان بتحقيقه

---

(363) رفعت , سعيد , شؤون عربية , عدد ١١١ , عام ٢٠٠٢ , ص ٢٣ .

(364) يؤكد "صباح زنكه" مستشار وزير الداخلية الإيراني و عضو اللجنة السياسية الخارجية في المجلس الأعلى للأمن القومي على أن أمريكا كانت بصدد ضم إيران تحت مظلتها في محاربة الإرهاب , لكن إيران كانت تريد العمل تحت مظلة الأمم المتحدة , و في إطار عالمي . من جهة أخرى , و من أجل صرف الأنظار عن فلسطين , سعى الكيان الصهيوني لتوجيه أفكار المسئولين الأمريكيين نحو إيران , كي يكسب نجاحات في الأراضي المحتلة , كانت هذه أسباب وضع إيران في محور الشر , لمزيد من الإطلاع انظر: جريدة الوفاق , ١١ سبتمبر و تحولات عام كامل في الدبلوماسية الإيرانية , مختارات إيرانية , العدد ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ , ص٤٢-٤٣.

(365) بسيوني , شريف , السياسة الدولية , العدد ١٥١ , يناير ٢٠٠٣ , ص ١٢-١٤ .

(366) الخطيب , معتز , سوريا في مواجهة الإعصار الأمريكي , www.Islamonline.net

(367) لمزيد من الإطلاع انظر: علوي , مصطفى , السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي , السياسة الدولية , عدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ , ص ٦٧ .

(368) د. بو قنطار, الحسان, الأزمة العراقية - الأميركية والمواقف الدولية , ٢٠٠٤/١٠/٣, www.algzire.com

بعد ضرب العراق ومحاصرة سورية وإيران، فضلاً عن مصر التي سيضعف وضعها، لا سيما إذا نجح مخطط فصل الجنوب السوداني والتحكم من خلاله بالأمن القومي المصري.[369]

و مع بداية الحرب على العراق تزايدت حدة المعارضة السورية للحرب مصممة على كونه "احتلالاً" و "غير شرعي"[370]. و أكدت إيران مراراً و تكراراً على معارضتها بشدة لأي هجوم تشنه الولايات المتحدة على العراق، وجدد الرئيس الإيراني خاتمي تأكيد موقفه الرافض لضرب العراق أو التدخل في شؤونه الداخلية ، وأشار إلى أن ذلك سيؤدى إلى زيادة التوتر في العراق والمنطقة بأسرها.[371]

وحين أصدر مجلس الأمن قراره رقم /١٥٠٠/ في منتصف أغسطس/آب ٢٠٠٣ المرحب بإنشاء المجلس العراقي أعلنت بعض الدول العربية عن قبولها للقرار وهي: الإمارات العربية والكويت وسلطنة عمان وقطر والمغرب. وكانت الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية توجه دعوة رسمية إلى مجلس الحكم وقد زارها الرئيس الدوري للمجلس ابراهيم الجعفري في منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، وشملت الجولة البحرين والكويت ومصر واليمن والأردن. وقد رحبت مصر بقرار مجلس الأمن على لسان وزير خارجيتها أحمد ماهر، وكانت سورية الصوت اليتيم الذي امتنع عن التصويت على القرار /١٥٠٠/ الذي وافقت عليه ١٤ دولة من الدول الـ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن الدولي.[372]

و قد اختارت إيران أسلوب التهدئة مع الولايات المتحدة , بما يمنع دخولها في مواجهة معها, حيث لم تعارض صيغة مجلس الحكم الانتقالي في العراق [373]،و لم يشكل الموقف الإيراني رد فعل سلبي من قبل سورية بل كان من قبيل خلق التوازن بمقابل التهديدات الأمريكية لكلٍ منهما. حيث قامت إيران بتحركات إقليمية ملموسة للتنسيق مع دول الجوار للحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بصنع عراق ما بعد صدام , و في هذا الإطار كانت جولة الرئيس خاتمي العربية عقب سقوط النظام العراقي, التي زار في إطارها كُلاً من سورية و لبنان بهدف ضبط إيقاع حركة حزب الله [374].

و مع منتصف عام ٢٠٠٤ ظهرت مؤشرات تغير في الموقف الدولي إزاء ما يحدث في العراق، فصادق مجلس الأمن الدولي بإجماع في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ على القرار /١٥٤٦/ المتعلق بتسليم السلطة موضحاً مراحل التسليم ومحدداً شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أجلاً لإجراء انتخابات بالعراق، وتاركاً لقوات التحالف الدولي تحديد تاريخ انسحابها. و تمَّ تعيين حكومة انتقالية منتصف سنة ٢٠٠٤. وصار "غازي الياور" رئيساً للعراق بداية حزيران/يونيو ٢٠٠٤، كما نقل الحاكم العسكري الأميركي بول بريمر السلطة إلى حكومة عراقية برئاسة إياد علاوي في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.[375]

و قد رحبت إيران بالحكومة الانتقالية العراقية , حيث أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية "حميد رضا آصفي" أن إيران ستتعاون مع الحكومة الانتقالية العراقية الجديدة كما كان عليه مع مجلس الحكم السابق , و أضاف أنه " ليس من حق إيران و لا الولايات المتحدة التدخل في شؤون العراق الداخلية"[376]. بينما استقبلت سورية الحكومة الانتقالية العراقية بنوع من الحذر حتى جاءت زيارة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لدمشق في إطار جولة عربية

---

(369) الزعاترة , ياسر , الحرب الأمريكية على العراق , ٢٠٠٤/١٠/٣ , www.algzire.com .

(370) الخطيب , معتز , سوريا في مواجهة الإعصار الأمريكي , مرجع سابق .

(371) عزباوي , يسرى أحمد , العلاقات الأمريكية الإيرانية: وضرب العراق, www.ahram.org.eg.

(372) سالم , سيدي أحمد بن أحمد , المتغيرات الإقليمية و الدولية للقضية العراقية ,٢٠٠٥/٤/٧ , www.algzire.com

(373) منيسي , أحمد , تحديات السياسة الإقليمية لإيران في ظل احتلال العراق , مختارات إيرانية , العدد ٤٠, مرجع سابق, ص ٧٨ .

(374) المرجع السابق عينه , ص ٧٨ .

(375) سالم , سيدي أحمد بن أحمد , المتغيرات الإقليمية و الدولية للقضية العراقية ,مرجع سابق.

(376) وقائع إيرانية/عربية , فصلية إيران و العرب , العدد ١٠-١١ , خريف ٢٠٠٤ – شتاء ٢٠٠٥ , ص ١٨٩ .

في نهاية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤ بهدف تطبيع العلاقات بين بغداد و عمان و القاهرة و دمشق و بيروت و الرياض و الكويت و أبو ظبي. و استمرت سورية بتخوفها هذا حتى بعد الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ , حيث فازت لائحة الائتلاف العراقي الموحد التي يقف وراءها المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني بحصولها على ٦٧%. وإضافة إلى هذا الفوز الشيعي حصل الأكراد على أكثر من ربع مقاعد الجمعية الوطنية(377). وفي ظل فوز شيعي بالأغلبية البرلمانية تكون إيران أكثر دول الجوار اطمئناناً بمقابل عدم ارتياح سوري ما لم تتأكد المعالم الحقيقية للعراق الجديد , و مع اختلاف ردود الفعل بين كل من سورية و إيران بشأن العراق إلا أنه لم يؤثر في طبيعة التحالف السوري الإيراني من منطلق القبول السوري بالتحرك البراغماتي الإيراني لحماية مصالحها الحيوية الذي ابتدأ مع الحرب على أفغانستان باعتبارها الجوار الجغرافي لإيران و على أرضية الاعتراف المتبادل بينهما بحرية الحركة لكل منهما في المناطق الحيوية لهما , فطالما شكل العراق المحك الحقيقي للعلاقة الإيرانية السورية لتثبت في نهاية المطاف قوتها بسبب ما يحيط بها من متغيرات إقليمية و دولية تدفعها نحو التجاذب أكثر من التنافر حفاظاً على مصالحهما الحيوية المشتركة .

و تدرك الدبلوماسية السورية أن دورها بعد العراق قادم لا محالة، حتى لو وقفت على الحياد، ذلك أن مطالب ما بعد العراق هي صهيونية الوجه واليد واللسان ولن تكون سورية إلا جزءاً من المرحلة الجديدة، وعليها بالتالي أن تحول مسارها وتخضع لشروط الاختراق الصهيوني للمنطقة. فقد أرادت القيادة السورية الوقوف إلى جانب العراق و العراقيين كي تكون فرصتهم في المقاومة لما بعده أفضل، وأملاً في إطالة مدة الحرب وصولاً إلى جعلها أكثر كلفة، بحيث يتردد الأمريكان في تكرارها مع آخرين. أما الأهم فهو التأسيس لحالة أخرى في العراق بعد الاحتلال تقوم بالفعل على "لبننة" البلد، لأن هذا المسار هو الوحيد القادر على إشغال الأمريكان عن مد عدوانهم نحو سورية وما بعدها، لا سيما وأن هذه المقاربة هي ذاتها المقاربة الإيرانية(378)،لذلك واصلت إيران و سورية التخطيط ـــ وبالتشاور مع زعيم حزب الله حسن نصر الله أيضاً ـــ لكيفية إفشال الأمريكيين في العراق والمس بهم. بمعنى الدفع باتجاه عمليات انتحارية ضد القوات الأميركية في العراق، توقع فيها الخسائر، بحيث يشبه الاحتلال الأميركي للعراق السيطرة الإسرائيلية في جنوب لبنان.

من جهة أخرى , شكلت التهديدات المتصاعدة تجاه إيران و سورية منذ سقوط بغداد في٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣, دافعاً أساسياً نحو مزيد من التقارب , ويوماً بعد آخر كانت قائمة التهم تكبر شيئاً فشيئاً ضد سورية، ويمكن تلخيصها في التالي:

- إرسال متطوعين سوريين ومن دول عربية أخرى إلى العراق.
- الدعوة إلى تنفيذ عمليات "انتحارية" ضد قوات التحالف، وإرسال مناظير للرؤية الليلية إلى العراق.
- توفير ملجأ لقادة النظام العراقي ولعدد من العلماء العراقيين.
- تخزين جزء من أسلحة العراق المحظورة في سورية.
- تطوير أسلحة كيميائية و بيولوجية وصواريخ بعيدة المدى.
- دعم حركات المقاومة: حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي.(379)

كما صرح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بنبرة تصعيدية في خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ "إننا كي نعزز السلام في الشرق الأوسط الكبير علينا أن

---

(377) سالم , سيدي أحمد بن أحمد , المتغيرات الإقليمية و الدولية للقضية العراقية ,مرجع سابق .

(378) الزعاترة , ياسر , سورية في قائمة الاستهداف الأمريكي بعد العراق , ٢٠٠٤/١٠/٣ ,مرجع سابق.

(379) الزعاترة , ياسر , سوريا في قائمة الاستهداف الأمريكي بعد العراق , مرجع سابق.

نجابه النظم التي تواصل رعاية الإرهابيين وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، فسورية ما زالت تسمح باستخدام أراضيها وجزء من أراضي لبنان من قبل الإرهابيين الذين يسعون إلى تقويض كل فرصة للسلام في المنطقة ... و نتوقع من سورية أن تنهي كل أشكال الدعم للإرهاب وتفتح الباب أمام الحرية".

والمؤكد هو أن الإدارة الأميركية غير مقتنعة بمستوى المجهود الإيراني و السوري لمحاربة الإرهاب كما تريده الولايات المتحدة، بل إن التصريحات الرسمية مستمرة في اعتبار سورية و إيران من الدول الداعمة للإرهاب [380] و ستكون إيران الأكثر قوة على صعيد إسناد الموقف السوري، سواءً لجهة تطابق الاتهامات للبلدين، أم لجهة الخوف من اليوم التالي بعد دمشق , لذلك أدانت جميع التهديدات الأمريكية لسورية و أكدت على أن أي تهديد لسورية هو تهديد لإيران و أعلنت عن نيتها الوقوف مع سورية في حال أي خطر يمس أراضيها.

المطلب الثاني: تأثير دول الجوار الجغرافي على دور إيران الإقليمي:

أولاً: العامل الخليجي : تسير علاقات إيران مع دول الخليج العربي في مسارين , الأول حاجتها الأكيدة إلى توثيق الصداقات , و تجنب العزلة الإقليمية , و الاستمرار في علاقاتها التجارية المهمة . و الثاني هو رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة ؛ و إذا استعرضنا السياسات الإيرانية الأخيرة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , فقد تثار الشكوك حول ما إذا كانت لدى قادة إيران المهارة و الدراية للموازنة بين هذين الهدفين المتعارضين غالباً .

تتحدد القناعة الإيرانية بفكرة القوامة الفارسية على الخليج و ضرورة الهيمنة على أي من نظمه و هياكله الأمنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل أساسية ؛ أحدها تاريخي و يتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني , و يوضح أنه في كل مرة انكفأت فيها إيران على نفسها تزايدت احتمالات تعرضها للتفكك و العكس صحيح .و الثاني جيو- استراتيجي و ينبع من تقييم مجمل عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية – الخليجية , و الثالث إيديولوجي و يرتبط بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية و تكييفها لماهية السلطة مما يحملها مسؤولية محاربة المستكبرين (أي التبرؤ منهم) و دعم المستضعفين (أي موالاتهم) , تلك الفكرة عرفتها الثورة الإسلامية تحت مسمى نظرية "التبري و التولي" أو نظرية "تصدير الثورة" و جسدتها أدبياتها القانونية والرسمية[381].

١- موضوعات النزاع العربي – الفارسي :

يفصح النزاع العربي – الفارسي عن عدة أبعاد أهمها البعد التاريخي المتمثل بالسؤال التالي هل الخليج فارسي أم عربي ؟ و السؤال لم يكن مطروحاً قبل الخمسينيات, فقد كانت تسميته "الخليج الفارسي" متداولة لدى الجميع , منذ أن أطلق عليه القائد اليوناني "نيارخوس" هذه التسمية أثناء حملة الإسكندر المقدوني إلى الهند , دون أن يعني ذلك شيئاً في الحركة السياسية , و كان الرئيس جمال عبد الناصر أول من أطلق عليه تسمية "الخليج العربي" في مجرى صراعه ضد شاه إيران الذي اتخذ موقفاً عدائياً من الحركة القومية العربية و نسج علاقات حميمة مع الكيان الصهيوني , و بريطانيا و الولايات المتحدة , و بالتالي اتخذت التسمية بُعدها السياسي منذ ذلك التاريخ . و قد أعرب المسؤولون الإيرانيون عن استنكارهم المستمر للتسمية العربية , سواء في عهد الشاه أو بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية , و

---

(380) القصير , كمال , الموقف الأمريكي من محاربة سوريا للإرهاب , ٢٠٠٥/٣/٢٥ , www.algzire.com.

(381) د. مسعد , نيفين , أمن الخليج العربي , دراسة في الإدارك و السياسات , تحرير : د. عبد المنعم المشاط , مصر القاهرة , ط١ , ١٩٩٤ , ص ٢٩٢-٢٩٤ .

كان الإمام الخميني حكيماً عندما رفض الدخول في "البازار" مبدياً استغرابه من هذه المعركة المصطنعة , داعياً الجميع إلى النضال ضد "أمركة الخليج" و الإبقاء عليه "إسلامياً"[382].

أما البعد الثاني الجغرافي , حيث تمتد الحدود بين الأمتين العربية و الفارسية من العـراق إلى عمان , و هي حدود بحرية ـ نهرية بين العراق و ايران , و حدود بحرية بين إيـران و دول مجلس التعاون الخليجي . و الحقيقة أن جذور النزاع العراقي ـ الإيراني حول الحـدود قديمة نسبياً تعود إلى عام ١٩٢١ عندما استقل العراق[383], و في بداية السبعينيات تـصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود بينهما و تدخلت جهود الوساطة العربية و الدولية التي أدت إلـى توقيع اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ , حيث تمَّ فيها اعتبار خط منتصف النهر في شط العرب هو خط الحدود بين الدولتين[384].

و فيما بعد ألغى العراق من جانب واحد اتفاقية الجزائر في ١٧ أيلول/سـبتمبر ١٩٧٩, و أكدَّ حقه في كامل السيادة على شط العرب و المناطق التي نصت عليهـا اتفاقيـة ١٩٧٥ , و خلال الحرب كان تعيين الحدود الدولية هي الإشكالية المستمرة التي عرقلت المبادرات التـي تقدمت بها سائر الأطراف العربية و الإسلامية , و لم يعلن العراق التزامه بتلك الاتفاقية مرة أخرى إلا بعد اجتياحه للكويت في ٢ أب/أغسطس١٩٩٠ حيث أعلن الرئيس العراقي في ١٠ أب/أغسطس١٩٩٠ قبوله باتفاقية الجزائر مرةً أخرى , و تطبيق بقية بنود قرار مجلس الأمن /٥٩٨/ و توقيع اتفاقية سلام مع إيران .[385]

أما البعد الثالث العسكريتاري, يتمثل بالنزاع على الجزر الـثلاث أبـو موسـى و طنـب الصغرى و طنب الكبرى , حيث تشكل العائق الأساسي أمام تطبيع العلاقات بين ايران و دولة الإمارات العربية المتحدة , كما تساهم في تعقيد العلاقات الإيرانية مع دول الخليج الأخـرى . و خلافاً لمذكرة التفاهم، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، بين إمارة الـشارقة وإيـران، برعاية بريطانيا، وتتعلق باقتسام جزيرة أبو موسى حيث تشير في مقدمتها إلى أن لا إيـران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى ، قامت ايران فعلياً باحتلال هذه الجزيرة فـي آذار/مارس ١٩٧٢، في تجاوز صارخ لبنود الاتفاق الذي ينص على أن الوجود الإيراني فيها هو وجود عسكري، مقابل إيجار سنوي مقداره مليون ونصف مليون جنيـه إسـترليني، دون مراعاة الجزيرة منقسمة بين إمارة الشارقة وإيران، بالتساوي تقريباً: الإيرانيون في الـشمال بصورة عامة، والإماراتيون في الجنوب والغرب، غير أن دخول الجزيرة يمكن فقـط عـن طريق مرفأ عسكري ايراني .[386]

أما فيما يختص بجزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، واللتين تعودان لإمـارة رأس الخيمة، فإن مالكيها منذ أواخر القرن التاسع عشر عائلات عربية. ولم يكن ثمة نقاش إقليمي، ولا اعتراض ايراني، قبل العام ١٩٧١، على ممارسة سيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وسيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى. ومع ذلك، بادرت ايران باحتلال الجزيرتين، قبل ثلاثة أشهر من انسحاب بريطانيا من الخليج في ٣٠ تشرين الثـاني/نـوفمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من استقلال الإمارات عن التاج البريطاني، وقيـام اتحـاد دولـة الإمارات العربية المتحدة في مطلع كانون الثاني/ديسمبر ١٩٧١. ونتيجـة فقـدان التـوازن العسكري، اضطرت الإمارات إلى قبول هذه الوضعية على مضض، دون أن تـسلم بـسيادة

---

(382) النعيمي , عبد الرحمن محمد , الصراع على الخليج العربي, لبنان , بيروت , دار الكنوز الأدبية , ط٢ , ١٩٩٤ , ص ١٣٢-١٣٣ .

(383) لمزيد من الإطلاع حول تاريخ النزاع الحدودي بين العراق و إيران انظر: النعيمي , عبد الرحمن محمد , الصراع على الخليج العربي , مرجع سابق, ص ١٣٢-١٣٣.

(384) أبو غزالة , عبد الحليم , الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٩ , مصر , القاهرة , دار الأهرام , ط ١٩٩٤ , ص ٥٧-٥٨.

(385) النعيمي , عبد الرحمن , الصراع على الخليج العربي , مرجع سابق , ص ١٣٦ .

(386) لمزيد من الإطلاع انظر: د. شكارة , أحمد , إيران و العراق و تركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي, سلسلة محاضرات الإمارات , العدد ٧٥ , أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية, ط١, ٢٠٠٣, ص١٠٩.

إيران أو حقها في الجزر، معتبرة أن احتلالها ناجم عن ظروف تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً، وفرضت في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه(387).

أما البعد الرابع الأيديولوجي, تمثل بمطالبات إيرانية تجاه البحرين، عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية، استناداً إلى وجود الشيعة في البحرين، فقد عارضت إيران استقلال البحرين بعد رحيل الاستعمار البريطاني وأصرت على تبعيتها لها ، وانتهت هذه المشكلة بإجراء استفتاء شهير على استقلال البلاد صوتت لصالحه الأغلبية الكاسحة من الشعب البحريني ، بما فيهم الشيعة .

وقد كان أهم ما طرحته الثورة الإسلامية الإيرانية من تأثيرات على الوضع السياسي في البحرين قد تمثل في قيام العديد من المنظمات السياسية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وحركة أحرار البحرين الإسلامية . ومع اندلاع أحداث العنف المعارض للحكم في البحرين في منتصف التسعينات من القرن الماضي بلغ تدهور العلاقات بين البحرين وإيران مداه، حيث تم اتهام إيران بمساعدة القوى الشيعية ، وفي الواقع ، فإن هذه الاتهامات لم تكن مجانية حيث كانت هناك عدة وقائع تؤكد هذا التورط الإيراني في التدخل في الشئون الداخلية للبحرين.(388)

٢- **النظام الأمني الخليجي** : تكتسب منطقة الخليج أهمية سياسية و اقتصادية أمنية بالدرجة الأولى لدى عدد من الأطراف الإقليمية و الدولية, إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الأطراف حول مفهوم "أمن الخليج" و ذلك بالنظر إلى اختلاف مصالح هذه الأطراف, ففي أعقاب حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١ برزت أربعة أطراف معنية بأمن الخليج العربي و هي الولايات المتحدة الأمريكية و العراق و دول مجلس التعاون الخليجي الست و إيران ليحل بذلك مستطيل التوتر محل مثلث التوتر التقليدي (إيران ــ العراق ــ دول مجلس التعاون الخليجي الست) . و في أعقاب حرب العراق الأخيرة على الرغم مما أعلنته الولايات المتحدة من أن القضاء على "نظام صدام حسين" من شأنه أن ينهي حقبة من التوترات و حالة من عدم الاستقرار التي عانت منها المنطقة لعقود طويلة إلا أن الواقع يشير إلى دلائل تناقض تلك النتيجة حيث أن اختلاف رؤى الأطراف المعنية بقضية أمن الخليج يعني أنه سيظل بؤرة توتر على الأقل لعقد قادم .

أ- **الرؤية الإيرانية لأمن الخليج** : مما لاشك فيه أن جغرافية إيران و سكانها يعطيها موقعاً مهيمناً و عمقاً استراتيجياً طبيعياً في الخليج , و بالتالي تتحد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج من قناعتها بأن الخليج ممر محلي و ليس دولياً و من ثم تقع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة على ضفتيه , و لا خلاف في هذا الأمر بين المحافظين و الإصلاحيين , و تتضمن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج النقاط التالية :

- إدراك أن تغير في الحدود السياسية سواء فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة , ينبغي أن يتقيد بضابطين ضروريين , أحدهما ألا يترتب عليه إعادة تشكيل المنطقة على نحو ينال من الأهمية الاستراتيجية لإيران , و الآخر ألا يسلم إيران إلى احتمال تفتيتها إلى مجموعة من الدويلات القومية أو يقوي المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها أو يضيف إليها مناطق تعجز عن استيعابها . و هذا يفضي إلى نتيجة حتمية هي المحافظة على وحدة التراب الوطني العراقي ــ على الأخص بعد الاحتلال الانجلوأمريكي ــ و تلك مفارقة تنبع في جوهرها من اضطرار إيران في علاقتها بالعراق إلى التوفيق بين اعتبارين متعارضين . و ذلك أن إيران ترغب في تضييق الخناق على العراق منافسها التقليدي في المنطقة , و هي أبداً لا تغفر له تلك اللوعة التي خلفها في نفس الخميني , و هو يقبل مضطراً

---

(387) د. عثمان, سيد عوض, العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل , www.ahram.org.eg

(388) منيسي, أحمد ,العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل, www.ahram.org.eg

التوقيع على قرار وقف إطلاق النار أو "تجرع كأس السم" حسب تعبيره ليقضي نحبه بعد ذلك بأقل من عام .

لكن في الوقت نفسه , فإن العراق يمثل العمق الاستراتيجي لإيران , و يعد الحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي و القومي الإيراني نفسه , كما أن حفظ حد أدنى من العلاقة معه أو في تقليل تحييده ضرورة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي التركي — الإيراني . و تجسد مشكلة الأقلية الكردية الخلفية التي ينبع منها التصور الإيراني لهذا الشق الثاني من قضية الحدود السياسية , و مثل هذا الوعي بأبعاد المشكلة القومية و امتداداتها فرض حدوداً معينة على تعاطي العراق و إيران معها , فالأكراد كانوا سلاحاً إيرانياً موجهاً للعراق و العكس بالعكس , لكن أياً من الدولتين لم تمضي في استخدامها له إلى حد التحريض على الانفصال عن الدولة الأخرى ــ و سنبحث المشكلة الكردية بالتفصيل بالفصل اللاحق ــ كما أن نفس هذا الوعي حال و لا يزال دون تبني إيران لفكرة انسلاخ الشيعة عن الكيان العراقي . فعلاوة على كون الدولة الشيعية الناشئة في أهوار الجنوب الوعرة ستعتمد بالضرورة على إيران و تضاعف أعبائها الاقتصادية , فإن إيران تتخوف من أن يكون رد الفعل التركي على هذا التصرف هو فصل كردستان العراق بأهميته النفطية الضخمة[389].

- رفض الوجود الأجنبي في الخليج و خاصة الوجود الأمريكي حيث سعت واشنطن بعد تحرير الكويت نحو خلق نوع من الاستقرار القائم على السيطرة على الخليج من خلال الوجود المباشر للقوات الأمريكية , و الاستعداد لإيفاد عدد كبير من القوات العسكرية مع الدول الصغيرة في منطقة الخليج , و أخيراً بيع الأسلحة المتقدمة لهذه الدول في إطار الاستعداد للمواجهة مع إيران و العراق. [390] و لم تكتفي إيران بإدانة الوجود الأجنبي, بل طرحت مشروعات أمنية لمنطقة الخليج ومنها مشروع السلام الإسلامي الذي طرحته طهران عام ١٩٩٠ويقوم على أربعة محاور:
  - توسيع مجلس التعاون ليشمل إيران ثم العراق بعد تغيير النظام فيه.
  - تشكل الأيديولوجية الإسلامية الغطاء للتنظيم الأمني الجديد.
  - تستخدم إيران القوة التي حصلت عليها من هذا التنظيم (الذي يتحكم في نفط الخليج واحتياطياته) في مواجهة الغرب وإسرائيل وخدمة المصالح الإيرانية.
  - إنشاء صندوق مالي تموله دول مجلس التعاون الخليجي لإعمار العراق وإيران. [391]
- الارتباط الوثيق بين مفهومي أمن الخليج و أمن آسيا الوسطى , على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران و يؤثر تحركها في أيهما بالضرورة على فعالية تحركها في الأخرى . و لعل هذا العنصر من عناصر الرؤية الإيرانية لأمن الخليج كان الأكثر إثارة للجدل غداة تحرير الكويت مما عداه , و يرجع ذلك إلى أن بعض تحليلات السياسة الخارجية الإيرانية في تلك المرحلة عالجت العلاقة بين التحرك الإيراني في الخليج و آسيا الوسطى في صورة إما/أو و جعلتهما معاً بديلاً لأنماط أخرى من التفاعل الإيراني مع دول العالم . و يعد إقبال إيران على "بلاد ما وراء النهر" فاتحة لتشكيل نظام إقليمي جديد يبعد إيران عن "التبعية للهوية العربية" المسيطرة على النظام الإقليمي في منطقة الخليج سواء على الصعيد الثقافي أو على الصعيد الاقتصادي[392]. لكن الأمر المؤكد أن إيران لا تملك الانسلاخ عن نطاقها الخليجي

(389) د. مسعد , نيفين , أمن الخليج العربي , دراسة في الإدارك و السياسات , تحرير : د. عبد المنعم المشاط , مرجع سابق, ص٣٠٣-٣٠٤ .

(390) إبراهيمي , شهروز , الخليج الفارسي : النظام الجديد للقوى , مختارات إيرانية , عدد ٣٦ , مرجع سابق , ص ٨١ .

(391) كشك , أشرف محمد, الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية , www.ahram.org.eg

(392) حامد عطية , ممدوح , البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج , مرجع سابق ,ص ٣٧٥ .

الحيوي بالنسبة لها , كما أن بحثها عن التمدد في "بلاد ما وراء النهر" هو وسيلة لإثبات وجودها في النطاق الخليجي و ليس لإعلان براءتها منه , و العكس صحيح .[393]

ب ــ الرؤية الأمريكية لأمن الخليج : تتحدد رؤية الولايات المتحدة لأمن الخليج العربي في الآتي :

- لا يمكن الفصل بين قضية أمن الخليج و بين التغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً و بخاصة في أعقاب حرب العراق . فالإدارة الأمريكية عازمة على تغيير المنطقة سواء بالمعنى الجغرافي أو "تغيير الفكر و النظم القائمة" و هذا يتطلب تواجداً مباشراً للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي .و هو ما يتمثل في معسكر الدوحة في شمال الكويت كما تستضيف البحرين مقر قيادة الأسطول الخامس , بالإضافة إلى ذلك وقعت قطر اتفاقاً في عام ٢٠٠٢ لتحديث المنشآت الأمريكية في البلاد .
- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الصعوبة بمكان العودة مجدداً إلى سياسة الحليف الإقليمي "رجل الشرطة" و ذلك بالنظر إلى اعتبارين ,الأول: العداء المتزايد مع إيران حيث ترى واشنطن أن طهران يمكنها تهديد الملاحة في الخليج باستخدام الصواريخ و الألغام و الزوارق المسلحة . و الثاني: صعوبة اعتماد الولايات المتحدة على دول الخليج العربية الست كعامل توازن في مواجهة العراق الجديد و إيران لأسباب تتعلق بحاجة المجلس لمزيد من التكامل بين أعضائه من جهة و توتر العلاقة بين واشنطن و أكبر أعضاء هذا التجمع الإقليمي (المملكة العربية السعودية) من جهةٍ أخرى.
- في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر , و التي رتبت قناعة لدى صانعي القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بأن الأمن الوطني الأمريكي أضحى في مرمى التهديد الفعلي لعدو جديد لا يمكن تلمس ملامحه بوضوح , انتهجت الولايات المتحدة سياسة الضربات الاستباقية لمواجهة ما تسميه بالجماعات الإرهابية في مناطق مختلفة من العالم . و من ثم فإن هناك حاجة للولايات المتحدة للاحتفاظ بطرق الوصول العسكري إلى الخليج انطلاقاً من موقعه الجيوبوليتيكي القريب من الشرق الأوسط و وسط و جنوب آسيا و شرق أفريقيا لأنه إذا ما مُنعت الولايات المتحدة من الوصول إلى الخليج فإن قدرتها في التأثير على الأحداث في عدد من الأماكن الرئيسية في العالم سوف تتقلص إلى حد كبير (على سبيل المثال فإن الكثير من غارات الحرب الجوية في أفغانستان انطلقت من قواعد في الخليج) .[394]

ج ــ الرؤية الخليجية لأمن الخليج : انطلاقاً من التوترات و حالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي, سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى القوة و ذلك في ظل ترسخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست و بين صحة و سلامة الاقتصاد العالمي . و في هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة في ثلاثة بدائل هي :

- البديل الأول يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ , و إن تباينت منطلقات كل طرف بشأن هذا الوجود . فالكويت ترى أن العراق أكبر تهديد لأمنها و إن كان أقل خطورة بعد سقوط صدام حسين إلا أنه يظل تهديداً من وجهة نظرها , أما الإمارات فترى في إيران تهديداً لأمنها باستمرار احتلالها للجزر الثلاث :طنب الكبرى و الصغرى و أبو موسى بينما ترى كل من البحرين و عمان و قطر أنها دول غنية محاطة بجيران أكبر و ربما معادين .

---

(393) د. مسعد , نيفين , أمن الخليج العربي , دراسة في الإدارك و السياسات , تحرير : د. عبد المنعم المشاط , مرجع سابق , ص ٣٠٨ .

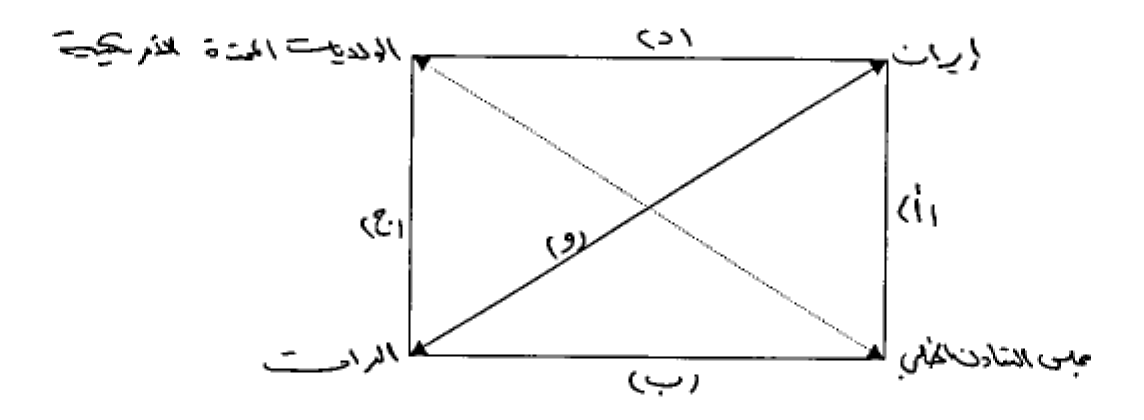
(394) كشك , أشرف محمد , أمن الخليج بعد حرب العراق , السياسة الدولية , عدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤ , ص ١٤٨-١٤٩ .

- أما البديل الثاني فيتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن و استقرار المنطقة . و لاشك أن هذا البديل رغم أهميته إلا أنه يبقى رهناً بالواقع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعة و هو ما يعني أن جهود التسلح الذاتي الخليجي لن تستطع إحداث توازن حقيقي بين كل من دول التعاون من ناحية و العراق و إيران من ناحية .
- و أمام البديلين السابقين تضاءل الاعتماد على البديل الثالث و هو إعلان دمشق باعتباره خياراً عربياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج , و لكنه لا زال قائماً[395].

هـ ــ **عراق ما بعد صدام و أمن الخليج :** لعله قد يكون من قبيل استباق الأحداث تناول الرؤية العراقية في ظل وضع ما بعد صدام حسين إلا أن هناك عدة حقائق لا يمكن إغفالها و ستكون بمنزلة محددات لأي حكومة عراقية مستقبلية بشأن أمن الخليج, و هي :

- سيظل هاجس الوصول العراقي إلى مياه الخليج دون أي عوائق قائماً لدى أي حكومة عراقية مقبلة بغض النظر عن طبيعتها و تركيبتها , و بالتالي ترتبط نظرة العراق إلى أمن الخليج بتمتع كافة أطرافه بميزات متكافئة , و من ثم ليس مستبعداً أن يثير قضية حدوده مع إيران مجدداً على طول شط العرب أو مشكلة الحدود مع الكويت .
- في ظل الوضع العراقي الراهن ــ الذي تسيطر عليه الإدارة الأمريكية ــ فإنه من المرجح أن تسعى واشنطن لإيجاد عراق جديد تشارك الشيعة في حكومته بما يتناسب مع حجمها ــ وفقاً للمنظور الأمريكي ــ و يشكل قوة حقيقية للتوازن في المنطقة و رادعاً للقوة الإيرانية . و لكن هذا لا يعني واقعياً ضمان أمن و استقرار منطقة الخليج , حيث سوف يستمر الصراع التقليدي بين العراق و إيران من ناحية و العراق و دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ثانية انطلاقاً من اختلاف مصالح تلك الأطراف و التي عكستها الأزمات المتتالية التي شهدتها المنطقة[396].

٣- مستطيل التوتر:



إن الزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم كلاً من إيران , و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , و العراق , و الولايات المتحدة , و هذه العلاقات المعقدة ــ التي تربط بين هذه الأطراف الفاعلة الأربعة ــ تشمل أشكالاً من التعاون و الصراع و الاستمرارية و التغيّر . وتتمثل خطوط الصراع الخمسة بـ (خط إيران ــ العراق [و]) (خط العراق ــ دول مجلس التعاون [ب]) , (خط مجلس التعاون ــ إيران [أ]),(خط إيران ــ الولايات المتحدة [د]) , (خط الولايات المتحدة ــ العراق [ج]) , أما خط التعاون الوحيد فيتمثل في

---

(395) كشك , أشرف محمد , أمن الخليج بعد حرب العراق , السياسة الدولية ,مرجع سابق , ١٤٩-١٥٠ .

(396) المرجع السابق عينه , ص ١٥٠ .

العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و الولايات المتحدة الأمريكية [هـ] . و يمكن أن تتفجر الصراعات العنيفة في أي وقت على خطوط التوتر الخمسة الرئيسية , خاصة و أن حدة التوتر بين أطراف النظام الخليجي تزداد عمقاً بمرور الزمن . و إن أفضل وصف يمكن إطلاقه على النظام الخليجي هو مستطيل التوتر , هذا التوتر الذي يشكل تحدياً للنظام , فكل طرف من الأطراف الفاعلة في صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى . و هناك استثناء وحيد لمستطيل التوتر ــ أي ذلك المستطيل الهش ذو التوازن الدقيق ــ و هو أن القوة المهيمنة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) دخلت هذا النظام من خلال ترتيبات تعاونية مشتركة مع الطرف المتمثل في الائتلاف الهش (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) . و هذا الوجه الوحيد من التعاون يشكل وضعاً يقوم فيه أضعف الأطراف الثلاثة في المنطقة بتعزيز موقعه عن طريق طرف خارجي (397)و بالنسبة لمنطقة الخليج , فإن خط التحالف بين الولايات المتحدة و مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل القوة الغالبة المكرسة للحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة .

و نظراً لأن القوة المهيمنة العالمية تقف بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الرهن , فإنها تجد نفسها ــ لا محالة ــ في نزاع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغير , أي إيران و العراق , و هما بدورهما في حالة نزاع مع بعضيهما البعض . و في هذا الوضع , فإن طرف الائتلاف المؤيد لاستمرار الوضع الراهن (دول مجلس التعاون الخليجي) و نصيره القوة المهيمنة العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية) , من مصلحتهما إزكاء و تشجيع التوتر الطبيعي القائم بين الطرفين الأقوى في المنطقة . لهذا السبب , لاقت الحرب الإيرانية ــ العراقية في الثمانينات تأييداً بدرجات متفاوتة من قبل الدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية , و من حليفها الخارجي الولايات المتحدة الأمريكية . و قدم كلٌ منهما قدراً كبيراً من العون إلى الدولة العراقية المعتدية أثناء الحرب , استناداً إلى حساباتهم التي استنتجوا منها أن العراق يمثل تهديداً أقل خطورة على النظام الخليجي من إيران (398).

بهذا تظهر في الخليج ثلاث قوى ذات طموحات إقليمية: إيران و العراق و المملكة العربية السعودية , أما الدول الأخرى فلا تستطيع التطلع إلى دور سياسي طموح نظراً لصغر حجمها. و تنظر طهران إلى الرياض بعين الشك و الريبة , و يعود ذلك الموقف إلى الخلافات العقائدية الطويلة الأمد بين المذهب الشيعي الذي تدين به إيران , و المذهب السني الحنبلي الذي تدين به السعودية . كما تعود في الوقت نفسه إلى الخلافات السعودية الإيرانية في منظمة الأوبك , فما زالت إيران تنتقد ما تطلق عليه "قرارات سعودية منفردة" داخل منظمة الأوبك , و تهاجم سعي الرياض إلى إخضاع المنظمة لمصالح الغرب , حيث ترتاب من العلاقات السعودية ــ الأمريكية الوثيقة و تهاجما من حين لآخر . كما تعتبر إيران أن إعلان تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ , ما هو إلا امتداد للنفوذ السعودي على الدول الخليجية الأخرى .

إن النظام الخليجي يتسم بطبيعته بدرجة عالية من عدم الاستقرار و يمكن للحسابات و المفاهيم الخاطئة من قبل أي طرف أو مجموعة من الأطراف المباشرة أن تقود مباشرةً إلى العنف أو إلى انهيار النظام . و قد حدث هذا بالفعل عندما انقلبت العراق على جارتها الأضعف و على من كانوا بالفعل حلفاءها إلى عهد قريب أي دول مجلس التعاون الخليجي. و عندما تواجه أطراف هذا النظام ــ المتسم بالتوتر المتوازن ــ مشاكل داخلية خطيرة , فمن المحتمل أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية حيث قام صدام حسين بغزو إيران في

---

(397) لمزيد من الإطلاع انظر: د. إدريس , محمد , النظام الإقليمي للخليج العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط١ شباط ٢٠٠٠ , ص ٥١١-٥١٢ .

(398) بيل , جيمس , الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج ,في: جمال سند السويدي , إيران و الخليج البحث عن الاستقرار , الإمارات العربية المتحدة , أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ط١ ,١٩٩٦ , ص ١٥٥-١٥٦ .

الوقت الذي كان فيه الخطاب الثوري الصادر عن إيران يثير الاضطراب الداخلي في أجـزاء من العراق و عبر الخليج. و قد كان بإمكان إيران أن تحقق وقفاً لإطلاق النار يـرجح كفـة مصالحها , و لكن آية الله الخميني , من منطلق إنقاذ الثورة من خطر التداعي فضل مواصلة الحرب .

و تتصل الملاحظة الثانية ـ فيما يخص عدم الاستقرار المتزايد في منطقـة الخلـيج ـ باتساع رقعة التأثيرات التي تخلقها الصراعات . ففي منطقة الخليج , حيـث يتـسم النظـام بالتشابك و التداخل و بوجود حلقات التنافس عبر السنين , قد يؤدي أحد النزاعات إلى تفـاقم نزاع آخر . فالثورة الإيرانية التي أحدثت دوياً أواخر السبعينات أدت إلى الحرب الإيرانية ـ العراقية في الثمانينات , و هذه الحرب أدت بدورها إلى حرب التحالف في الكويت ضد الغزو العراقي أوائل التسعينيات(399), و بدورها أيضاً شكلت أحد الأسباب للحرب الأنجلو ـ أمريكية على العراق , و من غير المرجح أن تنتهي حلقة الصراع الآن .

في هذا السياق , فإن كلاً من دول الخليج و الغرب يمكن أن تعلق أهمية دائمة على قدرة سورية على التعاطي مع إيران بخصوص قضايا مرتبطة بالخليج . ففي أوائـل عـام ١٩٩٢ أعطى دور سورية التوسطي في النزاع على الجزر الثلاث أهمية في أعقـاب زيـارة إلـى طهران قام بها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام , كما مثلـت الاضـطرابات الـشيعية الداخلية في البحرين في أوائل ١٩٩٥ فرصة للجهود السورية من أجل الوساطة بين طهران و المنامة .

مع ذلك , من المهم أن نلاحظ محدودية الصلة الإيرانية السورية في هـذا الخـصوص . فسورية لم تُظهر بشكل موثوق أي تأثير كبير ملطف على سياسات إيران الخليجية على مدى السنوات القلائل الماضية , كما أن إيران قد أظهرت نفسها و بالقدر نفسه أنهـا مـاهرة فـي استغلال الخلافات بين دول الخليج لمصلحتها . و في الوقت ذاته , فإن عدداً من دول الخليج, بما فيها قطر و عُمان و الكويت , قد حافظت على علاقات صحيحة و ودية إلى حدٍ كبير مع إيران , وخاصة منذ انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية مما سمح بإقامة اتصالات إيرانيـة ـ خليجية مباشرة يمكن أن تقلل من الحاجة إلى صلة وصل سورية مستقلة . و سورية مع ذلك , ستظل تـُعتبر عنصراً مهماً في إدارة الأزمة مع إيران , حتى لو لم تكن بالـضرورة القنـاة الوحيدة إلى طهران أو حتى أفضل القنوات في ظل كافة الظروف المتوقعة (400)مـن وجهـة النظر الخليجية , فإن المحور السوري ـ الإيراني ظل ضابطاً حاسماً لصدام سابقاً و تداعيات الحرب على العراق لاحقاً , بالإضافة إلى كونه تقييداً كامناً على حرية إيران في الحركة فـي الخليج أو في العراق أو أي مكان آخر . و سورية بدورها , سوف تستمر فـي النظـر إلـى صلتها الإيرانية كأداة مفيدة في تعاملاتها مـع الخلـيج . و نظـراً لأن المحـيط الـسياسي الاستراتيجي في الخليج يتحدد بطبيعة العلاقات السعودية ـ الإيرانية أكثر مما يتحـدد بـأي مجموعة ثنائية أخرى من العلاقات الإقليمية , فإن سورية ستظل في وضع جيد لتسخير هـذا الوضع لخدمة مصالحها السياسية و الاقتصادية مع كلا الطرفين , و سوف تسعى لكي تتفادى أن يتعين عليها الاختيار بين روابطها الحميمة مع أي من الطرفين أو أن تبـدي أي انحيـاز واضح في أي نزاع ثنائي سعودي ـ إيراني .

إن حقيقة كون تكتل إعلان دمشق قد تخلى رسمياً عن أي طموحات باتجاه القيـام بـدور أمني جماعي في عام ١٩٩٢ قد يكون مفيداً لسورية في تعاملها مع إيران . فالحفاظ على هذا التكتل يعطي ثقلاً و مصداقية لأي دور سوري في الخليج , لكن طابع اللاعسكري يساعد في إعادة تطمين الإيرانيين إلى حدود هذا الدور . و في الوقت نفسه , فإن اهتمام سـورية فـي

---

(399) المرجع السابق عينه , ص ١٥٧ .

(400) أغا , حسين و أحمد خالدي , سورية و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص ١٤٩.

البداية بدور أمني خليجي يوحي بأنها كانت راغبة في المشاركة لكن الاصطدام بعدم الموافقة الإيرانية يؤكد مرة أخرى على أولوية المصالح الوطنية السورية على العلاقة مع إيران من منظور إيراني[401] , فإن الوجود السوري في الخليج هو بديل مفضّل و مقيد لأي اختراق إسرائيلي عميق للمنطقة أو لتزايد الوجود الغربي الموجّه بعدوانية أكبر ضد إيران , مع أنه من غير الواضح ما هي هوامش سورية الممكنة للمناورة بهذا الخصوص. مع ذلك , فإن هذه الهموم الإيرانية , إضافة إلى مصلحة سورية المرجحة بالحد من وجود إسرائيل في الخليج[402], يمكن أن تساعد في تطوير تعاط سوري ـ إيراني لهذه القضية , و يعطي بعداً آخر لدور إيراني أكثر عمقاً في كل من سورية و لبنان .

إلا أنه بعد حرب العراق واجهت إيران مأزقاً جديداً إذا اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان والعراق , مما يعني أن القوة المهيمنة العالمية و القوة الإقليمية تقفان موقف المواجهة المتشددة ضد بعضهما البعض, و تعد هذه المواجه أكبر خطوط التوتر نظراً لأثره الكبير في رسم معالم النظام الأمني الخليجي , و هو ما دفع إيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل في أمن الخليج أولها: محاولة ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق و ذلك كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة , و ثانيها: تطوير قدرتها النووية و ثالثها: الانفتاح الإيراني على الدول الخليجية الست [403] . و هذا ما عكسته التفاعلات بين الجانبين خلال عام ٢٠٠٣ على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية و الثقافية[404], مما يضعف من حاجة إيران لصلة وصل سورية و يعكس طيفاً سلبياً على دور إيراني فعّال في كل من سورية و لبنان مجتمعة أو منفردةً , هذا و لاسيما إذا سعت الولايات المتحدة لإقامة نظام أمني خليجي تشارك فيه كل الأطراف على قاعدة حلف دفاعي إقليمي على غرار ذلك المقام في أوروبا .

يحقق هذا الحلف أكثر من هدف , حيث سيضمن أولاً, الالتزام الأمريكي الثابت بأمن المنطقة و سيكون ثانياً, أفضل رادع لعدوان إيراني محتمل و سيحل ثالثاً, معضلة الأمن العراقية التي تتمحور حول ضرورة امتلاك القوة بما يتوافق مع مقوماتها البشرية و ثرواتها المادية , كما أنه سيضفي شرعية أكبر على الوجود الأمريكي في المنطقة لأنه سيعتبر حلفاً أقيم بين أنداد . و يرتبط هذا الحلف بخلفية تحسن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية و توازن المصالح بينهما في منطقة الخليج العربي مما قد يجذب الدور الإيراني بعيداً عن المشرق العربي , و هذا ما سنبحثه في المبحث الثالث من هذا الفصل .

ثانياً: العامل التركي :

في إطار المتغيرات الدولية و الإقليمية , تبرز أهمية خاصة لتركية , التي تعتبر القوة الإقليمية المنافسة لإيران , و تلعب دوراً في تحديد أمن المنطقة العربية , و بالأخص الحلقة الإقليمية سورية و لبنان بالدرجة الأولى و العراق بالدرجة الثانية[405]. فعقب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ وطرحها القاضي بتصدير هذه الثورة للبلدان المجاورة, أصاب القلق الأتراك وذلك بعد خمسين عاماً من العلاقات الوطيدة مع الجارة الشرقية [406] . غير أن

---

(401) المرجع السابق عينه , ص ١٥٠.

(402) المرجع السابق عينه , ص ١٥١ .

(403) كشك , أشرف محمد , أمن الخليج بعد حرب العراق , السياسة الدولية ,مرجع سابق ,ص١٥٠-١٥١.

(404) لمعرفة مراحل الانفتاح الإيراني على دول الخليج و حيثياته انظر: العلاقات الإيرانية ـ الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل د.سيد عوض عثمان , www.ahram.org.eg

(405) سنفاف , سلام , الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية , مرجع سابق , ص٦٥ .

(406) قبلت تركيا تغير النظام الإيراني قبولاً كاملاً و لم تحاول التدخل لتحديد نتيجة الثورة و بادرت حكومة بولند أجاويد بسرعة للاعتراف بالنظام الجديد في طهران بالرغم من أن بعض الأطراف التركية دعت إلى سياسة الانتظار حيث ذكرت صحيفة "ملة" في ١٣ شباط ١٩٧٩:"أن تركيا تستطيع مواجهة إيران الثورية" , لمزيد من الإطلاع انظر: روبنس , فيليب , تركيا و الشرق الأوسط , دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث , ١٩٩٣ , ص ٦٨-٧٠ .

هذا القلق سرعان ما تبدد إثر اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية واعتماد إيران الكلي على الأراضي التركية لمواصلاتها المتنوعة مع الغرب وتلبية احتياجاتها التجارية والاقتصادية والعسكرية، خاصة وأن الطرق الأخرى ومنها الطريق البحري من الخليج كان غير آمن بالنسبة للإيرانيين. وقد استغلت تركية هذه الحالة لصالحها وانتفعت كثيراً منها. واتسمت هذه الفترة من العلاقات الإيرانية – التركية بالبرود والانكماش في المجال السياسي والدفء والانتعاش في المجال الاقتصادي.[407]

و تسعى تركية للقيام بدور إقليمي أكثر حزماً , بما في ذلك سياسة تدخلية أقوى في العراق و/أو ضد الأكراد , و الدخول في تحالفات إقليمية "مضادة لسورية و إيران" تضم أطرافاً عربية و إسلامية إلى جانب إسرائيل , فتركية تقدم عروضها السخية لخدمة الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل , محاولة إثبات هويتها (المتأوربة) للدخول في عضوية الاتحاد الأوربي . لذا , فإنها تعبث بأمن المنطقة و لو كان ذلك على حساب علاقتها مع جيرانها العرب , غير مكترثة بتوتر علاقاتها مع كل من سورية و إيران .

لذلك يمكن اعتبار أن لكل من سورية و إيران مصلحة في استمرار التحالف الذي يساهم في احتواء تركية . بالنسبة لسورية , إن إيران هي ثقل موازن ضد أي تحرك تركي أو ضد أي إعادة اصطفاف إقليمي ممكن ضدها[408]. كذلك الأمر بالنسبة لسعي إيران لكبح النشاط التركي الملحوظ إقليمياً في القوقاز و أسيا الوسطى (سواء من قبل تركية بمفردها أم بالاشتراك مع إسرائيل و الغرب) , على الرغم من أنه لا توجد حدود مشتركة بين أذربيجان و تركية لكن القرب الجغرافي بين هاتين الوحدتين السياسيتين و التشابه اللغوي فيما بينهما إلى جانب الخصومات التاريخية الكائنة بين تركية و أرمينيا من ناحية أخرى , قد خلق جواً من الترابط و التضامن بين الأتراك و الأذريين , و في نفس الوقت ساندت إيران أرمينيا . من ناحية أخرى , أدى الجدل حول النفط إلى أن تدخل إيران و تركية حلبة التنافس , حيث كانت طرق خطوط أنابيب النفط و نصيب كل دولة فيها أحد مظاهر هذا التنافس [409]بيد أن التناقض يبلغ ذروته نتيجة التقارب بين تركية السنية و أذربيجان الشيعية من ناحية , و بين إيران الشيعية و أرمينيا حول إقليم "ناجورنوكاراباخ" , و التي انتهت باحتلال أرمينيا ٢٠% من أراضي أذربيجان[410]. نتيجة هذا الالتفاف التركي تحاول إيران دائماً الإبقاء على سورية كثقل موازن و كوسيلة ممكنة للضغط على خاصرة تركية الجنوبية .

و على خلفية مجموعة أوسع من القضايا , فإن التوترات السورية ــ التركية و الإيرانية ــ التركية يمكن أن تنعكس أكثر على تطوير و تعزيز محتمل للصلات الإسرائيلية ــ التركية. إن المبادرات التركية نحو إسرائيل قد أكدت على التهديدات و المصالح المشتركة للبلدين , و قد ترجمت عملياً إلى مشاريع للاستثمار المشترك لموارد المياه و الإنتاج الحربي و المشاريع الاقتصادية المشتركة الأخرى في أسيا الوسطى و الصين , إضافة إلى التعاون الإستخباراتي ضد "المتطرفين الإسلاميين" عبر المنطقة[411]. و قد بلغ التعاون ذروته مع الاتفاقية العسكرية التي أبرمتها تركية مع إسرائيل , حيث تؤكد إيران بأن إسرائيل يحق لها استخدام قواعد عسكرية تركية تمكنها من أن تطال الأراضي الإيرانية و ترصد تحركاتها استخباراتياً .[412] و تقدم تركية المساندة لإسرائيل فيما يتعلق باحتلالها للأراضي العربية, ففي عام ٢٠٠٠ أجبرت تركية طائرة مدنية إيرانية على الهبوط في أراضيها و تفتيشها للاشتباه في نقلها أسلحة إلى

---

(407) عز العرب , محمد, العلاقات الإيرانية ـ التركية: الواقع والمنافع , www.ahram.org.eg .

(408)أغا , حسين و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٤٣ .

(409) د. طهري , سيد أسد الله , إيران و تركيا:إعادة قراءة العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الحرب الباردة,مختارات ايرانية عدد ٣٥, مرجع سابق ,ص ٦٨.

(410) لمزيد من الإطلاع انظر: د. عثمان , السيد عوض , آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية ـ التركية , مختارات إيرانية ,عدد ٢٥ , مرجع سابق , ص٨٠-٨١ .

(411) أغا , حسين و أحمد خالدي , سورية و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٤٤ .

(412) دياب , ميرفت , إيران ـ تركيا علاقة الأخوة الأعداء , مختارات إيرانية , عدد ٢٥ , مرجع سابق , ص ٨٦ .

حزب الله في لبنان. و هو الأمر الذي حدا بإيران إلى أن تطلب من العراق السماح بمرور طائراتها المدنية في أجوائه , و رغم محدودية المصادر التي يمكن أن تقيِّم مدى فعالية هذه الإجراءات ضد تسليح حزب الله إلا أنه من المؤكد أن تركية ترغب في اتخاذ مواقف مضادة لسياسة إيران الخاصة بتسليح حزب الله , و هو ما يخدم المصالح الإسرائيلية(413).

يعتقد قادة المؤسسات الحاكمة في تركية أن إيران هي الداعم الرئيسي لحزب العمال الكردستاني غير مقتنعين بأن أنشطة حزب العمال الكردستاني المنطلقة من أراضيها نجمت بشكل أساسي من عدم قدرة إيران على التحكم الكامل في حدودها الوعرة مع تركيا , حيث يعتقد المسؤولون الأتراك أن إيران تمد حزب العمال الكردستاني بالسلاح و الأموال و التدريب و أنها تستضيف ٥٠ معسكراً لتدريب الأكراد في أراضيها و أن إيران حلت محل سورية بعد أن أوقفت الأخيرة دعمها لحزب العمال الكردستاني(414). ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ , صعدت تركية اتهاماتها لسورية بإيواء و دعم حزب العمال الكردستاني و ألمحت إلى ارتباط مسألة تقاسم مياه الفرات بالوضع الأمني على الحدود(415), ثم تطور الأمر لأزمة في العلاقة بين الجانبين سنأتي على ذكرها لاحقاً.

إن هم سورية في تفادي الاستفزاز الفاضح لتركية قد تمثل في الاتفاق الثنائي على بروتوكول أمني في نيسان/أبريل ١٩٩٤ يُلزم سورية بمنع النشاط المعادي لتركية من داخل الأراضي السورية , و الخطوات التي اتخذتها إيران للتقليل من وجود حزب العمال الكردستاني في لبنان (كإغلاق معسكراته التدريبية في البقاع) . و تبدو أن تركية من ناحيتها مدركة لوجود قيود على قدرتها في كبح سورية و إيران برغم بعض التهديدات بالعمل المباشر ضد قواعد حزب العمال الكردستاني المزعومة في لبنان , فإن قدرة تركية على القيام بمهمة كهذه بشكل فعال محدودة جداً بفعل الاعتبارات العملياتية و المضاعفات السياسية التي ستعقبها(416).

و جاءت الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق , و تأليب طرفي القتال الكردي – الكردي على بعضهما البعض بعد اصطفاف جلال الطالباني إلى جانب إيران , مقابل اصطفاف مسعود البارزاني إلى جانب تركية, لتشجع على التدخل العسكري المباشر في شؤون المنطقة الكردية الرخوة , التي تماثلها منطقة كردية في شمال غرب إيران . و بلا شك فإن المعارضة الكردية لإيران تقيم أيضاً في مناطق شمال العراق مراكز لها , و تجد إيران نفسها مضطرة إلى التدخل العسكري – على غرار التدخل التركي – إلا أن إيران تجد في التواجد التركي في شمال العراق خطورة بالغة على أمنها , نظراً لتعاون تركية مع إسرائيل عسكرياً , و محاولة الأتراك و الإسرائيليين اللعب بورقة المعارضة الكردية الإيرانية . و قد تسربت أنباء أثناء الاجتياح التركي الأخير أن هناك قواعد عسكرية في مدينة "زاخو" و "عقرة" العراقيتان لصالح الجيش الإسرائيلي , كما كشف النقاب عن علاقة بعض الأكراد العراقيين التاريخية مع الإسرائيليين , الأمر الذي أدى إلى إثارة مخاوف حقيقية من احتمال اتخاذ إسرائيل قواعد عسكرية لها في شمال العراق لمراقبة سورية و إيران و الوضع داخل العراق بموافقة الحزب الكردستاني العراقي (بقيادة البارزاني). [417]فالتقارب التركي مع العراق يمكن أيضاً أن يثير التوتر مع سورية و إيران , حيث تستمر السياسة التركية الراهنة في التأكيد على المصلحة القومية و وحدة الأراضي العراقية . و أي تحسن في العلاقات التركية – العراقية يمكن أن تواجه سورية بإمكانية التطويق الاستراتيجي إذا اقترنت بتحسن مهم في

---

(413) السمان , أحمد , المنظور الإيراني للتحالف التركي - الإسرائيلي , مختارات إيرانية , العدد ٢٣ , مرجع سابق , ص ٥٩ .

(414) المرجع السابق عينه , ص ٥٨ .

(415) الجهماني , يوسف إبراهيم و سالار أوسي , تركية و سورية (سلسلة ملفات تركية , ٢) , دمشق , دار حوران ط١ , ١٩٩٩ , ص ٦١

(416) آغا , حسين و أحمد خالدي, سورية و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٤٥-١٤٦ .

(417) الحلفي , عدنان , استراتيجية الأمن الإقليمي , مجلة أوروبا و العرب , عدد ١٧٤/١٧٥ , نيسان/أيار ١٩٩٨ , ص ٦٤ .

الروابط التركية مع إسرائيل و العلاقات الوثيقة بين إسرائيل و الأردن . بالمقابل إن رغبة إيران في الإبقاء على خياراتها مفتوحة فيما يتعلق بالعراق كوسيلة ممكنة لتقوية ثقلها في علاقاتها مع العرب و الغرب يمكن أيضاً أن تُضعَف بفعل التحركات التركية باتجاه العراق [418]؛ لكن أي تحرك عسكري إيراني داعم لحركة انفصالية شيعية في جنوب العراق يمكن أن يدفع سورية باتجاه علاقة أوثق مع تركية و يوتر بشدة علاقات إيران مع سورية . مع ذلك, فإن خبرة الماضي القريب لإيران و حذرها المثبت أثناء انتفاضة الشيعة بعد حرب الخليج يوحيان بأنها من غير المرجح أن تقوم بتحرك كهذا .

تبدو الأطراف الثلاثة مدركة لمخاطر أي صراع مكشوف بينها إدراكاً كافياً دفعها لتشكيل لجان اقتصادية و أمنية مشتركة للحفاظ على الاتصالات المنتظمة حول القضايا المتعلقة بالعراق و الأكراد منذ حرب الخليج . وبالقدر نفسه يبدو أن الأطراف الثلاثة و لبنان قد اتفقت على سياسة إزاء العراق تحول دون تقسيم أراضيه و بالتالي احتمال استقلال كردي أو شيعي في العراق . كما حافظت سورية و إيران على درجة عالية من الاهتمام و التنسيق مع تركية في لجنة التنسيق الوزارية التي تأسست منذ عام ١٩٩١ لمراقبة التطورات في العراق و صياغة فهم لمستقبل العراق . بالتالي قدمت اللجنة الثلاثية و الاتصالات الدبلوماسية الأخرى وسيلة هامة لإدارة الأزمات[419].

و نظراً للثقل الديموغرافي لتركية و قدرتها العسكرية و الاقتصادية من جهة , و بتوافر أحسن الظروف لعلاقات ثنائية بين سورية و تركية و بين تركية و إيران خالية من التوترات من جهة ثانية ؛ فإنه من الممكن الاستمرار بالنظر إلى المحور السوري — الإيراني الداعم لحزب الله في دمشق و طهران باعتباره أداة في لجم المطامح الإقليمية التركية و منع حدوث تغيير حاسم في ميزان القوى الإقليمية ضد الطرفين .

أما بالنسبة لتركية، فقد أصيبت العلاقات التركية – الإسرائيلية بتوتر شديد نتيجة الدور الإسرائيلي المتزايد في المنطقة الكردية شمال العراق، ولم تنجح أنقرة في الحصول على عوائد استراتيجية من الحرب على العراق على الرغم من تراجع النفوذ الإيراني وسقوط النظام السياسي العراقي السابق. ولأن جار تركية الجديد هو الولايات المتحدة، فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركية لدور الوكيل للمرة الأولى منذ عصر الحرب الباردة. ويمكن إضافة خسائر أخرى منها، علي سبيل المثال، الانتعاش المحتمل في دور الأكراد العراقيين وتهديده المباشر للأمن القومي التركي. وحتى مع عدم قيام دولة كردية بسبب الظروف الإقليمية والداخلية الكردية، فإن وجود الأكراد في شمال العراق، بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الأرض يشكل تهديداً للأمن القومي التركي، ناهيك عن احتمال سيطرة الأكراد على نفط كركوك والموصل. وأقصى ما تناور عليه السياسة التركية الحالية هو منع الأكراد من الحصول علي نفط كركوك، لأن ذلك ليس ضرورياً لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط، بل أيضا لربطهم اقتصادياً بتركية، وبالتالي منع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الاستراتيجي.

وعلى الرغم من التحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية – الإسرائيلية، إلا أن أنقرة راغبة في الرقي بالعلاقات مع طهران إلى مستوى العلاقات المتطورة بين تركية وسوريا والتي شهدت قفزات نوعية. فقد وضح أن تركيا تسعى إلى نسج شبكة قوية للعلاقات الإقليمية ليبرز مثلث جديد وهو تركية – إيران – سوريا[420] و هذا ما سنأتي على بحثه بالتفصيل في الفصل الرابع. إذ ليس من المتاح لدى أنقرة الرد المباشر على ما تتعرض له مصالحها في شمال

---

(418) أغا , حسين و أحمد خالدي , سورية و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٤٥ .

(419) المرجع السابق عينه, ص ١٤٦-١٤٧ .

(420) عز العرب , محمد, العلاقات الإيرانية - التركية: الدوافع والمنافع ,مرجع سابق .

العراق البؤرة الأقرب والأخطر على أمنها، كما أن مستقبل لحاق تركية بالقطار الأوروبي غير أكيد، لأن تركية اختارت العمل على الدائرة الوسطى، فلا هي ترد على ما يجري في مجالها الحيوي بشكل مباشر، ولا هي تجاهلت ما يجري في الدائرة الأوسع التي تتطلع إليها في محاولة لإيجاد دور فاعل لها على المستوى الإقليمي.

ثالثاً: عامل آسيا الوسطى : طرح استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق الكثير من الفرص والمخاطر للدور الإيراني، حيث مثلت آسيا الوسطى فور استقلالها منطقة بكر اقتصادياً وذات أهمية استراتيجية وحضارية، إلا أنها من جانب آخر مثلت حزاماً رخواً من دول لم تستقر فيها عملية بناء الدولة بعد، مما يعنى أن استقلال هذه الدول بالنسبة لإيران كان له وجهان أحدهما سلبي والآخر إيجابي فهي دول جوار جغرافي ومرتكز هام للمصالح الإيرانية، وما يحدث فيها من تطورات الاقتصادية وعسكرية يؤثر عليها وعلى نطاقها الإقليمي، وقد تمثلت أهم الفوائد لإيران في:

١- كسر طوق الحصار المفروض على الدور الإيراني في ظل السياسة الأمريكية الساعية لعزلة إيران، والسعي الإيراني لتعويض دورها في الخليج العربي بدور في آسيا الوسطى في ظل الضغوط الأمريكية عليها في الخليج.

٢- تفعيل الروابط التاريخية والثقافية بينها وبين دول آسيا الوسطى للحصول على أولوية في علاقتها مع دول المنطقة خاصة في ظل التنافس الدولي على هذه المنطقة للاستفادة من إمكانياتها ومواردها.

٣- تقديم إيران لدورها كمعبر أو وسيط لتجارة وموارد هذه الدول باعتبارها دول حبيسة. وهذا الأمر بدوره يمثل وسيلة ذات تأثير مزدوج حيث يؤدي من جانب إلى جعل إيران معبراً للتجارة بما يحققه من فوائد اقتصادية، كما أنه يؤدى إلى تجاوز نطاق العزلة المفروض على إيران(421).

ومن جانبٍ آخر، فإن استقلال هذه الدول أثار مخاطر أخرى للدور والأمن الإيراني في المنطقة , فقامت الولايات المتحدة بدعم تركية لإضعاف الدور الإيراني وهو الأمر الذي برز بشكل أساسي من خلال الدعم الأمريكي لخطوط النقل عبر تركية، والسعي المستمر لاستبعاد إيران، مقابل تشكيك إيراني في قدرة الدور الروسي على تقديم دعم فعلي لها في ظل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها روسيا والتي أدت إلى تراجع روسيا عن دعم إيران. كما وجدت إيران نفسها مع انتشار القوات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر في المنطقة بهدف مساندة العمليات العسكرية الموجهة ضد حركة طالبان , أنها صارت مجالاً لتهديد أمني لها من خلال الدور الأمريكي .و مع انهزام الحركة تكررت بشكل واضح التصريحات الأمريكية التي أكدت على استمرار الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة لمكافحة الإرهاب في كل من أوزبكستان وقرقيزسيا و طاجكستان، وارتبط التحرك الأمريكي بشكل واضح بالتحرك من أجل الوصول إلى احتياطيات الطاقة في بحر قزوين وحماية خطوط النقل إلى خارج المنطقة مع ضمان استبعاد مرور هذه الخطوط من الأراضي الإيرانية والروسية (422)والى جانب هذه المخاوف نجد مجموعة أخرى من النقاط:

- تخوف إيران من ظهور نزعة للوحدة الأذربيجانية التي تحمل إمكانية تفجر مطالب إقليمية لجمهورية أذربيجان في المدينة الإيرانية المتاخمة لها والتي تحمل نفس الاسم. وهذا الأمر هو الذي يفسر في جزء منه دعم إيران لأرمينيا ضد أذربيجان في الصراع بين البلدين حول إقليم "ناجورنو قره باغ" وذلك رغبة في استخدام الورقة الأرمينية للضغط على أذربيجان وخوفاً من مطالبتها بضم الجزء الإيراني الذي يضم عدداً من الأذريين يبلغ ضعف عدد سكان

---

(421) ياسين , عبير , حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى , مختارات إيرانية , العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ , ص٥٦ .

(422) ياسين , عبير , انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران ,مختارات إيرانية , عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣ , ص١٠٢..

أذربيجان الدولة. لذا قللت إيران من انتقال الأفراد عبر حدود الدولتين وأصدرت تشريعاً حرم على الأذريين في إيران الزواج من مواطني أذربيجان. وبالتالي فقد مثلت هذه القضية مخاوف أمنية مرتبطة بوحدة الأراضي الإيرانية.

- المخاطر الأمنية الخاصة بتحول المنطقة إلى ساحة للتنافس الدولي وخاصة في ظل الوجود الأمريكي- الإسرائيلي, والذي ترى فيه إيران تهديداً لأمنها خاصة وأن الولايات المتحدة بدأت في التعامل مع المنطقة على أساس المفهوم الجديد للشرق الأوسط والذي يجعل هذه الجمهوريات امتداداً للشرق الأوسط القديم مع دور إسرائيلي واضح لحماية مصالح الغرب. وهو الأمر الذي أدى إلى تنديد إيران المستمر بالتقارب بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى باعتباره تهديداً مباشراً لأمنها، كما ترفض أي وجود عسكري غربي لأنه ينقل التهديد إلى حدودها مباشرة وهو الأمر الذي تزايد بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.
- مخاطر عامة تتعلق بتأثير دول آسيا الوسطى على الدول النفطية خاصة سياسة التسعير وتحديد حصص الإنتاج بالنظر إلى صغر حجم سكان هذه الدول، ومحدودية قاعدة الإنتاج الصناعي بها أي قلة احتياج هذه الدول إلى كميات كبيرة من النفط المنتج فيها بما يعنيه ذلك من أن معظم إنتاجها سيوجه إلى الأسواق العالمية، كما أن هذه الدول ليست أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) أي أنها لا تلتزم بحصص إنتاج محددة أو مستوى أسعار معين. لذلك أثار استقلال دول آسيا الوسطى مع التنافس الذي قامت به شركات النفط المخاوف بشكل عام بالانتقال من سوق يخضع لسيطرة المنتجين إلى سوق يخضع لسيطرة المستهلكين.[423]

و تتمثل محاور اهتمام السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى في ثلاث قضايا أساسية هي: ضمان طريق النفط عبر مضيق هرمز، و إيجاد كافة السبل لدعم التنمية داخل إيران، والاتجاه شمالاً نحو الجمهوريات الإسلامية الوليدة لضخامة المصالح هناك[424]. وقد أكدَّ هذا الأمر بدوره على أهمية آسيا الوسطى لإيران وهو الأمر الذي انعكس في وجود مدرسة من المفكرين الاستراتيجيين الإيرانيين [425]يؤمنون بأن على إيران الاتجاه شمالاً أكثر من التوجه جنوباً لأنها أكثر قبولاً هناك, حيث توجد عناصر مشتركة في اللغة (جمهورية طاجكستان) و في القومية (أذربيجان) ولأن مصالحها كبيرة في هذا الإقليم[426]. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تفكك الاتحاد السوفيتي وتكون خمس عشرة جمهورية جديدة لبعضها حدوداً مشتركة مع إيران أدى إلى تكون ما يمكن تسميته بإقليم شمال غرب آسيا الذي من الممكن لإيران, بناءً عليه, أن تنسحب من النظام الفرعي للشرق الأوسط وتسعى للاندماج مع إقليم شمال غرب آسيا والتأثير فيه والتبادل المنفعي معه. وقد فسر هذا الأمر الاهتمام الذي أولته إيران لدول آسيا الوسطى وسعيها لإدخالها في تكتلات معها[427], فأيدت انضمام هذه الدول لمنظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) والتي تضم إلى جانب إيران كلا من تركية وباكستان وأفغانستان كإطار للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما ضمت الدول المطلة على بحر قزوين في منظمة تحمل نفس الاسم بغية التعاون والتنسيق فيما يخص البحر. هذا كما اتبعت إيران المنهج البراجماتي في التعامل مع دول آسيا الوسطى مركزة على البعد الاقتصادي دون الدخول بمدخل ديني من شأنه أن يثير المخاوف من الدور الإيراني [428]وفي هذا الإطار جاء

---

(423) ياسين , عبير , حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى , مرجع سابق, ص٥٧.

(424) لمزيد من الإطلاع انظر: د. درويش , فوزي , السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى ,www.ahram.org.eg

(425) من ضمنهم "عباس ملكي" وكيل وزارة الخارجية الإيرانية لشؤون البحث و التدريب السياسي.

(426) د. الشرقاوي , باكينام , السياسة الخارجية الإيرانية ,www.algzire.com , ٢٠٠١/٤/٢١ .

(427) لمزيد من الإطلاع انظر: د. عطية , ممدوح حامد , البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج , مرجع سابق , ص ٥٩-٦١ .

(428) المرجع السابق عينه , ص ٥٨.

قيام الرئيس خاتمي بجولة في آسيا الوسطى لتعزيز العلاقات الثنائية ولتأكيد الدور الإيراني في المنطقة و محاولة التوصل إلى حل حول النظام القانوني لبحر قزوين من خلال حضور اجتماع "عشق آباد" والتأكيد على المصالح القومية الإيرانية في الصراع الدائر بشأن بحر قزوين[429], خاصة بعد قيام عدد من المسؤولين الأمريكيين بينهم وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد بزيارة دول المنطقة .

بالمقابل هناك عدة قيود يمكنها أن تؤثر على الدور الإيراني منها:

١. مخاوف دول آسيا الوسطى عقب الاستقلال من طبيعة النظام السياسي الإيراني والخوف من سعي إيران لتصدير هذا النظام للمنطقة، وتزايد الحديث عن سعي دولة إقليمية لملء الفراغ في آسيا الوسطى ودعم التيارات الدينية. ولكن أدى إدراك إيران لطبيعة هذه المخاوف إلى إعلانها ضرورة إرساء العلاقة على أسس اقتصادية بالأساس بما أعطى الفرصة لتجاوز هذا القيد وإن ظلت بعض المخاوف قائمة خاصة بسبب تزايد ضغوط التيارات الإسلامية سواء في أفغانستان–خاصة خلال سيطرة طالبان– أو طاجكستان مما زاد من مخاوف تأثر هذه التيارات بإيران أو ممارسة إيران لدور يدعم هذه الجماعات.

٢. الأزمة الاقتصادية الإيرانية، حيث تعاني إيران من ديون بلغت حوالي ٣٠ مليار دولار، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على عمليات تنفيذ المشروعات والاتفاقات المشتركة ويكتسب أهميته في ظل ما تملكه دول آسيا الوسطى من موارد تحتاج لاستثمارها واستخراجها ونقلها [430]بما يطرح الحديث عن الدور التركي كبديل.

٣. العامل الخارجي المتمثل في رفض الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لقيام إيران بأي دور إقليمي مؤثر خشية فرض هيمنتها على المنطقة بما يهدد المصالح الغربية، وهو الأمر الذي جاء في سياق سعي الولايات المتحدة لعزل إيران عن المشاريع الكبرى الرئيسية سواء لاستخراج النفط أو الغاز من دول آسيا الوسطى، أو نقلها عبر الأراضي الإيرانية . [431]

٤. ترتبط المخاوف من الوجود الأمريكي المباشر بالتأثير على الخطوات المستقبلية للوصول لاتفاق حول بحر قزوين من حيث وضعه القانوني وحصص الدول المطلة عليه حيث أن هذا الوجود يمكن أن يؤدى بدوره إلى اتخاذ الدول المطلة عليه لسياسات ضد المصالح الإيرانية بصورة اكبر مما هو حاليا وفيما قبل وما الحديث عن إقامة أسطول لأذربيجان في بحر قزوين إلا مؤشر على ذلك ومما يزيد من هذه المخاوف طبيعة العلاقات المتوترة بين إيران وأذربيجان حول بحر قزوين بشكل مباشر وبدرجة أعلى من دول قزوين الأخرى[432].

دفعت القيود السالفة الذكر على الدور الإيراني و سياسة الولايات المتحدة في احتواء إيران وحصارها أو عزلتها إقليمياً وتقليل فوائدها الاقتصادية في آسيا الوسطى , إلى توجه السياسة الإيرانية لممارسة دور إقليمي أكثر حيوية و فاعلية في المشرق العربي باعتباره المنفذ الوحيد من الطوق الأمريكي على إيران بعد أحداث ١١ سبتمبر .

---

(429) جريدة "نوروز" الإيرانية , تقييم زيارة خاتمي لأسيا الوسطى , مختارات إيرانية , عدد ٢٤, مرجع سابق, ص ٤١ .

(430) لمزيد من الإطلاع انظر: بحر قزوين:الأمن و النفط و السياسة , مختارات إيرانية , العدد ٢٥, مرجع سابق, ص ٥٥-٦٤ .

(431) ياسين , عبير , حصاد الدور الإيراني في آسيا الوسطى , مختارات إيرانية , مرجع سابق , ص ٥٨.

(432) ياسين , عبير , انعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران ,مختارات إيرانية , مرجع سابق , ص١٠٣ .

المبحث الثالث

البيئة الدوليــة

المطلب الأول: مدخل عام لفهم بنية البيئة الدولية:

ترافق قيام الثورة الإيرانية الإسلامية مع بداية "الحرب الباردة الجديدة", و هي الفترة التي نستطيع أن نحددها زمنياً منذ عام ١٩٧٩ و هو تاريخ التدخل السوفيتي في أفغانستان حتـى بدايات عام ١٩٨٥ , حيث استؤنفت بشكل جاد محادثات خفض التـسلح و محاولـة و قـف التدهور في العلاقات و أدت المحاولات إلى الشروع في عصر جديد, و بلغت لقاءات القمـة بين ريغان و الزعيم السوفييتي الجديد ميخائيل غورباتشوف حتى أيار/مـايو ١٩٨٨ أربعـة مؤتمرات قمة , و قد أذنت هذه اللقاءات و مضامينها بتحقيق نقلة نوعية في علاقات القـوتين بل في هيكل النظام الدولي و اتجاهه[433], و تمَّ إسقاط شعار توازن القـوى و الـدعوى إلـى إرساء العلاقات الدولية على قاعدة توازن المصالح التي تقوم على فرضية الشراكة و التعاون بدل التنافس و المواجهة [434] , و لقد وصلت هذه التحولات التي بدأت بوفاق حقيقي على قمة النظام الدولي بين قطبيه المتناحرين إلى التفكك الرســمي للاتحـاد الـسوفيتي فـي كـانون الأول/ديسمبر ,١٩٩١ إذ إننا ببداية مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الدولي . الذي كان من أهم سماته, إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية مع تصاعد أهمية الجغرافيـة الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية . مترافقاً مع انحسار أهمية العامل الإيديولوجي في العلاقات الدولية. و لاشك أن نظام القطبية الثنائية كان محملاً بإمكانية لحرية حركة نسبية , و هي إمكانية كانت مستمدة من حقائق الصراع و التوازن و التباين بين قطبي النظام . فلأنهما كانا متصارعين , كانا يبحثان عن الحلفاء و الأصدقاء , و كانا مستعدّين بالطبع لدفع ثمن مـا لعلاقات التحالف و الصداقة . و لأنهما كانا متوازين كانت القيمة النسبية لانضمام حليف جديد إلى هذا المعسكر أو ذلك , فقد كانت هناك بدائل حقيقية في التوجهات السياسية و الاقتـصادية و الاستراتيجية أمام دول العالم غير المنتمية لأي من المعسكريين .

و في ظل القطبية الواحدة , اختفت هذه الإمكانية و أصبح البـديل لمـن يريـد مجـرد الاختلاف مع قمة النظام الدولي هو المخاطرة بالصدام معها . و لم تعدّ هناك بـدائل حقيقيـة متاحة أمام القوة المتوسطة و الصغيرة في النظام الدولي , خاصة و أن كافة القوى الكبرى في النظام الدولي , و المرشح بعضها للمشاركة في قيادة هذا النظام في المستقبل غير البعيد , لم تصل بعد إلى حد الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية.[435] هذا و قـد عملـت الولايـات المتحدة و حلفاؤها على الإفادة من هذا الموقع المتميز على سلم تدرج القوة الدولي , فراحـت تفرض على بقية دول العالم النامي معاييرها السياسية و الاقتصادية و الثقافية , فـضلاً عـن نمط الحياة الأمريكي و الأوروبي , فيما يشبه محاولة التوحيـد القـسري للعـالم سياسـياً و اقتصادياً و ثقافياً , و هو ما راح يعبر عنه بمصطلح "العولمة". [436]

و منذ ظهور الآثار المباشرة لأزمة الخليج الثانية عندما جاءت الولايات المتحـدة بفكـرة "النظام العالمي الجديد" استناداً إلى التفوق الأمريكي , عارضت إيران هذه الفكرة و قاومتها .

---

(433) شلبي , السيد أمين , من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد, الهيئة العامة المصرية للكتاب, القاهرة, ١٩٩٥ , ص ٨-٩.

(434) حتي , ناصيف يوسف , التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاسه على النظام الإقليمي العربي , في مجموعة مـن المؤلفين , العرب و تحيات النظام العالمي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط١ , ١٩٩٩ , ص ١٥٩-١٦٠ .

(436) منصور , ممدوح وأحمد وهبات , التاريخ الدبلوماسي – العلاقات السياسية بين الدول الكبـرى (١٩١٥-١٩٩١) , الإسـكندرية , دار الجامعة الجديدة للنشر , ٢٠٠٠ , ص ٢٨٣ .

و سعت إيران إلى التغلب عليه بدلاً من التكيف معه . و أفضل مثال على هذه السمة الأساسية للدبلوماسية الإيرانية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هو رفضها تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية , أو حتى البدء باتصالات مباشرة بين الحكومتين يمكن أن تعالج شكاوى متبادلة و تمهد الطريق لاستئناف العلاقات الطبيعية في وقت ما في المستقبل. (437)

و كانت السمة الثانية للموقف الإيراني نتيجة مباشرة و حتمية للسمة الأول, و هي البحث الدائب عن قوة توازن قوة الولايات المتحدة الأمريكية , حيث سعت إيران إلى تكوين أحلاف مع أطراف دولية رئيسية و لاسيما الصين , أو على الأقل إقامة علاقات تعاون معها كما هي الحال مع أوروبا ,سعياً إلى تخفيف الآثار السلبية للنفوذ الأمريكي على أمنها و اقتصادها , و أملاً في أن تحول دون تعزيز قيام نظام عالمي أحادي القطبية يقوم على التفوق العسكري و السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. (438)

و لم تعد ثمة تهديدات كبرى تواجه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإن كان ثمة تهديدات من الدرجة الثانية والثالثة مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية والأوضاع في البلقان والصومال ورواندا، وهي أخطار قليلة الأهمية لا تهدد وجود الولايات المتحدة.

وهذه المخاطر التي يمكن أن تتحول إلى تهديدات كبرى هي:

١- أن تفقد روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق سيطرتها على التركة النووية.

٢- أن تتجه الصين نحو العداء للولايات المتحدة بدلاً من اتجاه التعاون والارتباط بالنظام الدولي.

٣- أن تنتشر أسلحة الدمار الشامل وتشكل خطراً عسكرياً مباشراً على الولايات المتحدة.

٤- أن تقع على أرض الولايات المتحدة أعمال إرهاب مدمر على نطاق لم يعرف من قبل وبكثافة غير مسبوقة. (439)

و جاءت هجمات الطائرات على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأميركية في واشنطن يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ لتشكل بداية لمرحلة جديدة من تطور النظام الدولي . فمن ناحية تاريخية ومن زاوية الخسائر البشرية والمادية تعتبر أضخم وأجرأ هجوم معاد للولايات المتحدة يتم في داخل أراضيها منذ قيام الاتحاد الأميركي. و لم يكن المنفذ دولة ذات سيادة يمكن تحديدها ومعادية للولايات المتحدة بما يوفر إمكانية شن حرب أو ضربات ثأرية ضدها . و هذا ما جعل من هذه الهجمات غطاءاً دبلوماسياً للولايات المتحدة ــ قد يمتد لفترة من خمس إلى عشر سنوات ــ لتبني سياسات متطرفة والقيام بعمليات أو إجراءات إقليمية ودولية لم يكن بالإمكان قبولها في حقبة ما قبل الهجمات.(440) و في سبيل تحقيق ذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الدفاع الوقائي دليلاً إرشادياً للإستراتيجية الأميركية للأمن القومي ويختلف عن الردع اختلافاً جوهرياً، فهو إستراتيجية سياسية عسكرية عريضة ويعتمد على أدوات السياسة الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية. (441)

يعيش العالم بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، إيقاع حروب الولايات المتحدة الجديدة على أفغانستان و"الإرهاب الدولي" و"دول محور الشر" حسب الاصطلاح المفضل لدى

---

(437)هنتر , شيرين , إيران بين الخليج العربي و حوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية و الاقتصادية , , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , دراسات عالمية , عدد ٣٨ , ص٢٤ .

(438) المرجع السابق عينه , ص٢٥ .

(439) غرايبة , إبراهيم ,الدفاع الوقائي.. إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن , www.algzire.com , ٣/١٠/٢٠٠٤.

(440) حروب , خالد ,هجمات أميركا.. التداعيات الداخلية والخارجية, www.algzire.com , ٣/١٠/ ٢٠٠٤.

(441) غرايبة , إبراهيم ,الدفاع الوقائي.. إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن, مرجع سابق .

الإدارة الأميركية. ومن حيث المسؤولية عنها تم وضع أسامة بن لادن وتنظيمه "القاعدة" في قفص الاتهام , فقد جنت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الاستراتيجية العديد من المكاسب على الصعيد الدولي , و أعادت الولايات المتحدة ترتيب العلاقات الدولية وفق مصلحتها في منظومة النسق الدولي على النحو التالي :

أولاً: لقد وضعت أميركا قدمها في أفغانستان –أحد محاور آسيا الوسطى– فأعطت بذلك لنفسها وسائل الإشراف على طرق النفط المستقبلية التي تربط بين بحر قزوين وآسيا الشرقية وخاصة الصين. لقد أصبح تقاسم النفوذ بين الأمريكيين والروس أمراً واقعاً، فروسيا اقتربت من أميركا من خلال نزع التسلح الإستراتيجي المشترك والمفاوضات حول حلف الناتو وإمكانية تفاهم مشترك بين روسيا وأميركا حول البترول.

ثانياً: العراق ومن بعده إيران أصبحا منضويين في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.. إن معنى هذا أن أغلب بترول العالم (الخليج، العراق، إيران، بحر قزوين) سيصبح تحت النفوذ الإستراتيجي الأميركي، وهذا يعني أن واشنطن ستسيطر على المضخة التي تغذي النمو الاقتصادي للدول البارزة بدءاً بالصين، ذلك العملاق الذي تتأكد قوته سنة بعد سنة وسيهدد بعد ٢٠ عاماً من الآن الهيمنة الأميركية على العالم.

ثالثاً: في الوقت الذي تتكون فيه أوروبا وتحاول أن تقوى –خاصة أن بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا تدافع عن فكرة "أوروبا قوية" ومستقلة عن الرابط الأطلسي– فإن وضع "الإرهاب الدولي" يقوي وزن الولايات المتحدة على حساب الاتحاد الأوروبي. وبعد ١١ سبتمبر/ أيلول صرح الرئيس الأمريكي بوش الابن بوضوح أن واشنطن لن تحتمل أي عدم انحياز في الحرب ضد الإرهاب، وهذا يعني أن أي دولة أوروبية لا تسير خلف الولايات المتحدة سوف تتهم بمساندة الإرهاب الدولي.

رابعاً: بعد شهرين من هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول فرض الأمريكيون على الروس والأوروبيين مشروعهم حول الدرع المضاد للصواريخ والمتكون من نظام مضاد للصواريخ خاص بالتراب الأميركي (National Missile Defence) , حيث أضيفت إليه أنظمة مضادة للصواريخ تدعى "دفاع المسرح" خاصة بحلفاء الولايات المتحدة الأساسيين مثل إسرائيل وتايوان.

خامساً: إن تقارباً تاريخياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بدأ يتكون، ومن مظاهره الاتفاق الأخير بين واشنطن وموسكو حول تقليص عدد الرؤوس النووية. فالولايات المتحدة بدأت تتقدم نحو حلمها الجيوسياسي: إنشاء كتلة أوروبية روسية أمريكية تحت قيادة إستراتيجية أمريكية. والفكرة هي الحيلولة من جهة دون تكوين "أوروبا قوية" ومستقلة، ومن جهة أخرى مواجهة بروز الصين التي ستكون أكبر ند لهذه القطبية الجديدة في القرن الواحد والعشرين.

سادساً: صادقت الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة الوضع الدولي الجديد على زيادة في ميزانية الدفاع تتجاوز ١٠٠ مليار دولار منذ الآن وإلى غاية ٢٠٠٧، وهذا يعني أن ميزانية الدفاع الأميركية ستصل إلى ٤٥٠ مليار دولار أي أكثر من ميزانيات الدفاع مجتمعة للدول الـ ١٩٠ الموجودة على الكرة الأرضية. وتأخذ الولايات المتحدة بذلك تقدماً كيفياً وكمياً لا سابقة له, مما ينذر أيضا بتدخلات جديدة وبتقليص هامش حرية الشعوب في العقود القادمة، هذا إذا لم يظهر توازن يحد من هذا التقدم العجيب. (442)

سابعاً: منذ ١١ سبتمبر/ أيلول وإسرائيل تستفيد من الأوضاع الراهنة في سعيها لطمس الهوية الفلسطينية في إطار مشروع الحرب الحضارية ضد الإسلاميين واستفاد اللوبي الصهيوني في "إنقاذ" إسرائيل من السلام.

---

(442) د.شوبراد . إمريك .١١ سبتمبر من منظور الجغرافيا السياسية, www.algzire.com , ٢٠٠٤/١٠/٣.

ثامنا: الاستفادة من قدرات المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية و منظمة الأمم المتحدة لتنسيق العمل الدولي لصالح الولايات المتحدة من خلال تحرش الأولى بالدول التي ترغب الولايات المتحدة بإضعافها عسكرياً, و إصدار الثانية قرارات دولية تعطي المشروعية للحروب الأمريكية ضد الإرهاب.[443]

و كان الموقف الإيراني من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر, و ما تلاها من تداعيات , موضع اهتمام في السياسة الخارجية الأمريكية, للأسباب التالية:

- كان رد فعل الإيراني سريع تجاه انفجارات واشنطن ونيويورك و إدانة طهران لهذا العمل الإرهابي موضع تقدير .
- عدم تعاون إيران في التحالف الدولي ضد الإرهاب كان معروفاً مسبقاً من قبل واشنطن .
- النسيج السياسي المستقل لحكومة إيران, و وضعه بين الأنظمة العربية .
- في الوقت الذي نرى فيه الأصولية الشيعية الإيرانية تدافع عن وجودها نرى أصولية أهل السنة تقاوم الغرب و المظاهر المادية و الغربية .
- إن نسيج النظام الحكومي لإيران نسيج مزدوج جزء منه يؤيد العمل على توسيع الأصولية الإسلامية و الكفاح ضد إسرائيل و الولايات المتحدة و الجزء الآخر (المعتدل) يركز حول العمل الداخلي .
- يحظى عنصر الدين بمكانة راسخة, و لا يمكن تجنب حضور الفكر الديني في الساحة السياسية حيث يؤدي دوراً هاماً في جميع شئون السياسة الداخلية و الخارجية و الثقافة العامة و حتى المعاملات الاقتصادية , و كانت مواقف "آية الله خامنئي" هامة جداً و دقيقة تجاه الأحداث الأخيرة . [444]خلاصة ذلك كله , هو القول بأن النظام الدولي ما بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ سوف يكون مختلفاً تماماً عن ما كان قبل الهجمات. إنه حادث سوف يؤرخ به كمفصل زمني بين مرحلتين، ليس في طبيعة سياسة ونهج الولايات المتحدة وحسب بل في طبيعة ونمط العلاقات الدولية, وتحديداً علاقات الغرب بالعالم الإسلامي.

---

(443)للمزيد من الإطلاع حول تجيير الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمات الولية لصالحها انظر : خطاب , فالح , ازدواجية المعايير., سياسة دولية أم صناعة أمريكية؟ , www.algzire.com , ٢٠٠٤/١٠/٢٦ .

(444) موسوي , حسين , الولايات المتحدة و الشرق الأوسط بعد أحاث سبتمبر , مختارات إيرانية , عدد ٢٢, مرجع سابق, ص ٢٥ .

المطلب الثاني: تأثير البيئة الدولية:

أولاً: العامل الأمريكي :

لقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بين أمنها و أمن الطاقة النفطية التي يشكل الخليج مركزها الأهم على الصعيد العالمي , عندما قال الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون: (علينا اليوم أكثر من أي يوم مضى أن نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج الفارسي و الشرق الأوسط , لأنه المفتاح الذي يسمح لنا أن نعرف من يسيطر على ماذا في العالم) [445] و كانت الولايات المتحدة, قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران , تعتمد على الشاه لتحقيق سياسة (الشرطي و مشروع نيكسون – كسينجر) , لحماية مصالحها مع المحافظة على أمن إسرائيل. [446]

و شكل انهيار نظام الشاه انتكاسة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط , لذلك اعتمدت واشنطن في عقدي السبعينيات و الثمانينات على سياسة (توازن القوى) للحفاظ على المصالح الأمريكية , و ذلك بالاعتماد على العراق و ايران, و دعم إحداهما لموازنة الأخرى (إيران في عقد السبعينات) ثم التحول إلى دعم العراق في سنوات الحرب العراقية – الإيرانية ضد إيران.

و مع بداية عقد التسعينات , لم تعد هذه السياسة مقبولة من الولايات المتحدة الأمريكية لثلاثة أسباب: **أولها,** أن هذه السياسة أظهرت إفلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت . و **ثانيها,** الوعي بالعداء الذي يكنه النظامان الحاكمان في بغداد و طهران للولايات المتحدة و حلفائها في المنطقة . و **ثالثها,** أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى الاعتماد على قوة لموازنة الأخرى طالما أن التحالف الذي حارب صدام لا يزال قائماً , و طالما بقيت واشنطن قادرة على تقييد الطموحات العسكرية لكل من العراق و ايران, و طالما ظلت محتفظة بالقوات العسكرية الكافية في الخليج لردع أية ميول توسيعية عراقية أو إيرانية. [447]

و في تقرير أصدره معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المقرب لمنظمة (إيباك) الصهيونية , في مطلع عام ١٩٩١ , دعى فيه الولايات المتحدة إلى إشراك تركية و إسرائيل و مصر في صيانة النظام الأمني للخليج , مشيراً إلى أنه يفترض أن ينهض على مبدأ توازن دقيق للقوى. و بعض ما جاء فيه: (إن التوازن العسكري بين إيران و العراق في السبعينات و الثمانينات , كان عاملاً مهماً في الحد من "القدرة على العدوان لدى هاتين القوتين") . و يلاحظ التقرير أن : ("الخطر" سيظل قائماً إذا ما خرج العراق بأضرار فادحة من حرب الخليج الثانية و سعت إيران لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية) , و ينبه إلى (أن العراق و إيران ستظلا بما لديهما من موارد سكانية و اقتصادية ضخمة أقوى عسكرياً من جاراتها الخليجيات الأصغر . لذلك , سيكون على دول الخليج أن تلتفت إلى قوى أخرى طلباً للحماية . و هناك عدد من الأصدقاء القادرين على الحماية) . و يشير التقرير إلى (أن في وسع إسرائيل أن تقوم بدور مهم , فلديها قوات و قدرات عسكرية لا يمكن تجاهلها . و قد كانت لهذه القدرات أهميتها في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الماضي ... و إسرائيل تشارك الولايات المتحدة في الاهتمام بمنع أي "قوة معادية متطرفة" من السيطرة على المنطقة , و من الضروري و المفيد أيضا أن تدخل إسرائيل في أي نظام أمني ينشأ بعد الأزمة). [448]

و هكذا فإن المتغير الدولي بعد حرب الخليج الثانية قد تجلى في تبني إدارة الرئيس كلينتون لاستراتيجية (الاحتواء المزدوج) لكل من العراق و إيران, و تنهض فكرة الاحتواء على افتراض وجود تناقض بين الدولة هدف الاحتواء و الطرف الحاوي , و أن هذا التناقض

---

(445) مرهون , عبد الجليل , المفهوم الأمني للنظام الخليجي , شؤون الأوسط , عدد ٥٠ آذار ١٩٩٦ ص ٤٩ .

(446) قاسم زادة , أبو القاسم , العلاقات – العربية , المستقبل العربي , مرجع سابق , ص٦٥..

(447) د . إدريس , محمد , النظام الإقليمي للخليج العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , مرجع سابق , ص ٣٧٥ ..

(448) مرهون , عبد الجليل , المفهوم الأمني للنظام الخليجي , شؤون الأوسط , مرجع سابق , ص ٦٣ ..

يتجسد في عدائية سياسية و أيديولوجية تقوم على امتناع الالتقاء بين الطرفين , و أن لا خيار سوى القضاء على الخصم فإما أن ينهار من الداخل كما حدث للاتحاد السوفيتي , أو يهزم بمواجهة عسكرية . و تفترض استراتيجية (الاحتواء المزدوج) في بعدها التطبيقي اللجوء إلى حلفاء إقليميين يتمثلون هنا بصفة أساسية في كل من إسرائيل و تركية , و مصر بدرجة أقل . و قبل ذلك ينهض (الاحتواء المزدوج) على افتراض الفصل بين إيران و العراق من جهة , و بين البيئة الإقليمية و الاقتصادية للدول الخليجية الأخرى من جهة ثانية . و يكون احتواء العراق لجعله ممتثلاً لكافة قرارات الأمم المتحدة , و ألا يشكل أي تهديد لجيرانه , و إجبار النظام العراقي على الامتثال للقرار /٦٨٨/ أيضاً , الذي يدعو النظام العراقي إلى اتباع سياسة داخلية مرنة .

أما احتواء إيران , فهو بالنسبة للولايات المتحدة المهمة الأصعب , و بخاصة أنه ليس هناك أية قرارات من الأمم المتحدة بحق إيران , و ليس هناك ما يمكن أن تلزم به الولايات المتحدة إيران . و على رغم ذلك , فإن الإدارة الأمريكية , في سعيها لخلق إجماع دولي ضد إيران يمكن من خلاله احتواءها , عرضت خمسة تحديات زعمت أن إيران تقوم بها ضد الولايات المتحدة و الأسرة الدولة هي: أنها تأتي ـــ أي إيران ـــ في طليعة الدول الراعية للإرهاب و الاغتيالات في العالم , و أنها من خلال مساعدتها لحركة حماس و حزب الله تعمل كل ما في وسعها لإحباط الجهود الأمريكية في عملية السلام بين إسرائيل و الدول العربية , و من خلال علاقاتها مع السودان تسعى إلى تقويض حكومات صديقة لواشنطن , و من خلال جهودها النشطة الرامية إلى حيازة الأسلحة الهجومية تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة الإقليمية في الخليج بوسائل عسكرية , و الأمر الأهم هو سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. لذلك, فإن جوهر سياسة الاحتواء المزدوج هو منع امتلاك العراق و إيران أي قدرة على تهديد المصالح الأمريكية , أو القيام بدور القوة الإقليمية.

و لكي يتحقق للولايات المتحدة الاحتواء الذي تريده للعراق و إيران , فإنها تعمل على مسارين: **الأول,** هو إضعاف البلدين و تجريدهما من مصادر قوتهما و ذلك بجعل العراق خاضعاً لأطول مدة ممكنة لقرارات الحظر الدولي , و باستحداث قرارات أمريكية محضة و العمل على إلباسها ثوب الشرعية الدولية, مثل "قانون داماتو" لفرض نوع من الحظر ضد إيران . و **الثاني,** هو ترسيخ و تثبيت الوجود العسكري الأمريكي المباشر , و إبداء الاستعداد اليقظ لضرب أي تحرك عسكري عراقي أو إيراني يحمل مؤشرات تهديد للمصالح الأمريكية أو للأمن الإقليمي. [449] و في الفترة الأخيرة تيقنت الولايات المتحدة تماماً أن سياسة الاحتواء ليس من اليسير تطبيقها على إيران . و بالتالي , ما عاد ممكناً تجاهل دورها الفاعل .

بالمقابل , تدرك إيران في ظل موازين القوى الدولية السائدة , أن علاقتها بالولايات المتحدة تشكل المفتاح الرئيسي لمستقبل دورها السياسي في المنطقة. [450] لذا دأبت الدولتان على نزع فتيل الأزمات بينهما بشكل متواتر , و كان العامل الأكثر حسماً في ذلك وصول خاتمي إلى السلطة في إيران إثر انتخابات عام ١٩٩٧ , و تبنيه شعاراً يقوم على ثلاثية الأهداف (العزة,الحكمة,و المصلحة) , و إعلانه عن مبدأ "حوار الحضارات مع الشعب الأمريكي" و تدشينه مرحلة جديدة قائمة على الانفتاح الواسع على العالم الخارجي . تثميناً لهذه المواقف , أعلنت الخارجية الأمريكية عن رغبتها في فتح صفحة جديدة مع إيران و اعترافها الأقرب للاعتذار على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ في خطابها أمام جمعية إيرانية ـــ أمريكية , بحوادث تدخل أمريكي في السياسات

---

(449) د . إدريس , محمد , النظام الإقليمي للخليج العربي , مرجع سابق , ص ٣٧٦-٣٧٧ ..

(450) لمزيد من الإطلاع , انظر: د. سنايدر, روبرت, الولايات المتحدة الأمريكية و إيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما, سلسلة محاضرات الإمارات, العدد ٦٩ , أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية, ط١, ٢٠٠٣ .

الإيرانية في الماضي , و إعرابها عن الأسف للدعم الأمريكي للعراق في حربها ضد إيران , و كانت أولبرايت تأمل تطبيع العلاقات مع إيران عندما ألقت خطابها هذا [451] و لا ريب أن ذلك يعكس إخفاق سياسة الاحتواء وقانون داماتو , و محاولة منها للحاق بالعديد من القوى الأوروبية التي استطاعت أن ترسي علاقات مهمة مع إيران. و قد كان من بوادر ذلك إقدام واشنطن على رفع الحظر عن استيراد عدد من السلع الإيرانية , و وعدها بإطلاق الأرصدة المجمدة منذ سقوط الشاه البالغة /١٢/ مليار دولار , الأمر الذي تلقته طهران بترحيب و إن كانت إيران تطالب بمزايا أكبر , و بالذات على صعيد الترتيبات الإقليمية و الدور الذي يتناسب و إمكانياتها الجيوبولتيكية الواسعة في واحدة من أكثر المناطق حيوية في العالم.[452] لأجل ذلك تسعى إيران إلى تأمين حضور إيراني في المعادلة اللبنانية في وجه إسرائيل ليكون ذلك بمثابة ورقة في يدها تفيدها اقتصادياً و سياسياً على المستوى الدولي , و هو ما تحاول واشنطن تجنبه [453] و على نحو مشابه , إن السياسة الأمريكية في الاحتواء المزدوج ضد العراق و إيران تسمح لسورية بهامش أوسع من المناورة مع الولايات المتحدة ذاتها , و يساعد سورية على بناء علاقات جيدة مع إيران و الغرب بالشكل الذي ينسجم مع موقف سورية السياسي ــ الإيديولوجي المتصل برؤيتها لأدوارها العربية و الإقليمية.[454] و مما لاشك فيه أن سعي الولايات المتحدة للتقرب من إيران هو محاولة لاستخدام واشنطن لطهران "كمخلب قط" إزاء العراق , فالولايات المتحدة تدرك أن إيران تحتضن المعارضة العراقية الأكبر و الأكثر تأثيراً . و تابعت الولايات المتحدة تنفيذ سياسة الاحتواء اتجاه العراق بالطريقة التي صُمِمت بها , أي تغيير النظام السياسي , و تفعيل قانون "تحرير العراق" الذي أصدره الكونغرس الأمريكي[455], و تتميز سياسة الاحتواء المزدوج أنها خطة متعددة المراحل ولكن الولايات المتحدة لم تعلن سوى عن المرحلة الأولى منها فقط. بينما أصبحت الخطوة الثانية ممكنة بعد الحرب الأمريكية على العراق و تصنيف الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران ضمن "محور الشر" أو "الدول المارقة" حسب تعبيره [456]. و جاء إعلان الرئيس بوش استمراراً لسياسة أمريكية ثابتة منذ الثورة الإيرانية والرغبة بالإطاحة بنظام الحكم في طهران رغبة قديمة لم تتنازل عنها الولايات المتحدة إلا بشكل مؤقت نظراً لغياب الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف .

ومن زاوية أخرى, يمكن القول أن إسقاط نظام صدام حسين في العراق سيعني ضمناً احتواء إيران وعزلها تماماً داخل محيطها الإقليمي وذلك عبر تخفيض التهديدات – النظرية حتى الآن– التي تمثلها إيران بنظامها الأصولي على بلدان الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية في ظل القلاقل الداخلية التي تعانيها السعودية منذ حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تزايد خطر المتشددين الأصوليين السعوديين الرافضين الوجود الأمريكي هناك. كذلك فإن وصول نظام موال للولايات المتحدة للحكم في العراق سيعني تطويق إيران من الغرب والشرق بأنظمة حليفة للغرب (العراق وتركيا وأفغانستان). وبصدد هذا المحور الأخير يبدو واضحا أن الولايات المتحدة كانت– رغم انشغالها في ترتيب الأوضاع في أفغانستان – تبذل جهوداً مكثفة لتحقيق هذا الهدف. وتدرك إيران أيضاً أن إسقاط النظام العراقي الحالي سيؤدي

---

(451) هوليس , دوزماني , إيران العلاقات الخارجية , المستقبل العربي , مرجع سابق , ص ١٧٢-١٧٣. .

(452) المرجع السابق عينه , ص ١٨٩-١٩٠ . .

(453) د.شحادة , مهدي , إيران تحديات العقيدة و الثورة , السياسة الدولية , عدد ١٣٧ يوليو ١٩٩٩ , ص ٣٣٦ ..

(454)أغا حسين, و أحمد خالدي, سوريا و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص ١٦٣-١٦٧ . .

(455)يشكل لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يمنحها حق استخدام القوة ضد العراق مثلا تكتيكيا في التلاعب الدبلوماسي ضمن سياسة الاحتواء , باستخدام الأمم المتحدة كصيغة شكلية لتغطية عملياتها العسكرية و ضمان الأمن بصيغة شرعية , لمزيد من الإطلاع انظر: -Michel,Bugnon Mordant.L'Amerrique,Totalitaire(Favre.1997).p:256)

William Blum, L'Etat voyou, (paris,parangon,2002),p.230-233) (456)

حتمياً إلى عزل سورية, إذ ستمثل الأجواء العراقية حائلاً للاتصال بين إيران وسورية وهـو الأمر الذي سيجعل سورية هي الأخرى مضطرة للضغط على حزب الله وربما تفكيكـه كمـا سندرس تباعاً .[457]

تمارس الولايات المتحدة الضغط على إيران سواء لتحقيق أهـداف معينـة أو لمطالبتهـا بتغيير مواقفها و سياستها تجاه بعض القضايا , و تتسم معظم قضايا الضغوط الخارجية على طهران بطبيعة سياسية , فعلى رغم وجود ضغوط اقتصادية بعضها حديث و بعضها قائم منذ سنوات مثل العقوبات الاقتصادية الأمريكية . و كذلك قضايا ذات طابع عسكري أو تقني مثل ملف البرنامج النووي الإيراني إلا أن هذه القضايا جميعاً تظل ذات بعد سياسي , و من أبرز هذه القضايا مايلي :

١–**القدرات العسكرية الإيرانية**: لم تكن أزمة الملف النووي أولـى تجـارب الـضغوط الأمريكية على إيران بخصوص قدراتها العسكرية, فعلى مدى السنوات الماضية طالما وجهت واشنطن انتقادات حادة لطهران و اتهامات بالسعي إلى امتلاك أسلحة دمـار شـامل خاصـة الأسلحة النووية, و كانت تلك الاتهامات تتصاعد و تزداد حدة مـع تنـامي قـدرات إيـران التسليحية سواء التقليدية أو فوق التقليدية, خصوصاً تلك القابلة للتطوير و الاستخدام مـستقبلاً ضمن منظومة تسليح دمار شامل. و تحتل مجموعة الصواريخ البالستية (شهاب) التي يجري العمل حالياً في الجيل الرابع لها اهتماماً خاصاً لدى الدوائر العسكرية الأمريكية فلدى الجيلين قدرة على حمل و توصيل رؤوس فوق تقليدية سواء نووية أو غيرها, الأمر الذي أثـار قلقـاً شديداً لدى الولايات المتحدة و قبلها إسرائيل التي أصبحت واقعة في مدى تلك الصواريخ.[458] فالولايات المتحدة تتحفظ بشدة على البرنامج النووي ، وتسعى إلى وقفه وعرقلتـه بمختلـف الطرق، ولاسيما من خلال الضغط على روسيا الاتحادية من أجل وقف تعاونها النووي مـع إيران، حيث تعتبر روسيا المورد الرئيسي للتكنولوجية النووية إلى إيران.

بالمقابل, لن تسمح السياسة الإيرانية بأن يتحول هذا الموضوع إلى ذريعة للولايات المتحدة لضرب إيران، وبالذات من خلال إفساح الطريق للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفتيش علـى المواقع المشتبه فيها ؛ مع التأكيد من ناحية أخرى على استعداد القوات المـسلحة الإيرانيـة للوقوف في وجه أي تهديدات أمريكية أو إسرائيلية لإيران، و لن تكون هدفاً سهلاً في مواجهة أية ضربات عسكرية توجه لها من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل.[459]

٢– **الموقف الإيراني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي**: و هو قضية خلافية تقليدية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ,١٩٧٩ غير أن التطورات و التحولات الجذرية التي شهدتها تفاعلات الصراع و التوازنات الإقليمية و الدولية التي انعكست على مساره, قللت كثيراً من حدة السياسات و المواقف الإيرانية الرافضة للسلام مع تل أبيب. مع ذلك حافظت طهران على استمرار دعمها لحزب الله في جنـوب لبنـان و حرصت على توثيق تحالفها و تنسيق مواقفها مع سورية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فيمـا يمكـن اعتباره استمراراً للصراع بوسائل غير مباشرة لكنها ربما أكثر فعالية . و قد أصـبح الـدعم الإيراني لحزب الله و إلى حدٍ ما العلاقة مع سورية أبرز النقاط في الخلاف حـول الموقـف الإيراني من إسرائيل . و قد وضح الاهتمام الأمريكي بعلاقة طهران بحزب الله بعد أحـداث ١١ أيلول/سبتمبر ثم زادت تركيزها عليه بعد احتلال العراق[460]

(457) عكاشة , سعيد , ضرب العراق هو الخطوة الثانية لاحتواء إيران .www.ahram.org.eg

(458) راشد , سامح , إيران في مواجهة الضغوط الخارجية , السياسة الدولية , العدد , مرجع سابق , ص ١٥٣.

(459) محمود , أحمد إبراهيم , الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة , www.ahram.org.eg .

(460) راشد , سامح , إيران في مواجهة الضغوط الخارجية , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص١٥٤ ..

٣- **الموقف من الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب:** و هي قضية متشعبة و متداخلة الأبعاد و المظاهر و تتركز على اتهام إيران بدعم التنظيمات المتطرفة التي ترفع من الإسلام شعاراً سياسياً لها ، و هذه القضية ليست وليدة اليوم فمنذ عام ١٩٩٢ تحدث البعض عن وجود ما سميت لجنة ارتباط عليا تشرف على الجماعات الإسلامية المتطرفة في العالم العربي ، ومهمتها دعم نشاطات أعضاء هذه الجماعات المنتشرين في دول عربية مثل مصر والجزائر وتونس، وجاءت شهادة عبد الفتاح فهمي، أحد أبرز العائدين من أفغانستان وصاحب العلاقات الواسعة بالراديكاليين الإسلاميين المصريين وغيرهم في الخارج، لتبرهن على أن هناك تياراً داخل إيران كان يدعم إسلاميي الخارج، حيث قال: "كان هناك قسم داخل إيران يرى القيام باستغلال حركات التحرر في تدعيم مرتكزات الثورة, ومنها فتح خطوط اتصال للضغط على دول مثل مصر". وكان قائد هذا الجناح المتشدد مهدي هاشمي، وبعد إعدامه تولى آية الله صادقي جناح دعم حركات التحرر وتمويلها(461).

و تعتبر الإدارة الأمريكية أن علاقة إيران بحزب الله تندرج في هذا الإطار كونها تصنف الحزب ضمن التنظيمات و الجماعات الإرهابية و تطبق واشنطن المنطق ذاته في النظر لموقف طهران من بعض التنظيمات المقاومة الأخرى مثل حركة حماس و تنظيم الجهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما بالنسبة لتنظيم القاعدة فمنذ أحداث ١١ سبتمبر ثم الحرب الأمريكية على أفغانستان يعد تنظيم القاعدة الهدف الرئيس للحملة الأمريكية على ما تصنفه بالإرهاب و نتيجة الجوار الإيراني لأفغانستان فإن أعداد من عناصر التنظيم تدفقت عبر الحدود الإيرانية إما إلى دول أخرى أو لتستقر هناك الأمر الذي دفع واشنطن إلى اتهام طهران بإقامة علاقة مع التنظيم و دعمه و حاولت الإدارة الأمريكية الحالية تصعيد الموقف مع طهران في أعقاب الحرب على أفغانستان مباشرة استناداً إلى هذه المسألة ثم حاولت تكرار الخطوة ذاتها في الأشهر القليلة بعد غزوها العراق (462)؛ مع إعلان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية للمرة الأولى في٢٦ أيار/مايو٢٠٠٣ وجود معتقلين لدى إيران من تنظيم القاعدة إلا أن إيران لا تعرف مدى أهميتهم لعدم معرفة هويتهم بعد ، وأضاف أن الجمهورية الإسلامية اعتقلت واستجوبت وطردت كل عناصر القاعدة الذين دخلوا إيران بصورة غير مشروعة وحالياً يتم استجوابهم . في أعقاب ذلك التصريح طالبت الولايات المتحدة طهران بضرورة الكشف عن هوية هؤلاء المحتجزين بل وتسليمهم للولايات المتحدة .(463)

٤- **الموقف من احتلال العراق:** بحكم الموقع الجغرافي لطهران فإن التطورات و التفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط و غرب آسيا تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران, لذا تُعّد طهران منغمسة تلقائياً بشكل مباشر في التطورات و الأحداث التي تجري في أو بخصوص العراق الذي يقع في قلب المجال الحيوي لإيران . و كما كان موقف طهران صعباً و واجهت مأزقا حقيقياً خلال الغزو العراقي للكويت على ضوء خصوصية و تعقيدات علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي في جانب و العراق في الجانب الآخر, فإن المأزق ذاته تكرر مرة" أخرى ربما بشكل أكثر صعوبة و تعقيداً خلال الغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق, و ما سبقه من تصعيد أمريكي للموقف مع بغداد و مطالبتها مختلف دول العالم و في مقدمتها إيران بمساندة تحركاتها تجاه بغداد . و نجحت طهران من الخروج من الأزمة و تفاعلات الغزو و بدايات الاحتلال دون التورط في استعداء الولايات المتحدة . مع ذلك فإن موقف طهران كان و لا يزال أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية, فمجرد السكوت و عدم مساعدة النظام العراقي السابق على مواجهة الغزو لم يكن كل المطلوب من

---

(461) د. علي حسن ، عمار, طهران وواشنطن والمراوحة بعيدا عن حافة الهاوية ، www.ahram.org.eg.

(462) راشد ، سامح ، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية ، السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص١٥٤ .

(463) كشك, أشرف محمد, تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران ، www.ahram.org.eg.

إيران أمريكياً, و كان ذلك من أبرز أسباب ممارسة واشنطن ضغوطاً مكثفة محسوبة في رصيد الإيرانيين و ليس العكس. فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة العراقيين يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثر به. (464) لذا فرغم أن الملف العراقي يُعَّد من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية . و هذا بدوره دفع واشنطن لممارسة ضغوط أخرى كي تعدل إيران مواقفها في الشأن العراقي بما يتوافق و راغبات الإدارة الأمريكية .

و كانت مصلحة الولايات المتحدة لا تكمن في إضعاف الروابط السورية ـ الإيرانية في عقد الثمانينيات , بل إنها تكمن في الاتجاه المعاكس تماماً, إي في استغلال هذه الروابط لتسهم في الوصول إلى تحقيق علاقات غربية جيدة مع إيران , إضافة إلى احتواء السياسة الإيرانية المعادية للغرب حيثما يكون ذلك ممكناً . إن إيران , من ناحيتها , تعترف بقيمة مثل هذه الاتصالات , و شجعت طموحات سورية للعب دور الوسيط (465), وربما قد يكون مما ساعد على ذلك دخول سورية ضمن التحالف الدولي الذي قادته واشنطن لإخراج الجيش العراقي من الكويت (١٩٩٠/١٩٩١) والدعم الذي قدمه السوريون لهذا التحالف آنذاك.

لكن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بدأت تظهر على السطح الأميركي بوادر الانزعاج من تنامي العلاقات السورية الإيرانية، ومعها بدأت تتوالى التعليقات الأميركية الناقدة لهذه العلاقة، وشيئاً فشيئاً حددت واشنطن قضايا بعينها اعتبرتها أسباباً لتوتير علاقاتها مع دمشق وكانت طهران طرفاً فيها، يأتي على رأسها **حزب الله وامتداد الفضاء الشيعي الموالي لإيران** . حيث استطاع حزب الله بإرغامه إسرائيل على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، أن يقدم للعرب نموذجاً للعلاقة الناجحة بين إيران وسورية ولبنان، وأن يقدم نموذجاً للحركة الإسلامية المعتدلة سياسياً التي تمتاز بذهنية براغماتية متقدمة قياساً إلى ما عُرف عن بقية الحركات الإسلامية وبخاصة السنية منها، وقدمت أيضاً سورية بذلك برهاناً على صحة خطها السياسي الممانع للضغوط الأميركية وبصحة مواقفها الإيجابية تجاه حزب الله، ولكنها في الوقت نفسه تتحمل نصيباً من المسؤولية السياسية عن هذا الحزب أكبر من النصيب الإيراني، أو على الأقل هو ما تحاول أن تصوره حكومة أرييل شارون ومن يؤيدها في واشنطن، وعلى هذه الخلفية تتكرر التهديدات الإسرائيلية بضرب دمشق رداً على عمليات حزب الله في مزارع شبعا المحتلة.

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية حزب الله على قائمة المنظمات الإرهابية وتحمله مسؤولية تفجير مقر المشاة البحرية الأميركية في بيروت عام ,١٩٨٣ وخطف واحتجاز العديد من الرهائن الأميركيين في الثمانينيات، وتقول بأن المتهم بأنه وراء هذه الأحداث هو عماد مغنية وأنه ينتمي لحزب الله، وهو أيضاً المتهم مع آخرين بخطف طائرة TWA عام ١٩٨٥. في حين اعتبرت الدولة اللبنانية حزب الله حركة مقاومة، وهو ما تعلنه أغلب الفئات اللبنانية، ما خلا بعض المعارضين اللبنانيين وبخاصة في الخارج. وتـُصر سورية على وطنية حزب الله وتعلن دعمها السياسي والمعنوي له، وتنفي أي دعم عسكري له، وهو ما لا تقتنع به الإدارة الأميركية، وكانت تحاول ضبط حزب الله أو عقد تفاهمات معه عبر الباب السوري مثل ما حصل بعد مجزرة قانا التي نفذتها إسرائيل في جنوب لبنان، حيث نشأ تفاهم

(464) راشد , سامح , إيران في مواجهة الضغوط الخارجية , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص١٥٤ ..

(465) آغا, حسين و احمد خالدي, سوريا و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٦٤ . .

أبريل/نيسان بين لبنان –رسمياً وحزب الله فعلياً– وإسرائيل بتوافق أميركي سوري وبمشاركة فرنسية، ويقضي بتحييد المدنيين اللبنانيين والإسرائيليين وأن لا يكونوا أهدافاً عسكرية.[466]

تأخذ واشنطن على كل من دمشق وطهران دعمهما لحزب الله الذي تعتبره منظمة إرهابية واجبة التفكيك، وقد طالبت الولايات المتحدة سورية صراحة بوقف دعمها لحزب الله [467]، فتمتعه بحرية الحركة في جنوب لبنان وعدم نشر الجيش اللبناني في الجنوب سيبقى مدخلاً مناسباً لتجييش الإدارة الأميركية ضد سوريا من قبل الحانقين عليها، وسعت الولايات المتحدة دبلوماسياً في ذلك واستصدرت من مجلس الأمن ـ بالتعاون مع فرنسا ـ القرار /١٥٥٩/ الذي يستهدف ضمن ما يستهدف نزع أسلحة حزب الله. [468]

ولا تشكل قضية الضغط الأميركي – الذي يتماشى في ذلك مع الرغبة الإسرائيلية– لنزع سلاح حزب الله, ووقف الدعم السوري الإيراني له إشكالية جديدة، لكن قد يكون الجديد هو اتساع دائرة الفهم لأسباب المخاوف الأميركية من دعم البلدين لهذا الحزب،[469] حيث يكمن وراء اتهام طهران بدعم الإرهاب, الأمن الإسرائيلي الذي أخفته واشنطن و لو وضع ألف دليل على شرعية المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي, فلن يثني ذلك واشنطن وتل أبيب عن اتهام حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله بممارسة الإرهاب. ويبدو أن لدى الولايات المتحدة وإسرائيل قناعة بإمكانية وقف نشاط المنظمات المذكورة عبر الضغط على الدول التي تدعمها (سورية ولبنان وإيران)[470] ,خاصةً بعد الانتخابات العراقية وتنامي الدور السياسي لشيعة العراق والخوف من "المزيد" الذي يمثله امتداد الفضاء الشيعي الموالي لإيران في لبنان وإمكانية قيام توافق مع سورية في هذا الخصوص. ويلاحظ في هذا مثلاً نجاح إيران في تأسيس عشرة حوزات (مدارس دينية) في سورية الأمر الذي فسر على أنه نفوذ شيعي أثني عشري في سورية. [471]

و وسط المعطيات المختلفة تدرك طهران أمرين يرتبطان ببعضها البعض **أولهما**، أن واشنطن جادة في توجيه ضربة عسكرية لإيران سواء في المدى القريب أو البعيد. **ثانيهما** إمكانية منع الإدارة الأمريكية من القيام بمثل هذا المخطط من خلال سياسة "الردع الذاتي" أو "المواجهة الوقائية"، وتقتضي خلق معطيات على الأرض تجبر الخصم في شكل تلقائي على التراجع عن ضرب إيران[472]. ويتجلى هذا الواقع في جملة معطيات أهمها مايلي:

١– العمل على إقامة حزام أمني شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها، ويؤكد المحلل أمير يوسفي في مقاله بصحيفة إيران ذلك

---

(466) شقير , شفيق , ١١ سبتمبر وانعكاساتها على سوريا ولبنان ,www.algzire.com ,٢٠٠٤/١٠/٣ .

(467)يمكن اعتبار الضغوط الأميركية التي تتعرض لها سوريا في هذه الأونة غير مسبوقة أو من "العيار الثقيل" إن صحت العبارة، ليس في حجمها وجديتها فقط وإنما في شدة تواترها، فقد انطلقت موجتها الأولى فور الاحتلال الأميركي للعراق حين تم توظيف نشوة الانتصار في تهديدات سياسية وعسكرية واضحة بأن تكون دمشق المحطة التالية بعد بغداد. لمزيد من الإطلاع انظر: البني , أكرم , جديد الضغوط الأمريكية على سورية , www.algzire.com , ٢٠٠٥/٥/١٨ .

(468) لكن رغم الصورة السورية المزعجة لأميركا فإنها تدرك أن سوريا وحدها القادرة على ضبط الوضع الأمني في الجنوب اللبناني والحفاظ على السلم الأهلي في لبنان، وأن أي انفلات سيعود بالمنطقة برمتها إلى الفوضى، وسيعيد لبنان مجدداً مركزاً لكل القوى المسلحة وبخاصة الفلسطينية منها, ولعل هذه المعادلة كانت أساساً في حماية سوريا من مضاعفات الحملة الأميركية على الإرهاب.

(469) عبد العاطي , محمد , العلاقات السورية الإيرانية في المنظور الأميركي ,www.algzire.com , ٢٠٠٥/٣/٢٥..

(470) باقر , صالح السيد , العلاقات الإيرانية الأميركية بين التوتر والحلحلة ,www.algzire.com , ٢٠٠٤/١٠/٣ .

(471)عبد العاطي , محمد , العلاقات السورية الإيرانية في المنظور الأميركي ,مرجع سابق..

(472) يفضل الإصلاحيين الردع السياسي عن العسكري ،على عكس مواقف بعض القوى العسكرية الفاعلة في التيار المحافظ.

المعنى بقوله: "ربما يرى بعض الأطراف أن زيارة خاتمي للدول العربية الأربع لبنان وسورية والبحرين واليمن هي من أجل دعم الإسلام الشيعي، وتقوية قراءة الأصول الشيعية، وتأكيد أن ساسة إيران يرسمون حزاما أمنيا مع الدول الشيعية أو التي بها أغلبية شيعية، وإحباط الحركة الصهيونية في المنطقة، وتقديم بديل قوى للإسلاميين السنة .." (473)

٢- الاستمرار في تقوية البنية الدفاعية العسكرية ، لكن مع ابتعاد القادة العسكريين عن إطلاق أي تصريحات تحمل طابع التهديد، والتأكيد دائماً على استعداد طهران للتعاون مع دول المنطقة لتحقيق الأمن والاستقرار دون تدخل أجنبي .

٣- العمل على تقليص حدة الخلافات الداخلية بين المحافظين والإصلاحيين، وقيام وفاق وطني حقيقي في وجه التهديدات الأمريكية .

٤- تركيز طهران على علاقاتها الإقليمية والتخفيف من حدة الخلافات الموجودة مع بعض جيرانها و العمل على فتح صفحة جديدة ، كما هو الحال مع تركيا وأذربيجان وأفغانستان و دول الخليج (حلفاء الولايات المتحدة) .

٥- تقوية مجالات التعاون مع القوى الدولية الفاعلة التي تتعارض سياستها مع الولايات المتحدة مثل الصين والهند ، واستمرار التعاون النووي مع روسيا.

٦- تعزيز العلاقة مع حلفاء واشنطن الرئيسين كالاتحاد الأوربي واليابان ،والسعي إلى إلقاء الكرة دائماً في الملعب الأمريكي غداة ظهور أي مساع للوساطة يقوم بها الطرف الأوروبي أو الياباني . (474)

٧- تضييق نطاق أثر الضربة الأمريكية على العراق إن أمكن، خاصةً لأن طهران لا تضمن تطورات الأحداث بعد الحرب و الإنجرار الأمريكي في حربٍ ضدها , و هنا تكون طهران أمام مفترق طرق إما أن تستجيب للضغوطات الأمريكية ـ السالفة الذكر ـ و تتخلى عن دورها الإقليمي في المشرق العربي أو تسعى لبناء محور استراتيجي يطوق تأثير الوجود الأمريكي و حملته المتنامية ضد الارهاب , أي الحفاظ على دورها الإقليمي بل و توطيده إلى جانب توسيعه باتجاه تركية, كما سنبحث بالتفصيل في الفصل القادم .

فمن الواضح أن السياسة الأميركية تسير باتجاه تحجيم الدور السوري الذي يتعارض مع سياستها في الشرق الأوسط بسبب رفضه التسوية على أساس أوسلو وتمسكه بمرجعية القرارات الدولية ومؤتمر مدريد، وباتجاه إجبار سوريا على وقف هجمات حزب الله.. إلى آخر ما ذكره قانون المحاسبة المقترح وإن كان بصيغة معدلة وبما يتلاءم مع واقع الإدارة. (475)

---

(473) د.عبد المؤمن , محمد السعيد ,المواجهة الوقائية بمنظور إيراني , www.ahram.org.eg.

(474) عزباوى , يسرى أحمد , العلاقات الأمريكية الإيرانية: وضرب العراق , www.ahram.org.eg.

(475) لمزيد من الإطلاع , انظر: برانلي, أ. تاير, ترجمة: د. عماد فوزي الشعيبي , السلام الأمريكي و الشرق الأوسط, مصر , القاهرة , مكتبة مدبولي, ط١, ٢٠٠٤, ص ٥١-٧١ .

ثانياً: تأثير العامل الأوروبي : انتهجت الدول الأوروبية سياسة الحذر دون قطع العلاقات السياسية مع إيران . و مثلت زيارة وزير خارجية ألمانيا الغربية لإيران في عام ١٩٨٨ مؤشراً قوياً على بداية تحقيق تقارب في العلاقات الإيرانية الأوروبية. و ظلت سياسة أوروبا الغربية الخارجية أسيرة رد الفعل إزاء إيران متماشية" مع الولايات المتحدة, و على الرغم مما تتمتع به العلاقات الأوروبية الأمريكية من قوة فإن أوروبا لم تقطع علاقاتها السياسية مع إيران . و في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية , تزايد التعاون الأوروبي مع إيران , حين أقدمت السياسة الخارجية الأوروبية على انتهاج دبلوماسية الحوارات النقدية و كان من وجهة نظر الإتحاد الأوروبي أن العلاقات مع إيران تستلزم أسلوباً آخر مختلف عما اتبعته الولايات المتحدة. (476)

بدأت سياسة الحوارات النقدية في الفترة مابين عامي ١٩٩٢-١٩٩٧ بعد دراسات عديدة توصلت إلى نتيجة مفادها حتمية العمل بسياسة الفعل و التأثير من جانب الدبلوماسية الأوروبية و قد بات ذلك واضحاً من خلال قضية حقوق الإنسان في إيران. و كان عام ١٩٩٧ هو عام الأزمة الكبرى في العلاقات الإيرانية ــ الأوروبية بسبب أزمة قضية "ميكونوس" , و نتج عن هذه الأزمة سحب سفراء ١٥ دولة أوروبية و وقف ما سمي بالحوار النقدي . بينما كان عام ١٩٩٨ عام "الهرولة الأوروبية" نحو طهران خاصة بعد نجاح الإصلاحيين فيها , فقد أدركت أوروبا أن فشل التفاهم مع إيران سيعني إحلال الأخيرة روسيا و الصين في علاقاتها التجارية بديلاً لأوروبا(477), مما فتح حلقة جديدة من حلقات الحوار و تحولت دبلوماسية الحوار النقدي إلى دبلوماسية الحوار الشامل .

كان من وجهة نظر الإتحاد الأوروبي أن إقرار اتصالات سياسية ــ اقتصادية مع دولة مثل إيران سيمنعها من اتباع سياسات متشددة , و قد تصدرت قائمة القضايا المثارة داخل ساحة الحوار النقدي قضية حقوق الإنسان و أسلحة الدمار الشامل و عملية السلام في الشرق الأوسط و قضية سليمان رشدي ؛ و هذه القضايا لم تخلق توترات كلية مع جميع الدول الأوروبية في حين اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة التقارب التدريجي مع بقاء عدة قضايا موضع نظر من الجانبين (478) و استمر تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين و تحول هذا التكتل الضخم إلى أهم شريك تجاري بالنسبة لإيران.(479)

و بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر, و توحد النظرة الأوروبية بشكل عام إزاء القضايا الأمنية برزت قضية الإرهاب من ضمن القضايا موضع الخلاف بين إيران و الإتحاد الأوروبي , حيث يكمن الخلاف في وجهتي النظر الأوروبية و الإيرانية على تعريف الإرهاب . فهو من وجهة النظر الأوروبية يشمل كل الحركات المسلحة و من ضمنها حركات المقاومة, بينما ترى إيران أن حركات المقاومة ليست إرهابية فهي تدافع عن قضيتها ضد الاحتلال و الاستعمار, و لا تجد وسيلة غير المقاومة المسلحة . بالمقابل أكد الأوروبيون على أنهم ضد أي حل عسكري لمكافحة الإرهاب يطبق على إيران بعد تصريحات بوش بشأن محور الشر , حيث انتقد "خافيير سولانا" مفوض الاتحاد الأوروبي , الانفراد الأمريكي إزاء بعض القضايا ,

---

(476) فلاحي،علي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الإتحاد الأوروبي , مختارات إيرانية عدد ٣٥ يونيو ٢٠٠٣, مرجع سابق، ص ٩٠.

(477) د. الشرقاوي , باكينام , السياسة الخارجية الإيرانية, www.algzire.com , ٢٠٠١/٤/١٢ .

(478) فلاحي،علي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الإتحاد الأوروبي ,مرجع سابق ص ٩٠ .

(479) يشكل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإيران يحصل على ٣٦% من إجمالي الصادرات الإيرانية بما يعادل ٥,٧ مليار يورو لعام ١٩٩٥ بينما وصلت قيمة الواردات الإيرانية منه لعام ١٩٩٧ إلى ٦,١ مليار دولار بما يعادل ٤٣,٦% من إجمال الواردات الإيرانية , لمزيد من الإطلاع انظر: عطية , ممدوح حامد , البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج , مرجع سابق , ص٧٥ ..

مطالباً بطريقة حل إيجابية معتمدة على محوريين هما التصدي للإرهاب و تطوير العلاقات بواسطة الأساليب الدبلوماسية مع إيران. [480]

بدأت الاستراتيجية الإيرانية تجاه أوروبا مرحلة الرد على الطوق الإقليمي الذي تحاول أن تفرضه الولايات المتحدة باختراق الدائرة الغربية الأمريكية في عقر دارها, فما زالت جهود إيران لمواجهة الطوق الأمريكي جنوباً في الخليج و شرقاً في أفغانستان, و شمالاً في أسيا الوسطى و غرباً في العراق جهوداً متعثرة. [481] و قد اقترحت الولايات المتحدة على أوروبا بحث المسألة الإيرانية في الاجتماعات المغلقة التي عقدت في بداية شهر تموز/يوليو ٢٠٠٣ بين الأمريكيين و الأوروبيين , و تقرر أن تُطلع أوروبا إيران على وجهات النظر الأمريكية الجديدة , و قد حمل جاك سترو هذه الرسالة إلى طهران و مضمونها :

١- أن تكف إيران عن معارضة عملية سلام الشرق الأوسط و "خريطة الطريق", و أن تحث جماعتي الجهاد الإسلامي و حماس على الدخول في مفاوضات .

٢- ألا تتدخل إيران من الآن فصاعداً في الشئون الداخلية للعراق و أفغانستان .

٣- ألا تعتبر إيران من حقها الحصول على السلاح النووي .

و في المقابل تلتزم الولايات المتحدة بالآتي :

١- ألا تقوم بحملات عدائية و عسكرية ضد إيران .

٢- أن تكف عن دعم الجماعات المعارضة في الداخل و الخارج .

٣- ألا تعرقل ملف إقامة علاقات تجارية بين أوروبا و اليابان و إيران. [482]

و لولا توقف المباحثات بين الجانبين الإيراني و الأمريكي لعدم الاتفاق على عدد من النقاط و لاسيما الملف النووي ؛ لكانت تحققت صفقة ممتازة بالنسبة للأطراف الثلاثة للأسباب الآتية :

١- تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بحل القضية الفلسطينية بعيداً عن معارضة إيران , و أن تسيطر بشكل أفضل على العراق و أفغانستان , و تعيد تشكيلهما بأسرع ما يمكن و أخيراً تضع لصراعها مع أوروبا حول إيران نهاية .

٢- إن أوروبا بانسحاب الولايات المتحدة من الساحة الإيرانية , علاوة على تحقيقها أول نجاح سياسي كبير ضد الولايات المتحدة ستحقق مصالح سياسية , اقتصادية هائلة . و من المؤكد أن يكون بداية لعقد صفقات بالمليارات بين إيران و أوروبا و اليابان .

٣- إن الجانب الإيراني مع انتهاء المظاهرات الطلابية و التمتع بالمساندة الدولية و تقليص الضغوط الأمريكية عليه سيحظى بمزيد من الهدوء و الاستقرار بعد إبعاد شبح الحرب عنه. [483]

و لابد من الإشارة إلى أن التنسيق بين إيران و بعض دول الاتحاد الأوروبي كان عالياً على مدى مختلف مراحل الأزمة النووية بين إيران من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية و وكالة الطاقة الذرية من جهةٍ أخرى . و جاءت زيارة الوفد الوزاري الثلاثي الأوروبي (الترويكا) لطهران بعد أكثر من شهرين من مبادرة أوروبا إلى التحرك دبلوماسياً تجاه إيران و عرضها تقديم ضمانات بتولي فرنسا و ألمانيا و بريطانيا مساعدتها على تطوير برنامجها النووي سلمياً مقابل الالتزام بالاشتراطات و المعايير الدولية. [484] حيث لعبت الترويكا الأوروبية دور الضامن للطرفين الأمريكي و الإيراني مما حال دون تفاقم الأزمة أو انفجارها

---

(480) فلاحي،علي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية إزاء الإتحاد الأوروبي ،مرجع سابق ص٩١ .

(481) د. الشرقاوي , باكينام , السياسة الخارجية الإيرانية , مرجع سابق . .

(482) . فريد حسين , هل انتهى النزاع الأمريكي الأوروبي حول إيران , مختارات إيرانية عدد ٣٧ , مرجع سابق , ص ٧٣ .

(483) المرجع السابق عينه ,ص ٧٣ . .

(484) طهران تجاهلت ضمانات أوروبية لحل أزمة برنامجها النووي , www.daralhayat.com ٢٠٠٣/٨/٢٧ ..

لتمسك الطرفين بموقفيهما دون مرونة و كذلك دون انصياع أحدهما لمطالب الآخر بشكل مهين . و قد تجلت أهمية و فاعلية الدور الأوروبي في تلك الأزمة أثناء اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لمناقشة تقرير محمد البرادعي حول تقييم البرنامج النووي الإيراني حيث دخلت أوروبا خاصة فرنسا و ألمانيا في مواجهة سياسية و قانونية مع واشنطن للحيلولة دون تلبية الرغبة الأمريكية في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن, و هو ما أخفقت فيه واشنطن أمام إصرار أوروبا و الدول الأخرى على عدم وجود مبرر لذلك.[485]

و فضلاً عن خصوصية العلاقة بين أوروبا و إيران فإن الحرص الأوروبي (خاصة من قبل فرنسا و ألمانيا) على ممارسة دور نشط في هذه المسألة تحديداً يأتي كجزء من معادلة التنافس بين القوى الكبرى في العالم خاصة في مرحلة تجري فيها إعادة ترتيب و تشكيل التوازن الإقليمي, و الحضور الدولي في منطقة الشرق الأوسط و كذلك ترتيب الرؤى و الصيغ الاستراتيجية الخاصة بكل طرف من خلال نظرته للأمن العالمي.[486]

و تدرك إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر, و ما أفرزته من متغيرات دولية ضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب مع الاتحاد الأوروبي , إلى جانب تحديد مجالات المصالح و التعاون المشترك . بالمقابل يريد الإتحاد الأوروبي الحفاظ على علاقته بإيران سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية , بعد أن فقدَ الكثير من مصالحه في العراق , بل إن استثماراته و قروضه التي تقدر بمليارات الدولارات أصبحت بمهب الريح , و بعد اجتماعات مكثفة و مشاورات عديدة بين الرؤساء و وزراء الخارجية في باريس و بون و استكهولم أصبحت إيران هي محور السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي , و قام زعماء الاتحاد الأوروبي في قمتهم المنعقدة في ٨حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بتنسيق وجهات نظرهم بخصوص إيران و بإعلان موقفهم القائم على استمرار التعاون السياسي ـــ الاقتصادي مع إيران, و طالبوا الولايات المتحدة بالتعاون العقلاني فيما يخص المسألة الإيرانية , بعبارةٍ أخرى, طالبوا بنقل إيران إلى منطقة نفوذه السياسي الاقتصادي و رفعوا راية الدعم لإيران.[487]

و أجرى الاتحاد الأوروبي محادثاته على عدة محاور متزامنة و المحور الرئيسي للحوار الإيراني الأوروبي , من وجهة نظر الأوروبيين , سوف يكون مرتكزاً على دعامتين أساسيتين هما:

١- تهيئة المناخ من جانب إيران لدعم المباحثات بين الفلسطينيين و النظام الصهيوني .
٢- الانضمام إلى البروتوكول الخاص بالتفتيش على محطات الطاقة النووية الإيرانية .

و بالإضافة إلى هذين الموضوعين , يُعَدُّ التعاون التجاري و الخطاب السياسي و تبادل وجهات النظر بخصوص الإرهاب و حقوق الإنسان من القضايا الأخرى التي يرى الجانب الأوروبي ضرورة طرحها للحوار . و الأمر المهم أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي يرون ضرورة تحقيق تقدم في جميع المجالات في آنٍ واحدٍ , و غير مطروح لديهم على الإطلاق أن يحدث تقدم في مجال و يهمل آخر .

و على أية حال يرى الجانب الإيراني أن تنمية العلاقات بين إيران و أوروبا سيتضمن مزايا لإيران في المجالات التالية:

١- أن تكون بمثابة دعم لإيران أمام السياسات الأمريكية .
٢- تصدير النفط .

---

(485) الوكالة الدولية تجنب إيران مجلس الأمن وتعطيها فرصة أخيرة لاعتماد الشفافية , www.daralhayat.com, ٢٠٠٣/١١/٢٦ .

(486) لمزيد من الاطلاع انظر: حماد , عبد العظيم , في ضوء زيارة الترويكا الأوروبية لطهران , www.ahram.org.eg ٢٠٠٣/١٠/٢٢

(487). فريد, حسين , هل انتهى النزاع الأمريكي الأوروبي حول إيران , مرجع سابق , ص٧٣ .

٣- حصول إيران على التكنولوجية الحديثة التي تكفي لسد احتياجاتها .
٤- جذب الاستثمارات في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني .
٥- توسيع نطاق مجالات التعاون الاقتصادي .
٦- مكافحة نشاط الجماعات المناوئة و المعارضة العنيفة التي تتخذ من الدول الأوروبية مأوى لها. [488]

و على الرغم من تزايد الضغط السياسي الأمريكي على أوروبا في مواجهة إيران إلا أن هذا لا يعني أن أوروبا تتغاضى عن مصالحها القومية لصالح الولايات المتحدة , و استعراض السيناريو الغربي تجاه إيران يعني أن هناك توافق غربي غير معلن قائم على تفعيل الضغط من اتجاهين : التهديد العسكري من جانب الولايات المتحدة , و الترغيب الدبلوماسي من جانب أوروبا على خلفية اعتراف الولايات بالمصالح الأوروبية في إيران . و في الواقع فإن الهدف من الاتجاهين هو حمل إيران على التعاون مع الغرب حتى يتسنى تعديل المواقف التي تثير عدم الارتياح الغربي في إيران و من ثم تحقيق المصالحة و التسوية ؛ مما يعكس ظلالاً من الفتور على دور إيران في المشرق العربي و لاسيما سورية ولبنان – موضوع الدراسة– في إطار الانحراف الفرنسي عن سورية من جهة و مواقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي – الصهيوني, و عملية السلام, و الإرهاب من جهةٍ ثانية , مما يضع إيران على مفترق طرق إما تعاون و توافق سياسي – اقتصادي مع الغرب و التخلي عن دور إقليمي فاعل في المشرق العربي أو زيادته و التمسك بالقضايا التي كانت و لازالت تعتبر من صميم الجمهورية الإسلامية – خاصة بعد وصول ممثل من التيار المحافظ إلى سدة الرئاسة– مع التمسك ببناء علاقات سياسية اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي و الحفاظ على دوره كوسيط ملطف في هامش المناورة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٣- **العامل الروسي**: تشكل إيران أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا من نواحي كثيرة جغرافية و اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أمنية وغيرها , فإيران تعد جغرافياً الجارة الكبيرة لروسيا رغم وجود بعض الجمهوريات الصغيرة على الحدود بينهما , و هناك بحر قزوين بكل أهميته الاقتصادية و البحرية يربط البلدين إلى جانب نهر "الفولجا" الروسي الكبير مصدر الثروة السمكية لإيران و أساس الملاحة الداخلية في روسيا . و مازالت إيران بموقعها المتميز على الخليج العربي تشكل جزءاً من الحلم الروسي في لوصول للمياه الدافئة.[489]

شكّلَ الاتحاد السوفيتي , قبيل انهياره , عنصراً هاماً في العلاقات السورية – الإيرانية فدور سورية كقناة للأسلحة السوفيتية إلى إيران أثناء المراحل الأولى من حرب الخليج الأولى حتى عام ١٩٨٢, لم يكن سوى مظهر من مظاهر العلاقة الثلاثية الأطراف , مما سمح لكل من سورية و الاتحاد السوفيتي بدعم إيران بدون أية مسؤولية و تورط مباشر في الحرب ,لقد استفادت الأطراف الثلاثة جميعاً من استعداد سورية للعمل كقناة سياسية غير مباشرة بين طهران و موسكو . فقد كانت علاقات سورية الثنائية مع الاتحاد السوفيتي مصدر قوة استراتيجية حيوية طوال فترة الحرب الباردة , و سنداً مركزياً لموقف سورية الدفاعي ضد إسرائيل . و بالنسبة لإيران , كان الاتحاد السوفيتي , بالمثل , ثقلاً موازناً , بشكل ضمني لكنه غير ثابت , للعدو الخارجي الأكبر , الولايات المتحدة . إن عوامل جيواستراتيجية مثل القرب الجغرافي و الحاجة إلى الاستقرار على الحدود الشمالية لإيران إضافة إلى مقتضيات التجارة , قد أبقت العلاقات الإيرانية السوفيتية على مكيال متعادل نسبياً بالرغم من تشهير إيران

---

(488) خيري , كابك , نحو استراتيجية جديدة للتفاعل بين إيران و الاتحاد الأوروبي , مختارات إيرانية عدد ٣٧, مرجع سابق , ص ٧٤ .

(489) مركز زايد للتنسيق و المتابعة , التقارب الروسي – الإيراني الدوافع .. الآفاق و التداعيات , دولة الإمارات العربية المتحدة , يونيو ٢٠٠١ , ص ٢٨ .

الرسمي بالقوتين العظميين , و الخلافات مع الاتحاد السوفيتي حول الحزب الشيوعي الإيراني (توده) و الانحياز السوفيتي اللاحق إلى جانب العراق بعد عام١٩٨٢.[490]

و حدث انهيار الاتحاد السوفيتي في توقيت هو الأسوأ بالنسبة لإيران , ففي عام ١٩٨٩ عندما بدأت عملية تفكك الاتحاد السوفيتي في التسارع , كانت إيران قد توصلت إلى تفاهم شامل مع الاتحاد السوفيتي , و أدى ذلك إلى تأمين الاستقرار في حدود إيران الشمالية للمرة الأولى منذ قرنيين من الزمن [491]و أصيبت العلاقات الإيرانية ــ الروسية بالفتور في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرةً, و كان السبب الرئيسي هو الجدل السياسي الدائر داخل روسيا حول دورها الدولي مستقبلاً و اهتماماتها الرئيسة و شركائها المرغوب بهم[492]. و نتيجة الأزمة الاقتصادية ارتفعت الأصوات المطالبة بالتعاون مع إيران , حيث وقف المعارضون في "الدوما" البرلمان الروسي يطالبون بالسعي الجاد تجاه السوق الإيرانية, و يقولون أن تجارة السلاح مع إيران ممكن أن توفر لروسيا في ثلاثة أعوام ما يصعب عليها الحصول عليه من قروض من صندوق النقد الدولي في سبعة أعوام[493]بالمقابل , انتهجت السياسة الإيرانية الحذر الملحوظ في التعامل مع الأحداث الجارية في الجمهوريات الجنوبية السابقة من الاتحاد السوفيتي , هذا الحذر ينبع من الرغبة في الحفاظ على مستوى مقبول من النوايا الحسنة المتبادلة مع موسكو , و هذه المصلحة هي وراء تحمل طهران المدهش لسياسة روسية "المعادية للإسلام" في الشيشان و البوسنة[494]. و عندما طالبت بوصفها دولة إسلامية بوقف العمليات الحربية في الشيشان نددت روسيا بالموقف الإيراني , فأعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا , و من هنا جاء الاعتراف الإيراني بأن الأزمة الشيشانية ذات شأن روسي داخلي . بالمثل جاء الموقف الإيراني من أزمة كوسوفو متناغماً مع الموقف الروسي.[495] و توطدت العلاقات الروسية ــ الإيرانية عندما تصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي كما ذكرنا سابقاً .

و كان المقصود من مهمة وزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف" إلى بغداد و الخليج أثناء أزمة الكويت عام ١٩٩٤ أن تكون عرضاً للمهارة الدبلوماسية بقدر ما هي رسالة مفادها أن روسيا لاتزال تعتبر نفسها قوة عالمية كبرى ذات مصالح مميزة في المنطقة . و على الرغم من النجاح الروسي المحدود في هذه الحالة ,فقد شكل إنعاش العلاقات الروسية ــ العراقية و إعادة حيويتها قلقاً و حافزاً إضافياً يضاف إلى دوافع سورية و إيران في المحافظة على ارتباطهما.[496]

كما أن مبيعات الأسلحة و التجارة الروسية إلى سورية قد سارت بالتوازي مع علاقة مماثلة مع إيران , و تخدم إمدادات الأسلحة الروسية لكلا البلدين عدداً من الأغراض السياسية ــ العسكرية الهامة :

١- إنها تشتمل على أنظمة ذات تكنولوجيا عالية المستوى من الصعب الحصول عليها بغير ذلك في الأسواق العالمية , و تضاهي نظائرها الأوروبية الموضوعة في الخدمة مع الخصوم التاريخيين كإسرائيل .

---

(490) أغا , حسين و أحمد خالدي, سوريا و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٦٨.

(491)هنتر , شيرين , إيران بين الخليج العربي و حوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية و الاقتصادية , , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , دراسات عالمية , مرجع سابق , ص ٣١ .

(492) المرجع السابق عينه , ص ٣٣ .

(493) . مركز زايد للتنسيق و المتابعة , التقارب الروسي ــ الإيراني الدوافع .. الآفاق و التداعيات , مرجع سابق , ص ٣٣ .

(494) أغا , حسين و أحمد خالدي , سوريا و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص.١٧٠.

(495) د. الشرقاوي , باكينام , السياسة الخارجية الإيرانية , مرجع سابق . .

(496) أغا, حسين و أحمد خالدي , أحمد , سوريا و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٧١ .

٢- إن الأسلحة الروسية تعزز التعاون العسكري السورية ـ الإيراني عن طريق إيجـاد قاعدة عريضة نسبياً من التجهيزات المشتركة و المخزونات الاحتياطية العسكرية .

٣- تأمل كل من سورية وإيران باستخدام علاقاتهما العسكرية مع روسيا كوسيلة لتغييـر السياسة الروسية في المناطق ذات الاهتمام المشترك.(497)

و يمكن أن نفهم أهمية التقارب بين روسيا و إيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بصورة أفضل في ضوء العوامل التالية:

- العداء بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاتهام الدائم لـلإدارة الأمريكية لإيران بدعوى مساندتها للإرهاب , و معارضتها لعملية السلام في الـشرق الأوسط , و سعيها الدؤوب لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .
- تستفيد إيران من توثيق علاقاتها مع روسيا كمصدر اقتصادي تكنولوجي (بالإضـافة إلى أوروبا و اليابان), خاصة في ظل محاولات روسيا الدائبة حالياً لإتبـاع سياسـة خارجية مستقلة و بناءة مع دول الشرق الأوسط .
- مصالح روسيا و عائداتها من العملات الحرة من التعاون النووي و مبيعات الأسـلحة إلى إيران .
- موافقة روسيا على الدور الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى منافسة لدور الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و تركيا شريطة دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة .
- تمثل علاقات ايران مع الدول الإسلامية التابعة لدول الكومنولث مزايا للعلاقات بـين البلدين .
- يعتبر بحر قزوين من المناطق ذات الاحتياطيات الضخمة للبترول و الغاز الطبيعي , و هو ما يستلزم تعاون البلدين معاً بما يحقق أقصى استفادة لهما و للدول المطلة على البحر , و قد تمت بهذا الشأن اتفاقية مشتركة لتنظيم الاستفادة ببترول بحر قزوين.(498)
- يمكن لروسيا أن تلعب دوراً موازناً هاماً في مواجهة اللاعبين الإقليمين الآخرين , و خاصة تركية . فلإيران مصلحة طويلة الأمد في الحفاظ على عامل الضغط الروسي ضد "النزعة التوسعية" التركية في آسيا الوسطى أو كوسيلة للحد من الـدور التركـي الفاعل في الخليج . أما سورية , من ناحيتها , يمكن أن تساعد العلاقـات الـسورية القوية مع روسيا في احتواء حرية الحركة التركية مع إسرائيل أو في الساحة العربية عموما.(499)

و بناءً على كل ما سبق , تشكل روسيا متغير إيجابي على الدور الإيراني في كـل مـن سورية و لبنان ,و ذلك مهما كانت نوع و طبيعة العلاقة التي تحكم إيران و روسيا ففي حالة التقارب يكون دافعاً لإيران نحو المشرق (سورية و لبنان) بحكم العلاقة التاريخية العميقة بين سوريا و روسيا, أما في حالة التباعد يكون الدافع أقوى لإيران باتجاه دور أكثـر حيويـة و فاعلية في المشرق العربي لما تحتاج له في حينها من تحقيق توازن و استقرار في علاقاتهـا الدولية و خشية الانعزال الإقليمي و الدولي. و لربما ترى روسيا في دور إيراني أكثر قوة في المشرق العربي فائدة ما لها تتمثل في ابتعاد إيران عن منطقة آسيا الوسطى و لاسـيما بحـر قزوين من جهة , و يشكل التحالف الإيراني السوري و دعمهما لحزب الله عقبة فـي وجـه التمدد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط و هذا ما ترغب به روسيا من جهةٍ أخرى.

---

(497)المرجع السابق عينه , ص ١٧٥.

(498)عطية , ممدوح حامد , البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج , مرجع سابق , ص٦٩٧٠. .

(499) اغا , حسين و أحمد خالدي, سوريا و إيران تنافس و تعاون , مرجع سابق , ص١٧٥. .

الفصل الرابع

قيام محور إقليمي (إيراني ــ تركي ــ سوري ــ لبناني)

المبحث الأول: إشكاليات النبذ ــ الصراع:

المطلب الأول: الإشكالية الكردية.

المطلب الثاني: التحالف التركي ــ الإسرائيلي.

المطلب الثالث: التنافس التركي ــ الإيراني.

المطلب الرابع: المشكلة السورية ــ اللبنانية.

المبحث الثاني: التفاعلات التعاونية ــ التكاملية :

المطلب الأول: مدخل نظري لفهم طبيعة التعاون.

المطلب الثاني: المثلث التعاوني الأول (إيران ــ سورية ــ لبنان).

المطلب الثالث: المثلث التعاوني الثاني (سورية ــ تركيا ــ إيران).

المبحث الثالث: مشاهد مستقبلية في نشوء المحور الإقليمي:

المطلب الأول: مشهد التقارب ــ التكوين.

المطلب الثاني: مشهد التباعد ــ التفكك.

مدخل عام لتوضيح ماهية المحور:

بدايةً , تشير الصورة القائمة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تعتبر اللاعب الاستراتيجي الرئيسي في تشكي الأحداث , و بناءً على ذلك , فإن لتصوراتها و لدورها الجيواستراتيجي ثقلاً أساسياً في تشكيل أية خطة استراتيجية عالمية أو إقليمية كتلك التي تخص منطقة الشرق الأوسط. و عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التزمت الإدارة الأمريكية ببذل جهودها من أجل معركة لا تعرف مكاناً أو زماناً في محاربة الإرهاب من مواقع انطلاقه بسرعة. و العمل على بلورة استراتيجية عظمى للإمبريالية الجديدة تقوم على أسس ثلاثة: أولها المعادة الشديدة للتعددية القطبية , و ثانيها تأكيد التوجه نحو استخدام الحرب لحسم القضايا , و أخيراً التمسك بالبعد الأخلاقي المطلق.

الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بالحملات العسكرية ضد طالبان و القاعدة في أفغانستان إلى حدود معينة , ثم في العراق إنهاء حكم الرئيس صدام حسين. و هذا ما ألقى بتبعاته على منطقة الشرق الأوسط , ليتسم بسمتين أساسيتين , هما:

١- يقابل تفرد القطب الأوحد على المستوى العالمي قوى إقليمية منافسة في الشرق الأوسط تحاول الابتعاد عن النسق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية , كايران و سورية حيث ترفض السياسات الأمريكية و تعارضها , و بالتالي فهي لا تنساق لها بل تعتبرها سياسات هيمنة مرفوضة. و تتميز إيران كقوة إقليمية بصعوبة الالتفاف حولها و حصارها بالتالي فلابد من تعاونها مع مجموعة من الدول المجاورة لتحقيق توازنها الإقليمي.

٢ – تعاني المنطقة من خلل هيكلي و فراغ سياسيي تملؤه دولة من خارج النظام الإقليمي و هي الدولة العظمى في العالم.

بناءً عليه , تؤدي الأوضاع في المنطقة إلى إحدى احتمالين أحدهما التقارب لمواجهة التحديات القائمة. و الثاني التباعد القائم على عدم القدرة على القيام بفعل سياسي ما نتيجة فشل السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك , بالإضافة إلى سعيها لتحقيق المصلحة الشخصية مبتعدة عن باقي الدول الأخرى. ففي مرحلة سابقة , كان هناك طرح لتحالف إيراني ــ سوري ــ عراقي ــ لبناني في مواجهة التحالف التركي ــ الإسرائيلي المدعوم أمريكياً. لكن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر طرحت المتغيرات الدولية إمكانية قيام محور إقليمي (إيراني ــ تركي ــ سوري ــ لبناني) .

إن طرح هذا المحور , هو دراسة لنموذج افتراضي نظري بالرؤية العامة , استشرافي تطبيقي مستمد من الواقع , ومن مؤشرات التقارب الاقتصادي ــ السياسي الحاصل بين هذه الدول , معتمد بشكل أساسي على وجود علاقات قائمة بينها , هي نوع من التحالف الاستراتيجي كالتحالف القائم بين سورية و إيران.

لذلك كان لابد من التركيز أثناء دراسة النموذج على ثلاثة نقاط أساسية , انتظمت في ثلاث مباحث , الأولى: أسباب التنافر بين هذه الدول المكونة للمحور , تجلت بالإشكاليات السياسية القائمة بينها , حيث تمَّ التركيز على أكثرها حدةً في هذه المرحلة كالإشكالية الكردية و المشكلة السورية اللبنانية من جهة , و أكثرها ثقلاً خلال السنوات الماضية كالتحالف التركي ــ الإسرائيلي و التنافس التركي الإيراني. و ذلك في إطار عام من القضايا الخلافية كلواء اسكندرون و مسألة مياه الفرات و دجلة بين سورية و تركية حيث اتفق الجانبان على مناقشتها لاحقاً.

و تركز النقطة الثانية على العلاقات الاقتصادية و التجارية و الفنية و العلمية بين هذه الدول و الاتفاقيات الرسمية التي عقدت بين كل دولتين في مثلث التعاون الذي يشملها على أساس الاعتماد على العلاقة المتعدية بين الدول الثلاث في المثلث و العلاقة المتعدية التي تربط المثلثين ببعضهما البعض , سيتضح بالدراسة تباعاً.

بينما توضح النقطة الثالثة الآفاق المستقبلية من خلال مشهدين , الأول , هو مشهد التقارب المتحصل من خط التعاون الاقتصادي المعبر عنه بالتفاعلات التعاونية ـ التكاملية . أما الثاني , فهو مشهد التباعد المتحصل من خط تفاقم الأزمات السياسية المعبر عنه بإشكاليات النبـذ ـ التنافر.

و أخيراً , لأجل تبلور المحور بصيغته النهائية , و تجليه بصورة فعلية , يتطلب تخلـي الدول الأربعة مكون المحور عن الإيديولوجية و تنحية الإرث التاريخي جانباً فيما بينهـا. و هذا الأمر يشترط بالضرورة إدراك القيادة السياسية في كل دولة منها لأهمية هذا المحور , و إصرار صانع القرار على انتهاج سلوك سياسي لإقامة محور (إيراني ـ تركي ـ سوري ـ لبناني).

المبحث الأول
إشكاليات النبذ ــ الصراع

المطلب الأول: الإشكالية الكردية:

يشكل الأكراد عنصراً مهماً في الشرق الأوسط لايمكن تجاهله على خريطة المنطقة,و لكنه في الوقت ذاته عنصر موزع و مقسم جغرافياً , و متصارع سياسياً و متنازع قبلياً, إذ ينضوي تحت أكثر من دولة. و يتراوح عدد الأكراد وفقاً لأغلب التقديرات ما بين ٣٠ و ٣٨ مليون نسمة,و ويتوزعون على أربع دول ــ من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط تشبثاً بكياناتها القومية ــ و هي: تركيا (١٢-١٦ مليونا) و إيران (٦-٨ ملايين) و العراق (٤-٥ ملايين) و سورية (١,٥ مليون)[500],هذا بجانب مليون في جمهوريات رابطة الكومنولث ذات السيادة. و مليون موزع بين لبنان,أوروبا,أمريكا,استراليا,أفغانستان,باكستان,الأردن, و غيرها[501]و معنى ذلك أن الغالبية الساحقة من الأكراد تعيش في المنطقة المنسوبة إليهم , و التي كان يطلق عليها (كردستان) , و التي تقدر مساحتها ما بين ٤٣٠ و ٥٣٠ ألف كم مربع. [502]إن الأكراد بوجه عام كانوا تاريخياً هم لعبة السلم و الحرب في منطقة الشرق الأوسط,فعندما انتصرت ثورة الخميني الإسلامية , اتجه الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة من منطلق عدائهما لها , للتقارب مع الأكراد ضد طهران , فقدم الاتحاد السوفيتي الدعم المادي و المعنوي للأكراد الإيرانيين باعتبارهم "الحلفاء" الذين يبحث عنهم , خاصة بعد مناهضة طهران للسياسة السوفيتية في أفغانستان. كما غيرت واشنطن من نظرتها للأكراد, و جرت اتصالات عديدة و غير معلنة بين شخصيات أمريكية و عناصر كردية ممن يعملون ضد الثورة الإيرانية. هذا في الوقت الذي يتمتع فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بتأييد الجماعات اليسارية كجماعة "مجاهدي خلق" و حزب "تودة". و كان يقف موقفاً سلبياً من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان موجوداً في إيران منذ عام ١٩٧٥ , لأنه رأى أن عدداً من قيادات ثورة كردستان العراق كانت هي المسؤولة عن النهاية المؤسفة لثورتها المسلحة في عامي ١٩٦٧-١٩٦٨. بالمقابل تمحورت سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي في التعاون مع الثورة الإيرانية ضد بغداد و لكن بشرط عدم التدخل في شئون كردستان الإيرانية.

و نتيجة ذلك , دخلت الورقة الكردية في صميم المواجهة بين العراق و إيران , و مع بدء الحرب بين الجانبين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠, استولت القوات العراقية على عدة مواقع غرب إيران في نفس الوقت الذي كانت فيه المعارك مستمرة بين قوات الثورة الإيرانية و قوات الأكراد و التي اعتبرها العراق عاملاً مساعداً لصالحه و وعد علناً بمساعدة الأكراد.

استغل الأكراد غزو العراق للكويت و أعلنوا تمردهم على النظام الحاكم , غير أن انسحاب الجيش العراقي من الكويت مكن حكومة البعث في العراق من سحق التمرد الكردي و أمام رفض دول التحالف الدولي التدخل العسكري لإنقاذ الأكراد. دخلت بعض الفصائل في مفاوضات مع الحكومة العراقية بعد اضطرابات أذار/مارس ١٩٩١ , و ذلك بهدف التوصل إلى صيغة جديدة للحكم الذاتي الصادر في مطلع السبعينيات. و نظراً لتعثر المفاوضات اتجه

---

(500) د.زرنوقة,صلاح سالم , القضية الكردية, السياسة الدولية ,عدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩ , ص ٨٨.

(501) بدر الدين , صلاح , القضية الكردية و النظام العالمي الجديد , لبنان , بيروت , رابطة كاد الثقافية , ط١ , ١٩٩٣ , ص١٢..

(502) لمزيد من الإطلاع حول تاريخ الأكراد , انظر: الموصلي,منذر, عرب و أكراد, لبنان, بيروت , دار الغضون ,ط ٣ ,١٩٩٥ , ص ١٢٩ و أيضا: بلال , مازن , المسألة الكردية , لبنان , بيروت , دار بيسان , ط١, ١٩٩٣ , ص١٤. و حول التقسيم التاريخي لكردستان, انظر أيضا: بدر الدين , صلاح , القضية الكردية و النظام العالمي الجديد , مرجع سابق , ص ١٢ .

الأكراد إلى محاولة الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي , و قد ساعدهم في ذلك إنشاء الولايات المتحدة و بريطانيا ما يسمى بالمنطقة الآمنة للأكراد في شمال العراق.

و فيما يشبه التطور النوعي إزاء المسألة الكردية في إيران , قصفت إيران بالطائرات و المدفعية قرى و مدناً داخل العراق في صيف و خريف عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ بهدف تتبع عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي لجأ الكثير من كوادره إلى شمال العراق , و رأى البعض أن هجمات الحزب الديمقراطي الإيراني ضد إيران انطلاقاً من شمال العراق كانت مدفوعة من الولايات المتحدة بهدف زعزعة استقرار الحكم في إيران. ثم حدث تطور جديد في موقف إيران إزاء شمال العراق في ١٦ يونيو ١٩٩٤ باتفاقها مع تركيا على الالتزام بالمساعدة في منع مرور عناصر حزب العمال الكردستاني التركي من شمال العراق إلى إيران , و هو ما شكل دعماً غير مباشر لجهود العراق لاحتواء اتساع نطاق تأثير المنطقة الآمنة الكردية في الشمال.

و ما يهمنا هنا على وجه التحديد, هو الخط السياسي لحكومة إيران تجاه المسألة الكردية و الذي عبر عنه الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني بقوله:(إن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات) , ففي غضون الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ سعت كل من إيران و تركيا و سوريا للتنسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها و سلامتها الإقليمية. أما الهدف الحقيقي للاتصالات فكان هو الحيلولة دون التعاون فيما بين الفئات الكردية الفاعلة سياسياً و عسكرياً عبر الحدود القائمة و دون إنشاء دولة كردية مستقلة.

و على الرغم من إعلان هذه الدول أنها تلتزم بوحدة الأراضي العراقية و عدم التدخل في الشئون الداخلية للعراق إلا أن إيران و تركيا أكدتا أن لكليهما الحق في ملاحقة الأكراد المعارضين لها (أي لحكومتي الدولتين) داخل أراضي منطقة الحكم الذاتي لأكراد شمال العراق. [503] و قد تحولت المنطقة الآمنة إلى منطقة تخضع لنوع من الحكم الذاتي تحت سيطرة الحزبين الرئيسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني) بزعامة مسعود البارزاني, و (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني) بزعامة جلال الطالباني, و ظل الحزبان في حالة تحالف فيما يشبه حكومة ائتلافية, و لكن بسبب فرض حصارين اقتصاديين على شمال العراق أحدهما دولي بموجب قرار مجلس الأمن و الآخر من قبل النظام العراقي, و لأسباب خاصة بدأ الصراع على السلطة بين الحزبين الكرديين. و نشب قتال بين فصائلهما المسلحة في مايو ١٩٩٤ , و لكن بصورة متقطعة وغير مستمرة و هنا تدخلت تركيا , و تم إبرام اتفاق للمصالحة بين بارزاني و طالباني في نهاية مايو ١٩٩٤ . و لم تهدف أنقرة من وراء هذا الاتفاق تحقيق السلام الكردي في شمال العراق بقدر ما كانت تهدف إلى منع امتداد الصراع الكردي إلى أراضيها. و الدليل على ذلك, أن الاتفاق لم يتطرق إلى الأسباب الحقيقية و الرئيسية لنشوب القتال أو كيفية الحيلولة دون تجدده مستقبلاً.

و في خلال هذه الفترة ازدادت حدة حالات النزوح و اللجوء إلى شمال العراق نتيجة هجمات تركية و إيرانية جوية مدفعية, ثم تغلغلت قوات كل من الطرفين في فترات و مراحل مختلفة منذ عام ١٩٩٤ و حتى عام ١٩٩٦ في الأراضي شمال العراق , تركيا بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني التركي, و إيران بحجة ملاحقة عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني, و كانت هذه الهجمات تصل إلى عمق هذه الأراضي و يستمر وجود تلك القوات لعدة أيام و أحياناً لعدة أسابيع.

و انطلاقاً من خوف إيران من تأثير لجوء الأكراد العراقيين الفارين من نار الحرب بين الفصيلين على أمنها القومي. و في جانب آخر, لإجهاض جهود أمريكية مماثلة بادرت إيران

---

(503) تركي, أحمد السيد, القضية الكردية في العراق , السياسة الدولية, مرجع سابق, ص ١٢٠-١٢١ ..

بإعلان استعدادها للتوسط بين الفصيلين الكرديين العراقيين , و جاء هذا الإعلان على لسان وزير خارجيتها آنذاك على أكبر ولاياتي عام ١٩٩٦.(504)

و هكذا ظهر التدخل الإقليمي الدولي جلياً في المشكلة الكردية من جانب تركيا و إيران بالتحديد, حيث كانت تركيا طرحت في أوزال مشروعاً لحل المشكلة سُمي "خريطة أوزال الكونفدرالية لعراق بعد صدام", و لكنه لاقى معارضة قوية من سوريا و إيران. حيث كانت تركيا تسعى إلى ضم إقليم الموصول و كوك البتروليين و إحياء أحقيتها في تعديل خريطة الحدود وفقاً لاتفاقية لوزان الموقعة عام ١٩٢٤ .

أما إيران فقد كانت تسعى للحفاظ على مصالحها الخاصة مؤكدة على وحدة و سلامة أراضي العراق , و ذلك تخوفاً من تطور الإدارة الكردية إلى حكم ذاتي كامل يكون دافعاً لأكراد إيران للاستمرار في مطالبهم بحكم ذاتي مماثل. و لعل هذه المنافسة بين إيران و تركيا و الولايات المتحدة هي التي صبت في النهاية في مصلحة أكراد العراق , حيث توصل الطرفان الكرديان العراقيان إلى مصالحة برعاية أمريكية في واشنطن(505) و يتضمن هذا التطور عنصراً مقلقلاً لتركيا كغيرها من الدول الإقليمية , لأن الهدوء بين الحزبين الكرديين الرئيسين يعني فشل "الحزام الأمني" التركي في شمال العراق و جولات التوغل , و يكون مدخلاً لكيان كردي , تُعَد أنقرة أشد المعارضين له خوفاً من انتقال العدوى إلى "كردستان الشمالية" التي تقع جنوب تركيا (506)و انضم هذا العامل إلى مجموعة من العوامل (507) الأخرى كرغبة تركيا التخلص من ضغط المشكلات الداخلية , و اتخاذها حارساً رديفاً للحارس الإسرائيلي في خدمة المصالح الأمريكية و الأوربية في الشرق الأوسط , بالإضافة إلى تفعيل التحالف العسكري الإسرائيلي , عبر إشغال سورية بحرب جانبية. لتشكل دوافع أزمة جديدة في العلاقات السورية ــ التركية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ابتدأتها أنقرة بالتهويش ضد سورية معيدة تكرار الاتهام القديم ــ الجديد , بأن سورية موطئ قدم للإرهاب المتأتي من حزب العمال الكردستاني (PKK) إلى الأراضي التركية , و بأنها ــ أي سورية ــ تأوي زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان و معسكرات تدريبية لحزبه. و بلغ التصعيد التركي هذا إلى درجة التهديد باجتياح الأراضي السورية , لحق هذه التهديدات إجراءات لحشود عسكرية تركية على الحدود السورية و الإعلان عن قيام مناورات بحرية برية على الحدود البرية مع سورية و في متاخمة مياهها الإقليمية(508). و بالمقابل قدمت إسرائيل منذ سنوات سيلاً من المعلومات حول الحركات الكردية ــ خاصة حزب العمال ــ إلى الحكومة التركية , و تضاعف الدور الإسرائيلي في ظل تعميق و تطوير العلاقات بين إسرائيل و تركيا على الأصعدة الأمنية و العسكرية و الاقتصادية , حيث لعبت الموساد دوراً في رصد تحركات عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي , و ذلك عبر برمجة صوته و رصد مكان مكالماته الهاتفية و تسليم هذه المعلومات لتركيا. (509)

و بالنسبة لردود الأفعال على الأزمة , فقد تعامل الطرف السوري تعاملاً هادئاً مع الأزمة و لم تتخذ ردات الفعل على التصعيد العسكري و السياسي التركي , حيث انحصرت

---

(504) د.فؤاد العبد الشبتاء , أكراد إيران , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ١٠٨ .

(505) المرجع السابق عينه, ص ١١٠ ..

(506) عبد الرحمن , حسام , العلاقات السورية ــ المصرية , مرجع سابق , ص ٣١٩ .

(507) لمزيد من الإطلاع , انظر: محمد توفيق , أهداف التهديدات التركية السورية, أوروبا و العرب , العدد ١٧٨ , كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨ , ص ٤٢-٤٨ , و انظر أيضا: كيالي , غالب , التهديدات التركية في إطار معادلات الشرق الأوسط , أوروبا و العرب , العدد ١٧٧ , تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ , ص ١٦-١٧.

(508) الجهماني , يوسف إبراهيم و سالار أوسي , تركيا و سورية , سلسلة ملفات تركية ٢ , مرجع سابق , ص ٧٩ .

(509) د. عبد الناصر , وليد , الأكراد و إسرائيل , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ١٣٢ . .

تصريحات المسؤولين السوريين في الدعوة إلى ضرورة إيجاد حلي دبلوماسي للأزمة , و حل جميع المواضيع العالقة مع الطرف التركي عن طريق الحوار . و أقدمت عدة أطراف لنزع فتيل هذه الأزمة باقتراحاتها للحول الدبلوماسية , و إن أكثر الوساطات جدية هما الوسطتان الإيرانية و المصرية .و نجحت الوساطة في وقف التدهور في العلاقة بين البلدين , و وقف الحملات الإعلامية و سحب الحشود العسكرية التركية و اجتمع الطرفان في لقاء أسفر عن توقيع اتفاق "أضنة" ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٨).(510)

و ظلت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً تستخدم الورقة الكردية كورقة ضغط و سلاح ذو حدين (الثواب و العقاب) في تعاملها مع العراق و تركيا بشكل خاص. فقد تبنت الولايات المتحدة الموقف التركي من الأكراد الأتراك , و مثلما اعتمدت في السابق على الشاه الإيراني لتحقيق أهدافها و مصالحها , فقد باتت تعتمد على المؤسسة العسكرية التركية لتحقيق نفس الأهداف و المصالح. في حين استمرت بالتلويح بالورقة الكردية في العراق و إدانة النظام العراقي لقمعه الأكراد , بينما اعتبرت المقاومة الكردية المسلحة في تركيا (إرهابا) ينبغي القضاء عليه. و جاء الاستخدام الأمريكي للورقة الكردية بشكل أقوى ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية , حيث شجع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب على التمرد ضد نظام صدام حسين في عام ١٩٩١ , و هي فرصة لإنهاك العراق سياسياً و عسكرياً , و إيجاد حجة لحليفتها تركيا لاستخدام ورقة الأكراد ضد العراق و ضد أكراد تركيا(511)و بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي شكلت هي الأخرى فرصة كبيرة لإتمام مخطط السياسة الأمريكية في المنطقة و استصدار قرارات أخرى من الأمم المتحدة , فإذا عملت أمريكا على حل مشكلة الأكراد لاسيما في العراق بسبب توفر الظروف الملائمة بعد ترسيخ العلاقات الأمريكية الكردية في السنوات العشر الأخيرة و تغيير نظام الحكم العراقي و وصول جلال طالباني لسدة الرئاسة . فإن ذلك سيكسب أمريكا حليفاً له أهميته في المنطقة و هو ما يشكل مصلحة مشتركة بين الجانبين.

و تخشى جميع الدول المجاورة للعراق لاسيما تركيا و إيران و سورية بدرجة أقل من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد, فقد أكدت هذه الدول على وحدة الأراضي العراقية و الشعب العراقي وذلك تخوفاً من تقسيمه لثلاث مناطق (كردية,سنية,شيعية) .

كما شكل انتعاش دور الأكراد العراقيين حتى مع عدم قيام دولة كردية تهديداً للأمن القومي لكل من تركيا و إيران , لذلك اتفق الجانبان الإيراني والتركي على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم أمني توجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين , حيث أكد علي أشقر أحمدي نائب وزير الداخلية الإيراني أن إيران وتركيا قررتا اعتبار حزب العمال الكردستاني ومجاهدي خلق مجموعتين إرهابيتين.(512)

أخيراً لقد أصبحت المسألة الكردية شائكة و معقدة بين أربعة فواعل إقليمية (إيران , العراق , تركيا , سورية) و بين فاعلين دوليين (أمريكا,إسرائيل). و هذا يعكس تجاذب الفواعل الأساسية في المسألة وفق علاقات تعاون و صراع مع الولايات المتحدة و إسرائيل , مما يعني خطورة الإشكالية الكردية التي ظلت خلال العقود الماضية عامل تنافر و تباعد بين الفواعل الإقليمية. أما الآن و أمام تحكم الولايات المتحدة بالأوراق الكردية وفقاً لمصالحها و

---

(510) انظر التفاصيل حول الاتفاق: الجهماني , يوسف إبراهيم و سالار أوسي , تركيا و سورية , مرجع سابق , ص ٩٦-٩٩ . .

(511) مخيمر , أسامة , علاقة الأكراد بالولايات المتحدة , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ١٣٤ . .

(512)عز العرب , محمد العلاقات الإيرانية – التركية: الدوافع والمنافع , مرجع سابق. .

التبني الأمريكي لها الذي تجلى بوضوح بعد احتلال العراق,شكل ذلك دافعاً لكل من إيران وتركيا و سورية نحو التقارب فيما بينها خوفاً من وصول مد الحركة الانفصالية للأقلية الكردية في كلٍّ منها. لكن يبقى هذا التقارب تحكمه المصلحة الفردية التي لربما تجدُ ملاذها في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: التحالف التركي – الإسرائيلي:

في بدايات طرح المسألة الفلسطينية على الأروقة الدولية كانت تركيا تقف إلى جانب الدول العربية , ففي "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" أيدت تركيا منح فلسطين الاستقلال الكامل , و عارضت قرار الأمم المتحدة /١٨١/ الداعي إلى التقسيم و كانت من بين الدول الـ ١٣ التي صوتت ضده . لكن بعد تأسيس إسرائيل أخذت سياسة الجمهورية التركية إزاء هذه الدولة و العرب تأخذ طابعاً براغماتياً بحتاً , يأخذ بنظر الاعتبار المصالح الوطنية التركية[513]. فكانت من أولى الدول التي اعترفت بحق إسرائيل في الوجود في الشرق الأوسط (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩) , و بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧ حين بدأت تركيا تدعم منظمة التحرير الفلسطينية , لم تسحب اعترافها السابق , بل وازنته من خلال الاعترافات بأن للمنظمة الحق ذاته في الوجود. و لم يكن في وسع تركيا أن توافق على احتلال إسرائيل للأراضي العربية , لذا فهي تساند قرار مجلس الأمن رقم /٢٤٢/ و الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ و احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[514] غير أن هذه السياسة وضعت حدوداً لعلاقات تركيا بإسرائيل [515]في حين وصل الاعتراف التركي إلى حده الأدنى على إثر انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ إذ قامت تركيا بخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثان , كما أغلقت القنصلية التركية في القدس و تبع ذلك جمود في العلاقات الثقافية و الاقتصادية بين البلدين , و استمر الوضع كذلك حتى بدء محادثات التسوية في مدريد ١٩٩١ بين العرب و إسرائيل.[516]

لقد تزامن تعثر عملية السلام عموماً , و الجمود الكامل الذي سيطر على مسارها السوري و اللبناني منذ مطلع العام ١٩٩٦ و تراجع طموحات التعاون و الانفتاح الإقليمي مع بداية لعملية مضادة ترمي إلى تحقيق "الفرز" بين القوى المؤيدة للسلام و العاملة على تقويض فرص التوصل إليها ثانية[517]. و هذا "الفرز المحوري" كان قد أصبح أمراً واقعاً على الخريطة الإقليمية و لم يكن ينقصه ليتحول إلى إطار متكامل إلا خطوات إجرائية كان أهمها على المستوى الاستراتيجي التوقيع على اتفاق التعاون الدفاعي بين إسرائيل و تركيا في

---

(513) الجهماني , يوسف إبراهيم , تركيا و إسرائيل , ملفات تركية العدد ١ , سورية , دامشق , دار حوران , ١٩٩٩ , ص ٥٣ .

(514) لمزيد من الإطلاع حول موقف تركيا من القضية الفلسطينية ,انظر: المنوفي , كمال , التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية , عدد ٤٤ , ١٩٧٦ ص ١٤٨. و انظر أيضا: سياري , صبري , تركيا و الشرق الأوسط في التسعينيات , مجلة دراسات فلسطينية , عدد ٣١ صيف ١٩٩٧ , ص ٣٩ . و انظر أيضا: مجلة المعلومات , العدد ١٧٢ الأربعاء ٢٢-٢٨/١١/٢٠٠٠ , ص ٢٠ .

(515) غوفنتش , شادي , الأمن التركي و الشرق الأوسط , مجلة دراسات فلسطينية , عدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦ , ص ٩٧-١٠٤. .

(516) نور الدين , محمد , تركيا الجمهورية الحائرة , بيروت , مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق , ط١ , ١٩٩٨ , ص ٢٠٠.

(517)لمزيد من الإطلاع حول الظروف و التداعيات الإقليمية التي سبقت التحالف التركي الإسرائيلي, انظر: د. الرشدان , عبد الفتاح علي , التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل و مخاطره على الوطن العربي , شؤون عربية , العدد ١٠٦ حزيران ٢٠٠١ , ص ١٢٥.

شباط/فبراير ١٩٩٦ , الذي حظي منذ اللحظة الأولى لإعلانه بتأييد الولايات المتحدة و دعمها الكاملين.[(518)]

و في أذار/مارس ١٩٩٦ , قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة إلى إسرائيل طرح خلالها مجموعة من قضايا التعاون المشترك , و وضعت خلال هذه الزيارة أسس البنية التحتية للعلاقات الاقتصادية . و وقع الطرفان أربع اتفاقيات شملت الجوانب التالية:

- التجارة الحرة.
- منع الازدواج الضريبي.
- تشجيع الاستثمارات بين البلدين و حمايتها.
- التعاون العلمي و التقني و الصناعي .

و بفضل هذه الاتفاقيات , شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً متعاظماً في التجارة و الأعمال المشتركة بين البلدين [(519)] فقد زادت التجارة بين البلدين زيادة كبيرة لتبلغ ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦. و تعمل الدولتان في مشروعات مشتركة تشمل الأقمار التجارية , و نقل البضائع , و توليد الكهرباء , و التصنيع المشترك للأسلحة. و سوف يتم بالتدريج رفع الحواجز و التعرفات الجمركية عن معظم السلع (باستثناء المنتجات الزراعية) [(520)]و تأمل تركيا من خلال علاقتها مع إسرائيل أن يتحقق لها ما يلي:

١- الحصول على "باب خلفي" موصل إلى واشنطن من خلال المساعي الحميدة لإسرائيل في مواجهة اللوبيين اليوناني و الأرمني (في الكونغرس الأمريكي).

٢- أن تؤكد التوجه الغربي لتركيا في أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي لمحاولتها الحصول على العضوية , و أن تعرض "أوراق اعتمادها" أو مؤهلاتها "العلمانية".

٣- التصدي للدعم الإقليمي (و على الأخص من ايران وسورية) للجماعات الإسلامية المحلية و حزب العمال الكردستاني.

٤- تأمين مصدر جديد معتمد للتقنيات العسكرية لا يخضع للقيود المرتبطة بحقوق الإنسان521

٥- الضغط على سورية و التأسيس لحالة يوضع فيها هذا البلد بين فكي كماشة لإجباره على التنازل عن مطالبه في الأراضي و المياه.

٦- يساعد التعاون مع إسرائيل في دفع طموح تركيا قدماً في توسيع استثماراتها في آسيا الوسطى.

٧- يمكن لتركيا أن تتعاون مع إسرائيل لمواجهة ألمانيا التي تحاول الاستحواذ على نفط بحر قزوين بمساعدة إيران [(522)]و تحقق إسرائيل من جراء هذا التحالف بالإضافة إلى ميزته الاستراتيجية ذات الأبعاد الإقليمية المكاسب المباشرة التالية:

---

(518) عطوي , محمد , السلام الضائع نتنياهو يحرق واشنطن , دار المناهل , بيروت , ط١ , ١٩٩٨ , ص ٩٨ . و انظر حول ارتباط الاتفاق بالاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط : معوض , جلال عبد الله , التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي , المستقبل العربي , العدد ٢٣٧ , ١٩٩٨/١١ , ص ٨-٩ ..

(519)الجهماني , يوسف ابراهيم , تركيا و إسرائيل ,مرجع سابق , ص ٦٤..

(520) يالوز , م.هاكان , العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية , دراسات عالمية , العدد ٢٩ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , دولة الإمارات العربية المتحدة , ط١ , ٢٠٠٠ , ص ٢٤ ..

(521) يالوز , م.هاكان , العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية , دراسات عالمية, مرجع سابق , ص ١٥-١٦

(522)عزمي, محمد مصطفى , بعد تعثر السلام "هل تنتهج إسرائيل الخيار النووي" , الأهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠. .

١- الضغط على سورية و محاصرتها بهدف الحصول على تنازلات عامة في عملية التسوية.
٢- عزل إيران و محاولة ردعها من خلال استخدام تركيا كموطئ قدم لضرب المفاعل النووي الإيراني في بوشهر.
٣- الوصول إلى عمق الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى الغنية بالنفط و الغاز.
٤- محاولة إسرائيل شراء المياه من تركيا بسبب أزمة المياه التي تعاني منها.
٥- فتح أسواق جديدة في تركيا.

و بذلك تكون إسرائيل نجحت للمرة الأولى في قيام حلف بينهما و بين بلد إسلامي كبير,مجاور للعالم العربي يجهر بعدائه لبعض العرب و يسوق إليهم مشاكل تنمي الفكر الصهيوني و ماكنته الدعائية , و هو أن الصراع في المنطقة ليست القضية الفلسطينية جوهره بل هناك صراع على المياه و صراع ضد الإرهاب و الدول التي تدعمه. مما يعني إمكانية المشاركة في أية عمليات عسكرية ضد طرف ثالث. و المقصود هنا سورية تحديداً , و ربما ايران و العراق تحت ستار مكافحة الإرهاب(523) و في الواقع إن هذه الأهداف أدت بشكل مباشر إلى تقارب سوري – إيراني – عراقي و أصبح هناك حديث عن تحالف ثلاثي سوري – عراقي – إيراني(524)

و كان الرئيس السوري حافظ الأسد وجه انتقاداً ضمنياً لتركيا بسبب تعاونها العسكري و السياسي مع إسرائيلي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧, و ذلك أثناء الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في طهران , بحضور سليمان ديميريل رئيس الجمهورية التركية , إذ قال:".. تسعى إسرائيل لزعزعة الأمن و الاستقرار و تتوسع في الأراضي و تشرد السكان في منطقة الشرق الأوسط. و يخطئ كثيراً من يقع ضحية التضليل الإسرائيلي فيظن أنه يحقق مكاسب من خلال التعاون الاقتصادي أو العسكري أو العلمي مع إسرائيل . لأن أي تعاون تقيمه إسرائيل موظف لخدمة أهدافها في التوسع و الهيمنة" (525) و قد شكل التعاون العسكري التركي الإسرائيلي واحدة من أسباب التوتر بين تركيا و سورية. و أبدت دمشق قلقاً شديداً من المناورات المشتركة التركية الإسرائيلية حيث اعتبرتها سورية تهديداً مباشراً و شككت في طابعها السلمي على لسان وزير خارجيتها فاروق الشرع في ١٨أيلول/سبتمبر١٩٩٧ " إن هذه المناورات يمكن أن تعتبر من أجل الانتقاء و الأبحاث لكنها يمكن أن تتحول إلى عمليات عسكرية تهدد أمن المنطقة و تهدد أطرافها في أية لحظة مناسبة.(526)

أما بالنسبة للموقف اللبناني من الملف التركي الإسرائيلي فقد أعلن وزير الدفاع اللبناني محسن دولول في ١٠انيسان/أبريل١٩٩٦ "أن هذا الاتفاق تهديد صارخ لعملية السلام في المنطقة و ضغط سافر على سورية , و يعد تعدياً على الأمن القومي العربي و تحديداً الأمن السياسي و الاستراتيجي السوري في هذه المرحلة بالذات , و لايمكن إدراجه سوى في إطار حملة مبرمجة تقودها إسرائيل و ترعاها بعض الأطراف الدولية الفاعلة للضغط على المفاوض السوري و تشتيت القدرات الدفاعية السورية و إلهاء دمشق عن المسائل المركزية عبر إثارة مشكلة المياه تارة و مشكلة بعض الأقليات تارة أخرى. و هذا الاتفاق كحليف

---

(523) الجهماني , يوسف إبراهيم , تركيا و إسرائيل ,مرجع سابق , ص٧١-٧٢..

(524) دياب,أحمد, سورية و العراق و إيران: هل هو تحالف جديد؟ , السياسة الدولية , العدد ١٣١ ,كانون الثاني/يناير ١٩٩٨, ص ٢٣٢-٢٣٣.

(525)الجهماني , يوسف إبراهيم , تركيا و إسرائيل ,مرجع سابق , ص٦٧. .

(526)د.عودة , جهاد , التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي, السياسة الدولية , العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ , ص٣٢٩. .

مشؤوم هو تحالف ضد المصالح العربية المشروعة و السعي العربي نحو سلام عادل و شامل و سيؤدي بالضرورة إلى زيادة غطرسة إسرائيل و توجهها العدواني". (527)

أما بالنسبة للموقف الإيراني , فقد انتقد الرئيس الإيراني محمد خاتمي التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل خلال زيارة وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم إيران في ١٣أيلول/سبتمبر١٩٩٨ حيث قال أن تركيا ليست في حاجة إلى التعاون مع دولة برهنت على طبيعتها العدوانية و أضر وجودها الجميع في المنطقة و ذلك في إشارة إسرائيل. كما انتقد تركيا بشدة في ٢٢أيلول/سبتمبر١٩٩٧ لمناوراتها العسكرية المعلنة مع إسرائيل و الولايات المتحدة و قال" إن أنقرة انحازت إلى ذلك بضغط من الأمريكيين رغم سخط العالم العربي و الإسلامي في المنطقة" و أضاف " إن المناورات المعلنة تشكل تهديداً للمنطقة". (528)

و ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية الإسرائيلية الحليفتان لأمريكا, ويرجع السبب الرئيسي لهذا القلق إلى بلوغ التعاون العسكري مستويات جديدة من التنسيق في مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى. ففي يناير ٢٠٠٢ قام وفد إسرائيلي يضم خبراء في صواريخ "آرون" و مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية بزيارة أنقرة و ذلك استمراراً للتعاون التركي الإسرائيلي في إقامة مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي و هو المشروع الذي أعطت الإدارة الأمريكية أنقرة الضوء الأخضر له بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر . كما بدأت الولايات المتحدة و إسرائيل و تركيا مناورات جوية و بحرية مشتركة أمام السواحل الإسرائيلية في يناير ٢٠٠٣. و هذه المناورات هي الخامسة من نوعها و اشتملت على تدريبات على أعمال الإنقاذ البحري و التنسيق بين القيادات العسكرية في الدول الثلاث في وقت تزايدت فيه احتمالات توجيه ضربة عسكرية للعراق.و بعد الانتخابات في تركيا و الانقلاب السياسي التي اجتازته كان هناك من أعرب عن قلقه على مستقبل العلاقات الثنائية إلا أن الرسائل التي وصلت سريعاً من تركيا كانت قاطعة و أكدت أن العلاقات مع إسرائيل صلبة و تقوم على أساس مصالح متبادلة و هي ستستمر كذلك في المستقبل و الدليل على ذلك يمكن رؤيته بوضوح في زيارة مدير عام وزارة الخارجية بيران و رئيس الأركان موشيه يعالون و مسؤولين كبار آخرين إلى أنقرة لإثبات تماسك التحالف التركي الإسرائيلي.

و رغم ذلك هناك بعض القضايا التي ستصبح موضع تناقض في هذا التحالف منها:

أولاً: التنافس على الأسواق الاقتصادية في الدول العربية في حالة عقد اتفاقيات سلام مع كافة الدول العربية و دول الجمهوريات الإسلامية السابقة في الإتحاد السوفيتي.

ثانياً: التنافس في مجال أفضليات السوق الأوروبية في حال قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي فيما بين البضائع التركية و الإسرائيلية.

ثالثاً: عدم وجود تصور مشترك في النظرة حول المسألة الكردية حيث لا تزال هذه القضية موضع خلاف في وجهات النظر و المصالح الأنية و البعيدة للطرفين.

فمن جهتها تركيا ليست مع إقامة دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق لأن ذلك ربما يؤدي إلى مطالبة الأكراد الأتراك بحق تقرير المصير حيث يشكلون حوالي ٢٠% من مجموع السكان. أما إسرائيل فإن مصلحتها تكمن في تمزيق العراق الذي كان و لا يزال يشكل خطراً على أمنها القومي من جهة و عدم رغبتها في استعداء الشعب الكردي الذي ترى فيه بؤرة لتوتر دائم تصب في مصالحها من جهة أخرى.

---

(527) انظر: الأهرام ١٩٩٦/٤/١١ .

(528)د.عودة , جهاد , التحالف العسكري التركي ــ الإسرائيلي, السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ٣٢٩ .

رابعاً: عدم الاتفاق التام بينهما من حيث الطريقة التي تعالج بها تركيا مشكلة المياه لاسيما مع سوريا الأمر الذي تعتقد فيه إسرائيل أنه سيزيد من المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة مع سورية و لبنان و الأردن. [529]

وفي ضوء هيمنة النخبة العسكرية التركية على القرار السياسي النهائي في تركيا ومزاج هذه النخبة الذي يقف بقوة لدعم التعاون مع إسرائيل وتطويره , مما يعني استمرار التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي في المدى القريب. أكدت تركية على أنها لن تسمح لأية دولة أجنبية، خصوصاً، إسرائيل، بالانطلاق من أراضيها لشن هجوم عسكري على أي من جيرانها. راغبةً في تعزيز سبل التعاون معهم لاسيما إيران و سورية ، عوضاً عن المواجهة[530] , فتركيا لديها مبرراتها لتعزيز التعاون مع إيران و سورية ـ سندرسها في المبحث التالي ـ في إطار التوتر الشديد الذي أصاب العلاقات التركية ـ الإسرائيلية نتيجة الدور المتزايد في المنطقة الكردية شمال العراق و إمكانية التوافق الفعلي بين المصالح الإسرائيلية و التركية , بما فيها مصالح العسكريين الأتراك أنفسهم.

المطلب الثالث: التنافس التركي ـ الإيراني:

فرضت خصوصية الموقع و الأهمية الجيو ـ استراتيجية لكل من إيران و تركيا في ظل المتغيرات الدولية المتناقضة و المتلاحقة حالة من التنافس حول العديد من النقاط التي تمس بصورة مباشرة المنطقة العربية و خط التماس بينها و بين منطقة الشرق الأوسط. حيث تستند إيران على إيديولوجية عالمية عابرة للقوميات هي الإسلام مركزةً على دورها الإقليمي في المنطقة العربية ككل و المشرق العربي و الخليج العربي بشكلٍ خاص ,إذ أنها تعتبرها ساحة نشاطها. و ذلك على العكس من تركيا التي تؤكد على أن ارتباطها بأوروبا يأتيَ على رأس اهتماماتها التاريخية , بينما يأتي اهتمامها بالمنطقة العربية من محاولة جذب الدول العربية لتأييدها في صراعاتها الخارجية , خصوصاً فيما يتعلق ببحر ايجه و قبرص , و الرغبة في فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية. و يتركز التنافس التركي ـ الإيراني في أربعة نقاط هي:

النقطة الأولى: التنافس التركي ـ الإيراني حول "قيادة العالمية الإسلامية" , و ما يمكن أن يمثله من ضغوط هائلة على "النظام العربي" [531]حيث تعتقد تركيا أنها تمثل البديل الذي تفضله "النخبة" السياسية العربية , فهي تقدم نموذجاً صورته خصيصاً ليناسب التطور العقائدي في المنطقة العربية. فقد ثبت للنخبة الكمالية ـ التركية , أن العلمانية "المتطرفة" لم تكن سياسة واقعية في تركيا ذاتها. و لذلك عادت تركيا نحو الاعتراف بحقيقة وجود العقيدة الاسمية , و لكنها تمسكت بأن الإسلام عنصر واحد من تلك العناصر , و ليس العنصر "الوحيد" كما تدعو إيران مثلاً.

أما إيران , فهي تعتقد بأنها تقدم النموذج "الثوري" لكافة الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة العربية , و مع تصاعد وتيرة العمل التصادمي لهذه الحركات مع أنظمة الحكم العربية و مع الاستمرار الإيراني في طرح شعار الإسلام بديلاً عن القومية , استمر اتهام إيران من قبل أنظمة الحكم العربية , بالتدخل في شؤون الدول العربية و دعم إسلامييها. بل إن إيران في محاولتها الوصول إلى زعامة "العالم الإسلامي" , قد حولت التناقض "العراقي ـ الإيراني" حول الحدود , إلى صراع شامل يتضمن أبعاداً ثقافية و حضارية و اجتماعية , و ليس سياسية و جيوسياسية فقط. [532]

---

(529) المرجع السابق عينه , ص ٣٢٧ .

(530) لمزيد من الإطلاع , انظر: د. عثمان , السيد عوض, آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية ـ التركية ,www.ahram.org.eg .

(531) لمزيد من الإطلاع , انظر: د. عثمان , السيد عوض, آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية ـ التركية, مرجع سابق .

(532) معلوم , حسين , الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية , السياسة الدولية , العدد ١١٤ , أكتوبر ١٩٩٣ , ص ٢١٨

النقطة الثانية: التنافس التركي – الإيراني حول "الترتيبات الأمنية" في منطقة الخليج العربي , الذي يعود إلى أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى كل من إيران و تركيا. حيث يمثل الخليج العربي بالنسبة لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية و الاستراتيجية , ليس فقط بحكم الموقع الجيوسياسي للخليج[533], و إنما بالنظر إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي , و تمثل المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة و العالم.

و في نفس الوقت , يمثل الخليج العربي بالنسبة لتركيا أهمية جيواستراتيجية و أمنية للنظام التركي , حيث يمثل أي اختلال في التوازن الاستراتيجي في الخليج لصالح إيران مساساً بالأمن القومي في التصور التركي [534]و العكس صحيح بالنسبة لإيران , فقد ألقى التحالف التركي الإسرائيلي ظلاله على التوازن الاستراتيجي في الخليج عبر إسرائيل, بحيث أنه كل تنازل إسرائيلي بسيط للجانب العربي في محادثات السلام يكون ثمنه زيادة في التغلغل الإسرائيلي في منطقة الخليج التي تعتبر منطقة رخوة سياسياً , و هنا تكمن الخطورة. [535] بالإضافة إلى أن الدور الإقليمي الجديد لتركيا في غرب آسيا , و في الخليج , في ظل تحولات النظام الدولي الجديد الذي يتشكل بعد أحداث ١١ سبتمبر يعيد إلى موقعها أهميته لتحقيق مصالحها.

النقطة الثالثة: التنافس التركي – الإيراني حول "النفوذ" في شمال العراق , فيمكن الإشارة إلى أن مزاحمة إيران لتركيا في هذه المنطقة يأتي في إفشال المحاولات الكردية في "تقرير المصير" , خوفاً من تطلعات الأكراد في إيران (و كذلك الأذربيجانيين) المحرومين من حقوقهم السياسية , و كان تم الحديث عن ذلك بالتفصيل في المطلب الأول من هذا المبحث.

النقطة الرابعة: التنافس التركي – الإيراني حول "ملء الفراغ السياسي" الناشئ في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية , و تعود أهميتها لكونها تمثل عمقاً استراتيجياً بالنسبة لكل من إيران و تركيا , بل ومركز الثقل في التنافس الناشب بينهما حول المنطقة العربية. حيث تتبلور السياسة الإيرانية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى , في محاولة لمنع تأثير التعددية الاثنية (العرقية) و القومية و صراعاتها في هذه الجمهوريات , من أن تؤثر في داخل إيران ذاتها. بالإضافة إلى محاولة توسيع إمكانيات المناورة أمام السياسة الخارجية الإيرانية لحيازة أوراق قوة تمارسها في منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط.

و من جهةٍ أخرى تتبلور السياسة التركية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى , في محاولة وقف امتداد الأصولية الشيعية الراديكالية في هذه الجمهوريات , على أساس أن انتشار النفوذ الأيديولوجي و السياسي للمد الإسلامي الراديكالي , سوف يؤثر على تركيا ذاتها و نموذجها السياسي , لاسيما و أن هناك أسساً موضوعية سواء في الهوية أو القوى السياسية قد تجعل لهذا المد تأثيراته الداخلية . بالإضافة إلى محاولة تركيا الاستفادة من النفاذ إلى داخل هذه المنطقة , في تحقيق أدوار إقليمية و مكانة دولية إلى جانب النوايا الاقتصادية[536] في ظل سياسة التقارب التي تتبناها الحكومة الإيرانية على المستوى الإقليمي و الدولي كان من الطبيعي أن تحظى دول منطقة وسط آسيا و القوقاز المستقلة حديثاً باهتمام إيران أملاً في دعم دورها السياسي و الاقتصادي الإقليمي و إحداث انطلاقة كبرى في علاقاتها مع هذه الدول . و

---

(533) لمزيد من الإطلاع حول خصائص المحيط الأمني لمنطقة الخليج العربي وانظر: إبراهيمي , شهروز , نظام القوى في الخليج الفارسي , مختارات إيرانية , العدد ٣٣ أبريل ٢٠٠٣ , ص ٧٥.

(534) معلوم , حسين , الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية , السياسة الدولية , مرجع سابق, ص٢١٩ .

(535) شؤون الأوسط , العدد ٧٨-٧٩ , يناير ١٩٩٩ , ص ٤-١٦.

(536) معلوم , حسين , الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية, مرجع سابق , ص٢١٩ .

لكي تدرك إيران هذا الهدف يجب أن تضع في اعتبارها أنها ليست الدولة الوحيدة التي تسعى إلى اكتساب مزيد من النفوذ و السطوة الإقليمية في هذه المنطقة , فتركيا أيضاً أدركت أهمية تلك المنطقة بالنسبة لها فور انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢ و بذلك تجد إيران نفسها في منافسه مع تركيا التي تحظى بتأييد دولي كبير خاصة من الولايات المتحدة التي تسعى دائماً إلى تقليص و تحديد الأهمية الجيوبوليتيكية. (537)

المطلب الرابع: المشكلة السورية ــ اللبنانية:

يشكل اشتداد التناقضات بين القوى الإقليمية والدولية , وتصاعد الخلافات العربية العربية، و انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي والحاجة الإسرائيلية لفتح جبهة جديدة لتنفيس الاحتقانات والتفرغ لمهمة ترتيب الوضع الفلسطيني, عوامل أدت إلى وجود بيئة مناسبة تم تحضيرها على مهل وبعمل متواتر وأسهمت فيها جهات متنوعة الأطياف والمواقع , التي بدأت عملياً منذ انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، للشروع بالعمل الأمني في الساحة اللبنانية ، والسعي لإعادتها ساحة صراع إقليمي ودولي.

فقد دخل لبنان مرحلة جديدة تبرهن على أن الوضع الأمني اللبناني لم يعد مستقراً بدءاً من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية حتى الأزمة السياسية ، وتشارك فيها قوى مذهبية وأطراف في الطبقة السياسية و المناخات التي رافقت وأعقبت الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٠، و التكتلات التي شهدتها لبنان في ما يخص العلاقة مع سورية والمقاومة وسلاحها واستمرارها ومزارع شبعا، والمطالبة بإرسال الجيش إلى الجنوب، وإثارة الجدل حول السلطة وعدم استقلالها وتناول رئيس الجمهورية ومؤسسة الرئاسة والمجلس النيابي و مشروعياتها الوطنية والاجتماعية , والإعلان المتكرر للجنرال عون بعد زياراته إلى واشنطن عن ظروف جديدة و توازنات جديدة في المنطقة إلى تصعيد لغة المعارضة وانتقالها إلى مرحلة الهجوم السياسي ضد رئيس الجمهورية وحلفائه في المتن ونجاح المعارضة (المسيحية) في إعادة ترتيب بيتها الأمني في بناء ما يسمى بالمجتمع المضاد، في الجامعات والمدارس الخاصة والفروع الثانية للجامعة اللبنانية، وفي العديد من الأحياء والبلدات. كل هذه الأمور خلقت بيئة مناسبة لعمل قوى وأجهزة لبنانية أو غير لبنانية، وباتت تتوفر لها فرصة الانتقال من حالة العمل الإعلامي والسياسي الجماهيري إلى مرحلة من العمل الأمني، سيما أن الأجهزة الإسرائيلية لها علاقات قوية موروثة من حقبة شهدت تعاملاً لجهات حزبية وعسكرية وأمنية واجتماعية وسياسية ولها اختراقات واسعة في النسيج الاجتماعي والأمني والسياسي للبنان ، ولم تجرِ عملية تفكيك الشبكات وظلت أطراف تراهن على إسرائيل وإمكانية عودتها إلى اللعبة السياسية والاجتماعية في لبنان.

ومع تنشيط الإدارة الأميركية وأجهزتها لعلاقاتها و مرتكزاتها في لبنان بعد أن أعلن الرئيس بوش الابن الحرب على الدول والمنظمات المصنفة إرهابية والتلويح الدائم بمسؤولية لبنان وسورية عن أعمال المقاومة الإسلامية والقيام بأعمال الاغتيالات والتصفيات التي تجلت بحوادث اغتيال جهاد جبريل والمهندس رمزي عيراني، و إيلي حبيقة. وعجز السلطات عن كشف الملابسات والجهات المتورطة , أدى إلى بداية الانفلات الأمني في لبنان من خلال المؤشرات التالية:

- فهي المرة الأولى التي يجري فيها الاغتيال بسيارات مفخخة منذ سنوات عديدة.
- وهي المرة الأولى التي تجري فيها عملية خطف وتصفية منذ نهاية الحرب الأهلية.

---

(537) عطاي , فرهاد , إيران و تركيا و دول منطقة أسيا , مختارات إيرانية , العدد ٦ يناير ٢٠٠١ , ص ٣٦ .

• وهي المرة الأولى التي يتم فيها اغتيال قادة وكوادر عسكرية على علاقة بالصراع العربي الصهيوني منذ تحرير الجنوب. (538)

ويتبدى المشهد اللبناني الداخلي عن انقسام إزاء الملف السوري، وتجلى هذا الانقسام في تجمعين أساسيين:

الأول: قرنة شهوان (539)، وهي تطالب بخروج القوات السورية من لبنان وتضم نواباً وقوى مسيحية يوصف بعضها بالاعتدال أمثال النائب نسيب لحود، ويوصف البعض الأخر بالتطرف أمثال الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل. وشارك بعض أعضاء قرنة شهوان في المؤتمر الماروني العالمي الذي عقد في لوس أنجلوس والذي طرحت فيه آراء حادة مناهضة للوجود السوري بقوة، ولم يتوان بعض المشاركين فيه عن إعلان تأييدهم لقانون محاسبة سوريا. وأعقب ذلك مهرجان في إنطلياس اللبنانية ألقيت فيه بعض الكلمات المناهضة لسوريا ووجه النائب الأميركي إليوت إنغل كلمة للمؤتمرين قال فيها إنه سيتابع العمل على استعادة السيادة اللبنانية والاستقلال السياسي وتمرير قانون محاسبة سوريا، مع الإشارة إلى أن إنغل هو عراب قانون محاسبة سوريا ومقترحه في الكونغرس.

الثاني: اللقاء التشاوري الذي أنشئ بمبادرة ٤٢ نائباً مسيحياً وأيدّ الوجود السوري في لبنان وأنه وجود حتمته ظروف داخلية وإقليمية وأنه حاجة مؤقتة ونتيجة لاتفاق الطائف ويخضع لأحكام وثيقة الوفاق الوطني. وتلتف حول هذا اللقاء الكتل الكبرى في البرلمان اللبناني التابعة لرئيس الوزراء رفيق الحريري ورئيس المجلس النيابي نبيه بري والزعيم وليد جنبلاط ويحظى أيضاً بدعم رئيس الجمهورية إميل لحود(540)

ومع انقسام خريطة المجتمع اللبناني إزاء الوجود السوري في لبنان , فشلت دمشق في حشد صفوف المؤيدين لها, وبدأت الأصوات تعلو منذ عام ٢٠٠٠ بالمطالبة بتنفيذ معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق,وجسد هذا الموقف البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي طالب بخروج القوات السورية. فقد زادت حدة المعارضة للوجود السوري في لبنان بعد دعم سورية تعديل الدستور بما يسمح بالتمديد ثلاث سنوات لولاية الرئيس أميل لحود، وهو ما كان يلقى معارضة من قبل أطراف فاعلة داخلياً وخارجياً، مما تسبب بإثارة فرنسا الحليف الدائم للقضايا العربية كما توصف في المعادلات الدولية، و شق صف الموالين في لبنان لسوريا مما أسهم في إنعاش المعارضة المسيحية التي كان يعتقد على نطاق واسع أنها آيلة للزوال، وأسهم هذا الإجراء في صياغة معارضة لبنانية جديدة تتضمن زعامات تقليدية مسيحية وإسلامية إضافة إلى جزء لا بأس به من اليسار وعلى رأسها النائب وليد جنبلاط. (541)

وتزامناً مع كل ذلك , أصدرت الطوائف المسيحية بياناً أكدت فيه أن الوجود العسكري في لبنان لا يحمي أي مصلحة لبنانية ولا يمنع عن لبنان أي خطر. وفي محاولة للحد من حالة الاستقطاب بين اللبنانيين أصدر بعض المسؤولين العديد من التصريحات التي ترضي الطرفين من نوع أن الوجود السوري في لبنان ضروري وشرعي لكنه مؤقت وليس أبدياً.(542)

غير أن دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان واستخدام الأمم المتحدة وسيلة لذلك , وضع سوريا في مأزق صعب, فبعد أن صدر

---

(538) معوض , ميخائيل , الاغتيالات في لبنان مؤشرات لمرحلة جديدة , ٢٠٠٤/١٠/٣, www.algzire.com .

(539) تجمع سياسي سمي باسم المنطقة التي أعلن منها.

(540) شقير, شفيق , ١١ سبتمبر و انعكاساتها على سورية و لبنان , ٢٠٠٤/١٠/٣ , مرجع سابق www.algzire.com .

(541) شقير , شفيق , سورية صانعة الحدث أم هدفه, ٢٠٠٤/١٠/٢٦ www.algzire.com .

(542) عبد الحميد , حسام , الوجود السوري في لبنان شرعي أم احتلال , ٢٠٠٤/١٠/٢٤ www.algzire.com .

القانون الأمريكي المسمى (قانون محاسبة سورية) بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و الذي يطلق عليه عنوان (قانون محاسبة سورية و استعادة سيادة لبنان) و الذي وقعه الرئيس الأمريكي بعد احتلال العراق و تمكن الولايات المتحدة من فرض هيمنتها على مجلس الأمن[543]. أصدر الرئيس الأمريكي أمراً تنفيذياً بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤ بفرض عقوبات على سورية بمقتضى القانون المذكور [544]توجهت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن بالاتفاق مع فرنسا بعد انقضاء ثمانية أشهر على صدور القانون و ثلاثة أشهر على فرض العقوبات الاقتصادية الانفرادية على سورية , رغم الاختلاف بينهما على الحرب ضد العراق , للتقدم بمشروع قرار يستمد أساسه من القانون الأمريكي (قانون محاسبة سورية و استعادة سيادة لبنان) و يستهدف بصورة أساسية العلاقة المؤسسية بين سورية و لبنان , لإضعاف لبنان من جهة و تجريد سورية من عمق استراتيجي و أمني في لبنان. و تتداخل ضمن هذا الهدف مصالح سياسية لبعض الأطراف اللبنانية التي تتعاطف معها الولايات المتحدة و فرنسا عبر شبكة من العلاقات و المصالح السياسية و تصب جميعها في كطاحونة المنهج الأمريكي لحل القضية الفلسطينية و مسألة الشرق الأوسط وفقاً للإرادة الصهيونية. [545] و نص القرار على النقاط الرئيسية التالية:

١- يعيد تأكيد دعوته للاحترام الدقيق لسيادة لبنان و سلامة أراضيه و وحدته و استقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة و الحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان.

٢- يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان.

٣- يدعو إلى حل و نزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية و غير اللبنانية.

٤- يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني.

٥- يعلن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة و عادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي.

٦- يدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون بشكل كامل و عاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار و كافة القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان و سيادته الكاملة و استقلاله السياسي.

٧- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوماً حول تنفيذ الأطراف لهذا القرار , و يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

هذا و قد صدر القرار بأكثرية ٩ أصوات و هي: أنغولا , بينين , التشيلي , فرنسا , ألمانيا , رومانيا , أسبانيا , المملكة المتحدة , الولايات المتحدة[546].

و لابد من الإشارة إلى أن المواضيع التي عالجها قرار مجلس الأمن باستثناء مسألة الانتخابات الرئاسية اللبنانية ليست جديدة على الواقع السياسي اللبناني و الإقليمي في الشرق الأوسط. و إن الانتخابات الرئاسية ليست إلا فرصة مناسبة لطرح باقي المواضيع و أهمها العلاقة بين لبنان و سورية , و هو الهدف المركزي من القرار ١٥٥٩ . فإن وجود القوات السورية في لبنان (الفقرة الثانية من القرار) قد مضى عليه أكثر من ربع قرن بموافقة إقليمية عربية و عدم اعتراض , إن لم نقل رضاء كل من الولايات المتحدة و فرنسا , و هذا ينطبق على وجود التنظيمات اللبنانية و غير اللبنانية (الفقرة الثالثة من القرار). و كان موقف

---

(543) لمزيد من الإطلاع , انظر: د.الشعيبي , فوزي , قانون محاسبة سوريا المأزق و الآفاق، ٢٠٠٤/١٠/٣،www.algzire.com

(544) لمزيد من الإطلاع حول تطبيق القانون و آثاره الاقتصادية على سورية , انظر: الإدارة الأمريكية تنظر في تطبيق قانون محاسبة سورية , ٢٠٠٤/٣/٦ , www.CNN Arabic.com.

(545) د. الحمش , منير , أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢٠٠٤/٩/٢ , في دمشق ٢٠٠٤/٩/٢٧ , قضايا راهنة , العدد ١٨ , كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤,ص ٥٨-٥٩.

(546) وثيقة مجلس الأمن.

الولايات المتحدة هذا مع اختلاف جزئي عن الموقف الفرنسي حصيلة توازن في القوى الدولية المؤثرة في المنطقة (أثر الاتحاد السوفيتي السابق في الشرق الأوسط) من جهة , و الواقع الجيوسياسي لدول المشرق العربي و أثره على الوضع في الشرق الأوسط و حل القضية الفلسطينية من جهةٍ أخرى.[547] و قد أكد الأمين العام في تقريره حول مدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢٠٠٤/١٠/٣ أنه لم يطبق , و قال أن سورية لم تسحب جنودها من لبنان وفقاً للقرار , و أنها أبلغته عدم قدرتها على تقديم جدول زمني لسحبهم. كما أن الحكومة اللبنانية أبلغته عزمها على نزع أسلحة الجماعات المسلحة غير النظامية و تفكيكها في إشارة واضحة إلى حزب الله .

بالمقابل, أبدت وزارة الخارجية السورية ملاحظاتها على تقرير كوفي عنان , معتبرة" أن مناقشة العلاقات الثنائية السورية – اللبنانية في مجلس الأمن سابقة من شأنها أن تجعل من المجلس أداة للتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدول مستقلة أعضاء في الأمم المتحدة و هو يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت على تمسك سورية بوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (الطائف) لعام ١٩٨٩, و أن سورية تدعم استقلال لبنان و سيادته و حرمة أراضيه , ففي ضوء ذلك تم إبرام معاهدة الأخوة و التعاون و التنسيق لعام ١٩٩١ بين سورية و لبنان.

و نشرت الحكومة اللبنانية ملاحظاتها في ٢٠٠٤/١٠/٧ التي ركزت أولاً على "خلو تقرير الأمين العام من ذكر المسؤولية التاريخية التي تتحملها إسرائيل في مجزرة صبرا و شاتيلا" . و جدد لبنان التأكيد على "التزامه بالقانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة , و حقه السيادي في إقامة علاقات شاملة مع سورية كما مع سائر البلدان". و كرر أن "مسألة خروج الجيش السوري من لبنان هي مسألة ترعاها الاتفاقات و العلاقات الثنائية بين دولتي لبنا و سورية , و تخضع لمقتضيات السلامة و المناعة و المصالح الأمنية المشتركة بين لبنان و سورية في غياب السلام العادل و الشامل عن المنطقة , و انعكاسات الاستمرار الإسرائيلي في الاحتلال و تدمير فرص الحلول السلمية السياسية". مشيراً في الوقت نفسه إلى "أهمية هذا التحالف في مواجهة و معالجة التيارات المتطرفة التي يغذيها و يدفع بها سلوك إسرائيل باتجاه تفجير المنطقة. فضلاً عن مقتضيات الاستقرار و الأمن الداخلي و محاربة الإرهاب التي تقررها اعتبارات البلدين و ظروفهما". و أكد لبنان على أن خروج الجيش السوري من لبنان هو مسألة توقيت و أسلوب مناسبين . و "حق لبنان السيادي في ذلك و قبل كل ذلك" .

و عن (حزب الله) أوضحت الملاحظات اللبنانية "أن الدولة تبسط سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية باستثناء مزارع شبعا و نقاط ثلاث تحتلها إسرائيل" , و أكدت أن "حزب الله الذي يحصر نشاطه في المزارع هو حزب مقاوم للاحتلال أجمع اللبنانيون على توفير الحماية السياسية له. و يتميز بانضباطيته و تعاونه مع الدولة و نشاطاته الاجتماعية". أما عن التمديد للرئيس لحود , فإن هذا التمديد جرى وفق الأصول الدستورية[548]و بعد مشاورات عديدة بين أعضاء مجلس الأمن , أصدر المجلس البيان الرئاسي الذي ذكر أنه أخذ علماً برسالة المندوب الدائم للبنان بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و بالمذكرة الشفوية من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية بتاريخ ٦تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و جدد تأكيد دعمه القوي لوحدة أراضي لبنان و سيادته و استقلاله السياسي ضمن الحدود المعترف بها دولياً. و عبر المجلس عن قلقه بأن المتطلبات التي أوردها القرار ٢٠٠٤/١٥٥٩ , لم تلق الاستجابة كما ورد في تقرير الأمين العام , و يرحب باستعداد الأمين العام لمساعدة الأطراف في هذا

(547) د. الحمش , منير , أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ , مرجع سابق, ٥٧ .

(548) د. الحمش , منير , أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ , مرجع سابق, ١٧-٢١.

الإطار. هذا و ينتظر المجلس , كما تنتظر سورية و لبنان , تقرير الأمين العام بعد ستة أشهر من تاريخ البيان الرئاسي للمجلس.(549)

وقد رفضت دمشق وبيروت البيان واعتبرتاه تدخلاً غير شرعياً في شؤون البلدين، حتى إن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع وصفه بـ"التافه" وغير المهم (550)، كما استقال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري بعد صدور البيان الرئاسي الأممي، و أدركت سورية أن هناك فسحة خلال الأشهر الستة القادمة التي تفصل عن الموعد التالي لمتابعة القرار ١٥٥٩، لتعمل على إزالة الكثير من العقبات التي تعترض طريقها، أقلها الاستعاضة عن الوجود العسكري في لبنان بتعزيز نفوذها السياسي، وبتوسيع هامش مشاركة الموالين لها في الحياة السياسية اللبنانية في مقابل التضييق على المعارضين لها (551) لكن جاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري في حادث تفجير لا سابق له في ١٤شباط/فبراير٢٠٠٥ لينهي الاطمئنان السوري و يصعد من المشكلة السورية اللبنانية لاسيما بعد اتهام سورية بحادثة الاغتيال و اعتبارها المسؤولة عنه من قبل أطراف داخلية (المعارضة) و دولية.

فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها تدرس اتخاذ المزيد من الإجراءات العقابية ضد سوريا، وذلك عقب سحب السفيرة الأميركية بدمشق مارغريت سكوبي في أول رد فعل على اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري , وأعلن المتحدث باسم الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر إن سكوبي اجتمعت قبل استدعائها إلى واشنطن للتشاور مع مسؤولين سوريين للتعبير عن قلق واشنطن العميق وغضبها الشديد تجاه اغتيال الحريري الذي وصفه بالعمل الإرهابي البشع. كما طالب باوتشر دمشق مجدداً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ بسحب قواتها من لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية, و وقف دعمهم لحزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية المناهضة للسلام مع إسرائيل. (552) كما طالبت فرنسا بفتح تحقيق دولي , مما يعني عدم ثقتها بالأجهزة الأمنية و القضائية الدولية و أنها تعطي العملية بعداً دولياً بهدف المزيد من التصعيد و هو ما يفسر تحسن العلاقات الأميركية الفرنسية في الأونة الأخيرة واتفاقها على قضايا إستراتيجية لمصلحة البلدين ومن ضمنها سوريا ولبنان. (553) بينما اتهم نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام من جانبه إسرائيل بالوقوف وراء اغتيال الحريري أثناء تقديمه عزاء القيادة السورية لعائلة الحريري.

في هذه الأثناء أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً ندد فيه باغتيال الحريري ووصفه بالعمل الإرهابي وطالب الحكومة اللبنانية بمحاكمة مدبريه ومنفذيه. كما طالب المجلس الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإعداد تقرير عاجل حول ملابسات وتوابع عملية الاغتيال. وحث البيان الشعب اللبناني على استخدام السبل السلمية لتحقيق تطلعاته الوطنية بالحصول على السيادة الكاملة والاستقلال ووحدة أراضيه، وطالب بأن تجري الانتخابات النيابية في لبنان في موعدها المحدد وفي ظروف تتصف بالشفافية والديمقراطية(554) و قد أعلن لبنان

---

(549) المستقبل اللبنانية, نص البيان الرئاسي الصادر عن الأمم المتحدة, ٢٠٠٤/١٠/٢٣, www.algzire.com .

(550) لمزيد من الإطلاع حول ردود الفعل اللبنانية من قبل كافة الأطراف , انظر: بيتية , زكريا , البيان الرئاسي بين الرفض و التأييد , www.algzire.com, ٢٠٠٤/١٠/٢٦

(551) شقير , شفيق , سورية صانعة الحدث أم هدفه , ٢٢٠٠٤/١٠/٢٤ ,مرجع سابق.

(552) واشنطن تسحب سفيرتها و تلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق , الأخبار , ٢٠٠٥/٢/١٦, www.algzire.com

(553) باكير , علي حسين , المستفيد هو الذي قتل الحريري , ٢٠٠٥/٢/١٨, www.algzire.com

(554) واشنطن تسحب سفيرتها و تلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق , الأخبار , ٢٠٠٥/٢/١٦, www.algzire.com

رسمياً موافقته على إنشاء لجنة تحقيق دولية من أجل جلاء الحقيقة في عملية اغتيال الحريري. (555)

وضعت هذه التداعيات سورية في مأزق كان لابد معه من تنفيذ القرار ١٥٥٩ و الانسحاب من لبنان محاولةً الابتعاد عن المستنقع اللبناني , فقد أدركت القيادة السورية أن مدخل المخطط العدواني ضد سورية هو بوابة لبنان ، ومع اغتيال الحريري فُتحت هذا البوابة (556)، لما يحمله من ثقل داخلي و إقليمي و دولي كبير , فهو يلعب دور الموازن في الانقسامات السياسية لكونه دبلوماسياً ماهراً يجمع بين مختلف الأطراف. إلى جانب أنه كان حيادياً تجاه القرار ١٥٥٩ على عكس ما قامت به المعارضة المسيحية , مما يعني أن دوره انتهى إقليمياً ودولياً خاصة في ظل وجود أشخاص واضحي التوجه مثل جنبلاط وعون.

أعلنت القيادة السورية الانسحاب بشكل واضح أثناء الخطاب الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد أمام أعضاء مجلس الشعب في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٥ , عندما قال:" سنسحب قواتنا بالكامل إلى البقاع ثم إلى الحدود.."(557), و تم وضع مخطط و جدول زمني للانسحاب من خلال عدد من اللقاءات التشاورية مع القيادة العسكرية اللبنانية وكانت سوريا بعثت رسالة إلى الأمم المتحدة في ٢٤أيار/مايو ٢٠٠٥ تبلغ فيها المنظمة الدولية رسمياً بانسحاب كامل القوات السورية من لبنان.

وأشار تقرير الأمين العام إلى أن المسؤولين اللبنانيين طمأنوه بأن القوات السورية "انسحبت تدريجيا" وأن الجيش اللبناني "تولى مسؤولياته تدريجيا في المناطق التي أخلاها السوريون ويضيف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه "لم يتم تحقيق أي تقدم فيما تعلق بتنفيذ أحكام أخرى للقرار" منها ما يتعلق بنزع سلاح حزب الله اللبناني، والتحضير لانتخابات برلمانية لبنانية حرة ونزيهة، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. (558)

و من هذا يمكن الاستنتاج بأن القرار /١٥٥٩/ , ما هو إلا مقدمة لسياسة هيمنة أمريكية متجددة في المنطقة العربية تأتي بعد احتلال العراق. و تتمثل هذه المقدمة في (تدويل) العلاقات السورية ــ اللبنانية , و جعلها خاضعة لما تمليه الولايات المتحدة و فرنسا على مجلس الأمن من توجهات . مما يدلل على وجود صفقة سياسية بين الولايات المتحدة و فرنسا تُمنح بموجبها فرنسا بعض المصالح الاقتصادية في العراق المحتل لقاء الحصول على دعم فرنسا في مجلس الأمن. و هو يؤدي وظيفتين أساسيتين:

الأولى: أنه أداة ضغط لفك أي ارتباط للبلدين بالحربين الطاحنتين الجاريتين في المنطقة حرب إسرائيل لتبديد الفلسطينيين سياسياً , وحرب الولايات المتحدة للسيطرة على العراق. وينتج عن ذلك, تقليص الدور الإقليمي لسورية, واستكمال تطويق سورية من أجل أن ترضخ للحل الإسرائيلي بخصوص الجولان المحتل.

الثانية: إن ما تسعى إليه الدول الراعية للقرار ١٥٥٩ , هو الدفع نحو وضع سوري لبناني يعزز، وفي القريب العاجل، قدرة تصعيد الضغط على إيران كمدخل إلى حسم الموضوع الإيراني بالكامل , و إنهاء أي دور لإيران في الصراع العربي ــ الصهيوني فقد نفذت إيران كل سياستها في الشرق الأوسط عبر سورية , و من خلال علاقتها بسورية دعمت

---

(555) ثالث تفجير في لبنان والحكومة تقبل لجنة تحقيق دولية ,الأخبار, الشرق الأوسط , ٢٧ مارس ٢٠٠٥ العدد ٩٦١٦.

(556) لمزيد من الإطلاع , انظر: شبيب , نبيل , هل بدأ العد العكسي ضد سورية , ٢٠٠٥/٣/٧ ,www.algzire.com

(557) انظر , خطاب السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب , مؤسسة تشرين للصحافة و النشر, الانطلاقة الواثقة في عامها الخامس , دمشق ٢٠٠٥ , ٣٥-٤٦.

(558) انظر, الأمم المتحدة تواصل تحققها من الانسحاب السوري , ٢٠٠٥/٥/٢٦ , www.CNNarabic.com

حزب الله و تواصلت مع حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، مما يعني أن الجبهة الإيرانية- السورية المناوئة لإسرائيل , قد تعرّضت لانتكاسة جدّية بسبب التراجع الشامل لقدرة دمشق على التأثير خارج حدودها , و هذا ما جعل طهران تنظر باستياءٍ بالغ إلى الانسحاب السوري من لبنان.

المبحث الثاني
التفاعلات التعاونية ـ التكاملية

المطلب الأول: مدخل نظري لفهم طبيعة التعاون بين دول المحور:

يتوجب تحقيق التعاون بناء الثقة و التي لا يمكن أن توجد إلا من خلال الابتداء في أعمال مشتركة في أمور غير ذات أبعاد سياسية كبيرة. لذلك يمكن طرح نموذج تعاوني عن طريق الدمج بين مدخلين رئيسيين هما:

أولاً: المدخل الاقتصادي: يرتكز على جمع الأطراف في عمل اقتصادي محصلته النهائية مبنية على الربحية المشتركة , و التي تسمي بـ Win-Win came , حتى لو كانت هذه الربحية لا تحقق بنفس المقدار عند طرف أو آخر. كما إن المدخل الاقتصادي يرتكز على مفهوم العقلانية السياسية Rationality , و التي تقضي بأن الفواعل السياسية دائماً تلجأ إلى الخيار الذي يحقق أكبر قدر من المصلحة. فإذا استطاعت الدول المعنية جمعياً أن تتوصل إلى قناعة بأن الخيار الأفضل (الأكثر ربحية) هو عن طريق التعاون , فإنها طبيعياً سوف تلجأ إليه , و تبتعد عن الخيارات الأخرى. و هذا لايمكن أن يتم إلا عن طريق فرض المدخل الاقتصادي الذي يفترض وجود هذه المصلحة المشتركة. و من الخبرة التاريخية للدول الأوروبية التي خاضت ضد بعضها حروباً دامية و الأكثر عنفاً في التاريخ الإنساني المعاصر يتبين كيف لعب المدخل الاقتصادي هذا الدور البناء , الذي جمع أعداء الماضي , و جعلهم أصدقاء الحاضر و شركاء المستقبل.

و هنا يجب الالتفات إلى مفهوم الأمن الإقليمي الذي لابد أن ينفك عن المؤثرات الإيديولوجية , و نقصد بالإيديولوجية هنا تلك المتغيرات السلبية التي تتبطن في إثارة النزعات العرقية (فرس مقابل عرب) , و النزعات الطائفية (شيعة مقابل سنة) , و النزعات النظامية (ملكية ـ جمهورية) [559] و في حالة تصعيد هذه المتغيرات فإن انعكاساتها السلبية سوف تحبط كل عمل تعاوني مستقبلي في المنطقة , و بناءً عليه فإن الاقتراب من التعامل الاقتصادي العقلاني المشترك يجب أن تكون له الأولوية , مما يتيح الفرصة للتفاهم المشترك و تطوير مرتكزات حسن النية. و هذا ما يمكن أن نجده في معاهدة الأخوة و التعاون و التنسيق التي وقعت بين لبنان و سورية في ٢٢ أيار ١٩٩٩ , حيث عملت الدولتان على تحقيق أعلى درجات التعاون و التنسيق بينهما في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بما يحقق مصلحة البلدين [560] كما تمَّ توقيع اتفاقية طويلة الأجل بين سورية و إيران للتعاون الاقتصادي و التجاري [561] و تمَّ تسيير خط القطار دمشق ـ طهران مما يعزز التعاون بين البلدين و يسهم في زيادة الصلات التشاورية و التنسيق مع الدول المجاورة لاسيما (لبنان و تركيا) بالدرجة الأولى و(الأردن , العراق) بالدرجة الثانية [562] و يمكننا القول أخيراً , إن تبني

---

(559) محمد , عبد الله يوسف , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص ٢٩.

(560) انظر: جريدة تشرين , ٢٠٠٠/١١/٦ , عدد ٧٨٤٦ .

(561) انظر: جريدة السفير ,١٩٩٠/٩/٢٤.

(562) انظر: جريدة البعث, ٢٠٠١/٣/١١ , عدد ١١٤٤٣.

مدخل التطوير الاقتصادي المشترك و في نفس الوقت الابتعاد عن تصعيد المتغيرات الإيديولوجية السلبية , سوف يمهد الطريق لآفاق التعاون المشترك بين دول المحور المطروح للدراسة في هذا الفصل. و لكن هذا المدخل يعتبر ناقصاً بحد ذاته إذا ما جرد من إجراءات تعاونية أخرى تدعمه و تكون بمثابة الأساس البنيوي له , و هذا يمكن شرحه من خلال المدخل الوظيفي.

ثانياً: المدخل الوظيفي: يسمى المدخل الوظيفي بالمدخل النشوئي للتعاون بين الدول, حيث أن هذا التعاون لا يمكن إيجاده من خلال تركيبة جاهزة , بل إنه لابد أن يتم من خلال إجراءات و ترتيبات تراكمية تبدأ بالقضايا غير المسيَّسة أو القضايا الدنيا أو بالأمور التي لا تضفي عليها الصيغة السياسية بشكل كبير (Low-Polities) , و من ثم يمكن للدول و الشعوب معاً الدخول في قضايا أخرى حتى يمضي وقت كافٍ يثبت فيه للجميع أهمية التعاون و يصبح عرفاً بدلاً من أن يكون ترتيباً. و بعد انقضاء فترة على هذه الإجراءات , يمكن أن يكون التفاهم على القضايا السياسية العليا (High-Polities) أمراً واقعياً ذا مردود إيجابي.[563]

و في هذا الإطار , يمكن ترتيب و تكثيف العمل لمشاريع عديدة على الصعيدين الرسمي و الشعبي , و التي تبتعد عن القضايا السياسة و الإيديولوجية المشار إليها سابقاً, و ترشيح مفهوم التسامح السياسي (Political Tolerance) . و على سبيل المثال يمكن الانخراط في المشاريع الفنية و الرياضية و التراثية و العلمية و السياحية,و يجب أن يضطلع بهذه المشاريع المتخصصون الذين لا تدخل في مصطلحاتهم المفاهيم السياسية.

فقد تمَّ بين سورية و إيران التوقيع على الاتفاقيات التالية:

- اتفاق للتعاون العلمي و الفني.
- اتفاق للتعاون بين أجهزة التخطيط المركزية في البلدين.
- اتفاق بخصوص شركة مشتركة سورية ـــ إيرانية للمقاولات من أجل تنفيذ المشاريع في كلا البلدين و في دولة ثالثة.
- اتفاقية تعاون في مجالات مكافحة الجريمة و تبادل الخبرات المكتسبة في عمل الشرطة [564]و في معاهدة الأخوة و التعاون و التنسيق الموقعة بين سورية و لبنان التي أشرنا إليها سابقاً , تمَّ التأكيد على التعاون في المجالات الأمنية و الثقافية بين البلدين [565]هذه المشاريع تولد التقاءً مصلحياً مشتركاً , و تعمل على تكوين و تثبيت قواعد حسن النية , و في نفس الوقت تساهم على بناء علاقة الاعتماد المتبادل (Interdependence) , كما أنها تساعد على بناء إجراءات التلاحم الشعبي الرسمي (Integration).

غير أن هذه المحاولات تفتقد في كثير من الحيان إلى العلاقة الهندسية , التي لا تتوقف عند حدود هذه اللقاءات , بل تسعى إلى ما أطلق عليه بعملية "التوليد و إعادة التنشيط" , و يعني التوليد أن لا يقتصر العمل على ذاته بل يولد إلى جانبه عمل آخر. و يعني إعادة التنشيط ألا يتوقف العمل عند الانتهاء منه , بل يتم إعادة تقيمه و تنشيط الجوانب المتفق عليها و خاصة تلك التي أتت بثمار ملموسة. كما أن عملية "التوليد و إعادة التنشيط" في سياقها المطروح سوف تساعد على بناء عملية "الإعادة الإيجابية للمتناقضات" و التي تعني القدرة على تحويل المخرجات السلبية الآنية إلى إيجابيات في المستقبل. [566]

---

(563) محمد , عبد الله يوسف , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص٢٩.

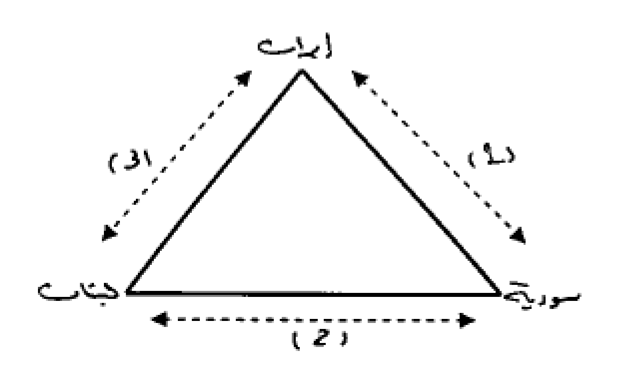
(564) انظر: جريدة تشرين , ١٩٩١/٢/٢٧.

(565) انظر: جريدة تشرين مرجع سابق , ٢٠٠٠/١١/٦.

(566) محمد , عبد الله يوسف , السياسة الدولية , مرجع سابق , ص٣٠.

إن هذه المداخل سوف تنعكس بصورة إيجابية على القرار و السياسة الخارجية للدول المعنية إذا ما تم الأخذ بها , كما أنها توجه السياسة الخارجية إلى الخيار العقلاني, وتحجم التوجهات و الآراء الراديكالية على المدى البعيد و ليس القريب, فالعمل وسط هذه المعادلات الكثيرة من صور التضارب و التضاد و التقارب و التجاذب لا يمكن أن يكون وفق وصفة جاهزة يمكن إعدادها بأي مختبر سياسي بين ليلةٍ و ضحاها بل يجب أن يأخذ هذا العمل , إن شاء القرناء, وقته حتى يمكن جني ثمار حقيقية و ليست فقط أوهاماً سياسية مبتدعة.

المطلب الثاني: المثلث التعاوني الأول (إيران ــ سورية ــ لبنان):



يبين **المسار رقم** (١) العلاقة الاقتصادية و التجارية بين سورية و إيران التي بدأت بتوقيع البلدين على برتوكول لتبادل البضائع خلال الأعوام ١٩٨٢-١٩٩١ , و نص على تبادل البضائع بين البلدين وفقاً لقوائم السلع المتفق عليها. ثم عُدِلَّ هذا البروتوكول عام ١٩٨٤ حيث سمح بإبرام العقود لأية سلعة سواء كانت مدرجة في الجداول المرفقة أو غير مدرجة فيها [567] و تنظم العلاقات التجارية بين سورية و إيران حالياً وفقاً لأحكام الاتفاق التجاري الموقع بين حكومة البلدين في ١٩٩٦/٣/١٦ والمصدق بالمرسوم التشريعي رقم ٢٤١ وتاريخ ١٩٩٧/١١/١٠ والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٤/٤/١٠ ، حيث يتم بموجبه تسديد قيم البضائع المتبادلة بين البلدين بالقطع الأجنبي القابل للتحويل بصورة حرة. و تصدر سورية إلى إيران البضائع التالية: (منتجات كيماوية , قطن خام بطاطا , حامض فورميك). أما أهم المستوردات السورية من إيران , فهي: (عربات نقل بالسكك فستق مقشر , إطارات شاحنات و باصات , تمر هندي , شعير , حنفيات) [568]و تسعى إيران لتنفيذ العديد من المشاريع في سورية , نذكر منها:

- مشروع لإنتاج الإسمنت في حماه بطاقة مليون طن سنوياً , تقدر كلفته بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وفق صيغة (**B.O.T**) لصالح شركة (أحداث صنعت) الإيرانية التي ستمول ٤٠ % و الباقي من قبل الجانب السوري.
- مشروع إنتاج سيارات سياحية من طراز (سمند) في سورية بمشاركة شركة (إيران خودرو) و المؤسسة العامة للصناعات الهندسية و شركة السلطان التجارية.

---

(567) د. الحوراني , أكرم محمود , تطور العلاقات الاقتصادية السورية ــ الإيرانية , ورقة عمل أعدت لندوة بعنوان "العلاقات السورية ــ الإيرانية" , المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية , سورية , دمشق , ٢٠٠٥ , ص٣.

(568) انظر: تقرير موجز عن العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية, مديرية العلاقات الدولية , وزارة الاقتصاد و التجارة , سورية , دمشق , ٢٠٠٥ .

▪ مشروع إنشاء ١٠ صوامع للحبوب بقيمة ١٨٠ مليون دولار تتسع لمليون طن, يمول كاملاً من الجانب السوري.

و تتم متابعة علاقات التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الجانبين السوري والإيراني من خلال اتفاق طويل الأجل حول التعاون الاقتصادي والتجاري الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٤ ، ويتم ذلك عن طريق الاتصالات الثنائية والزيارات بين الجهات المعنية في المجالات المختلفة بين البلدين وبعض اللجان الفرعية المشكلة في إطار بعض الاتفاقيات الموقعة بين البلدين. كما تتم متابعة هذه العلاقات عن طريق الاجتماعات الدورية للجنة العليا المشتركة السورية – الإيرانية واللجنة الوزارية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني والمشكلة في إطار الاتفاق المشار إليه أعلاه , وقد وقع الجانبان في ختام أعمال اللجنة العليا في شباط ٢٠٠٤ على الوثائق التالية:

▪ مذكرة تفاهم للاجتماع الثاني للجنة التنسيق المعنية بشؤون الصناعة.
▪ مذكرة تفاهم في مجال الأشغال العامة والتعمير.
▪ مذكرة تفاهم بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية ووزارة البترول الإيرانية.
▪ بروتوكول تعاون في مجالات البريد والاتصالات و تقانة المعلومات.
▪ مذكرة تفاهم في مجال التعاون السياحي والزيارة.

و تسعى سورية و إيران لإحداث منطقة التجارة الحرة , و شكلت لجنة مشتركة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٠٠٣/٥/١٤ لبحث موضوع التجارة التفضيلية بين البلدين وصولاً لمنطقة تجارة حرة بينهما ، في طهران خلال الفترة ١٣-٢٠٠٤/٩/١٦.

و قد وقعت إيران و سورية على عدد كبير من الاتفاقيات بينهما خلال علاقاتهما التاريخية الوطيدة , نذكر منها:

▪ الاتفاق الثقافي الموقع في طهران بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١ والذي تم توقيع عدة برامج تنفيذية في إطاره كان آخرها البرنامج التنفيذي للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي تم توقيعه في طهران بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٦ .

▪ اتفاق ثنائي لتبادل البريد العاجل موقع بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٥ بين إداراتي البريد في البلدين.

▪ الاتفاقية القضائية في المواد المدنية والتجارية والجزائية و الأحوال الشخصية الموقعة بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٥ وصدق عليها بموجب المرسوم الجمهوري رقم /٤٨/ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٥.

▪ اتفاق حول تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٠ وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/١/١.

▪ اتفاق نقل جوي موقع في ١٩٩٧/٧/٢٨ مصدق بموجب المرسوم التشريعي /٤٤/ لعام ٢٠٠١ ومذكرة تفاهم موقعة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٨.

▪ مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٥بين البلدين حول المساعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحري عن المخالفات ومنعها ومكافحتها.

▪ مذكرة تفاهم أكثر تفصيلاً بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١١ بين وزارة الإسكان والتعمير السورية ووزارة الإسكان وإنشاء المدن الإيرانية فيما يتعلق بالتعاون في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والتخطيط الإقليمي والعمراني والتأهيل والتدريب وتبادل الخبرات بين الجانبين.

▪ مذكرة التفاهم للتعاون الصحي بين وزارتي الصحة في البلدين للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥ الموقعة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٦.

▪ مذكرة التفاهم حول إنشاء لجنة سورية – إيرانية مشتركة تتولى تصور لدراسة سبل تحرير التبادل التجاري والتدريجي بين البلدين الموقع في دمشق بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٤.

▪ مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩ حول التعاون في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤[569].

و يبين **المسار رقم (٢)** العلاقة الاقتصادية و التجارية بين سورية و لبنان و هي ذات ثقل تاريخي بحكم العوامل الجيوسياسية التي تجمع بين البلدين , حيث أخذت إطارها القانوني من خلال الاتفاق الاقتصادي لعام ١٩٥٣. و ترسخت في معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين سورية ولبنان في عام ١٩٩١ , التي أتت استجابة لتوجيهات أعلى سلطة سياسية مشتركة بين البلدين المتمثلة بالمجلس الأعلى السوري – اللبناني,الذي يترأس الجانب السوري فيه السيد رئيس الجمهورية العربية السورية، ويترأس الجانب اللبناني فيه السيد رئيس الجمهورية اللبنانية. ويضع المجلس الأعلى السياسة العامة للتنسيق والتعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية وغيرها, ويشرف على تنفيذها، من خلال هيئة المتابعة والتنسيق واللجان المشكلة: (لجنة الشؤون الخارجية ــ لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ــ لجنة شؤون الدفاع والأمن) [570]

عقد الجانبان السوري و اللبناني اتفاقاً للتعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣، حيث نصت المادة الأولى منه على: "إقامة أعلى درجات التعاون والتنسيق بين البلدين بما يضمن مصالحهما الأساسية والعمل على تحقيق ذلك بصورة متدرجة وعلى أساس المعاملة بالمثل وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما" وذلك من خلال تبني المبادئ التالية:

١- حرية انتقال الأشخاص.
٢- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وفق القوانين المرعية في البلدين.
٣- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
٤- حرية انتقال الرساميل.
٥- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل.
٦- حرية الإيصاء والإرث وحرية التملك في إطار القوانين النافذة في البلدين.

كما تمَّ التوقيع على اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار بتاريخ ١٩٩٧/١/١٢ وجرى التصديق عليها وفق الأصول المرعية في البلدين ثم وضعها موضع التطبيق الفعلي بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٥. ويتضمن الاتفاق الأسس والقواعد والضوابط والأحكام التي تساعد على تشجيع الاستثمار بين البلدين ومنحها التسهيلات والحوافز بما فيها الإعفاءات من الضرائب والرسوم وبالتالي حمايتها وتوفير المناخ المناسب لممارسة نشاطها في البلدين.

تم الاتفاق بين سورية و لبنان على إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية في الاجتماع المنعقد برئاسة السيدين رئيسي مجلس الوزراء في كلا البلدين في دمشق بتاريخ ١٩٩٨/٢/٧ وفق مايلي:

---

(569) المرجع السابق عينه.

(570) انظر: مذكرة عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية و الجمهورية اللبنانية , مديرية العلاقات العربية , وزارة الاقتصاد و التجارة , سورية , دمشق , ٢٠٠٥.

١- تقوم الجهات السورية المختصة باتخاذ مايلزم لإلغاء الرسم القنصلي على شهادات المنشأ العائدة للبضائع اللبنانية المستوردة إلى سورية.
٢- إطلاق حرية تبادل جميع المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ بين سورية ولبنان ابتداءً من ١٩٩٩/١/١ واستصدار القرارات اللازمة بهذا الشأن.
٣- تخفيض الرسوم الجمركية السارية المفعول على المنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين البلدين بواقع ٢٥% سنوياً اعتباراً من ١٩٩٩/١/١.

كما تمّ الاتفاق أيضاً على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني بين البلدين , و بدأ تنفيذ اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٧ حيث حدد الاتفاق بعض السلع الزراعية التي تخضع للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ينتهي بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ , أما باقي المواد الزراعية غير المحددة في الاتفاق فتخضع للإعفاء الفوري من الرسوم الجمركية.

و قد وقعت سورية و لبنان على عدد كبير من الاتفاقيات بينهما خلال علاقاتهما التاريخية الوطيدة , نذكر منها:

- الاتفاقية القضائية وقعت بتاريخ ١٩٩١/٩/١٦.
- الاتفاق الصحي وقع بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٦.
- اتفاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لعام ١٩٩٤.
- اتفاقية في مجال الشباب والرياضة لعام ١٩٩٥.
- اتفاقية في مجال البيئة لعام ١٩٩٦.
- اتفاقية إنشاء مكاتب حدودية مشتركة وقعت في ١٩٩٧/١/١٢.
- اتفاقية في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل وقعت بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١١.
- اتفاقية تعاون في مجال المواصفات والمقاييس ٢٠٠١/٢/١٨.
- اتفاقية اقتسام مياه حوض نهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر مع ملحقيها ببروت تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٠.
- اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للغاز وتأسيس الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز الطبيعي وقعت بتاريخ ٢٠٠٣/١/٤.
- اتفاقية الإعفاء المتبادل من الرسوم في مجال النقل الجوي عام ٢٠٠٤[571].

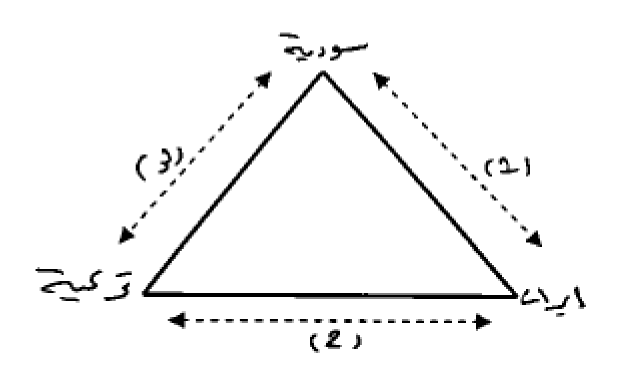
يبين **المسار رقم (٣)** ما تقدمه إيران للبنان من دعم مادي و معنوي , التي تجلت بما قدمته إيران لحزب الله من مبالغ تلقاها خلال الأعوام من ١٩٨٢ و لغاية ١٩٨٧, و التي تقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار, أنفقها الحزب في بناء بنية تحتية قوية , محكمة التنظيم و متنامية. و بدأ تدفق الأموال من طهران يضمحل تدريجياً بسبب المشاكل الاقتصادية في إيران , و لكن الميزانية جاءت من مصادر مستقلة عن الحكومة من رجال الدين الذين جمعوا تبرعات على أساس الزكاة . و كان حزب الله ذكياً في إنفاق الأموال الإيرانية التي استثمرت في نظام اقتصادي حر , فقد تحول الحزب إلى شركة اقتصادية عملاقة لها مكاتب رسمية للتصدير و الاستيراد , و متاجر كبرى , و محطات بنزين و مشاريع عقارية و شركات , و مكاتب صرافة , و أسهم مصرفية[572]. بذلك ابتعد حزب الله عن إيران مادياً من خلال الاستثمار في الصناعة و الشركات التقليدية , وبات يعتمد حالياً على استثماراته المحلية , ويستغل تمتع لبنان باقتصاد السوق الحر. و هذا لا يؤثر على متانة العلاقة الاستراتيجية الحيوية بين إيران و حزب الله أو ينفي احتمال تقديم إيران الدعم المادي لحزب الله في أوقات مختلفة و عند اللزوم.

---

(571) المرجع السابق عينه.
(572) المديني , توفيق , أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية , مرجع سابق , ص ١٨٥ .

نشأت العلاقات الاقتصادية في مثلث التعاون الأول (إيران ـ سورية ـ لبنان) كنتيجة حتمية لتحسن و ترسيخ العلاقات السياسية فيما بينها , حيث يشكل التحالف الاستراتيجي بين إيران و سورية الضلع الأقوى و الحامل الأساسي لأي تحالف جديد بين هذه الدول , بينما تشكل لبنان الزاوية الأضعف في علاقاتها الاقتصادية مع كل من إيران و سورية بسبب التجاذبات السياسية الداخلية و الخارجية التي حكمتها مؤخراً. لتشكل الإشكاليات السياسية دافعاً لتوتر العلاقات الاقتصادية معها , كما حدث أثناء إغلاق الحدود السورية أمام الشاحنات اللبنانية إزاء تصاعد المشكلة السورية ـ اللبنانية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ على الرغم من تشابك العلاقات بينهما على مختلف الصعد. لذلك يتوجب على سورية و إيران احتواء خط التصعيد اللبناني من خلال علاقات اقتصادية أكثر تنظيماً لاسيما فيما يخص العلاقات الإيرانية ـ اللبنانية , و توسيعها من قبل إيران من الدعم لحزب الله إلى الحكومة اللبنانية , فيما يخدم المصلحة الاستراتيجية لكل الأطراف الذي تعيه بدقة القيادة السياسية في كل من إيران و سورية.

المطلب الثالث: المثلث التعاوني الثاني (سورية ـ تركيا ـ إيران):



يرتكز مثلث التعاون الثاني على قاعدة أساسية هي التحالف الإيراني ـ السوري , الذي نعبر عنه **بالمسار رقم (١)** , حيث تحدثنا عنه في المطلب الثاني.

و يبين **المسار رقم (٢)** العلاقة الاقتصادية و التجارية بين سورية و تركيا , التي اتصفت سابقاً بعدم الاستقرار وتبعيتها للمناخ السياسي السائد بين البلدين. وتتم متابعة العلاقات عن طريق الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة السورية – التركية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني والمشكلة في إطار اتفاق التعاون الاقتصادي طويل الأجل بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والتي عقدت لغاية تاريخه ست دورات لها في الأعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ١٩٨٨ و ٢٠٠٠و ٢٠٠١ وكان آخرها الدورة السادسة التي عقدت في أنقرة في عام ٢٠٠٣. إلى جانب الاتصالات الثنائية و بعض اللجان المشكلة في إطار بعض الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

و يمثل النفط الخام أهم الصادرات السورية إلى تركيا حيث يشكل حوالي ٩٠% من مجمل الصادرات . ويليه القطن الخام بنسبة ٥% تقريباً من مجمل الصادرات, و تشكل باقي المواد كالجلود ،و بذر قطن ،و نفايات معدة للصناعة ،و الخضار و غيرها حوالي ٥% من مجمل الصادرات. أما أهم المستوردات السورية من تركيا , فهي:(الزيوت النباتية و المهدرجة ـ المنتجات الكيميائية و المعدنية ـ الأسمدة ـ الغزول الصوفية و الصناعية ـ المضخات وآلات الحفر ـ بولمانات وقطع تبديل) [573]

---

(573) انظر: تقرير موجز عن العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية و تركيا , مديرية العلاقات الدولية , وزارة الاقتصاد و التجارة , سورية , دمشق , ٢٠٠٥ .

و قد دخلت تركيا و سورية في عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة بينهما , نذكر منها:

- اتفاق التعاون الثقافي الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٨ ، وتم توقيع أول برنامج تنفيذي له عام ١٩٨٤ وآخر برنامج كان للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- اتفاق للتعاون السياحي الموقع بين البلدين في أنقرة بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٧ وتم توقيع خمسة برامج تنفيذية له في دمشق عام ١٩٨٣ وفي أنقرة عام ١٩٨٨ وفي دمشق عام ١٩٩٣ وفي أنقرة عام ١٩٩٩ وفي أنقرة عام ٢٠٠٤.
- اتفاقية بين هيئات الإذاعة و التلفزيون الموقعة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٥ .
- اتفاقية قرض مع اكسيم بنك التركي لتمويل شراء قساطل الإترنيت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣ ومواد أخرى من تركيا بمبلغ /١٥/ مليون دولار ، وتم توقيع عقود بقيمة /٩,٩٧٧,٤٧٨,٣٠/ دولار لاستيراد أنابيب الإترنيت لمشروع ري الخابور تم تنفيذ العقود وتوريد جميع القساطل ، كما تم تسديد القرض و فوائده بشكل كامل .
- اتفاقية إنشاء مجلس رجال أعمال سوري – تركي مشترك الموقع بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩.
- اتفاقية إنشاء مجلس رجال أعمال سوري – تركي مشترك الموقع بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩.
- اتفاقية توأمة بين مرفأ اللاذقية ومرفأ أزمير التركي الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٢.
- اتفاق تعاون في مجال النفط والغاز الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩.
- اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين بتاريخ ٦/١/ ٢٠٠٤ والمصدق من قبل الجانب السوري بالمرسوم التشريعي رقم (٤٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١.
- اتفاق تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦والمصدق من قبل الجانب السوري بالقانون رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١١ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/٢١.
- اتفاق شراكة مؤسس لمنطقة تجارة حرة بين البلدين الموقع بين البلدين بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ .[574]

و يبين **المسار رقم** (٣) العلاقة الاقتصادية بين تركيا و إيران , حيث يشكل هيكل التجارة الخارجية لكل من البلدين ، عاملاً مهماً في تحديد فرص توسع العلاقات الاقتصادية بين ، لأنه كلما كان هناك توافق بين صادرات وواردات إيران من جهة، وبين واردات وصادرات تركيا من جهةٍ أخرى ، فإن إمكانية زيادة الصادرات الإيرانية لتركيا، وزيادة الواردات الإيرانية منها تتزايد في نطاق حجم التوافق المتحقق في هيكل التجارة الخارجية بين الدولتين. كذلك فإن الجوار الجغرافي المباشر بين ايران وتركيا وما يترتب عليه من انخفاض نفقات النقل والتأمين على حركة السلع والأفراد بينهما، يؤثر بشكل إيجابي علي القدرة التنافسية لصادرات إيران إلى تركيا.

وتتمثل أهم الصادرات السلعية الإيرانية إلى تركيا بمواد الطاقة وبالتحديد النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي، فمن بين إجمالي ملياري دولار هو حجم التبادل التجاري تحتل منتجات النفط والغاز نحو ٢,٦ مليار دولار. وهي صادرات مرشحة للتزايد في السنوات القادمة، خاصة وأن إيران تعد من الدول القليلة التي سيستمر مخزونها النفطي صامداً لنحو سبعة عقود قادمة عند نفس مستوى الإنتاج[575] .

---

(574) المرجع السابق عينه.

(575) عز العرب ,محمد, العلاقات الإيرانية – التركية: الدوافع والمنافع, مرجع سابق ,www.ahram.org.eg.

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان، كان قد عقد اتفاقاً مع ايران في عام ١٩٩٦، يقضي بقيام إيران بتصدير أربعة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني إلي تركيا سنوياً ولمدة ٢٢ عاماً بقيمة تبلغ ٢٢ مليار دولار على الأقل، على أن ينقل هذا الغاز من إيران إلي تركيا، من خلال خط أنابيب يبلغ طوله ١٣٧٠ كيلو متراً منها ٢٧٠ كيلو متراً داخل تركيا تكلفتها المبدئية ١٢٠٠ مليون دولار، على أن تتحمل تركيا تكاليف الجزء التركي من خط الأنابيب، فضلاً عما أبدته من استعداد للمساهمة في تمويل بناء الجزء الإيراني من الخط. لكن قررت تركيا وقف استيراده عام ٢٠٠٢ بعد ستة أشهر من بدء تنفيذ الاتفاق بسبب نوعية الغاز التي قالت إنها سيئة وطلبت من إيران خفض سعره. و استمرت المباحثات بشأن هذا الموضوع بين الطرفين.

أما بالنسبة للواردات الإيرانية من تركيا، فإنها محدودة إلي حد كبير، ولا تعبر مطلقاً عن حجم المميزات النسبية للتعامل الاقتصادي بين الدولتين، بل إنَّ هناك إمكانات كبيرة لزيادة الواردات الإيرانية من تركيا، حيث تعتبر إيران مستورداً كبيراً لكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية والمعمرة والغذائية التي تصدر تركيا سلعاً مناظرة لها. كما أن إيران مستورد كبير للقمح والشعير، في حين تعتبر تركيا مصدراً لهما.

وبالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال بين إيران وتركيا فهي لا تذكر، نظراً لأن كلتيهما تعد مستوردة لخدمات رؤوس الأموال. أما حركة السياحة بين إيران وتركيا، فإنها منتعشة، ولكن الغالبية الساحقة منها هي عبارة عن سياحة إيرانية إلي تركيا، حيث تعد إيران خامس أهم مورد للسياح لتركيا بعد ألمانيا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحيةٍ أخرى، خيمَّ التوتر على العلاقات التركية – الإيرانية على خلفية قيام طهران بإلغاء عقد الشركة التركية , وحذرت أنقرة رسمياً للمرة الأولى في مايو الماضي من تضرر العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بالتزامن مع إلغاء مسؤول إيراني رفيع المستوى زيارة كانت مقررة إلي أنقرة. وصرح المتحدث باسم الخارجية التركية بأن العلاقات الاقتصادية مع إيران يمكن أن تتضرر بإلغاء عقد إدارة مطار الإمام الخميني من قبل الشركة التركية، لأن هذه المعاملة الجائرة تجاه الشركة التركية ربما تمنع الشركات التركية الأخرى من القيام بتنفيذ مشروعات في إيران. ورغم أن هذا الموضوع قد تم تجاوزه ووضح حرص الرئيس الإيراني على تسويته قبل زيارة أردوغان حيث سمح بالفعل للشركة الإيرانية باستئناف العمل [576]، فإن السلوك الإيراني والتباين الحاصل بين المؤسسات الإيرانية أثار هواجس تركية في شأن التعاون الاقتصادي، وهو ما يتضح جلياً في عدم بلورة خطوات ملموسة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين. [577] وقد جاءت نتائج زيارة أردوغان لطهران في الثامن والعشرين من شهر يوليو الماضي، لمدة يومين، متواضعة أو محدودة. فقد انعقدت الدورة الـ ١٨ للجنة الإيرانية – التركية المشتركة للشئون الاقتصادية والتجارية، وتم في ختامها توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون الاقتصادي.

إن العلاقات الاقتصادية في مثلث التعاون الثاني (إيران ـ تركيا ـ سورية) ، ليست قائمة على السعي الخلاق من أطرافها لتطويرها وتوسيع نطاقها بقدر ما هي قائمة على ما تفرضه الضرورة الاقتصادية من حدود دنيا لهذه العلاقات، والتي يمكن أن تتوسع بشكل كبير لو توافرت إرادة سياسية لاستغلال الفرص القائمة لتوسيعها. حيث يشكل التحالف الاستراتيجي

---

(576) كانت حكومة الرئيس الإيراني محمد خاتمي تأمل أن يتم توقيع الاتفاقيتين مع شركة (تركسيل وشركة (تي. إيه. في) الهندسية لتشغيل أول شركة خاصة للهاتف المحمول وتشغيل المطار الجديد بالعاصمة خلال زيارة أردوغان لطهران، لكن النواب المحافظين الذين يتمتعون بالأغلبية في البرلمان طالبوا بإلغاء المشروعين واتهموا الشركتين التركيتين بإقامة علاقات تجارية مع إسرائيل.

(577) عز العرب ,محمد, العلاقات الإيرانية – التركية: الدوافع والمنافع, مرجع سابق .

بين ايران و سورية أيضا الضلع القوى في هذا المثلث , بينما تشكل تركيا الزاوية الأضعف في علاقاتها بكل من سورية و ايران , فهي اندفعت باتجاه تحسين العلاقات معهما , انطلاقا من البيئة السياسية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط و ما تحمله من ضغوط سياسية و اقتصادية أولاً و لأسباب خاصة بالاقتصاد التركي لاسيما بعد تأخر انضمامها للاتحاد الأوروبي ثانيا , الأمر الذي يضع إيران و سورية أمام مسؤولية تنحية الإشكاليات السياسية جانبا لصالح تقوية العلاقات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي بالضرورة لتسوية الأوضاع السياسية لاحقاً. و إعطاء العلاقات الاقتصادية الأهمية الكافية على الصعيد العملي , فمثلا العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا، هي علاقات ضرورية , و لكن يتطلب وضعها في إطار تفضيلي للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين مثل إقامة منطقة تجارة حرة. وفي هذا الإطار، أكد النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف أن إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من تركيا وإيران وباكستان من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث، ويمكن أن تنضم كل من سوريا ولبنان لاحقاً إلى المنطقة.

المبحث الثالث
مشاهد مستقبلية في نشوء المحور الإقليمي

المطلب الأول: مشهد التقارب ــ التكوين:

تسعى كل من إيران و سورية و تركيا للقيام بدور في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر و ما تلاه من تداعيات , كما تشكل حجم ونوعية التهديدات المحيطة حافزاً قوياً لتقارب العواصم الأربع (طهران ــ أنقرة ــ دمشق ــ بيروت) , بالتالي يقوم مشهد التقارب ــ التكوين على أساس افتراض نشؤ المحور الإقليمي (إيران ــ تركيا ــ سورية ــ لبنان) بناءً على ثلاثة عوامل أساسية ,هي:

العامل الأول: العلاقات القوية التي وصلت حد التحالف بين بعض دول المحور المفترض لاسيما التحالف الإيراني ــ السوري , و الدعم الإيراني للمقاومة اللبنانية , و العلاقات السورية اللبنانية التي وصلت حد تلازم المسارات في وقت من الأوقات.

العامل الثاني: ما شهدته العلاقات البينية في اتجاهين متكاملين (سورية و تركيا) , و (إيران و تركيا) من تحسن ملحوظ.

العامل الثالث: التهديدات التي تواجه الدول الأربعة , و التي تشكل في نفس الوقت دوافع لهذا التحالف من جهةٍ أخرى.

أخذت العلاقة بين تركيا وجارتيها إيران وسوريا في التطور في الأونة الأخيرة واكتسبت تلك العلاقة أهميتها من البعد الأمني الذي يمثله العراق إلى جانب التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري الذي يشهد مرحلة جديدة بين تلك البلدان. فبعد زيارة خاتمي لسوريا ولبنان جاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في الرابع من يوليو الماضي أعقبها زيارة رئيس الوزراء السوري إلى أنقرة ، و في الثامن والعشرين من يوليو الماضي جاءت زيارة اوردغان رئيس الوزراء التركي إلى طهران وتأتي تلك المشاورات المستمرة على المستويين الرسمي وغير الرسمي بين طهران وأنقرة و دمشق في إطار نشاط دبلوماسي مكثف ضمن جهود إقليمية أخرى في محاولة لإيجاد صيغة لمواجهة الثنائي الأمريكي – الإسرائيلي في العراق.

وجاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في ٨ أب ٢٠٠٥ لتأكد أهمية ما يجري داخل العراق و تأثيره على المنطقة والعالم الإسلامي وضرورة تكثيف التعاون مع دول الجوار وخاصة سوريا وإيران لاتخاذ مواقف مشتركة من أجل المحافظة على وحدة العراق[578]، والتعبير عن القلق من النوايا التي تضمرها الولايات المتحدة وإسرائيل للعراق والمنطقة مع الاتهام بالتورط المباشر في دعم عمليات إرهابية في العراق وضرورة التنسيق فيما يخص المسألة الكردية و التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق ، والحيلولة دون تقسيم العراق و خروج القوات الأجنبية وإجراء انتخابات حرة. كما سعت كل من إيران و سورية إلى تعزيز علاقات الدولة المتبادلة مع لبنان من خلال الزيارات الرسمية التي قام بها كل من الرئيس السوري بشار الأسد و الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إلى لبنان محاولين نقل العلاقات معها من المستوى الحزبي ــ أي الدعم اللوجستي المقدم من إيران و سورية لحزب الله ــ إلى مستوى الدولة و هرمها المؤسسي.

وتشهد العلاقات التركية الإيرانية تحسناً ملحوظاً في الأونة الأخيرة توجت بالزيارات المتبادلة للمسئولين بين كلا البلدين , حيث غلب الملف الأمني على أولوياتها إلى جانب البعد الاقتصادي وإجراء الوفد الأمني الإيراني برئاسة علي أحمدي نائب وزير الداخلية مباحثات

---

(578) انظر، تشرين ٢٠٠٥/٨/٨ , عدد ٩٣٢٣ .

في أنقرة في السابع والعشرين من يوليو الماضي التي سبقت زيارة اوردغان لطهران التي ركزت على الأوضاع الإقليمية والعراق والتعاون الأمني بين تركيا وإيران والتنسيق المشترك لمكافحة أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني ومنظمة مجاهدي خلق المحظورتين والتدخل الإسرائيلي في شمال العراق كما ذكرنا سابقاً.

أما عن العلاقات التركية السورية فشهدت تطوراً هاماً بعد الزيارة التاريخية للرئيس بشار الأسد إلى أنقرة ، والزيارات المتبادلة للمسؤولين بين كلا البلدين ،وكان أهمها زيارة رئيس الوزراء السوري ناجي العطري لأنقرة في ١٤ يوليو الماضي و لقائه مع المسئولين الأتراك والتي حظيت باهتمام مؤسسات الدولة التركية ،و تركزت المباحثات على الوضع العراقي والتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، وأخذت سورية مبادرات لدفع تلك العلاقة نحو تعاون أوثق كتقليل سورية من مساحة مياهها الإقليمية وفي حركة مارتونية مضادة , قام نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت بزيارة خاطفة لأنقرة في نفس توقيت زيارة الضيف السوري في محاولة لتهدئة أي توتر في العلاقات مع أنقرة , والذي ظهر في رفض اوردغان مقابلة اولمرت متعللاً بإجازته و تأجيل اجتماع اللجنة التركية الإسرائيلية المشتركة عدة مرات منذ ٦ اشهر[579]وجاء التقارب التركي مع إغلاق سورية ملف مساندة أكراد تركيا، وانهيار نظام صدام حسين وتحدي عدم الاستقرار في العراق وانعكاسه على تركيا ، ويحظى الدور السوري بأهميته من علاقاته المتشعبة الجيدة مع كل الطوائف العراقية خاصة قادة السنة و الاتفاق على استئناف محادثاتهما حول تقاسم مياه نهر الفرات و الموقف السوري المعارض للسيادة التركية على إقليم لواء اسكندرون/هاتاي.

ويعتبر نجاح كل من أنقرة ودمشق في إدارة علاقاتهما, رغم مشكلات خلافية يتصل بعضها بأزمة حدودية(لواء الإسكندرون) أو بتوجهات سياسية متباينة, مثالاً للانتقال بالعلاقات من مستوى الصراع إلي مستوى التنسيق والتعاون , حيث نجحت الدولتان بإرادة وطنية مستقلة مشتركة, في تجاوز فجوة المعوقات من خلال مشوار طويل من جهود بناء الثقة بينهما. ووضع أسس حقيقية ومتينة للتعاون والاعتماد المتبادل, التي يمكن أن تجعل من أي محاولة للعودة إلى أجواء التوتر والصراع, خطوة محفوفة بالمخاطر علي المصالح الوطنية لكلٍّ منهما. وهو ما دفع الجانب التركي إلى إغلاق الملف الأمني الذي كان يشكل معوقاً كبيراً مثلما دفعه إلى تجنب حديثه المتكرر عن مسألة لواء الإسكندرون. والملاحظ أن الرئيس بشار الأسد, خلال زيارته لأنقرة حرص على شرح الفرق بين موقفي بلاده من قضيتي مرتفعات الجولان و الإسكندرون, لكيلا يفهم أحد أن سوريا بدأت مزاد التنازلات عن أراضيها. حيث أوضح أن سكان الإسكندرون لم يتغيروا منذ آلاف السنين , أما الجولان فواقعة تحت احتلال استيطاني قام بتغيير التركيبة الديموجرافية لها. ولهذا فإن قضية الإسكندرون خلاف حدودي قابل للحل مستقبلاً ببساطة , بينما احتلال الجولان مرتبط بصراع مركب بين العرب وإسرائيل. [580]

وشكل التقارب التركي من إيران وسورية سجالاً داخل تركيا بين تيارين: أحدهما معارض لهذا التوجه من منطلق أن تركيا يجب أن تكون هي آخر حدود أوروبا مع الشرق وأن البلدين إيران وتركيا بالرغم من تشابههما في عناصر القوة إلا أنهما كانتا تاريخياً في تنافس دائم ، وأن تركيا تنتمي إلى جبهة الدول الديموقراطية ولا يمكن أن تكون محوراً مع الأنظمة غير الديموقراطية ، وأن إقامة محور تركي سوري إيراني لعرقلة قيام دولة كردية ليس خياراً سليماً في السياسة الخارجية لأنها تؤسس لخلاف وتوتر دائم بين الأكراد وتركيا

---

(579) عبد الصادق , عادل , في ظل المشهد العراقي هل سيتكون المحور الإيراني – التركي – السوري؟ www.ahram.org.eg .

(580) د.إدريس , محمد سعيد , من دمشق و أنقرة إلى القاهرة و طهران شبكة تفاعلات إقليمية جديدة , www.ahram.org.eg .

ويرى الموقف المعارض أن إيران وسورية ربما تلتقي نسبياً في الموضوع العراقي لكن تركيا لا تلتقي معهما على أساس أن مسالة عدم الاستقرار في العراق تمثل مصلحة أولية لكليهما في ظل الخلاف مع الولايات المتحدة وتأثير ذلك على العلاقة بين ضفتي الأطلسي أما تركيا فإن من مصلحتها وهي السائرة في طريق الديموقراطية الأوروبية نجاح محاولة إقامة ديموقراطية وإرساء واستقرار وأمن العراق وأن تركيا يجب أن تركز على علاقاتها مع الحكومة العراقية الجديدة التي ستشكل الدرع الأساسية لتبديد هواجس تركيا الأمنية.

أما الاتجاه المؤيد للتقارب ، فيركز على أن تركيا تجاوزت مسألة تصدير الثورة الإيرانية وأن تركيا يجب أن تطور مناخاً سليماً للتواصل مع الإسلام بحيث لم يعد هناك أي مراكز جذب للإسلاميين الأتراك خارج تركيا ، كما أن الحساسية التي تظهرها تركيا في علاقاتها الدولية تجاه الجغرافية الإسلامية ضاعفت من اهتمام الدول والمجتمعات الإسلامية بتركيا ، وليس العكس. وأن معارضي سياسة حكومة اوردغان يهدفون إلى إعاقة الانفتاح التركي على العالم الإسلامي الذي أضاف لتركيا مزيداً من القوة على الساحة الدولية وأن الدافع وراء ذلك التقارب تكمن في القلق من تدهور العلاقات التركية مع إسرائيل وعرقلة إقامة محور تركي إسرائيلي عراقي أمريكي وإبعاد تركيا عن العرب وإيران ، وهذا في الواقع يتجاهل أن ٨٢% من الأتراك ينظرون إلى إسرائيل على أنها دولة إرهابية و٧٥%يريدون قطع العلاقات الدبلوماسية معها ، وان الدافع للقلق لدى سوريا وتركيا وإيران ليس فقط الدولة الكردية بل مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ويوحد تركيا وإيران وسوريا الموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق ووحدة أراضيه من منطق أن أي تجزيء يضر ليس فقط بالأمن والاستقرار داخل العراق بل بالقوى الإقليمية المجاورة ومنطقة الخليج بأطرافها الشيعية ، وتسعى تلك الدول لتلافي أي ترتيبات يمكن أن تضر بهم ، أو تشكل تهديد لهم في المستقبل ، وتتركز مطالب تلك القوى بضرورة إخلاء العراق من الوجود الأمريكي وحرية التجارة مع العراق بما في ذلك تجارة النفط وفتح الأسواق فضلاً عن المطالب الإيرانية بمنح الشيعة دوراً أكبر في إدارة العراق وحرية زيارة العتبات المقدسة.

يخضع الموقف العراقي ـ إجمالاً ـ لظروف الضغط و التأثير الأمريكيين في أي حكومة عراقية , و إن كانت مستقلة اسمياً , كي تساير المفهوم الأمريكي للأمن الإقليمي و تتطابق معه. فقد شكلت الحكومة العراقية الجديدة تحدياً لدول الجوار سواء ما يتعلق بتوجهاتها المحتملة لسياستها الخارجية تجاه دول الجوار وانعكاس ذلك على دول تعاديها الولايات المتحدة وتهددها إسرائيل أو ما يتعلق بمستقبل علاقاتها مع تلك الدول ومصالحها الاقتصادية والسياسية في العراق في ظل احتمال إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل ووجود قوات أمريكية في شكل قواعد عسكرية على أراضيها وعلى مقربة من أهداف حيوية لإيران و سورية. فمن الصعب تصور حكومة عراقية مستقلة تملك فعلياً سياسة خارجية واضحة و مؤثرة و مستقلة في ظل وجود قوات الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق , و إن أمسى وجودها تحت مسمى القوات المتعددة الجنسيات. فعلاقات العراق الخارجية , رغم وجود وزارة للخارجية مستقلة نسبياً , لن تغير كثيراً من طبيعة الأمور , حيث سيلعب الدور الجديد ـ بدلاً من بول بريمر الذي انتهت مدته في نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ـ سفير الولايات المتحدة الأمريكية الجديد جون نجروبونتي , من موقع التأثير الجديد لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد التي يراد لها أن تكون الكبرى في العالم , حيث وصل حجم هيئة موظفيها إلى ٢٠٠٠ شخص

أو أكثر.[581] بذلك فرضت الورقة العراقية بتفاعلاتها الداخلية وتحدياتها الخارجية على إيران و سورية و تركيا التنسيق فيما بينها.

و يشكل الوضع العراقي دافعاً إلى جانب العديد من الدوافع الأخرى لكل دولة من الدول الأربعة نحو التقارب لإقامة المحور الإقليمي , نستعرضها على الشكل التالي:

أولاً: إيران:

تواجه إيران أزمة شديدة على الصعيد الخارجي بفعل تصاعد التهديد الأمريكي لها والذي يستهدف زعزعة النظام الحاكم فيها كمقدمة لتغييره كما حدث في العراق. وعلى الصعيد الداخلي تواجه إيران أزمة أخرى ناجمة عن تصاعد الضغوط المطالبة بتكريس عملية الانفتاح السياسي[582] , و يرتكز التشدد الأمريكي على إيقاف إيران لبرامجها النووية وبرامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية ودعمها العسكري والمالي لحركات المقاومة الفلسطينية ولحزب الله اللبناني مما يعني إخراج إيران من ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي [583] إلى جانب الحصار الأمريكي لدور إيران الإقليمي في آسيا الوسطى حيث تنشر قواتها العسكرية في أوزبكستان, طاجكستان, قرغيزستان [584] فقد دخلت إيران في دائرة الاستهداف الأمريكي وأدواته السياسية بعد العراق , لذلك عملت طهران على الاحتماء بشبكة جيدة من العلاقات الإقليمية , وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفاً عسكرياً في مواجهة التحالف الأمريكي الدولي تحسباً لتطور العمل العسكري، لكن تعتمد على الجوانب السياسية والثقافية والأمنية ، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكري جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التي تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل خاصة" تركيا ، لذلك تعول إيران على الاتفاقات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة في مبادرة جديدة من نوعها، في إطار سياسة رسم خريطة للمنطقة، بهدف إقامة حزام أمني جديد لها، حيث تبينت أن موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم الأزمة العراقية قد استنفذ أغراضه، وأصبحت بحاجة إلى موقف جديد أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول. [585]

ثانياً: تركيا: منذ أن جاء حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في أعقاب فوزهم في انتخابات ١١ نوفمبر ٢٠٠٢ تعيش تركيا في خضم إعادة صياغة لأولياتها الجيوسياسية وفق مصالحها, الذي يحاول بناء جسور مع العالم العربي الإسلامي مع الحرص في الوقت نفسه على عدم القيام بقطع روابط تركيا العسكرية و الصناعية مع إسرائيل. و من ثمار تلك السياسة التحسن الملفت في علاقات تركيا مع سورية و إيران .

و وفق الرؤية التركية , فإن ما يجري في العراق حالياً يقرب ما بين تركيا و سورية و إيران حيث أن هناك أهدافاً مشتركة للطرفين تتمثل بالتالي:

١- الحفاظ على وحدة و سيادة أراضي العراق و منع تجزئته.
٢- تجنب قيام حرب أهلية هناك , بسبب اختلاف موازين القوى بين أعراقه و طوائفه.
٣- ضمان التوزيع العادل للثروة النفطية على جميع العراقيين.

و من هنا فإن إقامة فيدرالية في العراق على أساس عرقي هو الباب الذي يؤدي إلى عدم تحقيق هذه الأهداف الثلاثة , خاصة مع إعلان الفصيليين الكرديين الرئيسيين في العراق

---

(581) د. شكارة , احمد , تداعيات حربي أفغانستان و العراق على منطقة الخليج العربي , سلسلة محاضرات الإمارات , عدد ٨٩ , أبو ظبي , دولة الإمارات العربية المتحدة , ٢٠٠٥ , ص ٣٠.

(582) منيسي , احمد , إيران بين مأزقين www.ahram.org.eg.

(583) لمزيد من الإطلاع , انظر: عكاشة , سعيد , الصحافة الإسرائيلية والحملة على إيران وحزب الله www.ahram.org.eg.

(584) مخيمر , أسامة , التطورات في السياسة الإيرانية إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب الواحد ,www.ahram.org.eg .

(585) د.عبد المؤمن , محمد السعيد , إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة www.ahram.org.eg.

الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني , و الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني , توحيد سلطتهما . و ترافق ذلك مع الخطوة الأهم و هي اتفاق الأكراد على مشروع دستور عراقي يلحظ إقامة فيدرالية كردية يضم إليها منطقة كركوك التي تعتبر المعقل الرئيسي للتركمان حلفاء أنقرة , فيما هو عملية استكمال قانونية للسيطرة على كركوك. و زاد من الشك حول النوايا الكردية مظاهرات السليمانية التي قام بها الأكراد في ١٤ فبراير ٢٠٠٤ و التي لم تطالب بدولة كردية عراقية فحسب بل بإقامة دولة كردية كبرى تضم إلى جانب أكراد العراق , أكراد تركيا و أكراد إيران [586]مما يؤدي إلى خطر فعلي على الوحدات الكيانية و الاجتماعية لدول الجوار العراقي , مفصلاً في إحداث تحول في طريقة تعاطي السلطة التركية مع عدد كبير من القوى الإقليمية و الدولية. و للمرة الأولى يحدث تقارب حقيقي بين تركيا و كل من سورية و إيران , و تتصدع الشراكة بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل. خاصة في الأونة الأخيرة حين وصف رئيس الوزراء التركي إن ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين يماثل معاناة اليهود في أسبانيا ، ووصف عملياتها في الأراضي المحتلة بأنها إرهاب دولة، وقامت تركيا بسحب سفيرها احتجاجاً على سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ، وجاء القلق التركي من النشاط الإسرائيلي لدى أكراد العراق ليضفي امتعاضاً تركياً آخر من السياسية الإسرائيلية ولتثير شكوكاً تركية حول مقاصدها ، وأعلنت تركيا على لسان وزير خارجيتها عبد الله جول عن قلقها وكل المنطقة من النشاط الإسرائيلي ،ولعل ما وصلت إليه آلية العلاقات التركية – الإسرائيلية من تراجع دفع الرئيس بوش شخصياً لمناقشته مع رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال قمة الأطلسي الأخيرة في استنبول.

و فقدت تركيا دور الوكيل للقوة العظمى بعد أحداث ١١ سبتمبر و بدء ما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب و احتلال أفغانستان و العراق , فلم يبقى لها سوى الدور الأمني , و حتى توكيل هذا الدور لتركيا لا يتطلب مقابلاً من وجهة النظر الأمريكية. فعلى تركيا أن تساعد في المجال الأمني دون أن تكون شريكة في المكاسب الاقتصادية. حتى أهمية الموقع التركي بالنسبة إلى إسرائيل تقلصت بفعل التغلغل الإسرائيلي المباشر في العراق ليس في المناطق الكردية فحسب , بل في بغداد و المدن الجنوبية و الشرقية. ثم إن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل من خلال الاتفاق الاستراتيجي مع تركيا كان عزل إيران و سورية و وضعهما بين فكي الكماشة و الضغط عليهما. و بعد التواجد الإسرائيلي في العراق لم تعد إسرائيل تولي تلك الأهمية للاتفاق مع تركيا فهي باتت موجودة على الحدود الإيرانية و على الحدود السورية من جانب العراق , و تخطط لإثارة فتن وقلاقل في هذين البلدين [587] و تواجه تركيا أيضاً شبكة أحلاف يتزايد ترابطها بين دول الجوار. فإضافة إلى معاهدتي روسيا مع أرمينيا و جورجيا , و مبيعات الأسلحة الروسية إلى الحكومة القبرصية اليونانية , أبرمت روسيا اتفاقية للتعاون العسكري و الفني مع اليونان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ , و ذلك خلال أول زيارة يقوم بها وزير دفاع روسي إلى تلك الدولة في العصر الحديث [588]كما لا تزال روسيا هي المورد العسكري الرئيسي و الحليف الدبلوماسي لسورية التي تتقارب مع اليونان في تحالف استراتيجي ضد تركيا كلما دعت الحاجة لذلك , هذا بينما تتشكل حالياً علاقة تتزايد أهميتها بين روسيا و إيران . لذلك تسعى تركيا بتقربها من سورية و إيران اختراق شبكة الأحلاف هذه.

---

(586) حنفي , عبد العظيم محمود , اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية , العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤ , ص ١٣٥ .

(587) موسوي , سيد حسين , مثلث القوة: تركيا و إيران و العرب , شؤون الأوسط , العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤ , ص ٦-٧.

(588) مفتي , مالك , الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية , دراسات عالمية , العدد ٢٧ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , ص ١٨-١٩.

و يشكل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي دافعاً باتجاه التقارب في ثنائية الحالتين (الانضمام ــ عدم الانضمام) , ففي الحالة الأولى سيكون دافعاً نحو مزيد من التقارب باتجاه لبنان و سورية نتيجة سعي الأخيرة لعقد اتفاقية الشراكة السورية ــ الأوروبية و التوقيع بالأحرف الأولى عليها , مما يعني أن تتحول تركيا إلى بوابة نحو أوروبا و معبر بري لانتقال البضائع و تجارة الترانزيت. أما في الحالة الثانية , فإن تعثر انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بسبب الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي لاكتساب العضوية (589)سيشكل دافعاً باتجاه مزيد من التقارب مع دول الشرق الأوسط و لاسيما سورية و إيران و لبنان لاحقاً بسبب سياسة التصدير المعتمدة من قبل تركيا بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها في نهاية عقد السبعينيات و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تمثل بانخفاض معدل النمو ليصل إلى ٥% عام ١٩٩٩(590) ليجعل من أسواق الشرق الأوسط ساحة استراتيجية مهمة لتركيا.

ثالثاً: سورية: يختلف الدافع السوري نحو إقامة محور إقليمي عن كل من الدول أعضاء المحور , من أنه ينطلق من وعي القيادة السورية و فعلها السياسي على الصعيد العربي و الإقليمي بضرورة إقامة محور إقليمي يخلق التوازن في المنطقة في إطار التوتر الدائم الذي ميز العلاقات السورية ــ الأمريكية خلال العقود السابقة , و فشل المفاوضات السورية ــ الإسرائيلية في مدريد , و تزايد الوجود الأمريكي في المنطقة إلى أن أصبح يشكل حدوداً مع سورية.

و ما يزيد من سرعة تقارب سورية مع دول المحور المفروض عامةً و التمسك بتحالفها مع إيران خاصةً , هو تعرضها لمزيد من الضغوط , فهي تواجه ضغط الإصلاح الداخلي بمستوياته الإدارية و الاقتصادية. و ضغط خارجي تمثل بالتهديدات الأمريكية لسورية التي بدأت قبل انتهاء الحرب على العراق من خلال دعوى المساعدة العسكرية السورية لنظام صدام حسين، ثم التخلي عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعم عمليات المقاومة العربية في فلسطين و العراق و لبنان والتطبيع مع إسرائيل من دون مقابل والتعاون الأمني معها ــ تعرضنا لها بالدراسة و التحليل في المبحث الثاني من الفصل الثالث ــ و قد وصلت التهديدات حد فرض العقوبات الاقتصادية و الدبلوماسية التي تجلت بقانون محاسبة سورية الذي أخذ شكل القرار /١٥٥٩/ لاحقاً.

رابعاً: لبنان: دفعت الأحداث الأخيرة و تزايد حدة المعارضة في لبنان باتجاه تدويل المسألة اللبنانية , مما شكل دافعاً لمؤسسة الرئاسة اللبناني و المقاومة ممثلةً بحزب الله نحو التمسك بالعلاقات الاستراتيجية مع كل من سورية و إيران ضبطاً لإيقاع التجاذبات الداخلية و إيقاف تدويل المسألة اللبنانية باعتبارها شأناً يخص الدولة اللبنانية بالتأكيد على أن لبنان دولة مستقلة و يحق لها إقامة علاقات خارجية مع دول الجوار , و يأتي دخول لبنان في هذه المحور إثباتاً فعلياً على ذلك. و قد جاء التأكيد على أهمية الدور التركي في المنطقة على لسان السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله عندما قال: "لتركيا مصالح استراتيجية كبرى مع العالمين العربي و الإسلامي , و هي في موقعها تستطيع أن تلعب دوراً كبيراً جداً في العالم العربي و الإسلامي و الشرق الأوسط إذا استدارت قليلاً نحو العالم العربي و الإسلامي و أعطت أولوية للعلاقات العربية و الإسلامية ... إن هناك استعداداً كبيراً في العالم الإسلامي , خصوصاً عند جيران تركيا مثل إيران و سورية , لتطوير تعاونهم مع تركيا على

---

(589) وافق الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي في شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩ على ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. للإطلاع على شروط الاتحاد الأوروبي و مشكلات انضمام تركيا إليه, انظر: التقرير الاستراتيجي العربي , مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية, مصر , القاهرة , عام ٢٠٠٠ , ص ٢١٧-٢٢٣.

(590)انظر: المرجع السابق عينه, ص ٢٢١

أكثر من صعيد , لكن المر يتوقف على مبادرة تركية" [591] لابد لمتخذ القرار السياسي في دول المحور الإقليمي من أن يتعامل مع مخرجات السياسة الخارجية للدول الأخرى وفق الخطوات الآتية:

١- **الفصل:** و يعني أن يدرك بأن هناك أبعاداً في السياسة الخارجية تعنيه و أخرى لا تعنيه , و يجب التعامل فقط مع تلك التي تهمه و يترك الأخرى التي تكون موجهة لدول أخرى , لأنه من الخطورة أن يقوم بخلط هذه الأبعاد و كأنها شيء واحد . كما الابتعاد عن القضايا الحساسة و مناطق الاختلاف , و خاصة الأيديولوجية ضمن ما بيناه سابقاً.

٢- **الحصر:** و يعني حصر السياسة الخارجية المتبادلة بين دول المحور الإقليمي (إيران ــ سورية ــ تركيا ــ لبنان) و عدم تدويلها, خاصة فيما يتعلق بالعلاقة السورية ــ اللبنانية , و الإيرانية ــ اللبنانية (حزب الله) . فكلما كان هناك تدويل كانت عرضة للاهتزاز . و هنا يستلزم النظر أيضاً إلى تركيا من منظور خاص مجرد عن المنظور الخارجي و خاصة المحيط الأمريكي ــ الإسرائيلي بخصوصياته و ظروفه المختلفة.

٣- **التدرج:** يجب الأخذ بمبدأ التدرج إزاء العلاقة مع تركيا, و ذلك لتعقد الظروف المحلية لجميع الدول مكون المحور . هذا التدرج يجب أن يبدأ بالقضايا غير المسيسة كقاعدة للانطلاق نحو آفاق القضايا السياسية الأخرى في المستقبل , و التي يمكن أن تكون مثار جدل و خلاف بينهما.

٤- **التفعيل و الاستثمار:** بعد الأخذ بسياسة التدرج يجب النظر إلى آلية واقعية بناءة نحو تفعيل القضايا المتفق عليها و استثمارها بالشكل العقلاني للدخول في قضايا أخرى , بحيث يتم التعامل مع أهم القضايا و منها قضية الأمن الإقليمي من خلال مفردات غير عسكرية. و ترتكز سياسة التفعيل و الاستثمار على ثلاثة أمور هامة , هي:
   - إعادة البناء الأمني.
   - تفعيل الدور الدبلوماسي.
   - تفعيل التعاون الاقتصادي التقني.

إننا الآن بحاجة إلى مواثيق إقليمية في منطقة الشرق الأوسط , التي تحتاج أكثر من أية منطقة في العالم إلى السلام و الحرية و البناء , لاسيما و أن القرن الحادي و العشرين هو قرن التحالفات الإقليمية بأشكالها المختلفة السياسية و الاقتصادية و العسكرية. و ضمن هذا الإطار من المناخ السياسي تأتي الأهمية الواقعية لإقامة المحور الإقليمي (إيران ــ تركيا ــ سورية ــ لبنان) الذي يرتكز على قاعدة "الأمن الجماعي و المنافع المشتركة" , مما يعني إيجاد دائرة تطوق تلازم الأزمات و الوجود الأمريكي في المنطقة , حيث سيساهم هذا المحور في ملئ الفراغ الاستراتيجي أولاً , و يحد من التمدد الأمريكي ــ الإسرائيلي ثانياً, و يخفف من الضغوط الأمريكية على دول المنطقة لتساهم في رسم الخريطة السياسة للمنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ثالثاً. و الأهم أن المحور المفروض سيخلق توازن مصالح إلى جانب التوازن الإقليمي مقابل الطرف المقابل الذي تتجلى ملامحه في محور (أمريكي ــ عراقي ــ كردي ــ إسرائيلي).

و يواجه مشهد التقارب عدداً من القيود تشكل نقاط ضعف سياسية , هي:

---

(591) السيد حسن نصر الله , السياسات الإقليمية و الدولية في الشرق الأوسط , حوار أجراه محمد نور الدين و "مؤتمر الشرق" التركي , شؤون الأوسط , العدد ١١٥ صيف ٢٠٠٤ , ص١٢٣-١٣٤.

– ينطلق مشهد التقارب من افتراض أن إيران و تركيا و سورية و لبنان متضررة بنفس المقدار من تداعيات الحرب على الإرهاب و الوجود الأمريكي في المنطقة مما سيخلق لـــديها دوافع كبيرة و بذات الأهمية لانضمامها إلى المحور , متجاهلاً أن بعض الدول كتركيا و لبنان ربما تجد غايتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– يقوم مشهد التقارب على العلاقات المتعدية المتبادلة بين إيران و تركيـــة و ســـورية و لبنان , مما ينم عن نقطة ضعف فيه لاسيما فما يخص العلاقة التركية ــ اللبنانية.

– ارتباط تركيا بعلاقات استراتيجية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل , و هناك حالة عداء تاريخي بين إسرائيل و كل من سورية و إيران.

– غياب الدولة اللبنانية كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة , فقد جاء وزنها/فعلها الإقليمي من دور المقاومة الكبير في الصراع العربي ــ الصهيوني.

– وجود قوى معارضة داخلية لهذا المحور من قبل بعض دوله كتركيا و لبنان كما بحثنا سابقاً.

تدفع القيود السابقة مشهد التقارب باتجاهين , **الأول:** يفرض على إيران بالدرجة الأولى و سورية بالدرجة الثانية بذل مزيداً من الجهود السياسية و تحقيق نسبة عالية من المرونة فـــي السلوك السياسي الخارجي من أجل تحقيق التقارب مع تركيا و توطيد العلاقات و استقرارها مع لبنان , لأن الأخريتين تشكلان الحلقتان الأضعف في المحور,على أساس تنحية ما أمكـــن من الإشكاليات السياسية جانباً , مع مراعاة تكثيف هذه الجهود بالسرعة الممكنـــة , فعامـــل الوقت أساسي في قيام المحور في خضم تفاعلات البيئة السياسية التي تحكم منطقـــة الـــشرق الأوسط. كما أن قيام المحور يتطلب من فواعله الأربعة خلق نقطة توازن تقل عندها مخاوف الأطراف الدولية إلى أقصى حد ممكن , و هذا لايمكن أن يتحقق إلا بمزيد مـــن الانـــدماج و التكيف مع النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية , و الدخول في شبكة مـــن العلاقات الدولية لتشكل دوائر خلفية تحيط بالمحور كالصين و روسيا و الاتحاد الأوروبي... على أساس الاستفادة من ما تنسجه كل دولة من علاقات وطيدة مع الدول الأخرى.

و يتمثل الاتجاه الثاني بأن يزداد حجم تأثير القيود السابقة على مشهد التقارب بين إيران و تركيا و سورية و لبنان , مما يؤدي بالنتيجة إلى تباعدها , كما سندرس في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مشهد التباعد ــ التفكك:

تتميز البيئة السياسية في منطقة الشرق الأوسط بتسارع الأحداث الذي يفضي عن صراع القوى الدولية مع القوى الإقليمية , إلى جانب تنافس القوى الإقليمية فيما بينها. مما قد يؤدي إلى تزايد حدة الإشكاليات السياسية ــ تحدثنا عنها في المبحث الأول من هذا الفصل ــ بين كل من إيران و تركيا و سورية و لبنان , الأمر الذي يدفع بها إلى تحقيق "المنفعة الفردية و الأمن الذاتي" من خلال الدخول في النسق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بنسب متفاوتة من التبعية , حيث تصيغ كل دولة منها و الولايات المتحدة معادلة تتناسب و نقاط القوة و الضعف التي تملكها.

و هنا يتبدى مشهد التباعد ــ التفكك , الذي يقوم على العوامل التالية:

العامل الأول: تحسن العلاقات الإيرانية ــ الأمريكية و الدخول في اتفاقيات تعاون و تبادل مصالح , لاسيما مع رغبة التيار المعتدل بذلك , و تميز صانع السياسة الإيرانية بالبراغماتية و المرونة.

العامل الثاني: تقدم الولايات المتحدة الأمريكية الضمانة الأمنية لتركيا بشأن المسألة الكردية , و التأكيد على أن الحركة الانفصالية الكردية لن تطال أراضيها.

العامل الثالث: انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي و اكتفائها بالهوية الأوروبية.

العامل الرابع: الاستمرار في تدويل الشأن اللبناني و نزع سلاح المقاومة.

العامل الخامس: معارضة الولايات المتحدة الأمريكية قيام محور إقليمي يضم إيران و تركية و سورية و لبنان. حيث تراقب بقلق تقارب تركيا مع كل من إيران و سورية و تخشى من قيام هذا المحور , لذلك فهي تمارس دور الهادم في الحلقتين الأضعف تركية و لبنان.

فالولايات المتحدة تدرك أن تركيا لاعب جيو ــ استراتيجي في منطقتي البلقان و الشرق الأوسط , و هي أيضاً محور جيوبوليتيكي مهم يعول عليه الأمريكيون لتحقيق عدة أهداف استراتيجية, فالمصالح الهائلة الممتدة من آسيا الوسطى حتى الخليج العربي تتطلب وجوداً عسكرياً و حليفاً مباشراً في السيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى و بحر قزوين حتى الخليج العربي [592] , و إحكام تطويق إيران حتى يتم التعامل معها مستقبلاً. و تركيا هي الديمقراطية المسلمة العلمانية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط و يعتقد الأمريكيون أن نوع الإسلام المتسامح الذي تعتنقه يمكن أن يكون نموذجاً يقتدى به لإيقاف ما تسميه الأصولية الإسلامية في المنطقة و يدعم جهود الدفع من أجل إقامة ديمقراطية في العراق. و هو ما ركزت عليه أنقرة , حيث أعلن عبد الله جول وزير الخارجية التركي في القمة الاقتصادية الآسيوية التي عقدت في تايلاند أكتوبر ٢٠٠٣ "إن المجتمع الإسلامي قادر على التغيير و التكيف مع التحديث". و يرى المحللون الأمريكيون أن تراث تركيا الإسلامي لم يمنعها من نبذ كراهية اليهود و الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع إسرائيل. و إن على الولايات المتحدة أن تستكشف الدور الإيجابي الكبير الذي يمكن لتركيا أن تلعبه في منطقة الشرق الأوسط , كما تعتبر عقيدة بوش , أنه لا يوجد ما هو أكثر إلحاحاً من تقديم منظور آخر للبلدان الإسلامية بعيداً عن العنف. و تركيا تحمل هذا المنظور وفق الرؤية الأمريكية للمحافظين الجدد[593].

و قد التقى رجب طيب أردوغان في بداية زيارته لواشنطن مع المؤتمر اليهودي الأمريكي باعتباره أحد المفاتيح الرئيسية لإنجاح الزيارة لواشنطن , و قد منحه المؤتمر اليهودي جائزة الشجاعة , و قد طمأن أردوغان الحاضرين اليهود إلى وضع اليهود في تركيا وعبرّ عن سروره البالغ من المستوى العالي في العلاقات التركية مع إسرائيل و التي يأمل أن تزداد

---

(592) برجنيسكي , رقعة الشطرنج الكبرى , الدار الأهلية , عمان الأردن, ١٩٩٩ , ص ١٥٩

(593) جي ميلير , ما يريده بوش , البيان الإماراتية , ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣.

عمقاً و شمولية. و اقترح أن تقام منطقة صناعية بالاشتراك بين تركيا و إسرائيل و الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق الأناضول. لذلك لا يمكن التعويل على تراجع العلاقات التركية – الإسرائيلية , فتركيا ترى مستقبلاً أفضل على الأجندة الأمريكية في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

على الرغم من التوتر و حالة العداء المتبادلة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية [594] فقد شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال الفترة الماضية إشارات إيجابية وصلت حد التعاون بينهما أثناء الحرب على أفغانستان , حيث امتد هذا التوافق ليشمل تعاوناً عسكرياً بين الطرفين ، اعترف به صراحة الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني الذي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس تشخيص النظام حين قال أنه لولا مساعدة بلاده للولايات المتحدة لغرقت في المستنقع الأفغاني. و في مرحلة ما بعد طالبان قامت الولايات المتحدة بإفساح المجال لإيران لكي تشارك وبفعالية في رسم مستقبل أفغانستان ، وذلك من خلال المشاركة الإيرانية الكثيفة في مؤتمر بون في أواخر نوفمبر ٢٠٠١ الذي تم الاتفاق فيه على تشكيل الحكومة المؤقتة في أفغانستان.

كما أقدمت واشنطن على إغلاق مكاتب منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في الولايات المتحدة . وفي المقابل أعلنت طهران في توقيت متزامن عن إحباط عدة عمليات لتنظيم القاعدة كان يخطط للقيام بها في الأراضي الإيرانية، على النحو الذي يبعث برسالة إلى الولايات المتحدة مفادها أن إيران في نفس الخندق لمحاربة ما يسمى بالإرهاب .

و تدل نقاط التقارب هذه على وجود نوافذ للحوار السياسي بينهما ستظل مفتوحة، خاصة عبر أطراف أوروبية، أو حتى من خلال التعاطي المتبادل مع التصريحات التي تخرج من طهران وواشنطن، إلى جانب القنوات السرية، التي لم تسد طيلة السنوات المنصرمة، وساهمت ضمن إطار موضوعي ، في تأجيل وصول الاحتقان السياسي وتناقض المصالح الاستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة إلى حافة الهاوية. ومن ثم لا تخرج لغة التهديد الأمريكية الراهنة لإيران عن كونها محاولة لتكثيف الضغوط على صناع القرار في طهران بحيث يقدمون تنازلات أو حتى مواءمات للولايات المتحدة [595] فقد أفضى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى خلق واقع جديد , لا يمكن لإيران أن تتجاهله وهى تجد نفسها مضطرة إزاء هذا الوضع لخلق خيوط تنسيق مع الولايات المتحدة . و تجد الأخيرة نفسها – بفعل تصاعد المقاومة العراقية التي تهدد بفشل تحقيق المشروع الأمريكي في العراق – في ورطة حقيقية تتطلب مساندة الآخرين، وإيران واحدة من أهم هؤلاء . على هذا النحو، فإن لكل من الطرفين أهدافه الخاصة من وراء هذا التقارب في علاقاتهما، فالولايات المتحدة تريد تحقيق حزمة من الأهداف الحيوية، يتمثل أهمها في ما يلي:

– الحصول على دعم إيران، أو على الأقل حيادها إزاء التطورات الحادثة في العراق و واشنطن تعلم جيداً حجم الحضور الإيراني في العراق الذي يمكن أن يعرقل مخططاتها أو يدعمها .

– عدم قطع كل خيوط الصلة مع الساحة الإيرانية، فالولايات المتحدة تريد أن تكون موجودة هناك ، بما يمكنها من تدعيم التيار المعتدل.

– تريد واشنطن كسب ود إيران العنصر الهام في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي من خلال دعمها لحزب الله وعلاقاتها الخاصة مع كل من سوريا ولبنان، بما يمكنها من ضبط

---

(594) بدأت الإشارات الإيجابية المعلنة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية في العامين الأخيرين من حكم الرئيس السابق بيل كلينتون بوادر انفراج ، حين أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها الشهيرة بشأن تخفيف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على إيران.

(595) د. حسن , عمار علي , طهران و واشنطن و المراوحة بعيدا عن حافة الهاوية,www.ahram.org.eg .

إيقاع أحداث هذا الصراع على النحو الذي يحول دون تصعيده في هذا الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة الورطة العراقية .
أما على الجانب الإيراني، فإن طهران تريد من تقاربها مع الولايات المتحدة تحقيق حزمة من الأهداف, هي:
- التجاوب مع مبادرات الولايات المتحدة الإيجابية، لعلها تكون مقدمة لتجاوز موروث الصراع في العلاقة بين الطرفين، بما يمكن من إنهاء هذا الصراع وحالة الحصار التي تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران .
- تخفيف حدة الضغط الأمريكي على إيران بخصوص قضية الأسلحة النووية ، وهى القضية التي قامت واشنطن خلال الفترة الأخيرة بإثارة الكثير من الجدل حولها.
- إنهاء ملف مجاهدي خلق الذي شكل تهديداً كبيراً في السابق للدولة الإيرانية.
- تفادي الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على إيران عن طريق استخدام ورقة الأقليات بإثارة قلاقل داخل إيران ، و لاسيما الورقة الأذرية [596] ومعنى هذا أن كلا الطرفين، الولايات المتحدة وإيران، يعرفان جيداً حدود التقارب، أو المسائل التي يمكنهما التعاون فيها، وحدود الصراع، أي القضايا التي لا يمكنهما الاتفاق عليها في الوقت الراهن. ويتم ترجمة هذه المعرفة، أو الإدراك المتبادل، إلى سلوك في الواقع المعاش، يحول، حتى الآن، دون انزلاق الأمور إلى مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة وإيران , ويؤدي أحياناً أخرى إلى التعاون بينهما.

و تضعنا مقدمات مشهد التباعد ــ التفكك أمام ثلاثة احتمالات , هي:

الاحتمال الأول: يقوم على تحجيم دور إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام و المشرق العربي بشكل خاص , حيث تبتعد إيران تدريجياً عن سورية و لبنان , و توافق على تجريد سلاح المقاومة اللبنانية, فقد أظهرت إيران، خلال زيارة الرئيس خاتمي للبنان، أنها ليست مستعدة، جراء مناصرتها حزب الله، للانزلاق إلى مواجهة عسكرية ضد الولايات المتحدة. و تستعيض عن خسارة دورها هذا , بالقيام بدور إقليمي مماثل ولكن ضمن النسق الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية , و تحت رعايتها على قاعدة من "تقاسم المصالح رغم اختلاف الأيديولوجيا" و اعتراف الولايات المتحدة بإيران قوة إقليمية لها أولوياتها المشروعة بالمنطقة، حيث تصر إيران على هذا المبدأ. و تحقيق المطالب الإيرانية الأساسية تجاه الولايات المتحدة والتي تتمثل في تحرير الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية منذ سقوط الشاه ورفع إيران من قائمة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بالإرهاب وتعهد واشنطن بعدم التدخل في شئون إيران الداخلية، إضافة بالطبع إلى رفع الحصار الاقتصادي.

الاحتمال الثاني: انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي , حيث وعد الرئيس بوش بدعم انضمامها للإتحاد الأوروبي بدون تحفظ. كما سيساهم في ذلك انفراج المسألة القبرصية بعد أن وافقت أنقرة و زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش على الخطة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ , و التي اعترفت بوجود دولة قبرصية تركية على قدم المساواة مع دولة قبرص اليونانية , في جمهورية موحدة تحمل اسم "جمهورية قبرص المتحدة". لكن التدقيق التركي أدى إلى تحفظات عليها , و لكن حكومة حزب العدالة و التنمية بزعامة أردوغان تحركوا و ضغطوا بدعم أمريكي على مجلس الأمن القومي التركي الذي أصدر بياناً في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ يعلن فيه موافقته على خطة أنان كأساس للمفاوضات. و يعود هذا التبدل في الموقف التركي من القضية القبرصية

---

(596) منيسي , أحمد , واشنطن طهران ما وراء الإشارات الإيجابية ,www.ahram.org.eg .

لوعود الولايات المتحدة الأمريكية بأخذ اعتراضاتها على خطة أنان في الحسبان. و رغبة حكومة حزب العدالة و التنمية في إزالة إحدى أكبر العقبات التي تعترض طريق تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي , بالإضافة إلى أن قبرص اليونانية انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤ و هو الأمر الذي سيحرج أنقرة و يجعلها مضطرة للتعاطي مع دولة أوروبية لا تعترف بها[597] و يؤكد هذا الاحتمال على سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتسريع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي , لاسيما مع زيادة تقاربها باتجاه سورية و إيران , و تقديم التعويضات الاقتصادية لها , و الضمانة الأمنية بشأن الأكراد , و لربما اتخذت تركيا هذا التقارب كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتسريع انضمامها للاتحاد الأوروبي محاولةً اكتفائها بالهوية الأوروبية.

الاحتمال الثالث: تغلب توجه المعارضة اللبنانية على الخيار السياسي اللبناني بسبب دعم القوى الدولية لها لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا , و نزع سلاح المليشيات بما فيها حزب الله , و نشر الجيش اللبناني في الجنوب. مما يعني معه تجميد القوى الديناميكية في الصراع العربي ــ الصهيوني , وإبعاد لبنان عن الساحة العربية من خلال ربطها بالقوى الدولية و سيطرة الأخيرة على إدارة شؤونها , و هذا الأمر سيفرض تبعاته السلبية على الجارة السورية لما يشكله لبنان من عمق استراتيجي سيؤدي فقدانه إلى حالة من الانكشاف الاستراتيجي أمام الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل , و إن كان هذا لا يعني بالضرورة إعلان حالة العداء و القطيعة بين سورية و لبنان. أما بالنسبة لإيران ــ في حالة عدم تحقق الاحتمال الأول ــ فإن خسارة بُعدها الاستراتيجي كقوة موازنة أمام إسرائيل من خلال دعمها لإسرائيل فهو لا يشكل الضرر الكبير على مصلحاها بسبب ما تملكه من أوراق موازنة أخرى كاستمرار برنامجها النووي.

إن تحقق الاحتمالات الثلاث السابقة جميعها أو بعضها سيؤدي بالنتيجة إلى عدم إمكانية قيام المحور الإقليمي (إيران ــ تركيا ــ سورية ــ لبنان) , الذي ستسعى الولايات المتحدة جاهدةً لهدم أي بداية تحالف تؤدي لنشوءه. كما لا يعني ذلك قطع العلاقات البينية الثنائية أو الجماعية المتبادلة بين الدول الأربعة , فهي قد تستمر في حالة من الخمود و البرود تنشط أحياناً ثم تعود لثـُباتها بعد ذلك. و تشكّل هذا المناخ السياسي سيجعل الطريق ممهداً أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الأوضاع و تأسيس الشرق الأوسط الكبير , مما يُنذر بحرب جديدة اتجاه إحدى دول المنطقة ستكون سورية المهدد الأول بها , و إيران بالدرجة الثانية في حال عدم تحقق الاحتمال الأول.

و يواجه مشهد التباعد عدداً من القيود تشكل نقاط ضعف سياسية , هي:

– لن تقبل إيران بإيقاف البرنامج النووي في حال طلبت الولايات المتحدة منها هذا كشرط لاعترافها بها كقوة إقليمية لها مساحة نفوذ في منطقة الشرق الأوسط.

– تصاعد تيار المحافظين و وصوله إلى سدة الرئاسة في إيران , مما يعني عدم قابلية إيران التخلي عن الإرث الأيديولوجي , و تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة تصل للدخول في النسق الدولي الذي تقوده و التعاون معها.

– سيكون من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إقامة دولة كردية , تعتمد عليها في تحقيق مصالحها بالتقابل مع إسرائيل , خيرٌ لها من تقديم الضمانات الأمنية و الاقتصادية و السياسية لكل من تركيا و إيران , هذا لاسيما في إطار اعتماد الإدارة الأمريكية على الأداة العسكرية في تنفيذ استراتيجيتها.

---

(597) حنفي , عبد العظيم محمود , اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية , العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤ , ص١٣٧.

- تغلب تيار الرئاسة و المقاومة اللبنانية على تيار المعارضة في تحديد الخيار اللبناني و رسم السياسة الداخلية و الخارجية , و إن كان هذا الاحتمال ينتابه الضعف بسبب الدعم الدولي لتيار المعارضة.

يفضي مشهد التباعد بتجلياته (المقدمات , النتائج , القيود) عن الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: تدرك القيادة الإيرانية مخاطر الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية لذلك فهي مستعدة لتقديم التنازلات بشكل مدروس و دقيق مقابل عدم التورط في الحرب بما في ذلك دورها الإقليمي الفاعل في المشرق العربي و ما يتضمنه من تخفيض مستوى العلاقات مع سورية من درجة التحالف على العلاقات الجيدة/الفاترة. إلى جانب نزع سلاح حزب الله مقابل تمسكها باستمرار برنامجها النووي.

الاتجاه الثاني: إن سورية هي الخاسر الأكبر من مشهد التباعد , و هذا ما يفرض عليها مسؤولية إقليمية بضرورة زيادة مرونة حركيتها السياسية في المنطقة و في علاقاتها مع باقي الدول أعضاء المحور.

الاتجاه الثالث: تدفع معادلة الأرباح و الخسائر التي ستجنيها كل من تركيا و إيران و سورية و لبنان من مشهد التباعد إلى بذل جهود متبادلة اتجاه التقارب فيما بينها لإدراكها أهمية هذا المحور على المدى الاستراتيجي لكل دولة منها.

أخيراً , و بالنظر إلى مشهدي التقارب ـ التعاون و التباعد ـ التفكك في إطار البيئة السياسية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط و انعكاسها على الدور الإيراني, نتبين النتائج التالية:

١- زيادة دور إيران الإقليمي في المشرق العربي في حال تحقق مشهد التقارب ـ التعاون.

٢- إن حالة الضبابية و عدم وضوح ما ستؤول إليه تداعيات الأحداث في المنطقة في حال عدم تحقق أي من المشهدين السابقين, ستؤدي إلى نفس النتيجة في حالة تحقق أكثر من احتمال من الاحتمالات المطروحة في مشهد التباعد ,و هي: أن المناخ السياسي و ميزان القوى في المنطقة سيصبح مهيأ أكثر مما كان في السابق , لحرب جديدة تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية إما على إيران أو على سورية.

٣- خسارة لبنان احتمال قائم يهدد كلا المشهدين , لكن ترتفع نسبته في مشهد التباعد أكثر من مشهد التقارب بسبب استمرار الدعم الإيراني و السوري لحزب الله و مؤسسة الرئاسة ممثلةً بالرئيس إميل لحود.

الخاتمـــــة

قامت إشكالية الدراسة الأساسية على تحليل دور إيران الإقليمي فـــي المـــشرق العربـــي, بالأخص سورية ولبنان. و افترضت تأثره بمتغيرات النظـــام الإقليمـــي و ثنائيـــة الأمـــن و المصلحة. و في سبيل ذلك, قامت الدراسة بتحليل السياسة الخارجية الإيرانيـــة, و توضـــيح العوامل التي تحكم السلوك الخارجي الإيراني و المبادئ التي يعتمـــد عليهـــا. ثـــم درســـت المحددات الثابتة و المتغيرة لهذا الدور, و تأثره بالبيئة الداخلية و الإقليمية و الدولية. و بعـــد ذلك طرحت قيام محور إقليمي يضم كلاً من ايران و تركيا و سورية و لبنان, بسبب أهميتـــه بتحقيق التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. و من هذه الإشكالية البحثية, توصلنا إلى مجموعة من النتائج من جراء محاولتنا اختبار صحة الفروض التي حددناها في المقدمة.

يحكم إيران و دول المشرق العربي "سورية , لبنان" نوع من التـــرابط الاســـتراتيجي و المصلحي, مما يفرض على إيران جهد دبلوماسي منظم, لأجل ممارســـة دور إقليمـــي أكثـــر فاعلية. و ما يدفعها نحو ممارسة مثل هذا الدور عدة أسباب, **أولها** هو طموحها بـــأنّ تكـــون دولة كبيرة على المستوى الإقليمي الذي يتقاطع مع إرثها التاريخي و مجد الأمة الفارسية. و **ثانيها**, تشكل سورية و لبنان عمقاً حيوياً هاماً في الشرق الأوسط. و **ثالثها**, يترسخ اعتقاد لدى صانع السياسة الخارجية الإيرانية بأن إيران كلما بقيت داخل حدودها و انطوت على نفـــسها, كلما زادت الضغوط و الأخطار المحدقة بها, و القادمة من المحيط الإقليمي و الدولي.

لقد قدمت سورية لإيران كلَّ الإمكانيات الاستراتيجية اللازمة لتعزيز دورها الإقليمي فـــي المشرق العربي, بحيث يكون الموازن في المعادلات التي تحكم منطقة الشرق الأوسط بـــشكلٍ عام و المشرق العربي بشكلٍ خاص على أرضية تقاسم المصالح و المنافع و تحقيـــق الأمـــن المشترك. حيث تدرك سورية أهمية الدور الإقليمي لإيـــران, و تعلـــن تمـــسكها بالتحـــالف الاستراتيجي بينهما. كما تدرك إيران أهمية المنفذ السوري إلى الساحة الإقليمية الاستراتيجية التي تهم السياسة الخارجية الإيرانية, و تشكل محور هام في الأيديولوجية الإيرانية كالصراع العربي ـــ الصهيوني.

شكلت الأحداث السياسية التي عاشتها المنطقة تحديات أمام التحالف الاستراتيجي السوري ـــ الإيراني, لكنها لم تفرض قيوداً على ممارسة إيران لدورها الإقليمي في سورية و لبنـــان. نذكر منها: حرب الخليج الثانية,و إعلان دمشق, و عملية السلام, و الحرب الأمريكية علـــى العراق. حيث تبنت كل من سورية و إيران مواقف مختلفة, لكنها كانت في إطار الاعتـــراف المتبادل بينهما بضرورة الحفاظ على المصالح الحيوية لكلٍّ منهما, فالتنسيق بـــين ســـورية و إيران يقوم على حامل موازن بين المصالح المختلفة بغية تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بالأمن المشترك الذي سمح لهما بتجاوز النقاط الخلافية, فمنذ البداية كانت الكلفـــة الإجماليـــة للحفاظ على تحالفهما في الحد الأدنى.

أما بالنسبة للبنان, لم تصل العلاقات اللبنانية ـــ الإيرانية إلى مستوى التحالف الاستراتيجي كما هو حال العلاقات السورية ـــ الإيرانية, لذلك مارست إيران دورها الإقليمي في لبنان من خلال الطائفة الشيعية التي اكتسبت ثقلاً سياسياً مميزاً تجلى بحزب الله و مقاومتـــه الاحـــتلال الإسرائيلي, و النصر الذي حققه بتحرير الجنوب. و تدرك القيادة اللبنانيـــة تمامـــاً , أنَّ هـــذا النصر ساهم به الدعم السياسي و العسكري و الاقتصادي الذي قدمته إيران لحزب الله. و بهذا الخصوص قدمت إيران لسورية إمكانية النفوذ لدى الجماعات الراديكالية و الإسلامية في لبنان كثقل موازن لإسرائيل. و اعترفت لها بممارسة دور إقليمي سوري على الـــساحة الـــسياسية اللبنانية الذي أتى كنتيجة منطقية للتداعيات التي حدثت في الداخل اللبناني, و خاصة الحـــرب

الأهلية اللبنانية و اتفاق الطائف. بالمقابل أعطى الدور السوري الإقليمي, و فاعليته التي تجلت بوحدة المسارين السوري و اللبناني في عملية السلام, إيران عمقاً استراتيجياً لدروها الإقليمي في لبنان , انطلاقاً من التحالف الاستراتيجي السوري ـــ الإيراني. بالتالي يرتبط دور إيـــران الإقليمي بالعلاقات السورية ـــ اللبنانية, فهي تفرض عبئاً مقيداً لحركيته في حال توترها, بينما يزدادُ نشاطاً و فاعلية في حالة استقرارها و توطيدها.

يتميز المحيط الإقليمي لدور إيران الإقليمي في سورية و لبنان بعدم الاستقرار و الفـــراغ الاستراتيجي الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه من خلال إعـــادة رســـم خريطـــة الشرق الأوسط وفق مصالحها. معتمدة على وجودها المكثف, و حلفائها الإقليمين المتمثلـــين بالحكومة العراقية و الأكراد و إسرائيل. و هنا تبرز ضرورة قيام محور إقليمي يضم كل من إيران و تركيا و سورية و لبنان, بهدف تطويق الأزمات و الوجود الأمريكي, و يخلق التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. و هذا المحور سيؤثر إيجاباً على دور إيران الإقليمي في سورية و لبنان و يزيد من فاعليته و أهميته.

و على ضوءِ ما سبق, و من خلال مجمل الدراسة, يتبين بأنَّ الدراسة حققت الأهداف التي عملت عليها, و هو ما سمح للباحث بتلبية هدف خاص بدراسة قيام محور إقليمي يكفل الأمن و التوازن في المشرق العربي بشكل خاص, و الشرق الأوسط بشكل عام. و في سبيل ذلـــك, يطرح الباحث عدد من المداخل و الاعتبارات, يجب الانطلاق منها لتحقيق هذا المحور, هي:

١. يجب على الدول المعنية أن تتوصل إلى قناعة أكيدة بأنَّ الخيار الأفـــضل و الأكثـــر ربحية هو طريق التحالف و التعاون و التنسيق.

٢. لابدَّ من أنّ تقوم العلاقات على أساس التدرج و التفعيل و الاستثمار, و تنطلـــق مـــن قاعدة "الأمن الجماعي و المنافع المشتركة".

٣. إنَّ مدخل التعاون و التطوير الاقتصادي المشترك, بعيداً عـــن تـــصعيد المتغيـــرات الإيديولوجية السلبية, سوف يساهم في تمهيد الطريق لآفاق التعاون المشترك بين دول المنطقة.

٤. لابدَّ من إجراءات و ترتيبات تراكمية, تبدأ بالقضايا الاقتصادية و السياسية و الثقافية, حتى يثبت للجميع أهمية التعاون و التنسيق لخدمة مصالح جميع الأطراف.

و لابد من الإشارة, إلى أنه مخطئ كلّ من يتصور بأنّ قيام محور إقليمي بين إيران و تركيا و سورية و لبنان, يمكن أنّ يتعارض مع الأمن القومي العربي و المشروع القومي العربي.

يحكم دور إيران الإقليمي بشكلٍ عام ثنائية الأمن و المصلحة, لذلك يعتمد صانع الـــسياسة الخارجية الإيرانية على عدد من المبادئ في تحديد السلوك الخارجي الإيراني, كان أهمها مبدأ البراغماتية و المرونة كاستراتيجية لإدارة الأزمات, و نظراً لكون دور إيران الإقليمـــي فـــي سورية و لبنان يتميز بالحركية و الفاعلية, فإنَّ هذا الدور يتأثر بالمقاربتين التاليتين:

المقاربة الأولى هي: دور إيران الإقليمي في آسيا الوسطى, حيث تطمح إيران لأن تكون فاعل أساسي في رسم التوازنات الإقليمية كي تحفظ أمنها, لاسيما مع تزايد النفوذ الأمريكي و الإسرائيلي فيها. بالإضافة إلى حفظ حقها في حقول النفط و بحر قزوين.

أما المقاربة الثانية فهي: دور إيران الإقليمي في الخليج العربي, حيث سعت إيران جاهدة لكي تكون فاعلاً أساسياً في النظام الأمني الإقليمي للخليج العربي, لمـــا يـــشكله مـــن ثقـــل استراتيجي كبير في الاستراتيجية الإيرانية القريبة و البعيدة المدى, و ما يحققه لها من مصالح اقتصادية و سياسية و عسكرية.

عموماً, تسعى إيران لتصبح دولة إقليمية كبرى كي تلعب دور محـــوري يحقــق أمنهـــا الإقليمي و مصالحها الاستراتيجية, فعندما يكفل لها دورها الإقليمي في آسيا الوسطى أو الخليج أو الاثنين معاً, تحقيق هذين الهدفين (ثنائية الأمن و المصلحة), إلى جانب تضرر مصالحها و احتمال تعرضها للانزلاق في حرب إقليمية تصنعها الولايات المتحدة الأمريكية مـــن جـــراء دورها الإقليمي في المشرق العربي "سورية , لبنان" لن تتردد من تقليل حركية هذا الدور مع الإبقاء على العلاقات جيدة نسبياً مع كل من سورية و لبنان. فإيران تبقى متمـسكة بـــدورها الإقليمي في المشرق العربي لما له من أهمية استراتيجية إلى الحد الذي لا يضر بمصالحها و أمنها.

و نلحظ من خلال ما تقدم من عرض في متن الدراسة أنَّ الدور الإقليمي الإيرانـــي فـــي سورية و لبنان كان أكثر فاعلية و نشاطاً ما قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عما بعده, بـسبب سعي إيران لتحقيق منفعتها و أمنها القومي, فقد أتاحت هذه الأحداث و ما تلاها من تـداعيات فرصة مناسبة لتقارب إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار من التوازنات السياسية الداخلية بين التيار المحافظ و التيار الإصلاحي , حيث يدعو الأخير بشكل واضح و صـــريح لتحسين العلاقات الإيرانية ـــ الأمريكية.

أخيراً, يواجه دور إيران الإقليمي في سورية و لبنان التحدي الأصعب و الأخطـــر عمـــا سبقه من تحديات , يتمثل بالظرف السياسي المعقد الذي يميز منطقة المشرق العربي في هـــذه المرحلة التاريخية, يفضي عن تحديين أساسيين, أولهما, الاستراتيجية الأمريكية فـــي الـــشرق الأوسط و ما تحمله من ضغوط و مخاطر إعادة رسم الخريطة السياسة في المنطقة بما يلائم مصالحها. و الثاني, هو المشكلة السورية ـــ اللبنانية و ما تفرضه من ثقل على دور إيـــران الإقليمي في سورية و لبنان. و تقاطع هذين التحديين يضع إيران أمام خيارين إما دور إيراني إقليمي مشرقي فاعل و ترابط مصيري تاريخي مع هذه الدول على أساس الأمن المشترك. أو دور إيراني إقليمي مشرقي مهادن و سلبي إلى حدٍ كبير , يقوم على أساس السعي نحو البديل الأفضل لتحقيق أمنها القومي.

المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- الكتب:

١- د. ايزدي بيزن , مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية , القاهرة , ط ٢٠٠٠.

٢- إبراهيم,فؤاد,الفقيه و الدولة: الفكر السياسي الشيعي,لبنان,بيروت,دار الكنوز الأدبية,ط١٩٩٨.

٣- حمادة , أمل , من الثورة إلى الدولة, في: عابدين , السيد صدقي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين , مركز الدراسات الأسيوية كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠٠١.

٤- د. أبو زيد علا , ولاية الفقيه , في: عابدين , السيد صدقي و د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل, الأفكار السياسية الأسيوية في القرن العشرين,مصر, القاهرة , كلية الاقتصاد و العلوم السياسية, ط ٢٠٠١.

٥- آغا حسين / خالدي أحمد , سورية و إيران تنافس و تعاون , ترجمة : عدنان حسن ,بيروت , لبنان , دار الكنوز الأدبية , ط أكتوبر ١٩٩٧.

٦- أ.ر. أرثون , أمل و الشيعة , ترجمة: غسان الحاج عبد الله , دار بلال , بيروت , ط١ ١٩٨٨.

٧- آية الله السيد محمد حسين فضل الله , المرجعية و حركة الواقع , دار الملاك للطباعة و النشر و التوزيع , ط١ , ١٩٩٤.

٨- أبو غزالة , عبد الحليم , الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٩ , مصر , القاهرة ,دار الأهرام , ط ١٩٩٤.

٩- د. إدريس , محمد , النظام الإقليمي للخليج العربي , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , ط١, شباط ٢٠٠٠.

١٠- بول , جورج و دوغلاس ب.بول , أمريكا و إسرائيل "علاقة حميمة" التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام ١٩٤٧ حتى الآن , ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل , بيروت : مكتبة بيسان ,ط١ , ١٩٩٤ .

١١- بقرادوني , كريم , لعنة وطن (من حرب لبنان إلى حرب الخليج) , بيروت , عبر الشرق للمنشورات , ط ١٩٩١.

١٢- بيل , جيمس , الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج ,في: جمال سند السويدي إيران و الخليج البحث عن الاستقرار , الإمارات العربية المتحدة , أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ط١ ,١٩٩٦.

١٣- برادلي, أ. تاير, ترجمة: د. عماد فوزي الشعيبي , السلام الأمريكي و الشرق الأوسط مصر , القاهرة , مكتبة مدبولي, ط١, ٢٠٠٤.

١٤- بلال , مازن , المسألة الكردية , لبنان , بيروت , دار بيسان , ط١, ١٩٩٣.

١٥- بدر الدين , صلاح , القضية الكردية و النظام العالمي الجديد , لبنان , بيروت , رابطة كاد الثقافية , ط١ , ١٩٩٣ .

١٦- د. جرجس , فواز , النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , لبنان , ط ١٩٩٧ .

١٧- د. جاسور , ناظم عبد الواحد , موسوعة علم السياسة , الأردن , عمان , دار مجدولاي ط٢٠٠٤ .

١٨- الجعفري , بشار , السياسة الخارجية السورية (١٩٤٦-١٩٨٢) , دمشق , دار طلاس , ط ١٩٨٧
١٩- الجهماني , يوسف إبراهيم , تركيا و إسرائيل , ملفات تركية العدد ١ , سورية , دمشق دار حوران , ط ١٩٩٩ .
٢٠- الجهماني , يوسف إبراهيم و سالار أروسي , تركية و سورية (سلسلة ملفات تركية , ٢) دمشق , دار حوران ط١ , ط ١٩٩٩ .
٢١- د. الحمداني , قحطان أحمد سليمان , الأساس في العلوم السياسية , الأردن , عمان , دار مجدولاي , ط٢٠٠٤ .
٢٢- حسين , عادل , إيران الدولة الإسلامية : إلى أين؟ , المركز العربي الإسلامي للدراسات ,القاهرة , ط ١٩٨٧.
٢٣- الحسيني ,محمد صادق, الخاتمية : المصالحة بين الدين و الحرية , بيروت دار الساقي ط ١٩٩٩.
٢٤- الحسني , سليم , المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية , حوار مع آية الله السيد محمد حسن فضل الله , لبنان , بيروت , ط٣ , ١٩٩٤.
٢٥- حتي , ناصيف يوسف , التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاسه على النظام الإقليمي العربي , في مجموعة من المؤلفين , العرب و تحيات النظام العالمي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط١ , ١٩٩٩.
٢٦- د. الخرزجي , ثامر كامل , العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات , دار مجدولاي , الأردن , عمان , ط ٢٠٠٥.
٢٧- خاتمي , محمد التراث و الحداثة و التنمية في الإسلام و العالم , القاهرة , دار الشروق, ط ١٩٩٩ .
٢٨- خاتمي , محمد , الديمقراطية و حاكمية الأمة , سورية , دمشق, دار الفكر, ط ٢٠٠٣.
٢٩- دويدري , رجاء وحيد , البحث العلمي: أساسياته النظرية و ممارساته العلمية , دمشق دار الفكر , ط ٢٠٠٠ .
٣٠- داود , ليلي , البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية , دمشق , منشورات جامعة دمشق , ١٩٨٨.
٣١- ريشار,يان,الإسلام الشعبي,ترجمة:حافظ الجمالي,لبنان,بيروت,دار عطية,ط١٩٩٦ .
٣٢- الرفاعي , بهاء الدين شوقي , السلام في لبنان , أثينا , دار بشار للنشر و التوزيع ط١ ١٩٩١.
٣٣- روبنس , فيليب , تركيا و الشرق الأوسط , دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث,ط ١٩٩٣.
٣٤- د. سليم , محمد السيد , تحليل السياسة الخارجية , مركز البحوث و الدراسات السياسية جامعة القاهرة , مصر , ط ١٩٨٩.
٣٥- سفاف , سلام , الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية , سورية , وزارة التعليم العالي المعهد العالي للعلوم السياسية , ٢٠٠١.
٣٦- د. سليم , محمد السيد , العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا , مصر , جامعة القاهرة مركز الدراسات الأسيوية , ١٩٩٧.
٣٧- السويدي, جمال سند , إيران و الخليج البحث عن الاستقرار, الإمارات , أبو ظبي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ط١٩٩٦.

٣٨- سيل , باتريك , الأسد: الصراع على الشرق الأوسط , بيروت , شركة المطبوعات للتوزيع و النشر , ١٩٩٢.
٣٩- سليم , محمد السيد : الرؤية السعودية لأمن الخليج , في عبد المنعم المشاط (محرر) , أمن الخليج دراسة في الإدراك و السياسيات , القاهرة , مركز البحوث و الدراسات السياسية, ١٩٩٧.
٤٠- سرحان , علي , إيران إلى أين ؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي , سوريا , دمشق, وزارة الإعلام. ط ١٩٩٩.
٤١- شاكر , محمود , إيران , المكتب الإسلامي .
٤٢- (د. شحادة , مهدي / د. بشارة , جواد , إيران : تحيات العقيدة و الثورة , مركز الدراسات العربي ــ الأوروبي , ١٩٩٩.
٤٣- شلبي , السيد أمين , من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد , الهيئة العامة المصرية للكتاب , القاهرة , ١٩٩٥.
٤٤- د.صبحي محمود,أحمد,نظرية الإمامة الإثني عشرية,لبنان,بيروت,دار النهضة العربية,ط١٩٩١.
٤٥- الطعان, غسان, التغرب في الثقافة الإيرانية, لبنان, بيروت, دار بيسان,ط ٢٠٠١.
٤٦- د.عطية , ممدوح حامد , البرنامج النووي الإيراني و المتغيرات في أمن الخليج , الهيئة المصرية العامة للكتاب , مصر , القاهرة , ٢٠٠٣.
٤٧- عمارة , محمد , تيارات الفكر الإسلامي, لبنان , بيروت , دار العودة , ط ١٩٨٥.
٤٨- عبد المؤمن , محمد سعيد , مسألة الثورة الإيرانية , مصر , القاهرة , ط ١٩٨١.
٤٩- عبد المؤمن , محمد سعيد , الفقه السياسي في إيران و أبعاده , مصر , القاهرة , دار هجر , ١٩٨٩.
٥٠- عبد الرحمن , حسام , تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات السورية ــ المصرية منذ عام ١٩٤٨ , رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية , كلية الاقتصاد , جامعة حلب ٢٠٠٢ .
٥١- عبد المؤمن , محمد السيد : العلاقات الإيرانية ــ المصرية , في عبد المنعم المشاط (محرر) , الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط , أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٤) , القاهرة , مركز البحوث و الدراسات السياسية , ط١ ١٩٩٤
٥٢- عطوي , محمد , السلام الضائع نتنياهو يحرق واشنطن , دار المناهل , بيروت , ط١ ١٩٩٨.
٥٣- د. قرني , بهجت , و علي الدين هلال , السياسات الخارجية للدول العربية , ترجمة : د. جابر سعيد عوض , مركز البحوث و الدراسات السياسية , جامعة القاهرة , مصر , ط ١٩٩٤.
٥٤- التقرير الاستراتيجي العربي , مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية, مصر , القاهرة عام ٢٠٠٠.
٥٥- (كيَّالي , ماجد , المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده ــ مرتكزاته ــ تناقضاته , دراسات استراتيجية , العدد ١٣ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ط ١٩٩٨ .
٥٦- كامل , أنس مصطفى ,الدراما الآسيوية و الأبعاد الاقتصادية للثورة الإيرانية , لبنان بيروت , دار الحقائق , ١٩٨١.

٥٧- لجنة التحليل و الدراسات في المكتب السياسي لحزب الله , وثيقة الطائف: دراسة في المضمون , بيروت , ط١ , ١٩٨٩.
٥٨- د. مسعد, نيفين عبد المنعم , صنع القرار و العلاقات العربية - الإيرانية , مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان , بيروت , ٢٠٠١ .
٥٩- منظمة الإعلام الإسلامي , إيران اليوم , طهران , ١٩٩١.
٦٠- منظمة السياحة و السفر الإيرانية , دليل إيران السياحي , طهران, ط ٢٠٠٥ .
٦١- المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق , إطلالة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية, سورية , دمشق, ط ٢٠٠٥ .
٦٢- محمود شاكر, إيران , المكتب الإسلامي , ١٩٨٠.
٦٣- منظمة الإعلام الإسلامي , دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية, إيران, طهران, العلامة الطباطبابي, ط٢, ١٩٩٢.
٦٤- المديني,توفيق,أمل و حزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية, سورية, دمشق, دار الأهالي,ط١٩٩٩.
٦٥- مجموعة من الباحثين , الرؤى الحضارية لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية , سوريا , دمشق , ط٢٠٠٤.
٦٦- متحدة , روي , الفكر السياسي الشيعي و مصير الثورة الإسلامية , في : جمال سند السويدي , إيران و الخليج البحث عن الاستقرار , مركز الإمارات و البحوث الاستراتيجية الإمارات العربية المتحدة , أبو ظبي , ط٢ , ١٩٩٨.
٦٧- مطر , جميل و علي الدين هلال , النظام الإقليمي العربي :دراسة في العلاقات العربي بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط٥ , ١٩٨٦.
٦٨- ماتسفيلد , بيتر , تاريخ مصر الحديثة و الشرق الأوسط , ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال , القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , ١٩٩٥.
٦٩- (الشرق و الصراعات الدولية) , ترجمة :د. محمد مخلوف , قبرص : دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث , ط١, ١٩٩٢.
٧٠- يوميات و وثائق الوحدة العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية, ط ١٩٨١.
٧١- مصطفى , أمين , إيران و فلسطين بين عهدين , بيروت , المركز العربي للأبحاث و التوثيق ,ط ١٩٩٦.
٧٢- محمد , شحاته عوض , السياسات الخارجية للدول العربية , في محمد صفي خربوش (محرر) , المصالحة العربية (الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح) , مركز البحوث و الدراسات السياسية , القاهرة , ط١ , ١٩٩٥.
٧٣- محمد جمال باروت , يثرب الجديدة ,دار رياض الريس للكتب و النشر, ط١ , ١٩٩٤.
٧٤- د. مسعد , نيفين , أمن الخليج العربي , دراسة في الإدارك و السياسات , تحرير : د. عبد المنعم المشاط , مصر القاهرة , ط١ , ١٩٩٤.
٧٥- منصور , ممدوح وأحمد وهبات , التاريخ الدبلوماسي - العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (١٩١٥-١٩٩١) , الإسكندرية , دار الجامعة الجديدة للنشر , ٢٠٠٠.
٧٦- مركز زايد للتنسيق و المتابعة , التقارب الروسي ـ الإيراني الدوافع .. الآفاق و التداعيات دولة الإمارات العربية المتحدة , ٢٠٠١.
٧٧- الموصلي,منذر, عرب و أكراد, لبنان , بيروت , دار الغضون ,ط ٣ ,١٩٩٥.
٧٨- مؤسسة تشرين للصحافة و النشر, الانطلاقة الواثقة في عامها الخامس , دمشق ٢٠٠٥.

٧٩- النبالي , عبد الله , الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية , الأردن , عمان ٢٠٠٣.
٨٠- النعيمي , عبد الرحمن محمد , الصراع على الخليج العربي, لبنان , بيروت , دار الكنوز الأدبية , ط٢ , ١٩٩٤.
٨١- نور الدين , محمد , تركيا الجمهورية الحائرة , بيروت , مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق , ط١ , ١٩٩٨.
٨٢- هويدي , فهمي , إيران من الداخل , القاهرة , مركز الأهرام للترجمة و النشر , ط ١٩٨٩
٨٣- هلال , علي الدين و جميل مطر , النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط٥ , ١٩٨٦.
٨٤- وولفورث , وليم , استقرار عالم القطب الواحد , دراسات عالمية , العدد ٣٦ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , ط ٢٠٠١ .
٨٥- د. يور , علي رحيم , دليل السياحة و السفر إلى إيران , دائرة التسويق و الشؤون الدولية طهران , ٢٠٠٢.

٢- دوريات (مجلات و جرائد):

١- إيماني , ناصر , مأسسة صلاحيات المرشد , مختارات إيرانية , عدد ٢٣ يونيو ٢٠٠٢.
٢- أبو القاسم – قاسم زادة , دولة خاتمي في مستقبل العلاقات العربية -- الإيرانية , المستقبل العربي , ع ٢٥٧ , تموز ٢٠٠٠.
٣- أبو العزم منصور , إيران و باكستان و الاستقرار السياسي في أفغانستان , مختارات إيرانية , عدد ٢٢ مايو ٢٠٠٢.
٤- د. إبراهيم , علي , مفاوضات السلام العراقية ـ الإيرانية , السياسة الدولية , عدد ٩٩ يناير ١٩٩٠.
٥- أزمة السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , عدد٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢.
٦- استراتيجية الأمن القومي الإيراني, ندوة, شؤون الأوسط, عدد١١٠, ربيع ٢٠٠٣.
٧- د. افتخارى, أصغر, الإقليمية الجديدة و أمن الجمهورية الإسلامية, مختارات إيرانية السنة الثالثة, عدد٣٥, يونيو٢٠٠٣.
٨- د. أطهري, سيد أسد الله, المثقفون الإيرانيون و الغرب, فصلية إيران والعرب, عدد٢ ٢٠٠٢.
٩- عبد المؤمن , محمد السعيد, الديمقراطية الإسلامية في إيران , مختارات إيرانية , عدد ١ أب٢٠٠٠.
١٠- اطلاعات , الأحزاب السياسية و انتخابات الرئاسة القادمة , مختارات إيرانية , عدد٦ يناير ٢٠٠١.
١١- إبراهيمي , شهروز , نظام القوى في الخليج الفارسي , مختارات إيرانية , العدد ٣٣ أبريل ٢٠٠٣.
١٢- الأهرام ١٩٩٦/٤/١١.
١٣- أحمد, أحمد يوسف , النظام الإقليمي العربي , تحديات الحاضر و مسؤوليات المستقبل شؤون عربية , عدد ١٠٣ , أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١٤- أبو عامود , محمد سعد , العلاقات العربية ـ العربية في النصف الثاني من القرن العشرين (الظواهر ـ الإشكاليات ـ المستقبل) , السياسة الدولية , العدد ١٣٩ , كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
١٥- إبراهيم , طارق , حزب الله عقد مؤتمره سراً على ثلاث مراحل و في ثلاث مناطق جريدة الحياة , ١٩٩٥/٧/٢٨.
١٦- المؤمن , علي, النظام السياسي : ثنائية الاستبداد و المشاركة الشعبية, شؤون الأوسط,عدد ١١٤ ,ربيع ٢٠٠٤.
١٧- النفيسي ,عبد الله, إيران و الخليج, السياسة الدولية ,عدد ١٣٧,يوليو١٩٩٩.
١٨- بير زادة , شهريار, حوار الحضارات و تأثيره على السياسة الخارجية الإيرانية,مختارات إيرانية , عدد ٤١ ديسمبر ٢٠٠٣
١٩- بولادي , كمال, عولمة أم أمركة , مختارات إيرانية سنة٢ , عدد ٢٢, مايو٢٠٠٢.
٢٠- برزين , سعيد , التيارات السياسية في إيران , دراسات عالمية عدد ٣٢ , ترجمة: علاء الرضائي , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , دولة الإمارات العربية المتحدة , ٢٠٠٠.
٢١- بركات , سعد الله , انتفاضة شباط / فبراير ١٩٨٢ في الجولان المحتل , مجلة معلومات دولية , العدد ٢٥ , نيسان /أبريل ١٩٩٥.
٢٢- بسيوني , شريف , السياسة الدولية , العدد ١٥١ , يناير ٢٠٠٣.
٢٣- البعث, ٢٠٠١/٣/١١ , عدد ١١٤٤٣.
٢٤- تشرين , ٢٠٠٠/١١/٦ , عدد ٧٨٤٦ .
٢٥- تشرين , ١٩٩١/٢/٢٧.
٢٦- تشرين ٢٠٠٥/٨/٨ , عدد ٩٣٢٣ .
٢٧- جريدة "شما" الإيرانية , الأهداف الشيطانية الأمريكية في الشرق الأوسط , مختارات إيرانية , العدد ٢٥.
٢٨- د. الحمش , منير , أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر في ٢٠٠٤/٩/٢ , في دمشق ٢٠٠٤/٩/٢٧ , قضايا راهنة , العدد ١٨ , كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٤
٢٩- د. حماد، مدحت أحمد، مظاهرات الطلبة في إيران، السياسة الدولية، ع ١٣٨ أكتوبر ١٩٩٩.
٣٠- خبيري كابك , ضرورة التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية عدد٣٧ أغسطس ٢٠٠٣.
٣١- جي ميلير , ما يريده بوش , البيان الإماراتية , ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣.
٣٢- جريدة "نوروز" الإيرانية , تقييم زيارة خاتمي لأسيا الوسطى , مختارات إيرانية , عدد ٢٤ يوليو ٢٠٠٢.
٣٣- حسن نصر الله , السياسات الإقليمية و الدولية في الشرق الأوسط , حوار أجراه محمد نور الدين و "مؤتمر الشرق" التركي , شؤون الأوسط , العدد ١١٥ صيف ٢٠٠٤.
٣٤- حنفي , عبد العظيم محمود , اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية , العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤.
٣٥- خلاف , تميم هاني , القدرات النووية الإيرانية , السياسة الدولية , عدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠.

٣٦- دياب,أحمد, سورية و العراق و إيران: هل هو تحالف جديد؟ , السياسة الدولية , العدد ١٣١ ,كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
٣٧- د.دهشيار, حسين , الشرق الأوسط الجديد:تطورات في الخريطة السياسية , مختارات إيرانية , العدد ٣٦
٣٨- د. دهقاني جلال , السياسة الخارجية الإيرانية : التوجهات و الانعكاسات , مختارات إيرانية , عدد٣٥ يونيو٢٠٠٣.
٣٩- راشد عمر , التقرير الاستراتيجي الإيراني , شؤون الأوسط ع ١١٠ ربيع ٢٠٠٣.
٤٠- رفعت , سغيد , شؤون عربية , عدد ١١١ , عام ٢٠٠٢.
٤١- د. الرشدان , عبد الفتاح علي , التعاون العسكري بين تركيا و إسرائيل و مخاطره على الوطن العربي , شؤون عربية , العدد ١٠٦ حزيران ٢٠٠١.
٤٢- د.زرنوقة,صلاح سالم , القضية الكردية, السياسة الدولية ,عدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩.
٤٣- غوفنتش , شادي , الأمن التركي و الشرق الأوسط , مجلة دراسات فلسطينية , عدد ٢٦ ربيع ١٩٩٦.
٤٤- زاده , أحمد نجيب , دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية , شؤون الأوسط,عدد ١١٤ ربيع ٢٠٠٤.
٤٥- سلمان , ظافر ناظم , مستقبل الدور الإيراني , المستقبل العربي , عدد ٢٥٨ , أب ٢٠٠٠
٤٦- د. السبكي , آمال , تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩) , عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و لآداب , الكويت , ١٩٩٩ .
٤٧- سريع القلم, محمود, التحولات الجيوبولتيكية و الأمن القومي في إيران, شؤون الأوسط عدد ٨٤, سنة ١٩٩٩.
٤٨- السرحاني، خالد زكريا، وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران، السياسة الدولية عدد ٩٧,يوليو ١٩٨٩.
٤٩- د. سنايدر, روبرت, الولايات المتحدة الأمريكية و إيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما, سلسلة محاضرات الإمارات, العدد ٦٩ , أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية, ط١, ٢٠٠٣.
٥٠- السفير ,٢٤/٩/١٩٩٠.
٥١- سياري , صبري , تركيا و الشرق الأوسط في التسعينيات , مجلة دراسات فلسطينية عدد ٣١ صيف ١٩٩٧.
٥٢- د. سيجادبور, السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الثورة , مختارات إيرانية , عدد ٢٤ يوليو.
٥٣- شلقى, محمد عباس, العولمة و تأثيرها على الاقتصاد الإيراني, مختارات إيرانية ,عدد ٢٣ , سنة٢ , يونيو٢٠٠٢.
٥٤- الشرق الأوسط , ٢٧ مارس ٢٠٠٥ العدد ٩٦١٦
٥٥- د. شكارة , أحمد , تداعيات حربي أفغانستان و العراق على منطقة الخليج العربي, سلسلة محاضرات الإمارات , عدد ٨٩ , أبو ظبي , دولة الإمارات احنفي , عبد العظيم محمود اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية , العدد ٢٥٦ أبريل ٢٠٠٤ .
٥٦- الشرق , ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠١ , العدد ١٥٥٣٦.

٥٧- د.شحادة , مهدي , إيران تحديات العقيدة و الثورة , السياسة الدولية , عدد ١٣٧ يوليو ١٩٩٩.
٥٨- الشرق الأوسط , تاريخ ١/١١/١٩٩٧ , عدد ٦٩١٣.
٥٩- د. شدود , ماجد , العلاقات السورية ـ الإيرانية , مجلة أوروبا و العرب , ع ١٧٤-١٧٥ , نيسان / أيار , ١٩٩٨.
٦٠- شؤون الأوسط , العدد ٧٨-٧٩ , يناير ١٩٩٩.
٦١- صدري محمود , تحديات السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية , عدد ٢٣ يونيو٢٠٠٢.
٦٢- د. عبد المؤمن , محمد سعيد , إيران و مشكلاتها النووية , مختارات إيرانية . عدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣.
٦٣- علوي , مصطفي , السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي , السياسة الدولية عدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣.
٦٤- عزمي, محمد مصطفى , بعد تعثر السلام "هل تنتهج إسرائيل الخيار النووي" , الأهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠.
٦٥- د.عودة , جهاد , التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي, السياسة الدولية , العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ .
٦٦- عطاى , فرحاد , إيران و تركيا و دول منطقة آسيا , مختارات إيرانية , العدد ٦ يناير ٢٠٠١.
٦٧- عبد المجيد , وحيد , مصر و النظام الإقليمي العربي في التسعينيات , السياسة الدولية العدد ١٠٠ كانون الثاني/يناير ,١٩٩٠.
٦٨- فتحي , ممدوح أنيس , إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد الوطن العربي , السياسة الدولية عدد ١٣٠ أكتوبر ١٩٩٧.
٦٩- كوردزمان , أنتوني , القدرات العسكرية الإيرانية , دراسات عالمية , عدد ٦ , أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.
٧٠- الكفاح العربي , تاريخ ٢٩/١٠/١٩٩٧ , عدد ١٨١٦.
٧١- كيوان , مأمون , إيران و فلسطين : جذور و واقع العلاقة , شؤون عربية , عدد ١٠٦ حزيران ٢٠٠١.
٧٢- كشك , أشرف محمد , أمن الخليج بعد حرب العراق , السياسة الدولية , عدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤.
٧٣- كيالي , غالب , التهديدات التركية في إطار معادلات الشرق الأوسط , أوروبا و العرب العدد ١٧٧ , تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.
٧٤- د. ملكي , عباس , صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية , مختارات إيرانية عدد٣٦ , يوليو ٢٠٠٣,
٧٥- مؤسسة التعليم العالي , السياسة الخارجية الإيرانية و بنية النظام الدولي , مختارات إيرانية , عدد ٢٢ مايو ٢٠٠٢
٧٦- د. محمد , عبد الله يوسف , السياسة الخارجية الإيرانية , السياسة الدولية , ع /١٣٨/ أكتوبر ١٩٩٩.
٧٧- مختارات إيرانية , السنة الأولى , العدد الثالث , أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٨- منفرد , محمد علي صنيعى , منفرد , فصل السلطات في الدستور الإيراني , مختارات إيرانية , عدد ٢٥ أغسطس ٢٠٠٢.

٧٩- د. مسعد , نيفين عبد المنعم , صناعة القرار و العلاقات العربية – الإيرانية (ملف) السياسة الدولية , العدد ٢٦٥.
٨٠- المستقبل العربي , العدد ٢٦٥ , مارس ٢٠٠١.
٨١- محمود , أحمد إبراهيم , هل يكون الملف النووي سبباً لحرب بين ايران و الولايات المتحدة , مختارات إيرانية, عدد٣٥ يونيو ٢٠٠٣.
٨٢- د. محمد , طه , إيران بين التكتلات الإقليمية و التحولات الدولية , السياسة الدولية , عدد ١٢٧ , يناير ١٩٩٧.
٨٣- محمود , أحمد إبراهيم , السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينيات , السياسة الدولية عدد ١٢٨ أبريل ١٩٩٧.
٨٤- الموسوي, سيد حسين, السياسية الأمريكية و إيران , فصلية ايران و العرب , عدد٥ سنة٢, ٢٠٠٢.
٨٥- المصّور الجديد , العددان ١٠١٤- ١٠١٥ , ٢٠٠٥.
٨٦- د. محمد حسن غفورى فرد , لا نريد ٢٠٠ حزباً في إيران , في , مختارات إيرانية, عدد ٤٠ نوفمبر ٢٠٠٣, ٢٦-٢٨.
٨٧- مجلة الشراع , حزب الله :حركة عسكرية أم سياسية أم دينية ؟ , ١٩٨٦/٣/١٧.
٨٨- مزاحم , هيثم , حزب الله و إشكالية التوفيق بين الأيديولوجيا و الواقع , مجلة شؤون الأوسط , العدد ٢٩ كانون الثاني – شباط ١٩٩٧.
٨٩- مجلة معلومات دولية , السنة الخامسة , عدد ٥٥ , كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.
٩٠- مرهون , عبد الجليل , المفهوم الأمني للنظام الخليجي , شؤون الأوسط , عدد ٥٠ أذار ١٩٩٦.
٩١- محمد توفيق , أهداف التهديدات التركية السورية, أوروبا و العرب , العدد ١٧٨ , كانون الأول/ديسمبر١٩٩٨ .
٩٢- المنوفي , كمال , التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية , السياسة الدولية عدد ٤٤ , ١٩٧٦ .
٩٣- مجلة المعلومات , العدد ١٧٢ الأربعاء ٢٢-٢٨/١١/٢٠٠٠ .
٩٤- معوض , جلال عبد الله , التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي , المستقبل العربي العدد ٢٣٧ .
٩٥- موسوي , سيد حسين , مثلث القوة: تركيا و إيران و العرب , شؤون الأوسط , العدد ١١٦ خريف ٢٠٠٤.
٩٦- مفتي , مالك , الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية , دراسات عالمية , العدد ٢٧ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي.
٩٧- معلوم , حسين , الصراع التركي الإيراني و تداعياته على المنطقة العربية , السياسة الدولية , العدد ١١٤ , أكتوبر ١٩٩٣.
٩٨- نعوم , سركيس , إذا تضايقت إيران تصبح نووية , جريدة النهار , ١٩ أغسطس ٢٠٠٤.
٩٩- هندي , إحسان , الوضع القانوني لمدينة القدس في أحكام القانون الدولي المعاصر معلومات دولية , العدد ٦٥ , صيف ٢٠٠٠.
١٠٠- هنتر , شيرين , إيران بين الخليج العربي و حوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية و الاقتصادية , , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , دراسات عالمية , عدد٣٨ ٢٠٠١.

١٠١- ياسين , عبير , حصار الدور الإيراني في آسيا الوسطى , مختارات إيرانية , العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢.
١٠٢- يافوز , م.هاكان , العلاقات التركية ــ الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية دراسات عالمية , العدد ٢٩ , مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة , ط١ , ٢٠٠٠ .
١٠٣- وقائع إيرانية/عربية , فصلية إيران و العرب , العدد ١٠-١١ , خريف ٢٠٠٤ - شتاء
.

٣- مواقع الإنترنت:

١- الأمم المتحدة تواصل تحققها من الانسحاب السوري , ٢٠٠٥/٥/٢٦ , www.CNNarabic.com.
٢- الإدارة الأمريكية تنظر في تطبيق قانون محاسبة سورية , ٢٠٠٤/٣/٦ , www.CNNArabic.com.
٣- إبراهيم , محمود أحمد ,إيران و مهلة وكالة الطاقة الذرية, www.ahram.org.eg.
٤- د.إدريس , محمد سعيد , من دمشق و أنقرة إلى القاهرة و طهران شبكة تفاعلات إقليمية جديدة , www.ahram.org.eg .
٥- البني , أكرم , جديد الضغوط الأمريكية على سورية٢٠٠٥/٥/١٨ , www.algzire.com .
٦- باقر , صالح السيد , العلاقات الإيرانية الأميركية بين التوتر والحلحلة, ٢٠٠٤/١٠/٣ , www.algzire.com .,
٧- د. بو قنطار, الحسان, الأزمة العراقية - الأميركية والمواقف الدولية , ٢٠٠٤/١٠/٣, www.algzire.com
٨- بيتية , زكريا , البيان الرئاسي بين الرفض و التأييد , ٢٠٠٤/١٠/٢٦ , www.algzire.com
٩- باكير , علي حسين , المستفيد هو الذي قتل الحريري , ٢٠٠٥/٢/١٨, www.algzire.com
١٠- حمادة, أمل , العلاقة بين الخارج و الداخل في إيران, www.ahram.org.eg
١١- حسانين , علي رضا, الدور السياسي للمرأة الإيرانية, www.ahram.org.eg
١٢- حروب , خالد ,هجمات أميركا.. التداعيات الداخلية والخارجية٣/١٠/ ٢٠٠٤, www.algzire.com
١٣- حماد , عبد العظيم , في ضوء زيارة الترويكا الأوروبية لطهران, ٢٠٠٣/١٠/٢٢ , www.ahram.org.eg .
١٤- د. حسن , عمار علي , طهران و واشنطن و المراوحة بعيداً عن حافة الهاوية, www.ahram.org.eg .
١٥- الخطيب , معتز , سوريا في مواجهة الإعصار الأمريكي , www.Islamonline.net.
١٦- خطاب , فالح , ازدواجية المعايير.. سياسة دولية أم صناعة أمريكية؟٢٠٠٤/١٠/٢٦ , www.algzire.com .
١٧- د. درويش , فوزي , السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى , www.ahram.org.eg
١٨- الزعاترة , ياسر , الحرب الأمريكية على العراق , ٢٠٠٤/١٠/٣ , www.algzire.com

١٩- سالم , سيدي أحمد بن أحمد , المتغيرات الإقليمية و الدولية للقضية العراقية www.algzire.com , ٢٠٠٥/٤/٧,
٢٠- شحاته , أمين , إيران : المسار التاريخي , wwwalgzire.com
٢١- د. الشرقاوي , باكينام , السياسة الخارجية الإيرانية , ٢٠٠١/٤/٢١, .www.algzire.com
٢٢- د.شوبراد , إمريك ,١١ سبتمبر من منظور الجغرافيا السياسية, ٢٠٠٤/١٠/٣ . www.algzire.com
٢٣- شقير , شفيق , ١١ سبتمبر وانعكاساتها على سوريا ولبنان , ٣ /٢٠٠٤/١٠ www.algzire.com,
٢٤- د. الشرقاوي , باكينام , السياسة الخارجية الإيرانية , ٢٠٠١/٤/١٢ , .www.algzire.com
٢٥- شقير , شفيق , سورية صانعة الحدث أم هدفه, ٢٠٠٤/١٠/٢٦ , . www.algzire.com
٢٦- د.الشعيبي , فوزي , قانون محاسبة سوريا المأزق و الآفاق, ٢٠٠٤/١٠/٣, . www.algzire.com
٢٧- شبيب , نبيل , هل بدأ العد العكسي ضد سورية , ٢٠٠٥/٣/٧, www.algzire.com.
٢٨- طهران تجاهلت ضمانات أوروبية لحل أزمة برنامجها النووي , ٢٠٠٣/٨/٢٧ .www.daralhayat.com ,
٢٩- د.عبد المؤمن , محمد السعيد , إيران ورسم خريطة جديدة للمنطقة .www.ahram.org.eg
٣٠- د. عبد المؤمن , محمد سعيد, الحياد الفعال لإيران اتجاه أحداث العراق , .www.ahram.org.eg
٣١- د. عبد المؤمن , محمد السعيد , المواجهة الوقائية بمنظور إيراني, . www.ahram.org.eg
٣٢- عبد المؤمن , سعيد , التفاعلات الإيرانية ــ العربية و الإقليمية , التقرير الاستراتيجي العربي www.ahram.org.eg .
٣٣- عبد العاطي, محمد, حقوق الإنسان في إيران ,٢٠٠١/٤/٣ www.algzire.com .
٣٤- عزباوى , يسرى أحمد , العلاقات الأمريكية الإيرانية: وضرب العراق , .www.ahram.org.eg
٣٥- د. عثمان, سيد عوض, العلاقات الإيرانية - الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل , www.ahram.org.eg
٣٦- عز العرب , محمد, العلاقات الإيرانية - التركية: الدوافع والمنافع , www.ahram.org.eg
٣٧- عكاشة , سعيد , ضرب العراق هو الخطوة الثانية لاحتواء إيران , www.ahram.org.eg
٣٨- عبد العاطي , محمد , العلاقات السورية الإيرانية في المنظور الأميركي , . www.algzire.com,٢٠٠٥/٣/٢٥
٣٩- د. عثمان , السيد عوض, آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية ــ التركية , www.ahram.org.eg
٤٠- عبد الحميد , حسام , الوجود السوري في لبنان شرعي أم احتلال , ٢٠٠٤/١٠/٢٤ , .www.algzire.com

٤١- د. على حسن , عمار, طهران وواشنطن والمراوحة بعيدا عن حافة الهاوية ,
www.ahram.org.eg
٤٢- عبد الصادق , عادل , في ظل المشهد العراقي هل سيتكون المحور الإيراني ـــ التركي ـــ السوري؟ www.ahram.org.eg .
٤٣- عكاشة , سعيد , الصحافة الإسرائيلية والحملة على إيران وحزب الله
.www.ahram.org.eg
٤٥- غرايبة , إبراهيم ,الدفاع الوقائي.. إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن ,٢٠٠٤/١٠/٣ ,
. www.algzire.com
٤٦- القصير , كمال , الموقف الأمريكي من محاربة سوريا للإرهاب , ٢٠٠٥/٣/٢٥ ,
www.algzire.com
٤٧- كشك, أشرف محمد, تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران ,
.www.ahram.org.eg
٤٨- كشك , أشرف محمد, تنظيم القاعدة حلقة جديدة للتوتر بين واشنطن وطهران ,
www.ahram.org.eg
٤٩- كشك , أشرف محمد, الرؤية الإيرانية للتفاعلات الإقليمية , www.ahram.org.eg
٥٠- محمد, إسماعيل, نظام الحكم في إيران, ٢٠٠٢/٤/٢١
. www.algzire.com
٥١- منيسي, أحمد ,العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضي وأفاق المستقبل,
www.ahram.org.eg
٥٢- منيسي , أحمد , إيران بين مأزقين www.ahram.org.eg
٥٣- منيسي , أحمد , واشنطن طهران ما وراء الإشارات الإيجابية ,
. www.ahram.org.eg
٥٤- محمود , أحمد ابراهيم , الأزمة النووية الجديدة بين إيران والولايات المتحدة ,
.www.ahram.org.eg
٥٥- معوض , ميخائيل , الاغتيالات في لبنان مؤشرات لمرحلة جديدة ,
. www.algzire.com, ٢٠٠٤/١٠/٣
٥٦- المستقبل اللبنانية, نص البيان الرئاسي الصادر عن الأمم المتحدة ,٢٠٠٤/١٠/٢٣ ,
.www.algzire.com
٥٧- مخيمر , أسامة , التطورات في السياسة الإيرانية إطار للتحليل في ظل هيمنة القطب الواحد, www.ahram.org.eg .
٥٨- الوكالة الدولية تجنب إيران مجلس الأمن وتعطيها فرصة أخيرة لاعتماد الشفافية
.www.daralhayat.com ٢٠٠٣/١١/٢٦,
٥٩- واشنطن تسحب سفيرتها و تلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق , الأخبار ,
. www.algzire.com, ٢٠٠٥/٢/١٦
٦٠- واشنطن تسحب سفيرتها و تلوح بفرض عقوبات جديدة على دمشق , الأخبار ,
. www.algzire.com, ٢٠٠٥/٢/١٦

٣- تقارير و وثائق:

١. د. تركي، صقر، القرير السنوي، إدارة الدراسات، وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية ، عام ٢٠٠١.

٢. التقرير السياسي، التطورات الداخلية الأخيرة في إيران، إدارة آسيا، وزارة الخارجية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠١.
٣. تقرير موجز عن العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية و تركيا , مديرية العلاقات الدولية , وزارة الاقتصاد و التجارة , سورية , دمشق , ٢٠٠٥ .
٤. تقرير موجز عن العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية, مديرية العلاقات الدولية , وزارة الاقتصاد و التجارة , سورية , دمشق , ٢٠٠٥
٥. مذكرة عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية و الجمهورية اللبنانية , مديرية العلاقات العربية , وزارة الاقتصاد و التجارة , سورية , دمشق , ٢٠٠٥.

٤- محاضرات و لقاءات:

١. د. الحوراني , أكرم محمود , تطور العلاقات الاقتصادية السورية - الإيرانية , ورقة عمل أعدت لندوة بعنوان "العلاقات السورية - الإيرانية" , المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية , سورية , دمشق , ٢٠٠٥.
٢. د. سريع القلم, محمود , التيارات السياسية في ايران , محاضرة ألقيت في مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية , إيران , طهران , عام ٢٠٠٤.
٣. ليديا جورج , مقابلة أجرتها مع نبيه بري , ١-٧ شباط ١٩٨١ , في " المندي مورننغ".

ثانياً: المراجع الأجنبية:

الكتب:

1- Abrahamian – Ervand , Iran's Turbaned Revolution – Brinceton University Prees 1982
2- Akhavi Shaough , Religion and Politics in Iran , State University Prees , New York , 1980
3- Barbar Salmore and S.Salamore; Political regimes and foreign policy ; Mqurice East ; S.Salmore ; and C. Herman eds ; Why Nations Act ; Theorcticql Presspoctives for Co,parative Foreign Policy Studies ; Sage: Beverly Hills ; 1978.

4- Charles A.McClelland , Theory and International System (New York: The Macmillan Company , 1968)
5- Chrales Hermann < International crisis as a situtional v ariable > in James Rosenau ed . International Politics and Foreign policy (New York : Free Press 1969.
6- Charles Hermann " Decision Structures and processes : in fluencies on foreign policy " in Maurice East et al . Why nation Ac Beverly Hills : Saget 1979).
7- C.H.Lande, leaders, Factions and parties: the structure: Philippine politics (1965) , Ikhalaf, Arab factional Politics and Social Differentiation in Palestine (1988).

8- Eric Rouleau – Islam contre Islam , Le Monde Diplomatique – Juin 1999 .

9- Elaine Scioloin , " The Channel Under the Chador " , New York Magazine (4 May 1997).
10- Eric Hall " Iran Cambles on Building Structure" Ruter- April 19 – 1990.
11- H . Eckstein " On the etiology of internal war " in I . Feirer aband . R . Feirerband and I . Curr eds . Anger Violence and Polities (Englewood Cliffs New Jersey : Prentice – Hall 1965)
12-" Iran after Khomeini " vol . 89 , no . 544 (February 1990) , and Richard W. Cottam" Charting Iran's New Course " Current History , vol . 90 no . 552 (January 1991)
13- John Wiley , International Politics,and Sons , New York , 1962 , Kal Holsti <Restructuring foreign policy: A neglected phenomenon in foreign policy theory> in K. Holsti .ed . Why Nation Realign : Foreign Policy Restructuring in The Post –War World (London : George Allen and Unwin 1982)
14- John Lovell . Foreign Policy in Perspective : Strategy adaptation and Decision – making (Hinsden : Dryden Press 1970)
15- Leonard S Spector , Mark G. McDonough , and Evan S.Medeiros , Tracking Nuclear Proliferation , Washington , Carnegie Endowment , 1995; Washington post march 3 , 1995 .
16- Lapierre , Jean-William. L'analayse des Systemes Politiques , Presses Univesitaires de France , Paris , 1979.
17- Maurice East " National attributes and foreign policy behavior " in Maurice East . S . Salmore and C . Hermann eds . Why National Act : Theoretical Perspectives for Comparatives Foreign Policy Studies . (Sage : Beverly Hills 1978)
18- Martin Fishbein and J. Ajzen Beliefs Attitudes Intentions and Behavoir (Reading : Addison – Wesley 1975) p14. JDe Rivera , The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus: Chales Merril . 1986)
19- Moaddel, Minor (1993), class, politics and ideology in Iranian :(Revolution New York. Colombia Ministry press
20- Mouhammad – Reza Djalili et Annie Laurent "Le liban alepreuve .dukomeinisme" les Cahiers delorient (Paris) , vol . 2N= 0,5 , 1985)
21- Michel,Bugnon-Mordant.L'Amerrique,Totalitaire(Favre.1997).
22- Marwan R.Buheiry , Life in The Arab Erab East , 1890-1939.
23-Poor Economy Linked to Political Tensions" , article by Majid Emami reproduced in FBIS/NES-1999-0221 , January 3 , 1999
24- Raymond Aron . Peace and War : A Theory of International Relations . trans . Richard Howard and Annette Baker Fox (Carden City .N . Y : Doubleady 1966)
25- Such reports begin in the SIPRI Yearbooks in 1982 , and occur sporadically through the 1988 edition

26- Shaul B.Bakhash,The Reign of the Ayatollahs: Iran and Islamic Revco Books,1984.
27- Salvatore Lombardo,Un Printemps Tunisien (Marseille:Autres Temps,1998),surtout l exemple de " Maille Fil" et de sa directrice Amel Bouchamaoui)
28- William Blum, L'Etat voyou, (paris,parangon,2002).
29- Walter Lippmann The public philosophy (New York : Mentor 1955).
30- World Reference Atlos , Dorling Kindersley.
31-The Europe World Year Book 1999 ,VOLT,40 TH Edition (Nom 1794 TO 1814) Croup of Authors)
32- Tarif Khalidi ," Shayki Ahmad , Arifal – Azyn and al Ifran" in Intelle ctual

٢- المجلات و الجرائد:

1- Washington Post , May 8/1993, p.A-17 ;CIA , World Fact book , 1994
2-Resalat,12 March 1992

٣- مواقع الإنترنت:

1- Colin Powel, The US Middle East Partnership Initiative, www.mafhoum.com,23/12/2002 .
2-13 janvier 2002, www.confidentiel.net

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate Salam Saffaf under the supervision of doctor Amer Loutfi (Main supervisor) professor at the department of International Relations , Faculty of Economy Aleppo university , and doctor. Sameer Ismael (assistant supervisor) , professor at the department Political Studies of Faculty of Political Sciences Damascus university.

Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Candidate	Assistant supervisor	Main supervisor
Salam Saffaf	Dr. Sameer Ismael	Dr.Amer Loutfi

Declaration

I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.

Candidate
Salam Saffaf

ABSTRACT

The study's principal problem was based on analyzing Iran's regional role in the Arab Levant, particularly in Syria and Lebanon. It presumed its being affected with the variables of the regional systems and the twofold aspect of security and interest. From this viewpoint, the study attempted to analyze the Iranian foreign policy and clarify the factors governing the Iranian foreign behaviour and the principles it relies on. Then it studied the constant and variable determiners of this role and its being influenced by internal, regional and international environment. After that it posed the question of setting up a regional axis including Iran, Turkey, Syrian, and Lebanon, because of its significance in achieving regional balance in the Middle East Region. Through this research problem, we reached a group of consequences as a result of our attempt to test the correctness of the hypotheses we specified in the preface.

Iran and the Arab Levant states of Syria and Lebanon are governed by a kind of strategic and interest linkage, which imposes on Iran an organized diplomatic effort so as to practise a more active regional role. It is initiated to practise such a role by several reasons. Firstly, it has its ambitions to become a great state on the regional level which intersects with its historical heritage the glory of the Persian nation. Secondly, it forms with Syria and Lebanon a significant and vital depth in the Middle East. Thirdly, there is a deeply-rooted conviction with the Iranian foreign policy-maker that if Iran remains confined within its borders and withdrawn within itself, pressures and dangers besetting it and coming from the regional and international surroundings will increase.

Syria has offered Iran all the strategic capabilities required to enhance its regional role in the Arab Levant, so that balance in the "equations" governing the Middle East region in general, and the Arab Levant in particular will be based on the ground of sharing the benefits and advantages and achieving common security. Syria is well aware of the significance of Iran's regional role, and declares her adherence to the strategic alliance between the two countries. On the other hand, Iran is aware of the significance of the Syrian outlet to the strategic regional arena that is of interest to the Iranian foreign policy and constitutes a key pivot in the Iranian ideology, such as the Arab-Israeli conflict.

The political events that the region witnessed have formed challenges confronting the Syro-Iranian strategic alliance, but posed no restrictions on Iran's practice of its regional role in Syria and Lebanon, of which we mention the Second Gulf War, Damascus Declaration, the Peace Process, and the American War in Iraq. Syria and Iran have adopted different attitudes, but these were within the framework of their mutual recognition of the necessity to retain the vital interests of each of them. Coordination between Syria and Iran is based on a balancing factor between the different interests with a view to achieve the strategic goal represented by common security which allowed them to surpass the

controversial points. From the beginning the total cost of safekeeping their alliance was at its minimum.

As far as Lebanon is concerned, Iranian-Lebanese relations have not reached the level of strategic alliance as the case is with the Syro-Iranian relations. Therefore, Iran practised its regional role in Lebanon through the Shiite sect, which gained a distinguished political weight that is manifested in Hezbollah and its resistance of the Israeli occupation and the victory it realized through freeing the South. The Lebanese Leadership is fully aware that the said victory was contributed to by the political, military and economic support Iran offered to Hezbollah. In this respect, we mention that Iran gave Syria the possibility to penetrate to the radical and Islamic groups in Lebanon as a weight equivalent to Israel. It also recognized Syria's practice of a Syrian regional role on the Lebanese political arena. This role came as a logical result of the inter-Lebanon unstableness, especially the Lebanese Civil War and Taif Accord. On the other hand, the Syrian regional role, together with its effectiveness that was manifest in the unity of the Syrian and Lebanese tracks in the Peace Process, gave a strategic depth to Iran's regional role in Lebanon based on the Syro-Iranian strategic alliance. Consequently, Iran's regional role is bound by the Syro-Lebanese relations which, when tense, impose a restricting burden on its activities; and, when stable and well-established, make it more active and efficient.

The regional surroundings of Iran's regional role in Syria and Lebanon is characterized by instability and strategic emptiness that the USA attempts to fill through re-drawing the Middle East's map according to its interests. In trying to do so, the US depends on its condensed presence, and on its regional allies represented by the Iraqi government, the Kurds, and Israel. Here comes the necessity of setting up a regional axis that includes Iran, Turkey, Syria and Lebanon aiming at encompassing the crises and the American existence, and establishes regional balance in the Middle East region. The said axis will positively affect Iran's regional role in Syria and Lebanon and increase its significance and efficacy.